تلخيص كتاب منطق ارسطو بتمامه

١٣٠٠٠

ازان اسد

من متملكات اقل الخليقة
محمد الصمدى ابن عبد الوحيد گيلانى

~~تلخيص المقالة الثانية من كتاب البرهان لارسطاطاليس~~

هذا المجلد يشتمل على اربعة كتب لابن الرشد المتوفى سنة ٥٩٥ ترجمته فى عيون الانباء طبع مصر سنة ١٢٩٩ ج ٢ ص ٧٥-٧٨ وكذلك فهرس مصنفاته هذه والآخر.

١- تلخيص المقولات لارسطاطاليس
٢- تلخيص كتاب ارمنياس
٣- تلخيص كتاب انالوطيقى اى القياس
٤- كتاب البرهان له
والكل لابن الرشد فالكتاب يشتمل على منطق ارسطو كاملا ملخصا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة
المنطق وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في سائر كتبه ونبتدي
باول كتاب من كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات فنقول
ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى ثلثة اجزاء الجزء الاول بمنزلة الصدر
لما يريد ان يقوله في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على الامور التي
يجري ان يقول في هذا الكتاب مجرى الاصول الموضوعة والحدود
الجزء الثاني يذكر فيه المقولات العشر مقولة مقولة ويرسم كل واحد منها برسمها
الخاص بها ويقسمها الى انواعها المشهورة والجزء الثالث يعرف
فيه اللواحق العامة والاعراض المشتركة التي تلحق جميع المقولات
او اكثرها باهي مقولات الجزء الاول هذا الجزء فيه خمس فصول
الاول يعرف فيه باحوال الموجودات من جهة دلالات الالفاظ عليها
الثاني يعرف فيه ما هو الجوهر والعرض بحسب نظر هذه الصناعة
كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض وشخصه الثالث يعرف فيه
ان المحمول متى حمل على الموضوع حملاً يعرف جوهره وحمل
على ذلك المحمول محمول آخر يعرف جوهره
فان ذلك المحمول الآخر يعرف ايضاً
جوهر ذلك الشيء الموضوع الاول والرابع يعرف فيه
اي الاجناس يمكن ان تشترك في الفصول القاسمة وايها لا يمكن
ذلك فيها والخامس التي يدل عليها بالالفاظ مفردة انما تلحق

بما يريد ص

يعارض

[illegible]

المركب من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة **الفصل الاول** قال
ان الاشياء التي اسماؤها متفقة اي مشتركة هي الاشياء التي ليس
يوجد لها شيء واحد عام ومشترك الا الاسم فقط فاما حد كل واحد
منها المفهم جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك فمخالف لحد
الآخر وخاص بمحدوده ومثال ذلك اسم الحيوان على الانسان
المصور والانسان الناطق فان حديهما مختلفان وليس يلفى
لهما شيء عام ومشترك الا الاسم فقط وهو قولنا فيهما جميعاً حيوان
واما الاشياء التي اسماؤها متواطئة فهي التي الاسم لها واحد بعينه
ومشترك والحد المعطي جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم واحد ايضاً ومثال
ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس فان اسم الحيوان
عام لهما وما يدل منهما على جوهر واحد وهو قولنا جسم متغذ حساس الذي
هو حد الحيوان واما المشتقة اسماؤها فهي التي سميت باسم مغير عن
اسمائها مخالف لاسم المغير في التصريف لتضمنها الموضوع
ذلك المغير مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة والفصيح من اسم
الفصاحة والمعاني المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها بالفاظ
مفردة مثل انسان وفرس ومنها مركب يدل عليها بالفاظ مركبة
مثل قولنا الانسان حيوان والفرس يجري **الفصل الثاني قال** والموجودات
منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع اي منها ما يعرف من جميع
ما يحمل عليه جوهره وماهيته ولا يعرف من موضوع اصلا شيئاً خارجاً عن
جوهره وهذا هو الجوهر العام مثل الحيوان والانسان فانهما اذا
حملا على شيء عرفا ذاته لا شيئاً خارجاً عن ذاته ومنها ما هو في موضوع

انسان حـ د

بعينه م

ذلك د

مع ما بعده

منه جوهره

اى ليس جزءا منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الموضوع ومنها ما يحمل على موضوع البتة اى من طريق ما هو وهذا تشخص العرض المشار اليه مثل هذا السواد وهذا البياض المشار اليه الموجوده فى الجسم المشار اليه اذ كل لون فى الجسم ومنها ما يحمل على موضوع وهو ايضا فى موضوع اى يحمل على شيئين يعرف من احدهما مهيته ولا يعرف من الاخر مهيته من جهة انه جزء جوهر من الذى يعرف ماهيته وليس بجزء جوهر من الذى لا يعرف مهيته بل قوامه بالموضوع وهذا هو العرض العام مثل حملنا العلم على النفس على الكتابة فانا نقول ان الكتابة علم والعلم فى النفس فاذا حملنا على الكتابة عرف جوهرها اذا كان خبيرا بما يليق ان يعطى جواب ما هى الكتابة واذا حمل على النفس فقيل النفس عالمة عرف منها شيئا خارجا عن ذاتها ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلا اى حملا يعرف جوهره ولا هو فى موضوع اى ليس يحمل على موضوع يعرف منه شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو تشخص الجوهر المشار اليه مثل زيد وعمرو فانه ليس يحمل على المجرى الطبيعى لا حملا معرفا جوهر الموضوع ولا حملا غير معرف له فالجوهر بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذى ليس فى موضوع اصلا والعرض بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو الذى يبقى فى موضوع والعام بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا هو الذى يبقى على موضوع والشخص بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا هو الذى لا يبقى على موضوع ثم ينفصل كلى الجوهر من شخصه بان كليه يبقى على موضوع وشخصه لا يبقى على موضوع وينفصل تشخص العرض

شئ على حمل

مركبة

من كليه بان الكلى يبقى على موضوع والشخص لا يبقى على موضوع

الفصل الثالث قال ومتى حمل شى على موضوع حملا يعرف جوهره ثم حمل على ذلك المحمول محمولا اخر تعرف ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر ذلك الموضوع الذى عرفه المحمول الاول مثال ذلك ان الانسان اذا حمل على ذلك زيد وعمرو وعرف جوهرهما واذا حمل على الانسان محمول ثان يعرف جوهره مثل الحيوان لزم ضرورة ان يعرف جوهره زيد وعمرو والذى تعرفهما الانسان **الفصل الرابع**

قال والاجناس المختلفة التى ليس بعضها مرتبا تحت بعض اى ليس بعضها داخلا تحت بعض فان فصولها مختلفة فى النوع مثال ذلك ان الفصول التى بها ينقسم الحيوان مثل الماشى والطائر والسابح غير الفصول التى ينقسم بها العلم اذا كان الحيوان داخلا تحت جنس الجوهر والعلم داخلا تحت جنس الكيفية والكيفية والجوهر جنسان عاليان ليس بعضها داخلا تحت بعض واما الاجناس التى بعضها داخل تحت بعض فليس يمتنع ان نظن انه قد يكون فصولها من نوع واحد مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائى والبرى وينقسم بها المتغذى والحيوان مرتب تحت المتغذى والسبب فى ذلك ان الفصول التى ينقسم بها الجنس الاعلى محمولة ولا بد على الاجناس التى تحت الجنس الاعلى لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس التى تحته فاذا كانت تلك الفصول التى ينقسم بها الجنس الاعلى غير مقومة للاجناس التى انقسمت لها تلك الاجناس كما ينقسم بها الجنس الاعلى لانها اذا حملت ولم يكن مقومة كانت منقسمة **الفصل الخامس**

تحته

قال والمعاني المفردة التي تدل عليها بالفاظ مفردة هي ضرورة دالة على
واحد من عشرة اشياء اما على جوهر واما على كم واما على كيف واما على
اضافة واما على اين واما على متى واما على وضع واما على له واما على
ان يفعل واما على ان ينفعل فالجوهر على طريق المثال هو مثل الانسان
والفرس والكم مثل قولك ذو ذراعين وثلثة اذرع والكيف مثل
قولك ابيض او كاتب والاضافة مثل الضعف والنصف والاين مثل قولك صح
قولك زيد في البيت ومتى مثل قولك عام اول وامس والوضع مثل
متكئ وجالس وله مثل قولك متنعل ومتسلح ويفعل قولك يحرق
ويقطع وينفعل مثل قولك يحترق وينقطع وكل واحدة من هذه العشرة
اذا اخذت مفردة فليس يدل بايجاب ولا سلب فاذا ركبت بعضها الى
بعض فح يحدث الموجبة والسالبة كقولنا هذا كم وهذا ليس بكم واذا
احدث الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب فان المعاني المفردة
ليس يدخلها الصدق والكذب مثل قولك انسان على حده وابيض على حده
الا اذا ركبت فقيل انسان ابيض فانه قد يكون في القول صادقا
وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب يحدث الامران جميعا اعني
الايجاب والسلب والصدق والكذب الجزء الثاني وهذا الجزء الثاني
ينقسم الى ستة اقسام القسم الاول منه يذكر فيه مقولة الجوهر الثاني
مقولة الكم والثالث مقولة المضاف والرابع مقولة الكيف والخامس
مقولة ان يفعل وان ينفعل السادس مقولة الوضع ومتى واين وله الاول القسم صح
وهذا القسم فيه اربعة عشر فصلا الاول يعرف فيه ان الجوهر صنفان
اول وثوان ويخبر عن كل واحد منهما الثاني يعرف فيه مهية الجوهر الثاني

الثالث

الثالث يعرف فيه ان الجواهر الثواني وهي التي يقال على موضوع صنفان صح
يخصها وانه يحمل اسمها وحدها على موضوعها وانه ليس يوجد الكل
في التي في موضوع وهي الاعراض الرابع يعرف فيه ان
كل ما سوى الجواهر الاول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الاول الخامس
يعرف فيه ان النوع الذي من الجواهر الثواني اولى بان
يكون جوهرا من الجنس والجواهر الاول وهي اشخاص الجواهر
اولى بذلك من النوع وان العلة في ذلك متشابهة اعني انه
كان الشخص احق باسم الجوهر من النوع والنوع احق من الجنس
السادس يعرف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس
بعضها اولى بان يكون جوهرا من بعض وكذلك الاول السابع
يعرف فيه الجهة التي بها استحقت الانواع الموجودة في هذه المقولة
والاجناس ان تسمى جواهر ثواني وهي المحمولة على موضوع دون المحمولة
في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحقت الاشخاص
ان تسمى جواهر اول الثامن يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء كان
شخصا او كليا ويأتي فيه بالخواص المفرقة بين الجواهر الثواني و
بين العرض بالاطلاق التاسع يعرف فيه ان هذه الخواص التي
يفارق بها الجواهر الثواني الاعراض يشاركها فيها الفصول
العاشر يعرف انه في جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة
اسمائها الحادي عشر يزيل فيه الشبهة التي يوهم التباس الجواهر الثواني
بالاول وانها من نوع واحد الثاني عشر يعرف فيه ان من خواص
هذه المقولة انه لا مضاد لها وانها خاصة قد تشاركها فيها غير من

غير من المقولات الثالث عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة انها
لا يقبل الاقل والاكثر ومن ساير المقولات تقبلهما الرابع عشر يعرف
فيه ان اول الخواص لمقولة الجوهر انها القابلة للمتضادات ويحتج لذلك للمتضادات
ويحل شبهة يعرض في ذلك الفصل الاول القول في الجواهر قال الجواهر
صنفان اول وثوان فاما الجوهر الموصوف بانه اول وهو المقول
جوهر بالتحقيق والتقديم فهو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه اعني الذي
لا يقال على موضوع ولا في موضوع مثل هذا الانسان المشار اليه
والفرس المشار اليه الثاني واما التي يقال فيها انها جواهر ثوان فهي الانواع
التي يوجد فيها الاشخاص على جهة شبيه بوجود الجزء في الكل واجناس
هذه الانواع ايضا مثال ذلك ان زيد المشار اليه موجود في نوع اي في الانسان
والانسان في جنسه الذي هو الحيوان فهذا المشار اليه هو الجوهر الاول
والانسان المحمول عليه والحيوان هما الجوهر الثواني الثالث وقد بين
ما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي يقال على موضوع وهي الجواهر الثواني
فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدها على ذلك الموضوع مثال ذلك ان
اسم الانسان يصدق على زيد المشار اليه وكذلك حده فانا نقول في
زيد انه انسان ونقول فيه انه حيوان ناطق الذي هو حد الانسان فاما
التي يقال في موضوع وهي الاعراض ففي الاكثر لا يحمل على الموضوع لا اسمها ولا
حدها مثل قولنا زيد ابيض اذا دللنا بقولنا ابيض على الكيفية التي
في زيد وهي الدلالة الغالبة بان الابيض ليس باسم زيد ولا حد له فاما
اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه
قد يكون اشتماله وحج ايضا ان المحمول يعطي اسم الموضوع فاما الحد فلا يمكن

في حال

في حال من الاحوال فانه لا يمكن ان يكون حد البياض جزء زيد الرابع
ذكر ما سوى الجواهر الاول انه من الاشخاص فاما ان يكون مما يقال على موضوع
واما ان يكون مما يقال في موضوع وذلك بالتصفح والاستقراء اعني حاجتهما
الى الموضوع مثال ذلك ان الحي انما يصدق حمله على الانسان من اجل صدقه
على انسان ما مشار اليه فانه لو لم يصدق على واحد من اشخاص لما صدق الثاني هم
حمله على الانسان الذي هو النوع وكذلك اللون انما يصدق حمله على
الجسم من اجل وجوده في جسم ما مشار اليه فيجب اذا ان يكون ما
سوى الجواهر الاول اما ان يكون يقال عليها او فيها اي على الجواهر
الاول واذا كان ذلك كذلك فلو لم يجد الجواهر الاول لم يكن سبيل او فيهما هم
الى وجود شي من الجواهر الثواني ولا من الاعراض الخامس والانواع
من الجواهر الثواني اولى بان يسمى جوهرا من الاجناس لانها اقرب
الى الجوهر الاول من الاجناس وذلك انه من اجاب بكل واحد منهما
في جواب ما هو هذا الشخص الذي هو الجوهر الاول كان جوابا ملايما
من جهة السوال عما هو الا ان الجواب بالنوع عن السوال بما هو الكل
تعريفا للشخص المشار اليه واشد ملايمة من الجواب بالجنس مثال ذلك
انه اجاب مجيب عن السوال بما هو سقراط بانه انسان كان الحمل
تعريفا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان لان الانسان في سقراط
اخص من الحيوانية وكذلك حال الاعم مع الاخص فهذا احد ما نظر منه
ان الانواع احق باسم الجوهرية من الاجناس ودليل آخر ايضا
وذلك انه لما كانت الجواهر الاول انما صارت باسم الجوهر
وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والاعراض بكون ساير الاشيا

اما محمولة عليه او فيها كانت حال الاجناس عند الانواع هي حال
جميع الاشياء عند الجوهر الاول اعني ان الجوهر الاول موضوع لسائر
الامور كما ان الانواع موضوعة للاجناس بان الاجناس تحمل
على الانواع كما تحمل سائر الامور على الجواهر وليس ينعكس الامر فتحمل
الانواع على الاجناس كما ليس ينعكس الامر في سائر الاشياء
فتحمل على الجواهر الاول اعني انه لا يحمل الجوهر عليها فلما كان الامر
كذلك وجب ضرورة ان يكون الانواع احق باسم الجوهر من الاجناس
السادس واما الانواع الجواهر التي ليست اجناسا فليس بعضها احق
باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفا
من جوابك في هذا الفرس المشار اليه انه فرس وكذلك الجواهر الاول
ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض فانه ليس هذا الانسان المشار اليه
احق باسم الجوهرية من هذا الفرس المشار اليه السابع وانما صارت
انواع الجواهر الاول واجناسها فقط جواهر ثوان من بين سائر
الاشياء التي تحمل عليها من جهة انه من اجيب بواحد منهما في جواب ما هو
الجوهر الاول كان معرفا له وان كان الجواب بالنوع اشد تعريفا واما من
اجيب في ذلك بما عدا هذه كان جوابا غير لايق ولا مناسب للسؤال مثال
ذلك انه ان اجاب الانسان في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد
تعريفا من انه حي فان كان كلاهما معرفا للماهية واما ان اجاب بانه ابيض
او انه ذو ذراعين فقد اجاب بشيء غريب عنه وشيء خارج عن طبيعته
فبالواجب قيل لهذه جواهر ثوان دون غيرها من سائر المقولات فهذا
احد ما يتظهر منه تخصيص انواع الجواهر الاول واجناسها باسم الجوهر دون

سائر

سائر الاشياء المحمولة عليها وقد تظهر بهذه الجهة ايضا وذلك ان
قياس الجوهر الاول الى سائر الامور هو قياس انواع الجواهر و
اجناسها الى ما عداها من سائر كليات المقولات كلها وذلك انه كما ان
سائر الامور كلها اما محمولة على الجواهر الاول او موجودة فيها
على ما قلنا كذلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في
الجواهر الثواني اعني الكليات كما ان اشخاصها موجودة في اشخاص
موجودة في كلياتها
الجواهر الاول مثال ذلك ان النمو موجود في الانسان وذو
ذراعين في الجسم الثامن والذي يعم كل جوهر شخصا كان
او كليا انه ليس يوجد في موضوع وذلك لان الجواهر صنفان
اول وثوان فاما الاول كما قيل فليس في موضوع ولا على
موضوع واما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع فاما الذي
يعم الصنفين ايضا انهما ليسا في موضوع التاسع وقد كنا قلنا ان الذي يخص
الجواهر الثواني ان تقال على موضوع لا في موضوع ولذلك قد تحمل
اسمها وحدها على الموضوع من جهة ما هي مقولة على الموضوع وان الذي في
موضوع قد يتفق ان يقال اسمها على الموضوع فاما حدها فلا الا ان
في بعضها
هذا الذي يوجد من ذلك للجواهر الثواني ليس خاصا لها فان
الفصل ايضا هو مما يقال على موضوع وليس هو في موضوع مثال
ذلك الناطق فانه يقال على الانسان لا فيه اذ كان ليس موجودا
فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم ولذلك قد يوجد للفصل ايضا
ان يصدق اسمه وحده على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني
فان الناطق وحده الذي هو مدرك لفكر وروية يحملان على

الانسان من طريق ما هو وليس لقائل ان يغلطنا فيقول ان النطق
وبالجملة الفصول موجودات في موضوعات وهي الاشياء التي هي فصول
لها مثل وجود النطق في الانسان كما ان الاعراض موجودات في موضوع
مثل وجود البياض في الجسم فان النطق انما يوجد في موضوع اعني في
الانسان على انه جزء منه وليس الامر كذلك في البياض مع الجسم ولذلك
ليس ينبغي ان يفهم من قولنا في رسم الاعراض انها التي في موضوع
انها فيه كجزء منه بل على ان الموضوع موجود دونها الى شيء ومما يخص
الجواهر الثواني والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل
الاشياء المتواطئة اسماؤها وذلك ان كل شيء يحمل منها فاما ان يحمل
فاما ان يحمل على الاشخاص واما على الانواع اذ كان ليس يحمل الجوهر
الاول على شيء البتة فاما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على
زيد واما الاجناس على الانواع والاشخاص والجواهر الاول فقد يجب
ان يحمل عليها حدود انواعها واجناسها كما يحمل عليها اسماؤها واما انواعها
فذلك بين فيها واما اجناسها فيما تقدم وذلك ان الجنس يحمل على النوع
والنوع على الجوهر الاول الذي هو الشخص وقد قيل ان كل ما يقال على المحمول
المقول على موضوع فهو مقول ايضا على ذلك الموضوع وهذه حال الجنس
مع النوع والشخص وكذلك تحمل حدود الفصول على الاشخاص و ٩١٦
الانواع كما تحمل الانواع واذ كان هذا هكذا وكان قد قيل ان الاشياء الاسماء
التي اسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها واحد عام والحد واحد بعينه فواجب
ان يكون مما يخص الفصول والاشياء التي هي من المقولة ان حملها على جميع
ما يحمل هو على طريق حمل الاشياء المتواطئة اسماؤها على طريق المتفقة اسماؤها

الحادي عشر

الحادي عشر قد يظن ان كل جوهر فانه انما يدل على الجوهر المشار اليه
وهو الشخص اما الجواهر الاول فالامر فيها بين من انها تدل على
الاشخاص المشار اليها لان ما يدل عليه من اسمائها عليها وهو شيء واحد
بالعدد واما الجواهر الثواني فقد يوهم الاسماء الدالة عليها لاشتباهها
باسماء الاشخاص او لاستعمالها مواضع اسماء الاشخاص انها تدل
على المشار اليه وليس الامر كذلك بل انما تدل على اي مشار اليه اتفق اذ
كان الموضوع لذلك الاسم ليس واحدا بعينه كالاسم الدال بشكله على الجوهر
الاول وذلك ان زيدا وعمرا انما يدل به على مشار اليه فقط والانسان
والحيوان وبالجملة الجنس والنوع فانما يدل على كثيرين وهي مع هذا المميز
اولئك الكثيرين من غيرهم لا تميز ويكون علامة فقط بمنزلة ما يميز
الابيض الشيء المتصف به بل بمنزلة في جوهر الشيء والنوع والجنس انما
وضع لتميز الشيء في جوهره عن غيره الا ان الجنس اكثر حصرا من النوع ليعرفاء
وذلك ان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اسم الانسان اذ كان الحيوان
جنس الانسان الثاني عشر ومما يخص مقولة الجوهر انه لا مضاد لها
فانه ليس يوجد للانسان ولا للحيوان مضاد ولكن هذه الخاصة قد تشاركها
فيها غيرها من المقولات مثال ذلك في الكم فانه ليس يوجد لذي الذراعين
ولا للعشرة ولا لشيء مما يجري هذا المجرى مضاد الا ان يقول قائل ان
القليل في الكم ضد الكثير والكبير ضد الصغير لكن انواع الكم المتصل
بين من امرها انها غير متضادة مثل الخمسة عشر والثلثة والاربعة الثالث
عشر ولا يخص الجواهر انه لا يقبل الاقل والاكثر ولست اعني انه ليس
يكون جوهر احق باسم الجوهر من جوهر فان ذلك الشيء قد وصفنا

قلنا ان اشخاص الجواهر اولى بالجوهرية من كلياتها بل انما عنينا انه
يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على شخص ولا يحمل
عليه في وقت اكثر منه في وقت فان زيدا ليس اكثر حيوانا من عمرو
ولا زيد اليوم اكثر حيوانا منه غدا واما هذا الشيء الابيض فقد
يكون اشد بياضا من هذا الشيء الابيض وقد يكون اليوم اشد
بياضا منه امس الرابع عشر وقد نظن ان اولى الخواص بالجوهر
هو ان الواحد منها بالعدد هو بعينه القابل للمتضادات وذلك
يتبين من قبل الاستقراء فانه ليس يمكن ان يوجد شيء مشار اليه
بالعدد مما عدا الجوهر هو قابل للمتضادات فانه لا اللون الواحد بالعدد
يوجد قابلا للابيض والاسود ولا الفعل الواحد بعينه يقبل المدح
والذم وكذلك يجري الامر في سائر المقولات مما ليس بجوهر
واما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلا للمتضادات مثال
ذلك ان زيدا المشار اليه يكون حينا ما صالحا وحينا طالحا وحينا
حارا وحينا باردا وقد يلحق في هذا الاستقراء شك ما من قبل القول
والظن وذلك انه قد يظن انهما يقبلان الاضداد وذلك ان القول
والظن بان زيدا قائم اذا كان زيد قائما هو صدق واذا كان
قاعدا هو كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه يقبل الصدق والكذب
وهما اضداد وهذا ان سلم انه قبول الاضداد ففي القبولين اختلاف
وذلك ان القابل الاضداد في الجوهر انما يقبلها بان يتغير هو بنفسه
فيخلع احد الضدين ويقبل الآخر واما القول والظن فليس انما
يقبلان الصدق والكذب بان يتغيرا في انفسهما لكن بان يتغير الشيء

الذي

الذي تعلق به الظن خارج الذهن في نفسه مثال ذلك ان الظن بان
زيدا جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد والكذب اذا قام
زيد فيكون خاصة الجوهر ان سلمنا ان هذا قبول للمتضادات انه
الذي يقبل المتضادات بان يتغير في نفسه والاولى ان يقول
هذا الشيء قبولا للاضداد وذلك ان القول والظن اذا اتصفا
بالصدق حينا والكذب حينا فليس يتصفان بذلك على ان
الصدق شيء حدث فيهما بذاته في وقت والكذب في وقت آخر
كما يحدث البياض في زيد في وقت بذاته والسواد في وقت واما
الصدق والكذب في القول اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشيء
الذي فيه الظن والقول لا لحدوث شيء بذاته واذا كان
ذلك كذلك فقد وجب ان يكون خاصة الجوهر ان الواحد بالعدد قابل
للمتضادات فهذا مبلغ ما قال في الجوهر القسم الثاني في القول
في الكم وما يقوله في هذه المقالة منحصر في فصول سبعة الاول
يعرف فيه فصول الكم العظمى وانها الاتصال والانفصال والوضع
وعدم الوضع الثاني يعرف فيه ان الاجناس والكم المشهورة
هي داخلة تحت الانفصال وانها داخلة تحت الاتصال الثالث
يعرف فيه اي هذه الاجناس هو ايضا داخل تحت الوضع وانها ليس
بداخل تحته الرابع يعرف فيه ان السبعة التي عددت في الاجناس
الكم هي الاجناس المشهورة الموجودة كانه الآن وان سائر ما يظن به انه
كم فذلك امر لاحق له من جهة وجوده في هذه الاجناس مثل الحركة
والتقدم والخفة الخامس يعرف فيه ان من خواص الكم انه ليس له ضد ويحل

السكوك التي يظن من اجلها يوجد فيه الاضداد السادس يعرف فيه

ان من خواص الكم انه لا يقبل الاقل والاكثر كالحال في الجوهر السابع

يعرف فيه ان خاصة الكم الحقيقية التي لا يشترك فيها غيره هي التساوي

ولا التساوي والفصل الاول قال واما الكم فمنه منفصل ومنه متصل

ومنه اجزاؤه لها وضع بعضها عن بعض ومنها ما ليس لها وضع ومثال

المنفصل اثنان العدد والقول والمتصل خمسة والبسيط والجسم

وما يشتمل على الاجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان وانما كان

العدد من الكم المنفصل لان المتصل هو الذي يمكن فيه ان يوجد له حدا

مشتركا تتصل عنده اجزاء احدهما بالآخر بعضها ببعض مثال ذلك ان

العشرة ليس يتصل جزؤها الذي هو الخمسة بالخمسة الثانية التي هي جزؤها الآخر

بحد مشترك ولا الثلثة التي فيها بالسبعة لكن جميع اجزائها منفصلة

بعضها عن البعض واما القول فظاهر من امره انه كم لانه يعد بجزء منه

وهو اقل ما يمكن ان ينطق به وذلك اما مقطع ممدود مثل لا واما

مقصور مثل ك وهو ايضا من المنفصل اذ ليس لاجزائه حد مشترك

يصل بعضها ببعض وذلك ان المقاطع منفصلة بعضها عن البعض

واما الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصل لان كل واحد

منها يمكن ان يوجد له حد مشترك او حدود مشتركة بعض اجزائه ببعض

وهذه الحدود اما في الخط فهو النقط واما في البسيط فالخط واما في الجسم

فالبسيط واما في الزمان فالآن وذلك انه بالنقطة تتصل اجزاء

الخط وبالخط تتصل اجزاء السطح وبالسطح اجزاء الجسم وبالآن تتصل

اجزاء الزمان الذي هو الماضي او المستقبل واما المكان فلما كانت

اجزاء

اجزاء الجسم يشغله وكانت تتصل بحد مشترك فواجب ان يكون اجزاء

المكان متصل مشترك ايضا واذا كان ذلك كذلك فهو من الكم

المتصل الثالث واما الكم الذي هو مفهوم من اجزاء لها وضع

بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان ومعنى ان

يكون للاجزاء بعضها وضع بعض عند ان يكون جميع اجزائه موجودة

معا لانه اذا لم يكن معا لم يكن لجزء منها وضع بعضها عند بعض ولمن

يكون الجزء منها اخذته وجدته في جهة محدودة من ذلك الكم اما فوق

واما سفل ومتصل بجزء محدود ومثال ذلك ان جميع اجزاء

الخط اذا كانت موجودة معا فلها وضع بعضها عند بعض وكل

واحد منها في جهة محدود ومتصل بجزء محدود وهو الجزء الذي

يليه وكذلك الحال في اجزاء السطح واجزاء الجسم واجزاء المكان

موجودة على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان سواء كان

المكان هو الخلاء او السطح المحيط بالجسم من خارج على ما رآه ارسطو

واما العدد فليس يجتمع اجزاؤه ايضا معنى هذه الاحوال الثلثة فضلا عن

ان يجتمع فيه اعني ان يكون معا وان يكون كل واحد منها في جهة

محدود ومتصل بجزء محدود وكذلك الحال في الزمان والقول اعني

انه ليس يوجد اجزاؤهما معا اذا كانت اجزاء الزمان واجزاء القول

ليس لها ثبوت ولا يلحق المتاخر منها المتقدم بل انما يوجد لاجزاء العدد

واجزاء الزمان ترتيب ما فان بعض اجزاء الزمان متقدم وبعضها متاخر

وكذلك في العدد فان الاثنين قبل الثلثة فاما ان فيه وضعا فلا

الرابع وهذه الاجناس الاول من اجناس الكم التي بالحقيقة واولاكم

وما عدا اما مختلفة بالكمية فاما بقي في انه كم بالعرض وتارة يا عرض بوساطة
واحدة من هذه قلنا انه كم ليس بالحقيقة مثال ذلك انا نقول في
هذا البياض للثلث ذراع انه كبير من اجل انه في بسيط كبير وكذلك اي
نقول في العمل طويل من اجل انه يكون في زمان طويل وذلك يظهر
من انه لو سئل احدكم هذا العمل لكان الجواب في ذلك عمل سنة ولو سئل
كم هذا البياض لقيل ثلثة اذرع او اربعة فيكون انما العمل انما حده
قدر بالزمان والابيض انما قدر بمبلغ السطح الذي هو ثلثة اذرع
ولو كانت كما بذاتها لقدرت بانفسها الى اخر ومن خواص
الكم انه لا مضاد له اصلاً سواء كان متصلاً او منفصلاً فان الخمسة
والثلثة ليس لها ضد كذلك الخط والسطح وليس للقائل ان يقول ان الكثير
والقليل من الكم المنفصل وهما ضدان وكذلك الكبير الكبر والصغير
من الكم المتصل وهما ضدان الامرين احدهما انه ليس القليل و
الكثير ولا الكبير والصغير من الكم بل من المضاف وذلك ان الكم موجب
بذاته الكبير والصغير والكثير والقليل انما يقالان بالقياس الى الشي
ولذلك امكن في الشي الواحد بعينه ان يكون كبيراً وصغيراً وقليلاً
وكثيراً او كبيراً بالاضافة الى شي وصغيراً بالاضافة الى شي اخر انا نقول
في الجبل انه صغير وفي السمكة انها كبيرة مع صغر السمكة وعظم الجبل فلو كان
الشي صغيراً او كبيراً بنفسه وعلى انها صفة قائمة بذاتها مثل البياض الذي
يقول بالجسم لما وصف الجبل في حال من الاحوال بالصغر والسمكة بالكبر
فهذا احد ما يظهر منه ان الكم ليس له ضد اعني من جهة ان هذين من مقولة
من مقولة الكم وقد يظهر ان الصغير والكبير ليس بضدين وسواء وضعناهما

في مقولة او لم نضعهما وان ذلك الشي الذي ليس يعقل بذاته وانما
يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يكون له مضاد وذلك انما المتضادان
هما اللذان الوجود لكل واحد منهما من صاحبه في غاية البعد والذي
يعقل بالقياس الى غيره فليس يوجد له شي هو منه في غاية البعد اذ الكان
يعقل بالقياس الى الاشياء غير متناهية والدليل الثالث انه وذلك انه
لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشي الواحد بعينه قابلاً للمتضادات
معا فان الشي الواحد بعينه يوصف بانه كبير وصغير لكن بالاضافة
الى شيئين اثنين ويوصف بذلك على طريق المتضاد اعني بذاته وعلى جهة
ما يوصف الجسم بانه ابيض واسود يوجد الضدان معاً في موضوع
واحد فلكان يمكن ان يكون الشي ابيض واسود معا وذلك محال ولذلك
ليس يمكن في الضدين ان يجتمعا معا في موضوع واحد لا في جهة كما يمكن
ذلك في سائر المتقابلات وايضا لو كان الكبير ضد الصغير لكان الشي
ضد نفسه لان الشي يوصف بانه صغير وكبير معا واذا وضعنا انهما
ضدان لزم ان يكون هاهنا الصفتان صفتين قائمتين بذات الشي الواحد
بعينه فيكون الشي الواحد بعينه كبيرا او صغيرا فيجب ان يكون الشي الضاد
نفسه وذلك في غاية الاستحالة وقد تبين من هذا انه ليس الكبير ولا الصغير ولا
القليل ولا الكثير من المتضادات سواء سلمنا انها كم او لم نسلم ذلك
قال واكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه الذي هو المكان لان
المكان الاعلى هو مقعر الفلك يظن به انه مضاد للمكان الذي هو وسط
العالم اعني مكان الارض الذي هو الماء مقعر بعض النواس انما ذهبوا وانما
ذهبوا الى ان هذين الجنسين متضادان لما كان كل واحد منهما في غاية
البعد

البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعده البعد ولظهوره المعتبر فيه اجلبوا
الحد بين المتضادات من هذه الاشياء فقالوا في حدهما انهما اللذان
البعد بينهما في الوجود غاية البعد وهما في جنس واحد الا انهم يعنون
هاهنا البعد في الوجود لا البعد في المسافة قلت ولشبهه ان يكون
التضاد هاهنا انما لحق الكم بما هو اين لا بما هو مضاف اعني فوق اسفل
بل ذلك في عرض للمضاف كالعرض للكم ولذلك ليس منه في هذا الا ان
تعتقد انه يلحق المضاف تضاد الفصل الثاني قال ومن خواص

الفصل السادس

الكم انه ليس يقبل الاقل والاكثر فانه ليس هذه المثلثة ذراعين ولا
ثلثة ولا يقال ايضا في زمان ما انه زمان اكثر من زمان او الان
ما ينبغي الى حين يشارك الكم فيما الجوهر اعني في انه ليس له ضد وفي انه
لا يقبل الاقل والاكثر الفصل السابع والشيء الذي هو اخص الخواص

الفصل السابع

بالكم هو المساوي وغير المساوي فان ما عدا الكم لا يوصف بهذا
مثال ذلك ان الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو بل يقال شبيه
وغير شبيه وذلك انا نقول ان هذا البياض شبيه بهذا البياض او غير
شبيه ولا يقال مساو وغير مساو الا بالعرض فيكون على هذه الخاصة
الخواص بالكم اذا اما مساو واما غير مساو القسم الثالث في مقولة
الاضافة والذي يتكلم فيه في هذه المقولة منحصر في فصول ثمانية الاول
في رسم الاشياء المضافة وتحديدها على جهة التمثيل الثاني في انه قد يوجد
التضاد في المضاف الثالث في ان بعض المضاف يقبل الاقل
والاكثر الرابع في ان خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على
صاحبه بالتكافؤ اذا اخذ باسمهما الدال عليهما من حيث هما مضافان

ان كان

ان كان لهما اسمان لهما او اخترع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم الخامس
في ان المضافين اذا اخذ باسمهما الدال عليهما من حيث هما
مضافان متكافيان فان الصفة التي بها صار كل واحد منهما
مضافا الى صاحبه تتميز من سائر الصفات الموجودة في المضافين
وانه متى ارتفعت سائر الصفات وبقيت تلك الصفة لم ترتفع
تلك النسبة التي بين المضافين ومتى ارتفعت تلك الصفة ارتفعت
النسبة اما اذا اخذ لا من حيث الا من حيث هما متكافيان لم يلزم
اذا ارتفعت سائر الاشياء التي في المضافين وبقيت تلك الصفة التي
نسب بها الى قرينه ان تبقى النسبة السادس في ان من خواص المضافين
انهما يوجدان معا بالطبع ومتى ارتفع احدهما ان يرتفع الاخر ويحلل
ما يعرض في ذلك من شك السابع في تقرير ما يمكن ان يشك فيه من
امر الجواهر هل يوجد فيها شيء من المضاف وحل ذلك الشك بتعقب
الرسم المتقدم للمضاف واصلاحه باشتراط الشيء الذي يتناول
المضافين بالحقيقة اذ كان ايجاد رسمه اولا بحسب بادي الراي
والمشهور قصدا منه للاسهل في التعليم فان بالحقيقة افضل التعلم
من المشهور الى الامر اليقيني اسهل من ان يهجم به اولا على الامر
اليقيني الثامن في انه متى اشترط في رسم المضافين الشرط الذي
به يكون رسما خاصا بهما وجعلهما لجوهرهما وجدنا من خواصهما
انه متى عرف احدهما الاخر ضرورة وان بذلك يتبين انه ليس من الجواهر
شيء يعد من المضاف ويعرف مع هذا صعوبة حل هذه الشكوك في
هذا الموضع مع سهولة التشكيك فيها في هذا الموضع والسبب في ذلك

ان نظره ههنا انما هو لجنب المشهور في المعونة الاول قال والاشياء
المضافة هي التي يقال ماهياتها وذواتها بالقياس الى شيء اخر او اما
بذاتها واما بنحو من انحاء النسبة مثل الى وما اشبهه مثال ذلك
ان الاكبر ماهيته انما يقال بالقياس الى غيره فانه انما هو اكبر من شيء وكذلك
الضعف هو ضعف لشيء والملكة والحال والحس والعلم من
المضاف فان جميع هذه ماهيات ما يقال بالقياس الى شيء اخر وذلك
الملكة هي ملكة لشيء والعلم للمعلوم والحس للمحسوس وكذلك الصغير والكبير
فانهما انما يقالان بالاضافة وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشيء
والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع والوضع من المضاف
بجهة ما فاما يضطجع ويقوم ويجلس فليست هي من الوضع بل من الاشياء
المشتق اسماؤها من الوضع لغير التي في مقولة الوضع وهي في حقيقتها مقولة
ان تفعل وان تنفعل الثاني قد يلحق الامور المضافة ان يكون متضادة
مثال ذلك الفضيلة والرذيلة في المضاف كلاهما متضادان وكذلك
العلم والجهل كل واحد منهما من المضاف وهما متضادان الا انه ليس
يوجد هذا الشكل الاشياء المضافة فان الضعف ليس له ضد ولا الثلثة اضعاف الكل
منه الثالث وكذلك قد يقبل لبعض المضافات الاقل فان الشبيه وغير
الشبيه والمساوي كل واحد منهما من المضاف وقد يكون شبيه اكثر
من شبيه واقل وكذلك غير المساوي وبعضها ليس يقبل ذلك
فانه ليس ضعف اقل ولا اكثر من ضعف ولا مساوي واكثر من
مساو الرابع ومن خواص المضاف ان كل واحد منها يرجع على صاحبه
في النسبة بالتكافؤ امثال ذلك العبد انما هو عبد للمولى والمولى مولى للعبد والضعف

ضعف

ضعف والنصف نصف للضعف وكذلك في سائرها وسواء كان
المضافين متغايرين كالضعف والنصف او كان احدهما مشتقا
من الثاني مثل العلم والمعلوم والحس والمحسوس فان كل واحد من هذين
يقال بالقياس الى قرينه وقد يظن ان هذه الخاصة غير موجودة
للكثير من الاشياء المضافة متى اضيفت ولم يضف الى قرينة
اضافة معادلة اي لا يوجد كل واحد منهما مضافا الى صاحبه من طريق
ما هو بل يكون اضافة احدهما الى الاخر من طريق ما هو والاخر
بالعرض او يكون كل واحد منهما لا من طريق ما هو مثال ذلك
ان اضيف الجناح الى ذي الريش فيقال ان الجناح جناح
لذي الريش لم يصدق هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح
لذي الريش وانه ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق
ما هو ذو ريش اذ كان قد يوجد ما له جناح وليس له ريش فنسبة
الجناح ليست له من جهة ما هو ذو ريش ونسبة ذي الريش الى الجناح
لا من جهة ما هو ذو ريش ولذلك لم يكن بالجناح رجع هذا بالتكافؤ
وهو ان الجناح جناح لذي الجناح او يقول ان ذا الريش هو ذو
جناح بريش والجناح بالريش هو جناح لذي الريش ولذلك اذا لم
يكن الاضافة المعادلة لان الاسم يدل عليهما من حيث هي معادلة وذلك
مثل المضافين او لاحدهما فقد يضطر المضيف ان يضع لكليهما
اسما او لاحدهما من حيث يجعلهما متضايفين مثال ذلك ان السكان
ان اضيف الى الزورق لم يكن اضافة معادلة لانه ليس من جهة انه الزورق
زورق اضيف اليه السكان اذ كان قد يوجد زوارق لا سكان لها

كان السكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو سكان وذلك
لا يرجع بالتكافؤ اذ ليس ان الزورق زورق السكان كالقيا
ان السكان سكان للزورق ولكن اذا اريد في مثل هذا ان يكون
الاضافة معادلة من الطرفين ومأخوذة بحال واحدة منهما فينبغي
ان يكون يقال ان السكان سكان للزورق ذي السكان وحتى يصدق
ان الزورق ذي السكان زورق بالسكان فانه كان السكان
انما هو السكان بالزورق كذلك الزورق الذي من شانه ان
يكون له سكان هو زورق بالسكان ومثال ذلك ايضا انه اذا
اضيف الراس الى ذي الراس كانت اضافة معادلة فان اضيف
الى الحي لم يكن معادلة فان الحي لم يكن له راس من طريق ما هو حي
اذ قد كان قد يوجد من الحيوان ما لا راس له فهذا هو الطريق الذي
ينبغي ان يسلك به اسم من المضاف اعني ان تضع لهما اسما
يدل على مضافين من حيث يكون اضافتهما معادلة مثل ما قلنا
في الجناح والسكان فاذا كان هذا احكم فكل المضافات اذا
اخذت على التعادل الى شيء طريق ما هي مضافات لا من طريق ما هي
تحت مقولة اخرى وحذفت لها هذه الخاصة واتيا هو ان كل واحد
منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ واما اذا اضيف احدهما الى الآخر
واخذ كل واحد منهما جزافا باي صفة وحذفت من الصفات
الموجودة من المضافين اللازمة للاضافة لم يوجد بالصفة
التي بها مضافات ومنسوب كل واحد منهما الى الآخر فليس يرجعان
بالتكافؤ وان كان لهما اسماء موضوعة من حيث مضافان فضلا

عن ما ليس

عن ما ليس لها اسماء يدل عليهما من حيث هما مضافان ومثال ذلك
ان العبد ان لم يضف الى المولى الذي هو اسم الاضافة لكن
اضيف الى الانسان او الى ذي الرجلين وما اشبه ذلك من
الاشياء الموجودة فيه لم يرجع بالتكافؤ لان الانسان ليس هو
انسان بالعبد وانما هو مولى بالعبد فان اخذ المولى بدل
الانسان رجعا بالتكافؤ الذي من يخص هذه الصفة من قبلها
لحقت النسبة المضافية اذ اذا رفعنا سائر الصفات العارضة للمضافين
التي بها تكون الاضافة غير معادلة لم ترتفع النسبة بين المضافين
وان رفعنا تلك الصفة ارتفعت النسبة مثال ذلك ان العبد
اذا قيل بالاضافة الى المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات
التي يمكن ان ينسب العبد اليها مثل انه انسان او ذو رجلين
او غير ذلك ولم نرفع المولى فان نسبة العبد اليه لا ترتفع
ومتى اضفنا العبد الى الانسان او الى ذي الرجلين ورفعنا انه
مولى ارتفعت هذه النسبة فانه لا يكون عبد ليس له مولى فان
النسبة المعادلة هي للصفة التي ترتفع النسبة بارتفاعها ولا
ترتفع بارتفاع غيرها فهذا الذي ذكره هو كالقانون لتميز الصفة التي
يكون لها نسبة المعادلة قال ووجود هذه النسبة التي بها تكون
الاضافة معادلة متى كان للمضافين اسم يدل عليهما من حيث لهما
النسبة هو سهل واما متى لم يكن لهما اسم فقد يصعب ذلك فينبغي
ان تستنبط تلك الصفة بهذا القانون ونخترع للمضافين اسما يدل عليهما
من حيث لهما تلك النسبة المساوقة قال وقد يليق ان نخترع المضافين

انهما یوجدان معاً بالطبع وذلك ظ في اكثرها فان الضعف
والنصف موجودان معاً لانه متى وجد احدهما وجد الاخر ومتى
ارتفع احدهما ارتفع الاخر الا انه قد يلحق في ذلك شك من
قبل بعض الاشياء المضافة فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم
انا نقع بالشي في اكثر الاشياء بعد تقدم وجوده اما وضع واما
مع وجود فاقل ذلك وان كان ذلك كذلك فلا معلوم واحد البتة
يكون وجوده والعلم به معاً بالطبع وايضاً فان المعلوم فيظن انه
متقدم بالطبع على العلم وذلك انه اذا ارتفع المعلوم وليس
اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم وهذا هو اسم المتقدم بالطبع
على ما سيقال بعد ومثال ذلك تربيع الدائرة التي الفحص عنه
من المهندسين فلم يلحقوه بعد فانه لو كان معلوماً فعلمه لم يوجد بعد وان
كان هو معلوم فليس يمكن ان يوجد علمه بعيد وايضاً فان
الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم وقد يوجد المعلوم والانسان
غير موجود وهذا الشك يلحق بعينه في الحس والمحسوس فانه قد
نظن ان المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد
فقد معه الحس واما الحس فليس يفقد معه المحسوس وانما يلزم اذا
فقد المحسوس ان يفقد الحس من جهة ان المحسوس والحس لا يوجد
الا ان في جسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم واذا
ارتفع الجسم ارتفع الحاس مع الحس واما الحي فليس بارتفاعه يرتفع
المحسوس لانه قد يمكن ان يرتفع الحيوان ويكون الجسم المحسوس
موجوداً مثل الحار والبارد وايضاً فان الحس انما يوجد مع وجود الحي

فالمحسوس

فالمحسوس موجود قبل وجوده فان الماء والنار وسائر الاسطقسات
منها قوام الحيوان وهي موجودة من قبل ان يوجد الحيوان فلهذه
كلها قد يظن ان المحسوس اقدم من وجود الحس والمفسرون يحلون
هذا الشك بانه اذا اخذ الحس والمحسوس والعلم والمعلوم و
اما بالقوة واما بالفعل وجدا معاً وصدقت فيهما تلك الخاصة وانما
يلحق الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والاخر بالفعل لكن لما كان
الوجود الذي بالقوة غير مشهورة في وقته ارجأ ارسطو حل هذا
الشك في موضع اخر لانه انما يتكلم هاهنا في هذه الاشياء من جهة الظاهر
السابع قال وهاهنا موضع شك هل من الجواهر شي مضاف
من جهة ما هو جوهر وهذا الشك انما يعرض في بعض الجواهر الثواني
فاما في الاول فليس يعرض وذلك انه ظاهر انه ليس الكلي في شي
منها من المضاف لا الكل ولا الجزء فانه ليس في هذا الانسان المشار اليه
انه انسان لشي ما وكذلك الحال في اجزاء المشار اليه فانه ليس
يقال في يد ما مشار اليه انها يد انسان ما او فرس ما لكن يقال يد
انسان او فرس وبالجملة انما تضاف الى النوع لا الى الشخص وكذلك
الى الشخص وهذا كذلك نظير الامر في اكثر الجواهر الثواني فانه ليس
يقال ان الانسان لشي ولا الثور ثور الشي بما هو ثور ولا عن جوهر
بل ان كان فمن جهة ما هو ملك لمالك واما في بعضها فقد يلحق
في ذلك هذا الشك وذلك ان الراس يقال فيه انه راس لشي واليد
يد الشي وكذلك ما اشبه هذا والراس واليد انما يدل على الجوهر
فيكون على هذا قد يظن ان كثيراً من الجواهر داخل في المضاف قال الا انه

اذا كان قد وقع تحديد الاشياء التي من المضاف حين قلنا ان المضاف
من الاشياء التي ماهيتها تقال بالقياس الى غيرها فقد يصعب حل هذا الشك
او يكون حله ممتنعا اذ قد ظهر من امر هذه الجواهر ان ماهياتها بالقياس الى غيرها
وان كان الرسم الحقيقي للاشياء التي من المضاف انها الشيئان
اللذان ماهية كل واحد منهما تقال بالقياس الى صاحبه من حيث الوجه
لتلك الماهية انها مضافة الى قرينتها باي نوع اتفق من انواع الاضافة
فحل الشك مما سهل فان التحديد الاول يلحق ما هو اضافة وشيء
لا اضافة محضة وهو الذي يتساعد في بادي الرأي مضافا وانما الاضافة
احد ما تقومت به ذاته واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة
لا في بادي الرأي وانما اراد بهذا فيما احسب ان الراس ان كان يدل على
الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان لا من قبل الاضافة الحقيقية
بل من قبل الاضافة العرضية اعني التي بسبب وجود الشيء المضاف وهي التي
تضمنها الرسم الاول اعني العرضي واما الذي للاضافة في جوهر كل واحد
منهما فهو رسم القليل والكثير فان كل واحد منهما في جوهره صاحبه وهي التي
تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي ثم قال ويتبين من هذا الحد الحقيقي
للمضاف تبين ان من خاصيتها انه متى عرف الانسان احدهما على التحصيل
الاخر ضرورة فان الانسان متى عرف ان هذا الشيء من المضاف
وكانت ماهية احد المضافين انما الوجود لها بالنسبة الى المضاف الثاني
فتبين انه اذا عرف ماهية احد المضافين فقد عرف ماهية الاخر والا
كانت معرفته بماهية احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنا او غلطا وذلك
البين من قبل الاستقراء مثال ذلك ان من علم ان هذا اضعف على التحصيل

فقد علم

فقد علم الشيء الذي هو له اضعف على التحصيل وكذلك من عرف ان هذا
احسن فقد عرف الشيء الذي هو احسن منه الا ان يكون المعرفة لو هما لا يقينا
فاما ان لا يعرف الشيء الذي هو قيل فيه انه احسن فقد يمكن ان لا يكون الشيء
دونه في الحسن فيكون قوله فيه احسن كذبا ومن هذا النظر ان الراس واليد
ليسا من المضاف الحقيقي فانه قد يعرف ماهية كل واحد منهما من حيث انهما
هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف الشيء الذي هو له راس ولا الشيء
الذي هو له يد قال الا ان بالجملة الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من ساير
المقولات وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم ينظر فيه مرارا كثيرة
فاما التشكيك فيها فليس فيه صعوبة القسم الرابع القول في الكيفية
وما تقوله في هذا الباب منحصر في احد عشر فصلا الاول يحد فيه هذه
المقولة ويعرف انها تنقسم الى اجناس اول الثاني يعرف فيه
الجنس المسمى من هذه الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف ما منهما يختص
باسم الملكة وهو الذي يقع عليه الكيف في المشهور وما منهما يختص باسم
الحال وانه ان قيل عليها كيف فلكونهما من طبيعة واحدة الثالث يعرف
الجنس من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال لقوة طبيعية الرابع يعرف
فيه الجنس الثالث من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات
ويعرف لم سميت كيفية انفعالية ويعطي الفرق بين التي تسمى منهما
انفعالية والتي تسمى انفعالات وان اسم الكيف في المشهور انما يطلق
على الانفعالية للمعنى الذي من قبله يطلق على الملكة اكثر وذلك من اطلاقه
على الحال الخامس يعرف فيه الجنس الرابع من اجناس هذه المقولة وهي
الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم السادس تشكيك فيه في المتخلخل والمتكاثف

والخشن والاملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة
الوضع السابع يعرف فيه ان الاشياء المتصفة بالكيفية هي التي تقول
على باسماء مشتقة من المثل الاول الدالة على تلك الكيفية الثامن يعرف
فيه انه قد يوجد التضاد في الكيف لكن في بعضها وانه اذا كان احد
المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد الاخر في الكيف التاسع
يعرف فيه ان الكيف قد يقبل الاقل والاكثر وان ذلك ليس في
كلها العاشر يعرف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخص
هذه المقولة الحادي عشر تتشكك فيه في اشياء كثيرة ذكرت في هذا
الباب وذكرت ايضا في الاضافة من وجوه يعطي اين يعرض ذلك لها ان
ذلك لها الجنس الاول قال واسمي الكيفية الهيئة التي بها يقال في
الاشخاص كيف هي وهذه الكيفيات يقال على اجناس اول مختلفة الثاني
فاحد هذه الاجناس من الكيفية تسمى ملكة وحالا والملكة منها تخالف الحال
فان الملكة يقع هذا الجنس على ما هو ابقى واطول زمانا والحال على
ما هو وشيك الزوال مثل ذلك العلوم والفضائل فان العلم بالشيء
اذا حصل صناعة يظهر انه من الاشياء الثابتة العسرة الزوال وذلك
ما لم يطرأ على الانسان قادح من مرض او غير ذلك من الاشتغال بالامور
العارضة التي تكون سببا مع طول الزمان لذهول الانسان عن العلم
ونسيانه فاما الحال فانها تطلق هذه الجنس على الاشياء السريعة
الحركة السهلة التغير مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي تجري
اشباه الصحة والمرض فان الصحيح يعود بسرعة مريضا والمريض
صحيحا ما لم تتمكن هذه فتعسر زوالها فانه اذا كان الامر كذلك كان

للان

للان ان يسميها ملكة قال ومن البين ان اسم الملكة انما يدل في
اللسان اليوناني على الاشياء التي هي اطول زمانا في الثبوت واعسر
حركة فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلم تمسكا يعتد به ان
له ملكة علم ان من كان بهذه الصفة فله حال في العلم اما شريفة واما خسيسة
والملكات هي ايضا بجهة من الجهات حالات ملكات وانما قال الملكات
احوال او لا حالات ثم تصير بالاخرة ملكات وهذا الجنس كالقبيل هو
الحياة الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس الثالث
قال جنس ثان من الكيفية وهو الذي به يقال في الشيء ان له قوة
او لا قوة طبيعية مثل قولنا مصح وممراض وذلك انه ليس يقال
في الشيء ما اشبه ذلك من قبل ان له حالا ما في النفس او في المتنفس بما
هو متنفس بل من قبل ان له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية اعني بلا قوة
طبيعية ان ينفعل بعسر وان ينفعل بسهولة وبالقوة الطبيعية ان لا ينفعل
بسهولة ولا ينفعل الا بعسر مثال ذلك انه من قبل ان
له قوة على ان لا ينفعل عن الامراض بسهولة الا باعياء ونقول مصحاح
وممراض من جهة ان له قوة ينفعل بها بسهولة وينفعل بعسر ونقول
ممراض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل من الامراض وكذلك
في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة
ويقال لين من قبل انه لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة الرابع
قال وجنس ثالث من الكيفية وهي التي لها كيفيات انفعالية
وانفعالات وانواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة والالوان
مثل السواد والبياض والملموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة

واليبوسة فان هذه كلها ظاهر من امرها انها كيفيات اذ ما كان
كل ما اتصف بشيء من هذه يسئل عنه بحرف كيف مثال ذلك انا نقول
كيف هذا العسل في حلاوته وكيف هذا الشراب في حموضته فيجاب بانه
شديد الحلاوة والحامض او غير شديدهما واما انها قيل في امثال
هذه كيفيات انفعاليات لا من قبل انها حدثت في الاشياء المتصفة
بها عن انفعال بل من قبل انها تحدث في الحواس انفعالا مثال ذلك
ان الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيها كيفيات انفعالية
لا من قبل ان انفعالا حدث في العسل عنه الحلاوة ولا قبل انفعالا
في الصبر حدث عنه المرارة بل انما يحدثان انفعالا في اللسان
وكذلك في الحرارة والبرودة مع حس اللمس واما النوع الثالث الذي
هو الالوان فليس يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الالوان
لا تحدث انفعالا في البصر وانما قيل فيها انها كيفية انفعالية من قبل
ان وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال وذلك انه لما كان
في البين ان حمرة الخجل وصفرة الوجل انما تحدثان عن انفعال بالالم النوع
والروح وجب ان نعتقد ان من فطر في اول امره محمرا او مصفرا ان
السبب في ذلك ان مزاجه في اول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال
الذي يتبع الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع وما كان من هذه العوارض ثابتا
عن الزوال فهو الذي يسمى كيفية انفعالية وهو الذي يسئل عنه بحرف
كيف في المعتاد وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعاليا
ولا يجوز في العادة ان يسئل عنه بحرف كيف ولذلك يجب ان يخص هذا
الجنس باسم الانفعال فقط لا باسم الكيفية الانفعالية ومثال ذلك

الحمرة

ان الحمرة والصفرة اذا كانتا له بالطبع والجبلة قيل فيه بهما في الشخص كيف هو
وان كانت الحمرة عرضت في خجل والصفرة من فزع لم يقل بها الشخص
بها كيف هو وذلك انه ليس يقال فيه بهذه الحالة محمر ولا مصفر وانما يقال
احمر واصفر فقط بالحالة بالفعل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا انفعالا
فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره وعلى هذا المثال
يقال من عوارض النفس كيفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وما يقال
وانفعالات لما كان عارضا ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج
ذلك مثال ذلك سرعة الغضب فانه من كان له هذا الامر انه بالطبع قيل
فيه انه غضوب وانه بادي الغضب فلذلك يسمى امثال هذه كيفيات انفعاليات
ومن عرض له الغضب عن امر مرمض طرا عليه لم يقل فيه مغضوب ولا بادي الغضب
وانما يقال فيه انه غضب وبه غضب فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالا لا
انفعاليا وذلك ان صيغة هذه اللفظ تطابق ويريد بها الشيء الثابت
قال وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودة في كل واحد من الاشياء
والاستقامة والانحناء وما شبهه ذلك فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد منها
من هذه كيف هو وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلث او مربع في
جواب كيف هو وانه مستقيم او منحن وكذا الخلقة الفصل السادس واما
المتخلخل والمتكاثف والخشن والاملس فقد يظن ان هذين داخلان
تحت جنس الكيف الا انه الاشبه ان يعتقد في هذين الجنسين انهما
خارجان عن هذا الجنس وذلك انه قد يظن ان كل واحد منهما هو انما يدل على ان
يكون داخلا في مقولة الوضع وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان
على وضع ما للاجزاء فانه انما يقال كثيف لما اجزاؤه متقاربة بعضها من بعض

ومتخلخل لما اجزاؤه متباعدة بعضها عن بعض وكذلك الاملس انما هو
فيما اجزاؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها عن بعض ويقع الخشن فيما
اجزاؤه غير مستوية بل تفضل بعضها على بعض قال ولعله قد يظهر ان ههنا
كيفيات آخر لكن هذه التي عددناها ههنا من هذا الجنس مبلغ عدد ما هو
هذا العدد يريد ان تلك الكيفيات التي تسئل عنها بحرف كيف
في الانواع وهي الاشياء التي هي صور نوعية تابعة للصور النوعية وهذه
الكيفيات هي التي تسئل عنها في الاشخاص وهي الاحوال للصور قبل
الهيولى والاشياء الهيولانية وذلك هو الفرق بين هذين النوعين
من الكيفية الفصل السابع قال وذوات الكيفيات هي المدلول
عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات انفسها وهي المثل الاول وذلك
على طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان اليوناني مثل الابيض مشتق
من اسم البياض والبليغ المشتق من اسم البلاغة والعادل مشتق من اسم
العدالة واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكيفيات
المأخوذة من الموضوع اسما يشتق منها اسما لتلك الكيفيات من حيث
هي موضوع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للاشياء الداخلة فيما
يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء المحاضر والملاكز فان
الاسماء الدالة على هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لاسم اخر ولان
الكثر كما في كلام العرب ولذلك بعيدا ان يوجد في اللسان العربي اشتقاق
لها مصادر وربما اتفق في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من
التي مجردة عن الموضوع اسم ويكون اسم تلك الكيفية من حيث هي في
موضوع مشتقا من اسم اخر مثال ذلك انهم كانوا يقولون من الفضيلة مجتهد

لاوصل

الفصل الثامن قال وقد يوجد في الكيف تضاد ومثال ذلك
ان العدل ضد الجور والبياض ضد السواد وكذا يوجد ايضا في الاشياء ذوات
الكيفية مثال ذلك ان العادل ضد الجائر والابيض ضد الاسود ولكن ليس يوجد
التضاد في جميع الكيفيات ولا في جميع ذوات الكيفيات فانه ليس
للاشقر ولا للاصفر ضد وباقي الكيفيات المتوسطة وايضا فمتى كان احد
المتضادين كيفا كان ضد الاخر يكون كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء مثال
ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر وكان العادل في الكيفية كان الجائر
في الكيفية اذ لا يصح ان يقول ان الجائر في الكيفية اذ لا يصح ان نقول
ان الجائر في الكم ولا في المضاف ولا في مقولة اخرى وكذلك بنظيره
الامر في سائر المتضادات الموجودة في الكيف الفصل التاسع قال وقد
تقبل الاقل والاكثر فانه قد يكون عادل واشد بياضا من ابيض
اذ هو ضد عادات في الاشياء تقبل الاقل والاكثر لكن ليس في جميعها بل
في بعضها وما يشكك فيه اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن موضوعها تحا
هل تقبل الاقل والاكثر فان قوما يمارون في ذلك ويرون انه ليست يكون
عدالة اكثر ولا صحة اكثر من صحة وانما الذي يمكن ان يكون عادل اكثر من
عادل وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في سائرها الجنس الذي هو الحال واما
المثلث والمربع وسائر الاشكال فليس تقبلان الاقل والاكثر فانه
ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربع اكثر من مربع فان ما دخل تحت
حد المثلث فهو مثلث على حد سواء وكذلك ما دخل تحت حد المربع
وقبله فهو مربع على شرع سواء وما لم يدخل تحت حد الشيء عليه بل تعالى
بالمقابل البتة فاذ ليس لاحد ان يقول ان المربع اكثر واين المستطيل

وبالجمله انما يصح التناسب في الاشيا الداخله تحت حد واحد واذا كان هذا فليس كل الكيفيه يقبل الاقل والاكثر ولا في هذه التي ذكرنا لخاصه حقيقيه للكيفيه الفصل العاشر واما خاصتها الحقيقيه التي لا يليق على غيرها فهي الشبيه وغير الشبيه الفصل الحادي عشر قال وليس ينبغي ان يتشكك على هذه الاقوال فيبق اذ قصد ههنا الى تعديد الكيفيات فعدد اشياء كثيره من المضاف مثل الملكه والحال الذي عدد في الجنس الاول من هذه المقوله وهو داخل في المضاف فان الملكه انما هي ملكه للشيء وكذلك الحال فانه انما يمكن ان يعد هذه في المضاف باجناسها لا بانواعها فان العلم وهو جنس النحو والفقه وليق بالاضافه المعلوم واما النحو بالاضافه في وكذلك الفقه الان يق بالاضافه من طريق جنسه اعني ان النحو هو علم بالمعلوم الذي هو علم اواخر الكلم واذا كانت هذه الانواع ليست في المضاف انما هي في الكيفيه وهي انما صارت انواعا كيفيه من قبل جنسها فهو بين ان جنسها هو من الكيف وذلك ان النحو والفقه انما صار كل واحد منهما موجودا من حيث العلم كيفيه لكن عرض لجنسها الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفيه بعينه ما عرض للانواع التي تحته اعني لها اسما من حيث هي كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسم من حيث هي مضافه وليس ينبغي ان يكون لشي الواحد معدودا في مقولتين وجنسين لجنسين لا بجهه واحده فان ذلك هو المستحيل القسم الخامس في القول في يفعل وينفعل قال وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد والاقل والاكثر بان يسخن مضاد ليبرد ويبرد مضاد ليسخن ويلتذ مضاد لان يتاذى فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الاقل والاكثر فان قولنا

في الشي

في الشي يسخن قد يكون اكثر واقل فان الشي قد يسخن اكثر واقل وكذلك قد يتاذى اكثر واقل فهذا مبلغ ما نقوله في هذه المقوله في هذا الموضع القسم السادس في مقوله الوضع قال وقد ذكرت الاشياء ذوات الوضع في باب المضاف وقيل انها الاشياء التي اسمائها مشتقه من مقوله المضاف مثل المضطجع والمتكي فان الاضطجاع والاتكاء من مقوله المضاف والمضطجع والمتكي من هذه المقوله قال واما سائر المقولات التي عددناها وهي متى ومقوله اين ومقوله له فليس يلق فيها ههنا شي اكثر مما تمثلنا به في هذا الكتاب في اوله اذ كانت واضحه مثل قولنا يدل على المتنعل والمتسلح اين مثل قولنا فلان في السوق وسائر ما يمثل به فيها فان هذا القول في هذه الاجناس كاف بحسب المقصد ههنا الجزء الثالث وهذا الجزء ينقسم الى اقسام خمسه القسم الاول القول في المتقابلات وما يتكلم في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلا الاول يعد فيه اصناف المتقابلات ويعرف واحدا واحدا منها على طريق المثال الثاني يعطي الفرق بين المتقابله على جهه المضاف والمتقابله على طريق المضادة الفصل الثالث يعرف فيه ان الاشياء المتضادة نوعان الرابع يعرف فيه طبيعه الاشيا التي تتقابل على جهه العدم والملكه ويعرف فيه ان الاشياء ذوات العدم والملكه ليست هي العدم بعينه والملكه وان هذه تتقابل ايضا كما تتقابل العدم والملكه الخامس يعرف فيه ان الاشياء الموجبه والمسلوبه ليست هي القضيه الموجبه والسالبه وان هذه ايضا تتقابل الموجبه والسالبه السادس يعرف فيه الفرق بين الملكه والعدم والمتضايفين

السابع يعرف فيه الفرق بين العدم والملكة والضدين الثامن
يعرف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلثة الباقية اعني
العدم والملكة والمضافين والمتضادين ويحل في ذلك شكا ما يعرض شكا
في المتضادات في الفرق الذي اعطى في ذلك التاسع يعرف فيه انه
قد يتضاد واحد لواحد وقد يتضاد واحد الاثنين العاشر يعرف فيه
انه ليس يلزم في المتضادين متى وجد احدهما ان يكون الآخر موجوداً
وهي الخاصة التي وجدت في المضاف الحادي عشر يعرف فيه ان كل متضادين
اما ان يكونا في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما
ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس
الفصل الاول قال والمتقابلات اربعة اصناف المضافان والمتضادان
والعدم والملكة والموجبة والسالبة فمثال ذلك الضعف والنصف
ومثال المتضادين الخير والشر ومثال العدم والملكة العمى والبصر ومثال
الموجبة والسالبة قولك زيد جالس زيد ليس بجالس الفصل الثاني
الفرق بين المضافين والمتضادين ان احد المتضايفين اي المتفق
منهما يقال ماهيته بالقياس الى صاحبه اما بذاته واما باي نوع
اتفق منها يقال ماهيته بالقياس الى صاحبه اما بذاته واما باي حرف
من حروف النسبة مثل الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف
واما المتضادين فليس يقال ماهية احدهما بالقياس الى الآخر بل انما
يقال ماهية احدهما ضدا لماهية الثاني فانه ليس يقال ان الخير ليس خير للشر
بل ضد له ولا الابيض ابيض للاسود بل ضد له فهذا من الصنف
في المتقابلين مختلفان ضرورة الفصل الثالث وما كان من المتضاد

ليس

بسر
ان الحرارة ليس يخرج الموضوع المتصف بها من احدهما فيها المتضادان
اللذان ليس بينهما متوسط مثل الصحة والمرض الذي لا يخرج الجسم
المتنفس من احدهما ومثل الزوج والفرد الذي لا يخلو عدد من ان يتصف عدد م
باحدهما فان امثال هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط
واما ليس واجبا ان يوجد احد المتضادين في الموضوع كما في
المتضادان التي بينهما متوسط مثال ذلك السواد والبياض الموجودان
في الجسم فانه لما كان ليس واجبا ان يكون كل جسم لم يزل ابيض
واما اسود بل قد يخرج الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطات وهي
الاصفر والادكن وساير الالوان التي بين الابيض والاسود وكذلك
المحمود والمذموم لما كان ليس واجبا ان يكون كل شيء اما
محمودا واما مذموما وجدت بينهما ايضا متوسطات وهو الذي ليس
بمحمود ولا مذموم فان المتوسطات في بعض الامور لها اسماء
مثل الادكن والاصفر وفي بعضها ليس لها اسماء فيعرفها الانسان
بسلب الطرفين مثل قولنا لا احد ولا ردي ولا عدل ولا جور الفصل
الرابع فاما العدم والملكة فانما يوجدان في شيء واحد بعينه مثال
ذلك البصر والعمى انما يوجدان في العين وهذا الجنس من العدم فيما حده هو
ان يفقد الموضوع الملكة التي شانها فيه في الوقت الذي شانها
ان يكون فيه من غير ان يمكن وجودها في المستقبل فانه انما يقال
ادرد لمن لم يكن له اسنان في الوقت الذي من شانه ان يكون له
اسنان واعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت الذي من شانه ان يكون
له ولذلك لا نقول فيما يولد من الحيوان بلا اسنان ولا بصر مثل الجرو والكلب

انه او اعمى فاما وليس الذي يعدم الملكة هو العدم والملكة مثال ذلك ان
البصر ملكة والعمى عدم وليس ذو البصر ولا ذو العمى هو العمى ولو كان للموضوع
المبصر والبصر شيئا واحدا والموضوع للعمى والعمى شيئا واحدا لصدق
ان يحمل البصر على المبصر والعمى على الاعمى فيقال الاعمى عمى والمبصر بصر
ولكن كان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف بهما ايضا متقابلان
فانه ان كان العمى يقابل البصر فالاعمى يقابل البصير وذلك ان جهة
التقابل فيهما واحدة الفصل الخامس قال وكذلك ليس ايضا ما يسلب
ويوجب هو الموجبة والسالبة فان الموجبة والسالبة قول سالب او موجب
الشيء الذي يوجب او يسلب قول بل هو معنى يدل على لفظ مفرد او قوة
دلالة ولا لفظ المفرد والشيء الذي يوجب ويسلب هو ايضا متقابل كتقابل
الموجبة والسالبة مثال ذلك انه كما يقابل زيد جالس زيد ليس
بجالس كذلك يتقابل الجلوس بغير الجلوس الفصل السادس وظاهر ان
تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف في الاشياء التي تتقابل
على طريق الملكة والعدم ليس ماهية احدهما بالقياس الى الثاني كما هي
ماهية الاشياء التي تتقابل على طريق الاضافة فانه ليس يقال البصر بصر
للعمى ولا العمى عمى للبصر بل عمى البصر وفقدانه وذلك ان كل
مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ والاشياء
التي تتقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ
وذلك انه ليس البصر بصر العمى ولا العمى عمى للبصر الذي هو الملكة الفصل
السابع وظاهر ايضا ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليست
المتقابلة على طريق التضاد من هذه الاشياء وذلك ان كل متقابلين على

طريق العدم والملكة ليست هي المتقابلة على طريق التضاد في هذه التضاد
فاما ان يكونا من المتضادين اللذين ليس بينهما وسط وهذا الصنف
من التضادات يجب ضرورة ان لا يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما
مثل الصحة والمرض لا يخلو من احدهما بدن الحيوان واما ان
يكونا من المتضادات التي بينهما وسط ويخص هذا الصنف من المتضادات
انه قد يخلو الموضوع من كليهما ما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل
الحرارة الموجودة في النار والبرودة في الثلج فان النار لا يخلو من
الحرارة ولا الثلج من البرودة واذا كان ذلك كذلك فالمتضادات
التي بينهما وسط في احد امرين اما ان يوجد احدهما للموضوع محصلا
اي لا يفارقه واما انه قد يخلو الموضوع من كليهما فاما العدم والملكة
فليس يوجد فيهما شيء من هذين الامرين اللذين وجدت لاصناف المتضادات
وذلك لان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليس يجب دائما ان يوجد احدهما
في القابل وانما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل ان يقبل
احدهما مثال ذلك ان الذي من شأنه ان يبصر قد يخلو من كليهما مثل
الجرو فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير والمتضادات التي ليس بينهما
وسط فليس يخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الاوقات
فاذا ليس العدم والملكة من المتضادات التي ليس بينهما وسط ولا
هما ايضا من المتضادات التي بينهما وسط وذلك انه يجب ان يكون
احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعهما في الوقت
الذي من شأنه ان يوجد له الملكة وليس يوجد هذا في الصنف من
المتضادات التي ليس احد الضدين فيها موجودا للموضوع دائما اذ كان قد

هو

اذ كان قد يخلو الموضوع من كليهما ولا ايضا يمكن ان يقول في العدم
والملكة انهما من التي وسط واحد هما موجود للموضوع دايما فانه
ليس يوجد في العدم والملكة ما كان احدهما دايما للموضوع واذا
كان ذلك كذلك فقد تبين ان المتقابلات على جهة العدم والملكة
ليست واحدة مع اصناف المتقابلة على جهة المضادة وقد يفارق
ايضا هذا الصنف من العدم الذي سماه قبل المتقابلات على
جهة التضاد فان المتضادين يمكن ان يتغير كل واحد منهما الى
صاحبه ما لم يكن احدهما للموضوع بالطبع ودايما مثل الحرارة للنار
وذلك ان الابيض قد يصير اسود والاسود قد يصير ابيض والمرء الصالح
قد يمكن ان يكون طالحا والطالح قد يمكن ان يعود صالحا وذلك
واذا انتقل كما يقول ارسطو الى معاشرة من هو على مذهب فاضل وسيرة
جميلة فان معاشرة الفضلا قد ياخذ بالمرء في طريق الفضيلة
ولو اخذ اليسير او اذا اخذ في الحركة الى الفضيلة وكلما طال به الزمان
سهلت عليه الحركة حتى اما ان يصل من الفضيلة الى حد يسير واما
ان يصل منها الى التمام ان لم يعقه الزمان واما هذا الصنف
من العدم والملكة فالملكة هي التي تتغير الى العدم وليس يمكن ان
يتغير العدم الى الملكة اذ قد قلنا في تحديده من حيث ان يمكن وجودها
له في المستقبل فان الاعمى لا يمكن ان يعود بصيرا ولا الاصلع
ذا جمة الفصل الثامن قال ومن البين ان التي تتقابل على جهة الايجاب
والسلب ليست واحدة من اصناف المتقابلات الثلثة فان
الموجبة والسالبة يخصهما من بين سايرها انه بالضرورة ان يكون

احدهما

احدهما ابدا صادقا والآخر كاذبا الا متى كان الموضوع المنصف بهما
موجودا مثال ذلك ان قولنا سقراط مريض سقراط صحيح
انما يكون احد هذين القولين صادقا والآخر كاذبا متى كان
سقراط موجودا واما متى لم يكن موجودا كان القولان جميعا
كاذبين والاشيا التي تتقابل على طريق العدم والملكة مثل
قولنا زيد اعمى زيد بصير انما يكون احدهما صادقا ابدا والآخر
كاذبا بشريطتين احدهما ان يكون زيد موجودا او يكون في الوقت
الذي من شانه ان يوجد البصر فان زيدا ان لم يكن موجودا كذب
فيه انه اعمى وانه بصير وكذلك على الامران في الوقت الذي
يوجد في الرحم فاما الموجبة والسالبة فان احدهما يكون ابدا صادقا
والآخر كاذبا كان الموضوع موجودا او لم يكن فان قولنا
سقراط مريض سقراط ليس بمريض احدهما صادق ضرورة والآخر
كاذب كان سقراط موجودا او معدوما فهذه خاصة تفارق
المتقابلة على طريق الايجاب والسلب ساير القضايا المركبة من
المتقابلات الفصل التاسع قال والخير ضرورة مضاد
للشر وذلك بين باستقراء جزئيات الخير والشر فان
الصحة يضاد المرض والجور يضاد العدل والجبن يضاد الشجاعة
وكذلك سايرها فاما المضاد للشر فربما كان شيان احدهما الخير
والآخر الشر فان الجبن فهو شر يضاد التهور وهو شر والشجاعة
وهي تضاد الامرين جميعا وهذه حال الخيرات المتوسطة بين الاطراف
التي هي الشر الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الامور واما

في الاكثر فان الخير هو المضاد للشر الفصل العاشر قال ومما يلزم
المتضادين انه ليس واجبا ضرورة متى كان احدهما موجودا
ان يكون الاخر موجودا وذلك انه ان كان الحيوان كله صحيحا فان
المرض ليس يكون موجودا وان كانت الاشياء كلها بيضا فان
السواد يكون غير موجود وايضا متى كان موجود وايضا متى كان
سقراط مريضا فليس يلزم ان يكون افلاطون صحيحا ولا يمكن
ان يكون سقراط صحيحا ومريضا قال وكل متضادين فمن شانهما
ان يكونا في موضوع واحد مثل مثل الصحة والمرض الموجودين
في جسم الحي والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق
والعدل والجور الموجودين في نفس الانسان الفصل الحادي
عشر وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الابيض
والاسود اللذين جنسهما القريب اللون واما ان يكونا في جنسين
متضادين مثل العدل والجور فان جنس العدل الفضيلة وجنس
الجور الرذيلة وهما متضادان واما ان يكونا انفسهما جنسان
متضادان ليس فوقهما جنس مثل الخير والشر اذا كان احدهما في
مقولة والاخر في مقولة اخرى لانهما متى كانا في مقولة واحدة
كانت المقولة جنسا لهما القسم الثاني في المتقدم والمتاخر ويقال
ان شيئا يتقدم على شيء على اربعة انحاء اولها واشهرها المتقدم بالزمان
بمنزلة ما تقول ان هذا اسن من غيره واعتق من غيره الثاني المتقدم
بالطبع وهو الذي اذا وجد المتاخر وجد هو واذا ارتفع المتاخر
وليس يتكافا في لزوم الوجود اعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتاخر بل متى

ارتفع

ارتفع المتاخر يرتفع المتقدم مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى
وجد الاثنان وجد الواحد واذا كان الواحد موجودا فليس يجب
وجود الاثنين وكل ما كان يوجد لوجود شيء آخر وذلك الشيء الاخر لا بوجوده
بوجوده فموصوف انه يقال فيه انه متقدم عليه والثالث المتقدم بالمرتبة
كما في العلوم والصنائع الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون
للاشكال متقدم في مرتبة التعليم لما يريد ان يبرهنوا عليه وفي
الكتابة معرفة حروف المعجم متقدمة لتعليم الكتابة وكذلك صدور
الاقاويل في الخطب متقدمة للغرض العظم في الخطبة والرابع المتقدم
بالشرف والكمال فان الاشراف بالطبع يعتقد فيه انه متقدم
على الاقل شرفا وكذلك جعله الاعتقاد مشتركا للجميع مع ان
الوجه من التقدم شديد المباينة للوجوه التي تقدمت وذلك النحو
من التقدم هو اشرف من سائر انحاء المتقدم قال ويكاد ان يكون
مبلغ الوجوه التي يقال عليها التقدم بحسب ما يدعى اليها هذه الاربعة
لكن هنا نحو آخر للتقدم وهو المتقدم بانه سبب للشيء وهو الذي يكافيه
في لزوم الوجود اعني انه متى المتقدم الذي هو سبب وجد المتاخر
ومتى وجد المتقدم الذي هو سبب وجد المتاخر ومتى وجد المتاخر
وجد المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد
الصادق فيه انه موجود ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد
ومتى كان وجد هذا الاعتقاد وجد الانسان هو السبب في وجود
هذا الاعتقاد ولا الاعتقاد في وجود الانسان وذلك ان السبب
الصدق والكذب في القول انما هو وجود الشيء موجودا ام ليس

خارج النفس واذ الكان هذا نحوا آخر من التقدم فالمتقدم يقال على خمسة
اوجه القول في معنى معا معا يقال على وجوه اولها والمقول فيها المعقول
بالاطلاق هما الشيئان اللذان يكون تكونهما في زمان واحد فانهما
الا لم يكن احدهما متقدما والثاني بالزمان فيقال انهما معا بالزمان
فاما الثاني ما يقال فيهما انهما معا بالطبع فهذا على ضربين احدهما الشيئان
اللذان والثاني ما يقال فيهما انهما معا بالطبع وهذا على ضربين احدهما
الشيئان اللذان يتكافيان في لزوم الوجود اعني وجود احدهما
وجود الثاني من غير ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه مثل الضعف
والنصف فانه متى وجد الضعف وجد النصف وليس احدهما سببا
للآخر والضرب الثاني الانواع القسيمة لجنس واحد من غير التي ينقسم بها
الجنس قسمة الاولى مثل الطائر والسابح والمشاء فان هذه الانواع ع
قسيمة للحيوان وهو جنسها وليس واحد منها على صاحبه ولا متقدم
كذلك فقد يقال في امثال هذه انها معا بالطبع وقد يمكن في كل واحد
من هذه الانواع القسيمة ان تنقسم ايضا الى انواع اخر فيكون
انها معا بالطبع مثل قسمة المشاء الى ما له رجلين والى ما له اربع ارجل
والى ما له ارجل كثيرة والى ما لا رجل واما اجناس هذه الانواع فهي متقدمة
عليها التقدم الذي بالطبع وذلك انها لا تتكافيان في الوجود فانه
متى وجد السابح وجد الحي واذا كان الحي موجودا فليس يلزم ان
يكون السابح موجودا فالذي يقال انهما معا بالطبع هو كما تقدم
صنفان احدهما الشيئان اللذان يتكافيان في لزوم وجود احدهما
الى الثاني من غير ان يكون واحد منهما سببا للثاني والثاني الانواع التي قسيمة

اي كل

اي كل واحد منها قسيم لصاحبه والذي يقال انهما معا بالاطلاق فالذي
يكونهما في زمان واحد القول في الحركة وانواع الحركة ستة الكون
ومقابله الفساد والنمو ومقابله النقص والاستحالة والتغير في
المكان وهي المسمى في لساننا نقلة وجميع هذه الانواع الستة
ظاهر امرها انها مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد
ان الكون فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة من هذه فاما
الاستحالة فقد يظن بها انها وسائر الحركات التي عددناها شيء واحد وانما
الاستحالة موجودة في جميع الاجناس الكيفيات الاربع التي عددناها
ولم تشترك بها شيء من سائر الحركات ولا يلزم منها فان المتحرك
حدوث الكيفيات ليس يجب ان ينمو ولا ان ينقص وكذلك سائرها
فيجب ان يكون حركة الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات فانها لو كانت
هي واحدة الحركات شيئا واحدا او كانت يلزم منها احدى الحركات لقد
كان ان يكون ما استحال وقد نمى او نقص او تغير بضرب آخر من
ضروب التغير وليس يجب هذا الامر هكذا وكان يلزم ايضا عكس هذا
وهو ان يكون ما نمى او تحرك حركة اخرى فقد استحال وليس الامر كذلك
فان المربع اذا اضيف اليه في صناعة الهندسة الشيء الذي به يحدث
السطح المسمى علما فقد زيد الا انه لم يحدث فيه استحالة وكذلك
في سائر ما يجري هذا المجرى فيجب من ذلك ان يكون هذه الحركات التي عددت
انها مخالفة بعضها لبعض وهذه الحركة التي استعملها هنا هي معتقد فانه
اسم النمو ليس يقع على هذا المعنى الا بالاستعارة وعلى الحقيقة فكلها هو متغير

فقد استحال وكذلك كلما سكون واما الذي يلتبس يلزم ان يتغير فهو المتحرك في المكان لكن هذا كله غريب في هذا الموضع فلذلك عدلنا للاقناع في ذلك اذ لم يكن قصده ان يبين شيئا الا ان الاستحالة غير الحركات قال والحركة على الاطلاق الذي هو الجنس ايضا للاشياء الساكنة والحركات الجزئية مثل التغير في المكان يضاده السكون في المكان ومثل ان السكون يضاده الفساد والنمو يضاده النقص وكذلك يشبه ان يكون الحركة في المكان يضاده الحركة في المكان من جهة تضاد الموضع الذي اليه يكون الحركة مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة الحركة الى اسفل اذ كان الفوق يضاد الاسفل واما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة وقد ينبغي ان نعتقد انه ليس لها ضد الا ان نجعل على فرض السكون المقابل لها هو السكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي يكون في الكيف المضاد للكيفية فيها تلك الحركة كما جعل المقابل للحركة في المكان السكون في المكان والتحرك الى ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة الاولى مثال ذلك ان التغير الى السواد يضاده التغير الى البياض والسكون ايضا في البياض القسم الخامس في له وله يقال على انحاء الشراء اما على طريق الملكة والحال فانا نقول ان له علما وان فضيلة والثاني على طريق الكم فانه يقال ان له مقدار طوله كذا او كذا والثالث على ما يشتمل على البدن

الكلا

الذي هو جنس يضادها السكون على الاطلاق

اما على كله مثل الثواب والطيلسان واما على جزئه مثل الخاتم في الاصبع والسقف في الرجل ومن هذا المعنى الثالث هو المخصوص بمقدار عند المفسرين والرابع على نسبة الكل الى الجزء ومثل قولنا له يد وله رجل والخامس جرت عادة اليونانيين باستعماله وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه مثل الحنطة في الكيل والشراب في الزق فانهم كانت جرت عادتهم ان يقولوا ان له شراب والكيل له حنطة والسادس على طريق الملك مثل زيد له مال وله زوجة وله بيت قال الا ان هذا المعنى من معانيه هو ابعد هذه الوجوه التي يقال عليها فان قولنا ان له امراة ليس يدل على شيء اكثر من المقارنة قال ولعله قد يظهر لقولنا له معنى اخر غير هذه عددناها الا ان المعاني المشهورة هي هذه التي عددناها بحسب الجهة مستوفاة القضى تلخيص كتاب المقولات والحمد لواهب العقل وصلواته تلخيص

باري ارمينياس اي العبارة وصلى الله على محمد واله

بسم الله الرحمن الرحيم الفصل الاول قال وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي الكلمة ثم نقول بعد ذلك ما هو الايجاب والسلب وبالجملة ما هو الحكم ما هو القول الذي هو جنس الايجاب والسلب فنقول ان الالفاظ التي ينطق بها دالة اولا على المعاني التي في النفس والحروف التي تكتب دالة على اولا على هذه الالفاظ وكان الحروف المكتوبة اعني الخط ليس هو واحدا بعينه لجميع الامم كذلك الالفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الامم ولذلك كانت دلالة هذين هو اطولا بالطبع فاما المعاني التي في النفس هي واحدة بعينها للجميع كان الموجودات اي المعاني التي النفس امثلة لها والة عليها هي واحدة موجودة بالطبع للجميع ولكن

تلخيص باري ارمينياس ٢ اي العبارة

القول الذي في النفس امثلة لها ودالة عليها وهي واحدة في جهة دلالة
المعاني التي في النفس على الموجودات خارج النفس هو من غرض العلم وقد
تكلم عليه في كتاب النفس والالفاظ تشبه المعاني المعقولة فانه كما ان
الشيء ربما كان معقولا من غير ان يتصف بالصدق والكذب كذلك
اللفظ ربما كان مفهوما من غير ان يتصف بالصدق ولا بالكذب وكما انه ربما
كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ قد يكون
المفهوم منه متصفا بالصدق والكذب والصدق والكذب انما يلحق المعاني
المعقولة والالفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها الى بعض او فصل عن بعض
واما متى اخذت مفردة فانه ليس يدل على صدق ولا على كذب والاسم و
والكلمة تشبهان المفردة التي لا تصدق ولا تكذب وهي التي يؤخذ من غير
تركيب ولا تفصيل مثال ذلك قولنا انسان وبياض فانه متى لم يقرن
به يوجد او ليس يوجد فليس بعد لا صادقا ولا كاذبا فانك انما تدل على
الشيء المشار اليه من غير ان يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب ولذلك كان
قولنا عنز ايل وعنقا مغرب ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقترن بذلك
قولنا يوجد او ليس يوجد اما مطلقا واما في زمان فنقول عنز ايل موجود وغير
وعنز ايل غير موجود او عنز ايل يوجد او لا يوجد القول في الاسم والاسم
دال بتواطؤ على معنى مفرد مجرد عن الزمان من غير ان يدل واحد من اجزائه
اذا افرد على جزء من ذلك المعنى سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيد
او عمرو او مركبا مثل عبد الملك الذي هو اسم الرجل وذلك ان عبد الملك الذي
هو اسم لرجل اذا افرد عنه العبد او الملك لم يدل على جزء من المعنى الذي دل
عليه مجموعهما كما يدل عليه في قولنا عبد الملك اذا اردنا انه عبد الملك فان عبدا

هنا

هنا يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه قولنا عبد الملك وكذلك الملك يدل على
جزء من المعنى والفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة مثل عبد قيس
وبعلبك ان الجزء من الاسم البسيط وهو المنقطع الواحد من المقاطع التي
ركب منها الاسم ليس يدل على شيء اصلا لا بالذات ولا بالعرض مثل الزاء
في زيد واما الجزء من الاسم المركب فليس يدل اذا افرد الا بالعرض مثل
ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان يكون عبدا للملك وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ
من قبل ان الالفاظ التي ينطق بها الانسان ليست دالة بالطبع مثل كثير من الاصوات
التي ينطق بها الحيوانات وهي الاصوات التي لا يكتب بها فان الاصوات التي
ينطق بها كثير من الحيوان مؤلفة من المقاطع التي تتالف منها الاصوات التي ينطق
بها الانسان او من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج وهي دالة
على معان ما في انفسها عند الحيوان والاسم منه محصل ومنه غير محصل فاما
المحصل فهو الاسم الدال على الملكات مثل انسان وفرس واما غير المحصل
فهو الاسم الذي تركب من اسم الملكة وحرف النفي الا انه ليس يستعمل فيها
النوع من الاسم مثل قولنا لا انسان ولا حيوان وهذا الصنف من الاسماء
انما يسمى اسماء غير محصلة لانه لا يستحق ان يسمى اسما باطلاق اذ كان لا يدل على
ملكة ولا هو ايضا قول سالب لانه دال دلالة الاسم المفرد وان كان مركبا
وكذلك فيه بجهة السلب كالحق الاسم المحصل والاسم ايضا ان نصب او خفض
او غير تغيرا ما اشبه ذلك لم يقل فيه انه اسم باطلاق بل اسم مصرف
فيكون الاسماء منها ما هو مصرفة ومنها غير مصرفة والحد الذي حد به الاسم
يشملهما جميعا الا ان الفرق بين المصرف هو المرفوع في كلام العرب اذا
اضيف الى الاسماء المعرفة وهي التي تسمى المائلة البطيئة مثل كان او يكون او هو الان

فقيل زيد الكاتب بالسيف او زيد يكون بالخفض لم الصدق ولم الكذب
والاسم الغير المعرف وهو المستقيم اذا اضيف اليه واحد من
كان صادقا او كاذبا مثل قولنا زيد كان او زيد يوجد بالرفع فهذا هو
ما ذكره في حد الاسم واما في القول في الكلمة وهي التي تسمى عند العرب
الفعل هي لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل باحد الازمنة
الثلثة التي هي الماضي والمستقبل او الحاضر وليس واحد من اجزائه يدل
على انفراده وذلك بالذات او خاصة الكلمة انها يكون ابدا جزءا الاجزا
عنها وهو محمول لا موضوعا ولذلك يقال في الكلمة ابدا معنى شأنه ان يحمل على
غيره وذلك اما بان يكون بصيغتها يدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط
المحمول بالموضوع وذلك حيث يكون جزءا منفيها مثل قولك زيد
يصح زيد يمشي وان يكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع
اذا كان المحمول اسما من الاسماء مثل قولك زيد يوجد حيوانا او
المحمول الذي يدل على ارتباط بالموضوع اما ان يكون صادق في موضوع
وذلك اذا كان عرضا في الموضوع واما ان يكون صادق على موضوع
اذا كان المحمول من الموضوع وما يزيد في حد الكلمة من انها يدل على المعنى مه ولا التمام
على زمان ذلك المعنى هو الفصل الذي به تفارق الكلمة الاسم وذلك
ان قولنا يصح وهو كلمة تدل على ما يدل عليه قولنا وعلى الزمان الحاضر او
المستقبل الذي فيه يوجد الصحة والكلمة ايضا منها محصلة ومنها غير محصلة
والمحصلة هي التي تدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان
ذلك المعنى وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل او العدم الذي يا ضد في
كذات المعنى لا ثبات مثل قولنا لا يصح فانه يدل على ما يدل عليه قولنا لا صحة وعلى زمان

ذلك

ذلك المعنى والكلمة الغير المحصلة هي نوع من انواع الكلمة اذ كانت داخلة
تحت الحد المتقدم للكلمة وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو
انها ابدا انما يدل على ما من شأنه ان يحمل على غيره اما حمل الشيء على الموضوع
او في الموضوع وانما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة لانها مشتركة الاسم
غير محصل وهذا النوع من الكلمة غير موجود في لسان العرب لما كان الاسم
الغير المحصل غير موجود والكلمة منها الكلمة المصرفة ومنها الغير المصرفة
وهي التي يقع اسم الكلمة عليها هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كأنه
دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل وليس للزمان
الحاضر صيغة خاصة في لسان وانما الصيغة التي يوجد له في كلام العرب
مشترك بين الحاضر والمستقبل مثل قولنا يصح ويمشي ولذلك قال
نحويوهم انهم اذا ارادوا ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا عليها السين
او سوف فقالوا سيصح او سيمشي والزمان الحاضر هو الزمان الذي باجزاءه
الذهن موجودا بالفعل ومشارا اليه مثل قولنا الساعة وهذا الوقت
ولذلك قيل اسم على هذا الاطلاق اذ كان هو الاعرف عند الجمهور وكان
بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل فان الماضي هو المتقدم لهذا
الزمان والمستقبل هو المتاخر عنه واما هل يحله الجمهور في الزمان الحاضر
هو موجود على نحو ما يحله او ليس بموجود فذلك مما ليس يحتاج اليه في
هذا الموضع والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها واذا اقبلت مفردة
فهم منها معنى مستقل بذاته كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفردا بذاته و
كذلك اذا سمعها السامع صح بها الا انه لا يفهم من المعنى المدرك منها
ان الشيء يوجد موجودا او غير موجود مثل قولنا كان او يكون هو اذا كان

هذا الكلم اخبار ابتدائها واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها معنى
مستقبل بنفسه كالحال في الحرف لانها انما تدل على ترتيب المحمول مع
الموضوع ولا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الاشياء المركبة فلذلك يكون
عند التصريح بها مثل قولنا زيد يوجد عالما او ليس يوجد عالما فيكون
الكلم صنفان صنف يفهم معناه بذاته وهي الكلمة التي يكون بنفسها
جزءا وصنف لا يفهم بذاته وهي الكلمة الروابط التي تسمى الوجودية
فهذا ما قال في حد الاسم والفعل ومعرفة اصنافهما الضرورية هنا
وهي تختلف القضايا باختلافها واما الحروف فهو يذكرها في كتاب
الشعر الكلام في القول والقول هو لفظ يدل على معنى الواحد من اجزائه الاول
التي البسيطة يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الايجاب
والسلب على معنى مفرد مثل قولنا الانسان حيوان فان لفظ الذي
هو جزء اول منه يدل على شيء على جهة التصور لا على جهة ان ذلك الشيء
موجود او غير موجود وكذلك الحيوان الذي هو الجزء الثاني من هذا القول
وهذا الذي اخذه في حد القول من ان الواحد من اجزائه الاول يدل على
انفراده على معنى مفرد وهو الفصل الذي به يفارق القول الاسم
وان الاسم البسيط ليس يدل الجزء منه وهو المقطع على شيء اصلا
والاسم المركب ايضا ليس يدل الجزء منه على شيء الا بالعرض مثل
ان يعرض للانسان اسمه عبد الملك الا ان يكون عبد الملك والقول فيه
انما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع وليس على طريق ان لكل معنى مركب
لفظا مركبا يحاكيه بالطبع ويدل عليه من غير ان يوجد تلك الدلالة في لفظ
او غيره كالا يوجد فعل الالة في غير الالة فان قوما يرون ان الالفاظ

دلالتها

دلالتها هكذا وقوم اخرون يرون ان الالفاظ يدل بالطبع
من غير ان يكون لنا اختيار فيها اصلا لا اختيار تركيب وضعي ولا
اختيار تركيب طبعي وهو رأي فرفوريوس ان هيهنا تركيب للالفاظ يدل بالطبع
على معنى القول منه تام ومنه غير تام والتام منه الجازم ومنه غير الجازم
مثل الامر والنهي والقصة هيهنا انما هو التكلم في القول الجازم واما ما عداه
من الاقاويل التامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر لان اصناف
الاقاويل الغير التامة من حيث الحدود والرسوم يتكلم فيها في كتاب البرهان
والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب وهو صنفان بسيط
ومركب والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد والمركب من محمول
اكثر من واحد وموضوع اكثر من واحد وهذا نوعان النوع الاول المتقدم
الايجاب والثاني التالي فو السلب والقول البسيط يكون واحدا متى كان الموضوع
فيه والاتي على معنى واحد وكذلك المحمول ويكون القول الجازم كثيرا متى كان المحمول
يدل فيه على معاني كثيرة او الموضوع او كلاهما والقول المركب يكون
واحدا برباط يربط ويكون كثيرا اذا لم يكن له رباط يربطه وكذلك
كل قول اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا فاما ان
يكون واحدا من قبل الموضوع منه والمحمول يدلان على معنى واحد واما
ان يكون واحدا من قبل الرباط الذي يربطها وهي الاقاويل التي يوجد فيها
اكثر من موضوع ومحمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية فان
الشرطية واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فان الالفاظ التي صيرت تحديد القولين
البسيطين وهو قولنا الشمس طالعة والنهار موجود قولا واحدا واما الحملية

منه واحدة بالرباط الذي هو الحد الاوسط مثل قولنا الانسان حيوان
والحيوان جسم على ان الانسان وان كان القول اكثرها ما الذي ينبغي ان
يكون اكثر من قبل ان المحمول فيه او الموضوع او كليهما يدل على معان
كثيرة واما من قبل انه ليس رباط يربطهما وكل قول جازم فلابد فيه
من كلمة او ما يقوم مقام الكلمة رباط المحمول بالموضوع وذلك ان القول
الجازم الذي الموضوع فيه اسم والمحمول لابد فيه من كلمة او ما يقوم مقام
الكلمة يدل على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك اما بالفعل ويصرح
به كما لا يوجد الامر فيما عند الناس من العرب فانه لما كان ههنا ثلث معان
موضوع ومحمول ونسبة ربط بين المحمول والموضوع وجب ان يكون
ههنا ثلث الفاظ لفظ يدل على الموضوع ولفظ يدل على النسبة واللفظ
الذي على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان
الماضي والمستقبل والحال كقولنا زيد يوجد الآن عالما او زيد يوجد
عالما او زيد سيوجد عالما وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان
وهذا هو الحال الضروري وذلك مثل قولنا القائم المثلث موجود
زواياه مساوية القائمتين وليس في لسان العرب لفظ يدل على هذا النحو
من الرباط في سائر الالسنة واقرب الالفاظ شبها في لسان
هو لفظ هو في مثل قولنا هو حيوان او موجود وفي مثل قولنا موجود
حيوانا والاسم والكلمة ليس يصدق ولا يكذب واما القول فانه
الذي يصدق او يكذب والقول الصادق يسمى الجازم والحكم و
الحكم البسيط شيئان الايجاب وهو حمل شيء على شيء والسلب وهو انتزاع
شيء من شيء والمؤلف منهما هو القول المركب وقد رسم انه الحكم البسيط فانه لا يعدل

على ان

على ان الشيء موجود او غير موجود وذلك اما في الزمان الماضي واما في
المستقبل واما في الحاضر واما باطلاق واما الايجاب فانه الحكم
باثبات شيء والسلب هو الحكم بنفي شيء ولما كان قد يمكن ان يحكم بالقول
من جهة ما هو في النفس على موجود خارج النفس انه غير موجود وعلى ما
ليس هو موجود خارج النفس وانه موجود وعلى ما هو موجود انه موجود وعلى
ما ليس بموجود انه ليس بموجود وذلك اما حكما مطلقا واما في احد
الازمنة الثلثة التي هي الحاضر او الماضي او المستقبل فقد يمكن
في كل ما اوجبه ان يسلبه سالب وفي كل ما سلبه سالب ان يوجبه
موجب واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله ولكل
سلب ايجاب يقابله وذلك من حيث السلب والايجاب
موجودان في النفس فانه ليس يوجد للاشياء الموجبة من حيث هي
خارج النفس سلب يقابلها وللاشياء المسلوبة من حيث هي خارج
النفس ايجاب يقابلها لكن النظر في الايجاب والسلب هو من حيث
هما في النفس والسلب والايجاب انما هو يكونان متقابلين في الحقيقة
كان المعنى المحمول فيهما واحدا بعينه من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع
واما متى لم يكن واحدا اما من قبل اشتراك الاسم او من قبل ساير
الاشياء التي حفظ منها في كتاب السفسطة فليسا بايجاب وسلب
متقابلين الفصل الثالث في الكلية والجزئية اي الشخصية والغير
الكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من واحد مثل حمل الحيوان على
الانسان والفرس وساير انواع الحيوان والجزئي ما ليس ذلك
من شانه مثل زيد وعمرو والمشار اليه واذا كان الامر كذلك فواجب

ضرورة متى حكمنا بالايجاب او بالسلب بشرط ان يكون ذلك الحكم اما المعنى من
المعاني الشخصية واما المعنى من المعاني الكلية ثم اذا كان المعنى الكلي
فلا يخلو اما ان يكون ماخوذا بغير سور او ماخوذا بالسور اعني بالسور لفظ
كل وبعض ثم اذا كان ماخوذا بالسور فلا يخلو اما ان يكون ماخوذا بسور
كلي او جزئي فالمتقابلان بالايجاب والسلب اللذان موضوعهما معنى من المعاني
الشخصية تسمى الشخصية مثل قولنا زيد منطلق والمتقابلات التي موضوعها
معنى كلي ماخوذ بغير سور اي ليس يحمل على كل ذلك المعنى الكلي ولا على
بعضه بل يكون الحمل مطلقا تسمى المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان
ليس بابيض والمتقابلة التي موضوعها معنى كلي ماخوذ مع سور هي ثلثة
اما ان يكون كل واحد من المتقابلين يقترن به سور كلي واما ان يكون كل واحد
منهما يقترن به سور جزئي واما ان يكون يقترن باحدهما سور جزئي وبالاخر
سور كلي اما التي يقترن بكل واحد منهما سور كلي فتسمى المتضادة مثل قولنا
كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض واما التي يقترن باحدهما
سور كلي وبالاخر سور جزئي فتسمى المتناقضة وهذان صنفان اما ان يكون
الكلي مقرونا بالايجاب والجزئي مقرونا بالسلب مثل قولنا كل انسان
ابيض ليس كل انسان ابيض وبعض الناس ليس بابيض السالب الجزئي
يجري بين العبارتين واما ان يكون عكس هذا اي يقترن السور الكلي
بالسلب والجزئي بالايجاب مثل قولنا انسان ما ابيض ولا
انسان واحد ابيض واما التي يقترن بكل واحد منهما جزئي فتسمى ما تحت
المتضادة مثل قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض فيكون
اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب ستة شخصية ومهملة ومتناقضة

وهذه

وهذه صنفان متضادة وما تحت المتضادة وليس للقضايا باسرها جهة
اخرى ان السور بالموضوع اعدا هذه الاقسام لان السور متى قرن
بالمحمول كان اما كاذبا واما فضلا اما الكذب فمثل قولنا كل انسان
هو كل حيوان واما الفضل فمثل قولنا كل انسان هو بعض الحيوان او كل
انسان هو كل ضحاك واذ تقررت اصناف القضايا فنقول اما الشخصية
فانها تقتسم الصدق والكذب وايضا اعني انه متى كذبت احديهما صدقت الاخرى
ومتى صدقت احديهما كذبت الاخرى وليس يمكن ان يجتمعا معا على
صدق ولا على كذب مثل قولنا زيد يخرج زيد لم يخرج وذلك بين بنفسه
عند التصفح وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في الضرورية
وفي جميع المواد واما المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضرورية
والممتنعة وتكذبان معا في الممكنة وليس يمكن فيها ان تصدقا معا متى
صدقت احديهما كذبت الاخرى واما ما تحت المتضادة فيقتسمان الصدق
والكذب ايضا في الضرورية والممتنعة وتصدقان معا في الممكن ومتى كذبت
احديهما صدقت الاخرى ضرورة مثال كذب المتضادتين معا في الممكنة
قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض ومثال صدق ما
تحت المتضادتين قولنا انسان ما ابيض انسان ما ليس بابيض واما
المهملات فقد يمكن فيها ان تصدق معا في المادة وقد يمكن فيها ان
يكون حكمها حكم المتضادة والسبب في ذلك ان الالف واللام وما قام
مقامهما في سائر الالسنة مرة يدل على ما يدل عليه الاسوار الكلية ومرة يدل على
ما يدل عليه الاسوار الجزئية فاذا دلت على ما يدل عليه الاسوار الكلية كانت
قوتها قوة المتضادة ومتى دلت على ما يدل عليه الاسوار الجزئية كانت قوتها

قوة ما تحت المتضادة وذلك انه قد يمكن ان تصدقا معا قولنا الانسان
ابيض الانسان ليس بابيض متى كان ما يدل عليه الالف واللام هو ما يدل
عليه السور البعضي وقد يمكن ان يكونا متقاسمين متى كان ما يدل عليه
الالف واللام هو ما يدل عليه السور الكلي وانما يمكن ان يوجد اصناف
هذه المتقابلات بالاحوال التي وصفت من اقسام بعضها الصدق و
الكذب دائما وصدق بعضها وكذب بعضها متى تحفظ فيها بان يوخذ للايجاب
الواحد سلب واحد وللسلب الواحد ايجاب واحد مع ساير الشرايط التي قيلت
لانه متى اخذ للايجاب الواحد اكثر من سلب واحد مثل ان يوخذ للموجب الكلي سالب
كلي وسالب جزئي مثل ان يوخذ مقابل قولنا كل انسان ابيض لا انسان
واحد ابيض وليس كل انسان ابيض او يوخذ للسالب الكلي موجب جزئي
وموجب كلي مثل ان يوخذ مقابل قولنا لا انسان ابيض انسان ما ابيض واحد صح
كل انسان ابيض وانما كان ذلك كذلك لان السلب الواحد انما يكون
سلبا لايجاب واحد وكذلك الايجاب الواحد انما هو ايجاب السلب واحد والدليل
على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه الذي اوجبه الموجب
عن الشيء سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الكلية او من المعاني الشخصية المضوع بعينه الذي اوجبه
قرن به سور كلي او سور جزئي فانه ان المحمول في الايجاب على المحمول كان صح
في السلب او الموضوع فيه غير الموضوع في السلب كانا لذلك الايجاب
سلب آخر ولذلك السلب ايجاب اخر والايجاب او السلب يكون واحدا
متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدا سواء الموضوع كان صح
معنى جزئيا او كليا يقرن معه الكل او لم يقرن بالمعنى الكلي سور كلي او لم
يقرن به مثل قولنا كل انسان ابيض الانسان ابيض الانسان ليس بابيض ليس يمكن ان ... صح

اذا وصفنا

اذا وصفنا ان الانسان والابيض يدلان على معنى واحد فاما اذا
كان لفظ الموضوع فيهما او المحمول ليس يدل على معنى واحد فليس الايجاب
واحدا ولا السلب مثال ذلك انا وضعنا واضع للانسان و
الفرس اسما واحدا وهو ثوب مثلا فقال الثوب ابيض الثوب ليس بابيض
لم يكن هذا الايجاب ايجابا واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا وذلك ان
قولنا الثوب ابيض يدل على ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا الانسان
ابيض والفرس ابيض فهما قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا الثوب ليس
بابيض يدل على سلبين وهو قولنا الفرس ليس بابيض والانسان ليس
بابيض وانما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك الذي هو قولنا ثوب ولذلك
القضية التي يكون محمولها او موضوعها او كلاهما اسما مشتركا ليست
واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك
واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي تكون من امثال هذه القضايا
المشتركة الاسماء اعني المتناقضة والشخصية ليس يجب ان يكون احدها
صادقا والاخر كاذبا واستقال فيما استانف متى يكون القضايا التي
موضوعها او محمولها معان كثيرة قضية واحدة ومتى لا يكون فقد تبين
اذا انه ينبغي ان يشترط في المتقابلات التي يوجد فيها التقابل على ما وصفنا
احدها ان يكون المحمول فيهما في جميع الجهات لا ان يكون ماخوذا في والموضوع صح واحدا صح
احدهما بجهة وفي الاخر بغير تلك الجهة والثاني ان يكون الايجاب
فيها واحدا والسلب واحدا والثالث ان يجعل المقابل للايجاب الواحد شيئا
واحدا فقد تبين من هذا متى يكون المتقابلات متقابلة وكم اصناف المتقابلات انه
وكيف احوالها مع التقابل ونقول الان انه تنقسم من هذه المتقابلات

الصدق والكذب دائما في جميع المواد بها التحصيل والمناقضة اما الامور
الموجودة في الزمان الحاضر وفيما مضى فواجب ضرورة ان يكون اقتسامهما
للصدق والكذب على ان يكون احدهما في نفسه هو الصادق والآخر
هو الكاذب سواء هو فاتحي الصادق من الكاذب او لم نعرف وذلك
ان يكون زيد موجودا الآن او غير موجود في الشيء بنفسه ان اخذ من
القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب سواء يحصل لنا الصادق
من الكاذب او لم يحصل لنا اذ هو محصل الموجود في نفسه وكذلك الامر
في الاشياء السالفة وفي الامور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها
زمان والامور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الاشياء الممكنة فليس
اقتسامهما الصدق والكذب على التحصيل في انفسها وذلك ان الامر في
المتقابلات في هذه المادة لا يخرج من اقسام اما ان يكون مقتسمة للصدق
والكذب او لا يكون ثم ان كانت مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك
على التحصيل او على غير التحصيل وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب
فاما ان يكونا صادقين معا او كاذبين او يوجد فيهما الامران معا فانه
كان كل ايجاب وسلب تقسيم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه فواجب
في كل شيء ان يكون اما موجودا واما غير موجود فيجب على هذا متى قال انسان
في شيء من الاشياء المستقبلة انه سيكون وقال الآخر انه لا يكون احد هذين
القولين الصادق والآخر هو الكاذب وذلك انه لا يمكن ان يوجد
الامران معا اعني الكون واللاكون واما كانت طبيعة الموجود تابعة
للقول الصادق والقول الصادق لها لانه ان قال انسان في شيء معين
ما انه ابيض فكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض وان كان كاذبا

فواجب ان خارج النفس غير ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون
خارج النفس ابيض وكذلك عكس هذا وهو انه ان كان الشيء خارج النفس
ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه
ليس ابيض وان كان خارج النفس غير ابيض والقول الصادق فيه
انه ليس ابيض والكاذب انه ابيض فان كان الايجاب والسلب المتقابلان
يقتسمان الصدق والكذب في الامور المستقبلة على ان احدهما محصل
الوجود في نفسه فالامور المستقبلة ضرورية في وجودها وليس يكون هنا
شيء يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصل ولا يوجد شيء يبقى فيه انه
ممكن ان يكون وان لا يكون بل يكون اولا كونه ضرورة وذلك
واجب يكون الصدق والكذب في احد المتقابلين محصلا في نفسه
وذلك انه ليس يجوز ان يخرج منها الى الوجود غير الصادق من ايجاب
كان او من سلب لانه لو ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين ليس
محصل الوجود في نفسه واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين
محصل الوجود في نفسه كان امكان الشيء ولا كونه على مثال واحد كما
انه اذا كان امكان كون الشيء او لا كونه على مثال واحد لم يكن
الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في نفسه
ولا كان الشيء بالايجاب اولى منه بالسلب ولا بالسلب اولى منه بالايجاب
وليس كذلك من اجل ان موجبا اوجبه او سالبا سلبه وجب على هذا ان
صار شيء من الاشياء ابيض في وقت من الاوقات ان يكون قوله القول
من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض قولا صادقا وضروريا وكذلك
يكون القول في كل شيء يكون قبل ان يكون بانه سيكون قولا صادقا

كما كان فيه في حين يكونه حتى يكون صدق القول بانه موجود في الوجود
الحاضر كصدق القول بانه سيوجد في المستقبل فاذا كانت ذلك كذلك
فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الان ويبقى فيه انه سيوجد
ان لا يوجد وما كان لا يمكن ان لا يوجد في الحال فمحال ان لا يوجد في الزمان
الذي في المحال ان لا يوجد فواجب ان يوجد ما هو واجب فهو ضروري الوجود
فجميع الاشياء اذا ضرورية واذا كان ذلك كذلك فليس ههنا شيء يحدث
بالاتفاق ولا شيء هو ممكن لان يكون ولان لا يكون ذلك ان ما يحدث بالاتفاق
وهو بهذه الصفة اعني ان كونه ليس واجبا ضرورة كما ان ما كونه او لا كونه
واجب ضرورة فليس يحدث عن الاتفاق دائما فاذا ليس يجوز ان يقول
ان السلب والايجاب يجتمعان في الامور المستقبلة حتى يكونا صادقين
معا ولا يرتفعان عنها حتى يكونا كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في
الشيء انه يمكن ان لا يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما كانا كاذبين
فقد لزم عنه ان لا يكون المتناقضات يقتسمان الصدق في جميع المواد
وذلك شنيع قد تبين خلافه وكذلك يلزم ان كانا صادقين معا
ان يكون الشيء موجودا ومعدوما معا وذلك محال مع انه يرتفع ايضا
طبيعة الممكن وان كانا كاذبين او يكون الشيء لا موجودا ولا
معدوما فبهذا يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق
والكذب في جميع المواد او تقسمهما على التحصيل في الامور المستقبلة
او لا تقسمهما بان يصدقا معا او يكذبا معا وهذا ما يلزم شناعات
كثيرة من ارتفاع طبيعة الممكن وان تكون الامور المستقبلة كلها ضرورية
اولها انه يبطل الروية والاستعداد لدفع شر متوقع او التأهب لتحصيل خير ممكن

بما يراه

بما يراه الانسان من انه ان فعل ما يجب كان وان لم يفعل ما يجب
لم يكن ما يجب امرا باطلا واعتقادا فاسدا آخر انه يلزم هذا من الشناعة
انه ان روى الانسان في حادث ما وقطع على انه يحدث في عشرة
الاف سنة مثلا واخذ في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه
وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمر الاف سنين وروى آخر في هذه المدة
بعينها في منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في اعداد الاسباب
التي تمنع حدوثه لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعبثا ورويته ساقطة
لا معنى لها وذلك ان الصادق من بينهما في نفسه يجب ضرورة ان
يكون هو الموجود سواء روى احدهما في ابطاله والاخر في وجوده
او لم يرو واحد منهما في ذلك فانه يجب على هذا ان لا يكون للارادة
سببا لحدوث شيء من الاشياء بل يكون جميع الاشياء تجري مجاريها بالطبع
وعلى ما لها من احد المتناقضين وان لم يوجد مروّ في ايجاد شيء او في ذلك
او منع وجوده ويكون حكم من روى من الان عشرة الاف سنة
حكم من روى فيه زمانا يسيرا اي زمانا كان بل يكون حاله حكم من لم يرو فيه
اصلا وهذه الاشياء كلها في غاية الشناعة وبخلاف ما قد طولنا عليه وذلك
انا نرى ان ههنا اشياء مبدؤها وصدورها من الروية واخذ الاهبة لها وقد
نعلم ايضا في الامور التي تفعل ان فيها اشياء ليس تنقطع معه الى ان تكون
عنها شيء ومقابله على السواء فانها ممكنة ان يكون عنها الشيء ولا
يكون على السواء وذلك من جهة انها تفعل وتقابل معا ومثال ذلك
ان الثوب قد يمكن فيه ان يتخرق من قبل ان يسبق اليه البلى وقد يمكن
فيه ان لا يتخرق بل يبلى وذلك ان الحال هذين المعنيين في الثوب

هو على السواء فى جهة الفاعل والقابل كذلك الامر فى جميع الممكنة
فى هذه المادة التى فيها هذا النوع من الامكان والقوة واذا كان
هذا الممكن فقط اذ ليس الاشياء ضرورية بل نجد ان الاشياء صنفان
اما ضرورية واما ممكنة وان الممكنة ثلثة اصناف اما ممكنة
على التساوى وهى التى لا يكون فيها وجود الشىء احرى من عدمه
ولا عدمه احرى من وجوده واما ممكنة على الاكثر وهى التى يكون
فيها احد المتقابلين احرى من الثانى بالوجود ويكون حدوث
الثانى على الاقل فى هذا الجنس يوجد النوعان جميعا من الممكن
اعنى الذى على الاكثر والذى على الاقل واما الضرورية باطلاق
وهى الاشياء التى وجودها او عدمها دايما ومنها ضرورية لا باطلاق
وهى الاشياء التى وجودها ضرورى فى الوقت الذى هى فيه موجودة
او الاشياء التى عدمها ضرورى فى الوقت الذى هى فيه معدومة
وهذه ضربان اما اشياء محمولة لا لها ضرورية الوجود لموضوعاتها
ما دامت موضوعاتها موجودة مثل وجود النطق الان للانسان
اذا وجد ذلك الانسان او اشياء معدومة ما دامت موجودة
مثل وجود الان [illegible] دام موجودا واذا كانت هذه اقسام
طبيعة الوجود وكان واجبا ان يكون جهة اقسام السلب والايجاب
للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس فظاهر ان المتقابلين
اللذين يقتسمان الصدق والكذب فى جميع المواد انما يقتسمان
الصدق والكذب فى اصناف الامور الضروريات على التحصيل فى
نفسه اعنى ان الصادق منهما والكاذب محصل فى نفسه خارج النفس والى ان يحصل

لنا معرفة

لنا معرفة وجهلنا كيف الامر فيها فى المادة الممكنة فى الامور المستقبلة
فانهما ايضا تقتسمان الصدق والكذب وذلك انه واجب ان
يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل لكن لا على التحصيل فى انفسهما بل
على انهما فى طبيعتهما غير محصلين مثل ما هما عندنا ولو لا ذلك لما
امكن ان يحصل فى هذا الجنس معرفة اذ كان الامر فى نفسه مجهولا لكن
ما كان على الممكن الاكثر لا على التساوى فان احد المتقابلين
فيه احرى بالصدق من الثانى اذ كان وجوده احرى من لا وجوده
وفى هذا الجنس يمكن المعرفة بحدوث الحادث منه قبل حدوثه
اعنى بحدوث ما من شانه ان يحدث على الاكثر فجميع كل متقابلين
من شانهما ان يقتسما الصدق والكذب انهما يقتسمان الصدق
والكذب فى الامور المستقبلة فى المادة الممكنة لا على التحصيل
لكن اما فى الممكن الذى على التساوى فليس احد المتقابلين فيه
احرى بالصدق من الاخر واما فى الممكنة على الاكثر فاحد المتقابلين
فيها احرى بالصدق من الاخر واما فى الممكن على الاقل فان الكذب
على احد المتقابلين فيها احرى بالكذب من الثانى فقد تبين
من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب فى جميع
الامور وذلك فيما شانه منها ان يقتسم الصدق والكذب واما
وهى المتناقضات والمتضادات ولما كان القضايا منها ما هى
وهى التى محمولها كلمة ومنها اسم وانما سميت التى محمولها كلمة ثنائية لانها
مؤلفة من محمول وموضوع فقط وسميت التى محمولها اسم ثلاثية لانها مؤلفة
من موضوع وكلمة رابطة وكان الاسم التى تتألف منها القضايا اما ان

يكونا محصلين او غير محصلين فقط ان كل قضية ثنائية هي مؤلفة
اما من اسم محصل وكلمة محصلة مثل قولنا الانسان يوجد
واما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا اللاانسان لا يوجد
واما من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان لا يوجد
واما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا اللاانسان يوجد
لكن الكلمة الغير المحصلة لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه
القضايا الغير الثنائية وذلك انه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب
من موضع حرف العدل اذ كان موضع فيها هو بعينه موضع حرف
العدل فلذلك ليس يوجد في الستة التي تستعمل فيها المعدولة قضية
ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة ولذلك تسقط من اصناف هذه
القضايا الاربعة صنفان الصنف الذي اسم المحمول والموضوع
غير محصل والصنف الذي اسم المحمول فيه غير محصل وبقي صنفان
فتكون المتقابلات التي تكون فيها اثني والمقدمات الاربع واذا
ضربناها من الزوجين من المتقابلات في الستة الازواج
المتقدمة تكون المجتمع من القضايا الثنائية اثني عشرة والقضايا
اربعا وعشرين ولان كل واحدة من القضايا الثنائية اما ان يكون
دالة على الزمان الحاضر واما ان يكون دالة على الزمان الماضي واذا
ضربناها الثلث في الاربع والعشرين قضية يكون القضايا
الموجودة في هذا الجنس اثنين وسبعين والغاية اثنين قضية وستة وثلثين
متقابلة فان ضربنا في المواد الثلث هو الممكن والضروري والممتنع
كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتي قضية وستة عشر قضية واما

القضايا الثلثية فانها ضعف القضايا الثنائية ومقابلاتها ضعف
مقابلاتها وكذلك انه تاتي فيها الاصناف الاربعة من المتقابلات
اي الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي
نوع البسيط مثل قولنا الانسان يوجد عدلا الانسان ليس يوجد
عدلا والصنف الذي يكون فيه اسماهما غير محصلين مثل قولنا
لا انسان يوجد عدلا لا انسان ليس يوجد لا عدلا والصنفان
الباقيان اعني الذي يكون احدهما محصلا والاخر غير محصل وذلك اما
الموضوع واما المحمول ومقابلاتها فالقضايا الثلث التي موضوعها
اسم محصل ومحمولها اسم محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع
مقابلاتها هنا في شكل ذي اربعة اضلاع ووضعت المتقابلة منها
في الضلعين اللذين في عرض الصنع والغير المتقابلة في الضلعين اللذين
في طول الصنع على ان يكون الموجبة من البسيط مع السالبة من المعدولة
على ضلع واحد والسالبة من البسيط مع الموجبة من المعدولة على
ضلع واحد ايضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم
كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم وايضا فيوجد حال العدميات
من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة وذلك في جميع اصناف المتقابلات
الست واعني بالقضايا العدمية ههنا القضايا التي يكون اسم محمولها اسما على
العدم الذي تقدم رسمه مثل قولنا الانسان جاهل واما على اخس الضدين
مثل قولنا الانسان جائر فلننظر في ذلك اولا في المهملات لنضعها
في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا ونضع ايضا العدميات مع المعدولة
على ما وضعنا المعدولة مع البسيطة وذلك بان نضيف الى الشكل الذي

ذي الاربع الاضلاع شكلا او ثبت رك الاول في احد اضلاعه
مثاله نضع شكل ا ب ج د ونضع الشكل المتصل به شكل ج ه ذلك هو
ر و ونضع على ضلع ا ب الموجبة البسيطة ومثالها بعينها وهي الانسان
انما يوجد عادلا الانسان ليس يوجد عادلا وعلى ضلع ج د السالبة
المعدولة ومثالها بعينها وهي الانسان يوجد لا عادلا الانسان ليس ح
يوجد لا عادلا وعلى ضلع ه ز السالبة العدمية ومثالها بعينها وهي الانسان
ليس يوجد جائرا الانسان يوجد جائرا فاذا تاملت هذه القضايا
على هذه الوضع وجدت التي على الاضلاع منها في عرض الصفح
لا تتلازم لانها متقابلة وقد عرفت فيما تقدم حالها في التقابل
الانسان يوجد عادلا واذا تاملت التي على الاضلاع منها في طول
الصفح وجدت السالبة المعدولة يلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة
وليس ينعكس الامر فيها ح الانسان ليس يوجد لا عادلا وذلك
انه اذا صدق قولنا الانسان يوجد عادلا وجب ان يصدق قولنا الانسان
ليس يوجد لا عادلا وهكذا ليس يلزم اذا صدق ان الانسان ليس
ليس يوجد جائرا قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا ان يصدق
قولنا الانسان يوجد عادلا لان قولنا الانسان ليس يوجد لا
عادلا يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي لا
يتصف بالعدل ولا بالجور وهو الصغير وعلى الانسان الذي بعد نسي ليس ح
فان السالبة المعدولة اعم صدقا من الموجبة البسيطة لانها تصدق
على ثلثه والموجبة البسيطة على واحد واذا وجد العام ليس يلزم
ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام مثل ذلك الحيوان مثال

والانسان

والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم
اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان واما السالبة البسيطة
مع الموجبة فانها توجد في الصدق بعكس هذا اعني ان السالبة
البسيطة يلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس وذلك ان السالبة
البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولة اذ كان قولنا الانسان
ليس يوجد عادلا يصدق على الانسان الجائر الذي ليس بجائر ولا
عادل وهو الغير المدني وعلى الطفل وقولنا الانسان لا عادلا
يوجد انما يصدق على الجائر فقط لان قولنا لا عادل يدل على
العدم رفع الشيء عما شانه ان يوجد في الوقت الذي شانه ان يوجد
فيه على ما وجه قبل فالموجبة المعدولة تصدق على واحد والسالبة البسيطة
على ثلثه واما اذا نظر تلازمهما في الكذب فيوجد الامر بعكس هذا اعني
ان الموجبة البسيطة عن السالبة المعدولة وذلك ان السالبة المعدولة
اخص كذبا من الموجبة البسيطة لان قولنا الانسان يوجد عادلا
لا يكذب على الجائر وعلى الانسان الذي ليس بعادل ولا
جائر وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا انما يكذب على
الجائر فقط وكذلك يلفي الحال في تلازم السالبة البسيطة
مع الموجبة المعدولة في الكذب تلازمهما في الصدق اعني
ان اللازم فيما تقدم ملزوما عنه واذا تؤملت العدمية مع
البسيطة في هذا التلازم وجد حالها في الصدق والكذب كحال
المعدولة مع البسيطة واما التي القطر منها وهو قطر ازمني فتي متضادة
في جهة المواد وستعرف حالها فيما يستقبل واذا وضعت سائر اصناف

المتقابلات بهذا الوضع وجدت حالها في التلازم حالا واحده
اعني المتناقضات والشخصيات والمتضادة ما تحت المتضادة
واما حال ما كان منها على الاقطار في صنف صنف فيختلف
وذلك ان منها ما يمكن ان يصدقا معا ومنها ما يمكن ان
يكذبا معا وارسطوطاليس لم يذكر من هذه الا التي ذكرناها فقط وارجا
الامر فيها الى كتاب القياس والقانون العام في تعرف هذه
المتلازمات ان كل متقدمتين من هذه القضايا في الكمية والسور
واختلفتا في الكيفية وهو الايجاب والسلب فهي متلازمة اعني
ان الاعم منها يلزم الاخص واما التي لا تتلازم في المتقابلات
على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قيل والقضايا الثلاثية
اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل ومحمولها مرة باسم غير محصل حدث مرة باسم محصل ومرة
في هذا الجنس بسايط ومعدولات وموجبات وسوالب غير محصل
التي سلفت فيكون البسايط فيها ما كان محمولها اسما كان
ذلك في الصنف الاول من البسايط والمعدولات التي محمولها
اسم غير محصل وذلك ان اعتبار القضية في كونها بسيطة او
معدولة هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع فيكون البسيطة
الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا لا انسان يوجد عادلا وسالبتها لا انسان ليس يوجد عادلا ويكون معدولتها الموجبة قولنا لا انسان يوجد لا عادلا وسالبتها صح
لا انسان ليس يوجد لا عادلا وهو بيّن ان هاتين المتقابلتين
الاثنين تحدث في هذا الجنس من الثلاثية اعني التي موضوعها الاثنين صح
اسم غير محصل غير المتقابلتين تحدث في الصنف من القضايا التي
موضوعها اسم محصل فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك

ووجدت اصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل في
غير هذا الموضع وهذا الصنف من القضايا اذ احتمل منها سوالب
فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدول فيها ولا يجري احدهما عن
صاحبه بل ينبغي ان يرتب حرف السلب فيها اما في ذوات الاسوار
فمع السور كالحال في الصنف الاول من القضايا الثلاثية
واما في المهملات والشخصية فمع الكلمة الوجودية واما حرف
العدول فترتيبه فيها ابدا مع الموضوع حتى يكون اما في القضايا
البسيطة السالبة من هذا الجنس فيوتي بحرف مرتين وذلك
مع ان السور القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية
ومع الموضوع في المهملات والشخصيات واما في المعدولة فثلث
مرات مرة مع السور او الكلمة الوجودية وثانية مع الموضوع
وثالثة مع المحمول وليس اخذ حرف السلب لها في الالاة مثال ان
سلب قولنا كل لا انسان يوجد عادلا فيوجد في كل لا انسان
يوجد عادلا لا قولنا ليس كل انسان يوجد عادلا وسلب
قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا قولنا ليس كل لا انسان
يوجد لا عادلا وذلك بان يأتي في ذلك بحرف السلب في
ثلث مواضع لا بان يأتي به في موضعين مثل ان يقول ليس كل
انسان يوجد لا عادلا وكذلك الحال في الثنائية في هذا الجنس
اعني في البسيط منها فانه قد قلنا انه لا يوجد منها معدولة كما في
الثلاثيات السالبة المتعادلة فان حرف السلب في هذه ايضا ينبغي
ان يرتب فيها مرتين مرة مع الموضوع ومرة مع السور في ذوات السور

او مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات ولا يكتفى باحدهما دون
الثاني مثال ذلك انه كان السلب قولنا كل انسان يمشي
وهو الذي موضوعها اسم محصل هو قولنا ليس كل انسان يمشي كذلك
سلب كل لا انسان يمشي قولنا ليس كل لا انسان ليس كل انسان
يمشي ولا ليس كل انسان لا يمشي فان حرف السلب ليس يقوم مقام
حرف العدول ولا حرف العدول يقوم مقامه اذ كل واحد منهما يرفع عن
القضية شيئا غير الذي يرفعه الآخر وذلك ان حرف السلب في
ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي
والحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي واما حرف العدول فانما
يرفع الموضوع الكلي والمحمول الكلي لا الحكم الكلي وذلك ان
السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع
كلي فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلي الموضوع بل ربما تدل على ان
الحكم على المعنى الكلي كلي وذلك بين في المهملات فانه ليس كونها
غير ذوات اسوار حايوجب ان يكون المعاني الموضوعة
فيها كلية او كانت دلالات الالفاظ عليها ولا لم كلية مثل
قولنا الانسان عادل الانسان ليس بعادل فان لفظ الانسان
يدل على معنى كلي وان لم يقرن به لفظ ولو كانت لفظة كل هي التي تدل
على ان المعنى كلي لكانت لفظة الانسان لا تدل على معنى كلي الا
اذا قرن بها كل ولذلك يجب ان يقرن حرف السلب في القضايا
المسورة التي موضوعاتها اسماء غير محصلة متلازمة او متقدمة
مع السور ويجاوز حرف السلب ثانية مع الموضوع فان كانت

معدولة اعيد ثالثة مع المحمول وان كانت غير معدولة اكتفى
باعادته مع الموضوع وقد يأتي مواضع في المادة الممكنة يكون
فيها حرف العدول قوته قوة حرف السلب في اقتسام والكذب في جميع
المواد ويأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها واما المواضع التي قوة
حرف العدول قوة حرف السلب في القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها
موجودة في الوقت الذي ليس من شأنها ان تتصف بالملكة او
العدم المقابل لها فمثال ذلك انه اذا سأل سائل هل سقراط
عادل او ليس بعادل فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعادل
فاجاب السؤال مكان قولنا انه ليس بعادل انه لا عادل فانه قوة
قولنا هنا لا عادل هو قوة قولنا ليس بعادل اذ كان قولنا سقراط
عادل او لا عادل اذا اتفق ان وجد الشرطان المتقدمان اقتسمان
الصدق والكذب على مثال القسمة قولنا سقراط عادل او ليس بعادل
وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول المتقدمون اذا كان قصد السائل
ان يسلم من المجيب مقدمة فاجابه بالسالبة ان يأخذ بدل السالبة
معدولة فينتفع بها اذ اوصفنا من القياس ما في الموضع الذي
لا ينتفع فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى في الشكل الاول
فان الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الاول لم ينتفع بها
في الانتاج على سنبين في كتاب القياس وقد ينتفع السائل بهذه
الموجبة اذا اراد ان ينتج غير السالبة شبيها ما حكم فسرنا
يخبر به الموضوع هو الذي يعرض في الكتاب واما المواضع التي
لا يكون فيه قوة حرف العدول اذا قرن مع الكلية قوة حرف السلب

في انقسام الصدق والكذب غير القضايا الكلية فرتبه الادوه مثل
ان يسال سائل هل كل انسان حكيم او ليس كل انسان حكيما فيجيب
المجيب بدل قوله ليس كل انسان حكيما كل انسان لا حكيم وذلك ان
الذي يقابل قولنا كل انسان حكيم تقابلا يقتسمان الصدق والكذب
دايما هو قولنا ليس كل انسان حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم اذا
كانت قولنا لا حكيم ولا حكيم قوته قوة المتضادين وهو قولنا كل
انسان حكيم ولا انسان واحد المتضادات يكذبان معا في هذه
المادة كما تبين قبل والتقابل الذي بين الاسم المحصل والاسم
الغير والكلمة المحصلة والغير المحصلة هو من جنس تقابل الايجاب
والسلب فانه ليس قولنا لا انسان يدل في السنة التي يستعمل اهل
هذه الالفاظ على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان فان قولنا ليس بانسان
يدل على موضوع سلب الانسانية وان لم يصرح بغير ذلك القول وهو
لم يكن قول مركب وكذلك ما اطلع قولنا ليس بصحيح واما قولنا لا انسان
ولا صحيح فانه لا يدل ولا له السلب اذا قبل من غير ان يقرن باسم
فلا كلمة مصرح بها بل انما يدل قولنا لا انسان على عدم الانسانية
وقولنا لا صحيح على عدم الصحة وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا
مرضي ونظيره انه ليس ولا ائتلاف ولا له السلب مع ان السلب يصدق
او يصدق يكذب واما قولنا لا انسان فليس هو لا صادق ولا
كاذب وذلك انه اذا كان قولنا انسان ليس بصادق ولا كاذب
ما لم يقرن به غيره مع انه يدل على ملكة وصورة فاحرى ان يكون قولنا
لا انسان لا يدل على صدق او كذب اذ كان انما يدل على وجود محصل ولما

بسيطا

على وجود غير محصل والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال
البسيط منها والمعدولة ثلاث متلازمة كحال البسيط مع المعدولة
والقضايا التي موضوعها اسم محصل وذلك ان قولنا كل لا انسان
يوجد لا عادلا وهي الموجبة المعدولة في هذا الجنس يدل على ما
يدل عليه قولنا ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلا وهي السالبة
البسيطة ونسبة الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل
وهذا الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا
تقابل واذا ابدل مرتبة اسم المحمول او الموضوع او الكلمة الرابطة
في القضايا الثلاثية او اسم الموضوع او المحمول على الكلمة في
في الثنائية مثل ان تقدم منها شيئا كان يؤتى اجزاؤها اعني ان
يؤتى اولا بما شانه منها ان يؤتى به ثانيا او يؤتى متاخرا بما شانه
منها ان يؤتى متقدما وبالجملة ان تغير ترتيبها وتصير المحمول فيها
محمولا والموضوع موضوعا فان القضية هي واحدة بعينها محفوظة
الصدق وان كانت صادقة او الكذب ان كانت كاذبة ومثال
ذلك قولنا يوجد الانسان عدلا يوجد عدلا الانسان فان هذه
القضية هي واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قام وقام زيد فانه لو لم يكن
القضايا التي لا تختلف الا في ترتيب اجزائها من التقدم والتاخر
قضية واحدة للزم ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالبة واحدة
وقد تبين انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد وذلك انه لم
يكن قولنا يوجد الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان
قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي المعنى وكان سلب قولنا يوجد الانسان

عدلا قولنا ليس يوجد الانسان عدلا ولا سلب قولنا يوجد عدلا
الانسان ليس يوجد عدل الانسان وكان قولنا ايضا ليس يوجد
عدل الانسان بيّن لانه سلب لقولنا يوجد الانسان عدلا لازم
ان يوجد لقولنا يوجد الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا
ليس يوجد الانسان عدلا والاخر ليس يوجد عدلا الانسان
وهو سلب القضية التي وضعنا انها مغايرة في المعنى لقولنا يوجد
الانسان وهو قولنا يوجد عدلا الانسان فانه اوضح ان هذين
السلبين هو سلب واحد من ان ما بين الموضعين الموجبتين قضية
واحدة فقد بان من الاسماء والكلم التي هي اجزاء القضايا متى
غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان الى غير
الترتيب الذي هو الافصح وبقي المحمول محمولاً والموضوع لها
بقيت تلك القضية بعينها اذا اوجب اسم واحد لاسماء كثيرة او جيئت
اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة او سلب
اسماء كثيرة عن اسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب ايجاباً واحداً
ولا ذلك السلب سلباً واحداً الا انه اذا اوجب اسم واحد لاسم
واحد او سلب عنه لا يكون ايجاباً او لا سلباً واحداً ما لم يكن
المعنى الذي يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحداً على ما قلنا سلف
الا ان يكون تلك الاسماء الكثيرة تدل على معنى واحد وذلك اما بان
يكون تلك الاسماء الكثيرة مرادفة وهي التي تدل كل واحد منها على
معنى واحد او يكون ما يدل عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد او رسم
شيء واحد مثل قولنا الانسان حيوان والانسان ناطق

فان

فان المجتمع من هذين المحمولين هو حد الانسان وذلك ان الانسان
حيوان ناطق وكذلك ان كان ايضا رسماً له مثل قولنا الانسان
حيوان والانسان ذو رجلين فان المجتمع رسم للانسان وهو
انه حيوان ذو رجلين ولفظ الانسان يدل دلالة مجملة على
ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلاً فاما ان كانت
المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحداً فليس الايجاب
لها ايجاباً واحداً ولا السلب لها سلباً واحداً وكذلك ان كانت
موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجاباً واحداً
ولا سلباً واحداً ومثال ذلك حملنا على الانسان انه ابيض
وانه يمشي فان هذين اذا حملا مجموعين على الانسان فقيل
الانسان ابيض ماشٍ لم يدل على معنى واحد الا بالعرض والحال
في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى
واحد اذا حمل على موضوع واحد كالموضوع هو لفظ مشترك اذا حمل
عليه محمول واحد ليس يدل على معنى واحد اعني انه كان القضية
التي المحمول لفظ مشترك ليست قضية واحدة ولا القضية التي
فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة كذلك الحال في القضية
التي توجب فيها معان كثيرة باسماء متباينة لموضوع واحد
او التي توجب فيها محمولاً واحداً لموضوعات كثيرة يدل عليها باسماء
متباينة اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات او الموضوعات
الكثيرة معنى واحداً والقضايا التي محمولها او موضوعها اسم مشترك
لما كانت قضايا كثيرة لم ينبغ ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحداً

ولا الجواب المحال جوابا عن واحد او ان كانت جميع المعاني التي يدل عليها
الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد وكانت المعاني
التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول يصدق على الموضوع الواحد
او كانت المعاني الكثيرة هو المحمول او كان لفظ المحمول والموضوع
يدل كل واحد منهما على معاني كثيرة الا ان جميع المعاني التي يدل عليها
لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع
على ما تبين في كتاب الجدل فان المجيب على طريق الجدل ليس عليه ان
يصحح على السائل سؤاله بان يفهمه تلك المعاني التي يدل عليها
ذلك الاسم المشترك اذ كان المجيب والسائل في مرتبة واحدة من
معرفة الشيء الذي فيه يتناظران وانما يعتمد السائل على طريق الجدل
ان يتسلم من المجيب احد جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه
مقدمة يستعمل لها رفع المجيب فمتى سأل السائل المجيب في الجدل
بالمقدمة المشتركة اللفظ فسلم المجيب احد جزئي النقيض فوضع
السائل من اجل تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها ما قصد
ابطاله على المجيب كان للمجيب ان يقول لم اسلم هذا المعنى وانما كنت
سلمت معنى كذا وكذا فلا ينتفع السائل بتسليم المجيب لاحد
جزئي النقيض واما على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك
لان على المعلم ان يصحح السؤال بتفصيل ما يدل عليه ذلك الاسم
المشترك عليه ولذلك لا يكون هذا السؤال سؤالا جدليا لان
هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك
مثل ان يسأل السائل ما هو العين فان المجيب له ان يقول انه يدل على

معاني

معاني كثيرة على الجارحة وعلى عين الماء وعين الشمس ونحو ذلك
واما السؤال الجدلي فلما كان انما يسأل السائل فيه عن احد جزئي النقيض و
ليسلم له احدهما مثل ان يسأله هل كذا او ليس كذا فينبغي ان يكون
السؤال محدودا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودا اذ ذلك انما
يكون بالاسم المتواطئ ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع
واحد توجد باربعة احوال اما محمولات اذا افردت صدقت واذا
اجتمعت صدقت وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذي قلنا المجتمع
منها يكون قضية واحدة واما محمولات اذا افردت صدقت واذا
اجتمعت صدقت الا ان المجتمع منها ليس يكون محمولا واحدا الا بالعرض
واما محمولات اذا افردت واذا اجتمعت كان الكلام هذرا وفضلا واما
محمولات اذا افردت صدقت واذا اجتمعت كذبت فقد ينبغي ان يعطى
القانون الذي به تتباين هذه المحمولات بعضها من بعض بعد ان يبين انه
ليس واجبا ان يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من غير ان يتطرق
ذلك كذب ولا فضل فيقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات التي
يصدق افرادا يصدق مجموعها من غير ان يكون الكلام هذرا وفضلا فذلك بين
من قبل المواد وما يلحق هذا الموضع ان جعلناه من اتساع اللفظ قبل
المواد فانه قد يصدق على زيد انه طبيب ويصدق عليه انه بيطار حاذق
وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعا حتى يقول فيه انه طبيب بيطار
اما المساحة التي يلحق من قال ان كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا
من غير ان يلحق القول هذر فاحدها انه ان كان قولنا في زيد انه انسان
حقا وانه ابيض حقا فيجب ان يكون القول مجموعا حقا من غير ان يكون

انسان ابيض وان كان حملنا عليه ايضا انه انسان ابيض وانه يمشي
على انهما محمولان مفردان فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض
وكذلك اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد وانما اخذنا القول
الاول بمنزلة محمول مفرد وصدق عليه انه انسان ابيض انسان ابيض امكن
من هذا ان يكون في الكلام هذر ولا فصل لان مر الامر الى غير النهاية.
وذلك شنيع وايضا فانه اذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم ان يصدق
عليه جميع التراكيب التي تعرض من تلك المفردات اعني اذا ركب بعضها
الى بعض وهي غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد اشياء غير
متناهية مثل ان صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه يمشي فيجب ان
يصدق عليه انه انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان ابيض
يمشي وانه انسان انسان انسان ابيض يمشي وكذلك انه ابيض
ابيض يمشي فيكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية فتبين من هذا
انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا على ما كان يرى كثير من
القدماء واذ قد تبين هذا فلينظر متى تكون المعاني الكثيرة التي تحمل
على معنى واحد وفي المعنى الواحد الذي يحمل على معاني كثيرة قضية واحدة
وذلك بان من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا وصادقا ومتى
لا يكون فنقول انه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا
بالعرض ولا كان احدهما منطويا في الآخر ومنحصرا فيه اعني ان يكون
الشرط منحصرا في الشرط فيه واوفي بذلك ان يكون الشرط بعينه هو قد
الشرط مثل ان يقول ان زيدا الابيض ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد
فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدا واما ان متى كان حملها

بالعرض

بالعرض مثل قولنا زيد انه ابيض وانه يمشي فانه ليس المجموع منها معنى واحدا
وكذلك متى كان الثاني محصولا في الاول لان الكلام حينئذ يكون فضلا
مثل قولنا في زيد انه انسان على جهة تغير الانسان بالحي فان لفظ
الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تغيرنا اياه بالحي هذرا وكلاما
الحبس بالفصل فمتى عرضت المحمولات المفردة عن هاتين الفضيلتين اعني
في الحمل الذاتي بالعرض وفي ان يكون احدهما منحصرا في الآخر فالقضية
يكون واحدة مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين واما
الاشياء التي يصدق مجموعة في الحمل على شيء ما اذا اقيد بعضها ببعض
منها ما يصدق اذا افردت ومنها ما ليس يصدق والصادقة منها
هي التي يجتمع فيها شيئان احدهما ان لا ينحصر في الشيء المشترط في القول
شيء هو مقابل الشيء الذي اشترط فيه وقيد به وذلك بأي نحو اتفق
من انحاء التقابل الاربعة كان ظهور ذلك المقابل له يجب ما يدل عليه
اسمه مثل قولنا حيوان ميت فان الميت جنس الحيوان من جهة هو لا
هذا الاسم عليه اعني اسم الحيوان اذ كان ظهور ذلك الاسم جهة دلالة
الحد او الرسم مثل قولنا انسان ميت فان الانسان انما يظهر انه
مقابل للميت من جهة حده الذي فيه انه حيوان ناطق فمن الحضر التقابل
في امثال هذه المغيرات كذب اذا افردت فانه يصدق على الميت
انه انسان ميت وليس يصدق عليه انسان والشرط الثاني ان لا
يكون حمل المغير على الموضوع بالعرض اي من اجل غيره بل بالذات اي من اجل
ذاته فانه اذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد مثل
قولنا امرؤ القيس موجود شاعرا او موجود متوهما فانه اذا افرد هذا القول اما

امرء القيس موجوداً كان كذباً اذ هو الآن معدوم وان شك في ذلك ان
لفظ قولنا موجود هو محمول على امرء القيس من جهة انه متوهم او شاعر
لا محالة او لامر اجل ذاته اي بالاطلاق وقولنا فيه انه موجود من جهة ما
هو في الذهن متوهماً هو قول صادق لذلك امكن حينئذ اذ احدث
بهذه الجهة لفظ الموجود ان يصدق على المعدوم كان لفظ غير الموجود
ان حمل على الشيء من اجل غيره صدقت على الشيء الموجود ولم يصدق
عليه اذا حملت عليه من اجله مثل قولنا في زيد المشار اليه غير موجود حاضراً
فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود بالاطلاق كما ليس على المعدوم انه
موجود بالاطلاق فاذا متى لم يتحرز في الشرط اذ اللفظ المقيد مقابل الشيء
المقيد من قول على الشيء المقيد بجهة او رسم ولا كان هناك محمولاً
من اجل غيره فانه واجب ان توجد امثال هذه في الحمل ان يصدق
في ذاتي كما صدقت مجموعة الفصل الرابع واما كانت القضايا منها
ذوات الجهات فتنها هو غير ذوات الجهات والجهة هي اللفظ التي
يدل على كيفية وجود المحمول للموضوع مثل قولنا الانسان واجب ان
يكون حيواناً او ممكن ان يكون فيلسوفاً وكانت اجناس هذه الالفاظ
الجهات جهتان احدهما الضروري بما معه على جهة اللزوم وعدمه
وهو الواجب والممتنع الذي هو الضد فيسبه اذ كان الضروري اما ضروري
الوجود واما ضروري العدم وهو الممتنع والثانية الممكن وما يتبعه
على جهة اللزوم وعدمه قولنا محتمل فقد ينبغي ان ننظر في المتقابلات
في هذا الجنس اعني في المتلازمة ايضاً فيها وذلك المعدولة منها ايضاً
والبسيطة اعني الفاظ الجهات حتى لانه انما قصد بها ان يكون

دلالتها

موجهات

دلالتها مطابقة للموجود والموجود قسمان اما بالقوة واما بالفعل
والضروري يدل على ما بالفعل والممكن يدل على ما بالقوة فلننظر
في المتقابلة منها اولاً ثم في المتلازمة فنقول انه قد يظهر في بادي الرأي
ان حرف السلب ينبغي ان يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظ الوجودية
الذي هو الرابط لا مع المحمول كالحال في القضايا غير ذوات الجهات وذلك
ان سلب قولنا الانسان يوجد عدلاً هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلاً
لا قولنا الانسان لا عدلاً وذلك انه لما كان الايجاب والسلب
يقتسمان والصدق والكذب على جميع الاشياء فان وضعنا ان
السالب لقولنا الانسان يوجد عدلاً قولنا الانسان يوجد لا عدلاً وجب
مثلاً في هذين القولين ان يقتسما الصدق والكذب على جميع الاشياء حتى
يجب ان كان قولنا في الخشب مثلاً انه لا يوجد عدلاً كاذباً فيكون الصادق
عليها انها يوجد لا عدلاً لكن لما كان قولنا عدلاً ولا عدلاً يقتسمان
الصدق والكذب على الانسان فقط لزم متى كان الصادق بان الخشب
يوجد لا عدلاً ان يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدل وذلك
في غاية الاستحالة واذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية
والثنائية مع الكلمة فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات
هذه الحال فيكون على هذا السلب قولنا في الذي انه يمكن ان يوجد قولنا
انه يمكن ان لا يوجد غير انه قد يظهر انه يصدق على الشيء بعينه ان
يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن ان لا يوجد مثال ذلك ان ما يمكن
ان ينقطع وما هو يمكن ان يمشي يمكن ان لا يمشي وذلك ان الممكن
هو ما ليس بضروري الوجود ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد

ولما كان المتقابلات ليس يمكن فيها ان يجتمعا على الصدق في شي واحد
بعينه اذ ليس قولنا يمكن ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد
تبين ان حرف السلب في هذه القضايا اعني ذوات الجهات لا ينبغي ان
يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة
فيكون سلب قولنا في الشي انه يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن
ان يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات التي عددناها وذلك واجب فانه
لما كان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كان يقرن حرف
السلب بالشي الذي يتنزل في الحمل منزلة الصورة هي الكلمة الوجودية لا بالشي
الذي يتنزل في الحمل منزلة الصورة هي الكلمة الوجودية لا بالشي الذي يتنزل
منزلة المادة وهو المحمول كذلك ههنا ان يوضع حرف السلب في
الشي الذي يتنزل من الكلمة بمنزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات
في المحمول وهي الجهة وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا
التي ليست بذات جهة قد تدل على كيفية حال المحمول في الموضوع
صار الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا بالنسبة الصورة
الى المادة ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى الكلمة
الوجودية وذلك انها قد تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع
كانت نسبتها اليه الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة
فاذا كانت النسبتان واحدة وكان حرف السلب هنالك يوضع
مع الكلمة فواجب الا يوضع ههنا مع الجهة وبالجملة فهو طرف
ان سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان يكون اذ كان يوجد
هذان يقتسمان الصدق والكذب دايما واما قولنا يمكن ان يوجد

بكار
والا يوجد

والا يوجد فليست متناقضات بل متلازمات وكذلك سلب قولنا
يمكن ان لا يوجد وهي المعدولة الممكنة هو قولنا ليس يمكن ان لا يوجد وسلب
قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد قولنا ليس واجبا ان
يوجد وسلب قولنا واجب ان لا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا
ليس واجبا ان لا يوجد وكذلك سلب ممتنع ان يوجد قولنا ليس ممتنعا
ان يوجد وسلب قولنا ممتنع ان لا يوجد قولنا ليس بممتنع ان لا يوجد
فهذه هي القضايا المتقابلة في هذا الجنس واما المتلازمة فعلى ما اقول
اما الموجبة الممكنة البسيطة وهي قولنا يمكن ان يوجد فانه يلزمها
اثنتان السالبة الممتنعة مثل قولنا ليس قولنا ليس ممتنعا ان يوجد
وسالبة الواجب وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد واما الموجبة الممكنة
المعدولة مثل قولنا يمكن ان لا يوجد فانه يلزمها بحسب الاشهر والاعرف
اثنتان احديهما سالبة الواجب المعدولة وهو قولنا ليس واجبا ان لا يوجد
والثانية سالبة الممتنع المعدولة وهي قولنا ليس ممتنعا ان لا يوجد واما
سالبة الممكنة البسيطة وهي قولنا ليس يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان
احديهما موجبة الواجب المعدولة وهو قولنا واجب ان لا يوجد والثانية
الممتنع البسيط وهو قولنا ممتنع ان يوجد واما سالبة الممكنة المعدولة
مثل قولنا ليس يمكن ان لا يوجد فانه يلزمها اثنتان احديهما موجبة
البسيط وهي قولنا واجب ان يوجد والثانية موجبة الممتنع المعدولة وهي
قولنا ممتنع ان لا يوجد فقد تبين المتقابلات منها في غرض الصدق و
المتلازمات بعضها لبعض فاني ذلك على هذا الرسم واذا تاملنا
هذا الوضع اللزوم المشهور وبعضها وجدنا قولنا ممتنع وقولنا ليس بممتنع
يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن اعني ان النقيض فيما يلزم النقيض الموجب

فيما يلزم السالب وان ذلك على الفلك انه ان السالب من
الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم السالب
من الممكن فاما القضايا الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض
بل القضايا عن ضد الموجب الواجبة التي هي نقيض الواجبة وهي قولنا
ان لا يوجد وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي قولنا واجب ان
لا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد الذي هو لازم عن
قولنا ممكن ان يوجد على ما وضع وذلك انه قد يمكن ان يصدقا على شيء
واحد بعينه فان ما هو واجب ان لا يوجد يصدق عليه ليس واجبا ان
يوجد بل قولنا واجب ان لا يوجد ضد قولنا واجب ان يوجد الذي
هو نقيض قولنا ليس واجبا ان يوجد والسبب في ان لزم الممكنة السالبة
البسيطة موجبة الواجب المعدولة ولزم سالبة الممكنة المعدولة موجبة
الواجب البسيطة ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود وان كانت [illegible] هما
في الضرورة قوة واحدة فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة يلزمها
الممتنعة الموجبة البسيطة وكانت الممتنعة الموجبة البسيطة ضد
الموجبة الواجبة البسيطة لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة
البسيطة وهي الموجبة الواجبة المعدولة ولما كانت السالبة الممكنة
المعدولة يلزمها الممتنعة المعدولة الموجبة وكانت الممتنعة المعدولة
الموجبة ضد الواجبة المعدولة وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة
الموجبة وهي الواجبة البسيطة الموجبة لكن اذا تقصيناه فقد يظن
ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزم من الممتنع اعني ان
النقيض منها يلزم النقيض يكون على غير الجهة الاولى التي ذكرنا وههنا
فيكون اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا واجبا ان لا يوجد الذي هو نقيض

واجب

واجب ان لا يوجد اللازم من قولنا ليس يمكن ان يوجد لا قولنا ليس
واجبا ان يوجد كما ذكرنا ويكون اللازم عن قولنا ممكن ان لا يوجد من الواجب
قولنا ليس واجبا ان يوجد لا قولنا ليس واجبا ان لا يوجد كما فعلنا في
الوضع الاول واما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا ممكن قولنا ليس بواجب
ان لا يوجد لا قولنا ليس بواجب ان يوجد فانه تبين بيانا بان
ان قولنا ممكن ان لا يوجد هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد
فاما كيف يتبين انها اقول وذلك ان قولنا واجب ان يوجد
اما ان يصدق عليه ممكن ان يوجد او قولنا ليس ممكنا ان
يوجد لان قولنا ممكن ان يوجد وليس ممكنا ان يوجد متناقضين و
المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم
يصدق عليه قولنا ممكن ان يوجد فيصدق عليه قولنا ليس ممكنا ان يوجد
لكن ان صدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد اذ كان هذا يلزم
قولنا ليس يمكن ان يصدق يوجد عليه قولنا ممتنع ان يوجد
لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنعا ان يوجد
وذلك خلف لا يمكن فاذا الصادق على قولنا واجب ان يوجد
لانه اذا اكذب احد النقيضين صدق الاخر واذ تقرر ان
يوجد فاقول انا ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد من جهة [illegible]
الواجب هي السالبة المعدولة اعني قولنا ليس واجبا ان لا يوجد [illegible]
ذلك لانه لا يخ ان يكون اللازم عن ذلك اعني عن الممكنة البسيطة
الموجبة سالبة الواجب البسيطة او موجبة البسيطة او موجبة
المعدولة او سالبة الواجب المعدولة فان كانت سالبة الواجب

المعدولة فان كانت سالبة الواجب البسيط على ما وضعنا هي قولنا ليس
بواجب ان يوجد وما هو ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد
فاذن ما كان واجبا ان يوجد بعينه لا يمكن فان النقيضين
لا يمكن فيهما ان يصدقا واذا لم يلزم عنها السالبة الموجبة البسيط
فلم يبق ان يلزم عنها الا موجبة الواجب البسيط او المعدولة او
او سالبة الواجب المعدولة لكن موجبة الواجب البسيط او المعدولة
ليس يصدق في واحدة منها مع الموجبة الممكنة وذلك ان ما ممكن ان
يوجد فهو ممكن ان يوجد وان لا يوجد وما هو ممكن ان يوجد وان
لا يوجد فليس هو واجبا ان يوجد ولا واجب ان لا يوجد وذلك
بين بنفسه فاذا كان واجبا ان يوجد يلزم واحد من قضايا الواجب
الاربع الممكنة البسيط وقد تبين ان الثلثة منها ليس يلزمها فلم يبق
ان يكون اللازمة لها الا قولنا ليس بواجب ان لا يوجد وهي سالبة المعدولة
وذلك واجب ايضا لانه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان
عن الممكن يلزم الواجب فانه يلزم قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا
ان لا يوجد اذ كانا يصدقان معا في شيء واحد لكن قد يعرض شيئا فيما
بيننا ان قولنا ممكن ان لا يوجد يلزم عن قولنا واجب ان يوجد وذلك انه
ان لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه ونقيضه اما ان يكون قولنا ليس ممكنا
ان يوجد واما قولنا ممكن ان لا يوجد لكن ان لزمه قولنا ليس ممكنا ان لا يوجد
لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من ذكره وان لزمه قولنا ممكن ان لا يوجد
لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان لا يوجد وذلك خلف
لا يمكن فهذا القول يحتاج الى ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان

يوجد

يوجد قولنا يمكن ان يوجد لكن اذا فرضنا ان اللازم عن قولنا ممكن
ان يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه ان لا يوجد فقد يلزم ان يكون ما هو
واجب ان يوجد ممكن ان لا يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا كان
الاول يوجب ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا
ممكن ان يوجد والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب يلزم
فيه اذ يجب ان يكون ما اثبت القول الاول من طبيعة الممكن انه لازم
عن الواجب غير ما نفاه الثاني فالممكن اذن يقال على اكثر من معنى وذلك
انه بين بالاستقراء فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن ان ينفعل كذا
ويقبل ففيه قوة على ان لا ينفعل وعلى ان لا يقبل وذلك ان الاشياء
التي يقول فيها قوى فاعلة توجد على ضربين اما قوى مقرونة بنطق
وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة بنطق مثل
تسخين النار وتبريد الثلج واما القوى المقرونة بالنطق فان فيها
قوة على ان تفعل الى الاضداد واعني ان تفعل وان لا تفعل ومثال
ذلك المشي فان في الانسان قوة ان يمشي وان لا يمشي على السواء
واما القوى التي ليست مقرونة بنطق فان فيها على احد الضدين فقط
ومثال ذلك النار فانه انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على ان
تبرد الا بالعرض وذلك ربما ان لا تجد موضوعا قابل السخونة واما عند
[illegible] فيها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع
وقد يوجد في قوى المنفعلة [illegible] ما يقبل المتقابلين على السواء
واذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لان يقبل الاشياء المتقابلة
ولا ايضا الممكن بالتي [illegible] حتى يكون نوعا واحدا بل اسم الممكن [illegible]

بقي بانتزاك الاسم وذلك انا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا
فيه انه ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحالة الموجودة له قد كانت له ولو لم
لم يكن لتقبلها وهذا قد يبقى وان لم يتقدم الامكان فيه الفعل بالزمان
ان وجد شيء بهذه الصفة ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى انه من شانه ان
يوجد في المستقبل وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة وحدها
فاسدة كانت او غير فاسدة الا انه ما كان منه في الاشياء الغير
الفاسدة فهو واجب كطلوع الشمس غدا وما كان منه في الاشياء
الفاسدة فليس كونه واجبا واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد
في الاشياء الغير المتحركة وهذا الصنف من الممكنة هو الذي يلزم الواجب
واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب وذلك ما كان منه في الاشياء
الفاسدة لكن قد يشبه ان يقال ان الممكن اذا كان اعم من الواجب وذلك
انه يقع على الواجب وغير الواجب فقد يجب ان يكون لازما عنه على جهة ما يلزم
الاعم الاخص اعني على جهة ما يلزم الحيوان الانسان قال واذا قد تبين
انحا الممكن فقد يجب ان نضع الاول الذي يقع على النقابية في
هو اللزوم وقولنا واجب ان يوجد ليس بواجب ان يوجد اذ كان هذا
هو المبدا لهذه كلها ثم تتامل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية
فان هذا انما قد نقض في كتاب القياس فلنرجع الامر الى ذلك الموضع
وانما كان الواجب هو المبدا لهذه الاشياء الواجبة هي الازلية
الموجودة بالفعل على ما تبين في العلوم النظرية ولما كانت الاشياء الازلية
اقدم وجب ان تكون الاشياء التي هي بالفعل اقدم من الاشياء التي
هي بالفعل تارة وبالقوة اخرى ولذلك بعض الموجودات توجد بالفعل

دون القوة

دون القوة مثل الموجود الاول وبعضها بالفعل تارة وبالقوة
تارة وهي الاشياء الكائنة الفاسدة وبعض الاشياء مع القوة فقط
يلزم من غير ان يفارقها مثل الحركة وبالجملة وجود الغير المتناهي فانه انما هو غير
متناه على ما تبين ايضا في الطبيعي فهذه الجملة ما تكلم به في القضايا ذوات
الجهات الفصل الخامس قال ولما كانت الاقاويل المتقدمة منها اما
متقابلة بالايجاب والسلب واما متقابلة بان موادها متضادة وهي
الاقاويل التي محمولاتها متضادة وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة
وما يشبه الاصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الايجاب والسلب التي
تقدم القول فيها فقد يجب ان ننظر منها اي هذه الاقاويل اشد تضادا
والعد تباينا في الاعتقاد هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب
او المتضادة على طريق اعتقاد الضد مثال ذلك انا قولنا كل انسان عدل
تقابله قولنا ليس ولا انسان واحدا عدلا وهو المقابل على جهة السلب
والثاني قولنا كل انسان جائر هو المقابل على جهة التضادية فان ايها اشد
مضادة لقولنا كل انسان عدل هل قولنا ولا انسان واحد عدل او قولنا
كل انسان جائر فنقول انه اذا كانت الالفاظ انما يدل على المعاني
التي بالنفس وكان قد يوجد ذلك من غير اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده
او اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه فبين انه انما يقع في القول الذي للقول
او تقابل له من جهة ما يقابل الاعتقادات التي في النفس اما باعتقاد الضد
او باعتقاد السلب واذا كان الامر كذلك فقد ينبغي ان ننطق به اي
الاعتقادين الذي يقع الغاية من التضاد والتباين للاعتقاد الصادق او
الكاذب هل اعتقاد ضده او اعتقاد سلبه ومثال ذلك قولنا اذا اعتقدنا

في شيء ما انه خير وكان ذلك عقدا صادقا مثل اعتقادنا في الخير
انه خير فيكون اذن ههنا عقدان كاذبان متقابلان لاحدهما
انه شر والاخر انه ليس بخير فاي هذين الاعتقادين الكاذبين
في الخير هو الذي في غاية المضادة في الذهن للاعتقاد الصادق الذي
هو قولنا الخير خير هل اعتقادنا انه شر او اعتقادنا انه ليس
بخير فنقول ان التضاد في الاعتقاد واعني الذي في غاية التباين
فيه يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد فهل يجب ان يكون
ما كان في الاشياء اكثر تضادا خارجا خارج النفس هو اشد تضادا
في الاعتقاد ام لا فنقول انه لا كان الشيئان متضادان خارج
النفس لمضادتين اقل تضادا في الاعتقاد من الشيئين اللذين
يتضادان لمضادة واحدة او كانا مع ذلك غير متضادين في
الاعتقاد بل اكثر ذلك مثلا ان مثل اعتقادنا ان الحيوة
خير والموت شر فان هذين القولين متضادان بالمحمول و
الموضوع خارج النفس حتى انه ليس سبيل التضاد الموجود في الاعتقاد
وهو التضاد الموجود خارج النفس اذ لو كان سبيله لكان ما هو اكثر
مضادة خارج النفس احرى بان يكون مضادا في الاعتقاد واذا
كان ذلك كذلك فما كان متضادا في الاعتقاد من قبل المواد
فهو احرى ان لا يكون هو المضاد باطلاق في الاعتقاد واما التضاد الذي
موجود في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس في ذلك موجودا
فيه من قبل غيره بل من قبل ذاته ومن قبل حاله موجودة في الذهن والكذب
التضاد فيه من جهة ذاته احرى ان يكون مضادا من الذي التضاد فيه

من قبل

من قبل غيره فانه اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير وكان عقدا
صادقا فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء
هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق مثل ان يكون عندنا
فيه انه شيء اخر غير ما هو موجود له او انه ليس شيئا اخر مما هو موجود له
فان الاعتقادات هي بغير نهاية وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك
الاعتقاد فيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي يرى انه نقيضه
الصدق والكذب واما مع الاعتقاد الاول وهو ان هو
الاعتقادان اللذان يعرض جزئي نقيض في المكان ثم يقع بعد
ذلك فيهما الشبهة والحيرة اي منهما هو الصادق واي منهما هو
الكاذب واما الاعتقادان اللذان يمكن ان يكونا معا على الموضوع
الواحد بعينه او يصدقا معا فليس يمكن ان يقع بينهما الشبهة
والحيرة ولا يحتملان جزئي نقيض في المكان على ان الحق في احدهما
محصل الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا محصلا وتبين ان
الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون
في الشيء الذي منه يكون التكون وهو الكون وهو السلب وذلك
ان الكون انما يكون من غير موجود الى موجود والفساد الى غير موجود
واما الاعتقاد الذي يكون في الاشياء التي فيها الاستحالة وهو التغير
الذي يكون في الاضداد فهو اقل ضدية في الاعتقاد لانه كان
العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للفعل لان الضد موجود ما و
لذلك ليس يكون التكون موجودا الا بالعرض والفعل فان
العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كان

مثبته السلب انما يقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو محاك للشي الموجود
واما اعتقاد ضد المحمول في الشي الذي اعتقد فيه وجود المحمول فليس
يقتضي ماهيته رفع الايجاب اذ كان انما حدوث الضد في الموضوع يقتضي
بجوهره رفع ضده المقابل وانما هو شي يعرض عن حدوثه في الموضوع
اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الاخر فيه مثال ذلك ان ارتفاع
الحرارة عن الماء بحلول البرد فيه منسوب الى البرودة بالقصد الثاني
او بالعرض وذلك ان الارتفاع هنا انما حادث عن وجود بالعرض
والارتفاع في السلب انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات
والذي يلزم منه ارتفاع الايجاب هو احرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد
من الذي يكون عنه الارتفاع بالعرض او بالقصد الثاني هو اتم
مضادة واشد فان كان الضدان هما المختلفان اللذان
في غاية الاختلاف وكانت المضادة التي في الذهن للشي الموجب من
قبل النقيض اشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضد الموضوع الموجود
خارج النفس فمن البين ان اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد
للايجاب بالاطلاق وايضا فان الاعتقاد في الشي الذي هو خير انه خير هو اعتقاد
يلزمه اعتقاد اخر هو انه ليس بشر واما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير فليس
يلزمه اعتقاد اخر هو انه شر ولو كان ذلك لما وجد اعتقاد مضاد
في الاشياء التي ليس لها ضد فلذلك اعتقاد السلب هو اعم مضادة للايجاب
من اعتقاد الضد وهو المضادة بذاته اذ كان يوجد للاشياء التي لها
ضد والتي ليس لها ضد فاذا يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو مضاد بالطبع
للايجاب هو الاعتقاد الموجود مضادا في كل موضع لا في موضع دون موضع

فالاعتقاد

فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد اهو اشد مضادة
من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع اذ كان العام متقدما
بالطبع على الخاص ولذلك اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس
ذلك اعني اذا وجد العام ان يوجد الخاص فان كان المضاد للاعتقاد
لما ليس له ضد هو السلب فواجب ان يكون المضاد في كل موضع هو
السلب اعني الذي في الغاية وايضا فان العقد فيما هو خير انه خير
والعقد فيما ليس بخير هما اعتقادان كاذبان فاي عقدت شيئا
هو المضاد للاعتقاد ذا فيما ليس بخير الذي هو عقد صادق فانه لا يخلو
ذلك من ثلثة احوال احدها ان يكون المضاد له اعتقاد ضده وهو العقد
فيما ليس بخير انه شر والثاني ان يكون المضاد له سلب الضد وهو الاعتقاد
فيما ليس بخير انه ليس بشر والثالث ان يكون المضاد للاعتقاد فيما
ليس بخير انه خير فاما اعتقاد ضده فليس الضد له في الاعتقاد وذلك
انه قد يمكن ان يصدقا معا فان كثيرا من الاشياء مما ليس بخير هو
شر واما اعتقاد سلب ضده فليس ايضا باعتقاد مضاد له
اذ كان قد يصدقان معا على شي واحد فان الخط يصدق فيه انه ليس
بخير ولا بشر وبالجملة ما ليس شانه ان يتصف بواحد من هذين الضدين
واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد للاعتقاد ذا فيما ليس
بخير انه ليس بخير هو اعتقاد ذا فيما ليس بخير انه خير واذا كان الاعتقاد
الذي في غاية المضادة للاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بخير هو الاعتقاد ذا
فيه انه خير [illegible] ان المضاد الذي في الغاية من التباين للاعتقاد ذا
فيما هو خير انه خير هو اعتقاد نافيه انه ليس بخير الاعتقاد نافيه انه

از نحن لانه ان كان الايجاب هو المضاد والذي في الغاية للسلب
فواجب ان يكون منه في غاية البعد واذا كان ذلك كذلك وكان
الضد انما هو واحد فالمضاد للايجاب الذي في الغاية هو السلب
قال ولا فرق في هذه المثالات التي استعملنا منها في القضايا
المتضادة من جهة السلب والايجاب عن ان تلفظ بالموضوع
فيها معرفا بالالف واللام او تلفظ به مسورا بالسور الكلي فان
الالف واللام قد قلنا انها قد تدل عليها السور الكلي فلا فرق
على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ليس بخير
او نقول انه ضد العقد فيما هو خير ولا واحد منه خير وذلك
ان الايجاب والسلب الذي هو الاعتقاد والمضاد انما يوجد في
النفس للمعنى الكلي فان كان ما يخرج باللفظ دليلا على ما في
النفس من الاعتقادين المضادين فمن البين ان ضد الايجاب
في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي بعينه
الذي دل عليه الايجاب اذ ادل على ذلك المعنى الكلي في
الايجاب والسلب باللفظ الكلي وهو السور ومثال ذلك ان
ضد قولنا كل انسان خير قولنا ولا انسان واحد ونقيضه ليس
كل انسان خيرا وهو بين ان الاعتقادات التي قيل فيها
انها متضادة ليس يمكن ان يكون الاعتقادات الصادقة اذ كان
ليس يمكن ان يكون حق ضد الحق ولا اعتقاد حق ولا لفظ
مناقض للحق اذ كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق بل الاعتقادات
المتضادة انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب ومن تلك التي للمتناقضة

ومن المتضادة

ومن المتضادة في المادة الضرورية وذلك ان كثيرا من المتقابلات
قد يمكن كما قيل ان يصدقا معا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيها
ان يكذبا في المادة الضرورية اذ كان لا يتعدى الموضوع منهما
وسلبا هو ان شاء الله وهنا انقضى تلخيص المعاني التي هي الكائنات بانقضاء
المعاني التي تضمنها هذا الكتاب تتلوه كتاب انالوطيقي هو كتاب
قياس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

نقول ان نبتدي الاول فنحو ما الذي عنه الفحص في هذا الكتاب
واما المنفعة الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه ثم بعد ذلك نحو ما الاشياء
التي تنزل في هذا الكتاب بمنزلة الاصول والمبادي بسائر ما يتكلم
فيه وهي ان يعرف ما هي المقدمة وما هي الحد وما هو القياس واي
القياسات كامل واتها غير كامل والمحمول على كل الشيء او ليس المحمول
على كله او ولا على شيء منه ونقول اما الشيء الذي عنه الفحص في هذا
الكتاب فهو البرهان لان القياس انما الفحص عنه من اجل الفحص
عن البرهان واما ان المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم البرهاني
في جميع الموجودات على اتم ما في طباعه ان يحصل لان للانسان
فاما المقدمة فهي قول موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء والمقدمة
لها انقسام في جهة الكيفية وانقسام في جهة الكمية واما من جهة
الكمية فمنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة واما من جهة الكيفية فمن قبل
ان كل واحدة من هذه اما موجبة واما سالبة فالكلية هي ما اوجب فيها
المحمول لكل الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان والسالبة الكلية
هي ما سلب فيها المحمول عن الموضوع مثل قولنا ولا انسان واحد بحجر

والجزئية الموجبة ما اوجب فيها المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا
بعض الحيوان انسان والجزئية السالبة هي ما سلب المحمول عن بعض
الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان ليس بانسان واما سلب الكلية
عن الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان انسانا فان السالبة الجزئية
لها عبارتان احديها رفع البعض والثانية رفع الكلية الموجودة
فيها والمهملة هي التي لم يقرن لها سور اصلا ولا جزئي مثل قولنا
العلم بالاضداد واحد واللذة ليست بخير فهذه هي اقسام المقدمة
من جهة الصورة اعني النافعة في معرفة القياس بالاطلاق واما اقسام
المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية الى غير ذلك من
الاقسام التي تنقسم من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية على ما
سنبين بعد من هذه الصناعة والمقدمة البرهانية والجدلية تفترقان
بان احديهما ان المقدمة البرهانية انما هي احد جزئي النقيض وهو
الصادق واما المقدمة الجدلية فقد يكون كل واحد من جزئي
النقيض اذ كانت انما تؤخذ مسلمة من المجيب والمجيب فقد يجيب
بكل واحد من جزئي النقيض اذ كان السائل يفوض اليه في الصناعة
عند السؤال ان يجيب باي جزئي النقيض احب وليس الفرق
الذي في المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تاثير في وجود
القياس بما يليس بينهما في ذلك فرق اصلا فان المبرهن
والجدلي قد يقيس كل واحد منهما قياسا صحيحا اذا اخذ شيئا
محمولا على شيء او عن محمول اعني اذا وضع مقدمة من المقدمات
تكون المقدمة القياسية التي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية

وهي التي

وهي التي ينطق فيها في هذا الكتاب هي التي قول موجب شيئا لشيء
او سالب شيئا عن شيء فاما المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات
الاول بالطبع واما الجدلية اما بالقياس فمن المشهورات واما
للسائل فمن المسلمة المشهورة والفصول التي تنفصل بها هذه المقدمات
بعضها من بعض هي مستوفاة في كتاب البرهان وكتاب الجدل
والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك فصول ساير المقدمات هي مستوفاة
في الصنايع الخاصة بها مثل المقدمات السوفسطائية والخطابية و
الشعرية واما هنا فيكتفى من معرفة فصول المقدمات بهذا القدر الذي
ذكرنا واما الحد فانه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي ينحل اليه المقدمة
مما هو جزء من كونها مقدمة وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزء
المقدمة الضروريان في وجودها لا الاشياء التي يراد فيها في المقدمة
لوضع الرابط وهي الكلمة الوجودية فان هذه ليست تنحل اليها المقدمة
على انها اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة
بالفعل وان كانت الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة
في الضمير على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية وعلى ما عليه
الامر في الثنائية اعني من انه ليست بها غلبة حاجة الى الكلم الوجودية
سواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة واما القياس
فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من الاضطرار
عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض واولا شيء
ما آخر غيرها فالقول هنا هو جنس القياس فانه يريد بالقول الجازم

وسائر ما اخذه في الحد من فصول غير القياس بالحقيقة من غير القياس
فقوله اذا وضعت فيه يريد فيه اذا تسلمت واصطلح عليها
وقوله اشياء اكثر من واحد يريد بها المقدمات وانما قال اكثر من واحد
لانه سيبين بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة وقوله شيء
ما اخر غيرها النتيجة وذلك انه واجب ان يكون النتيجة غير المقدمات
فان الشيء لا يوجد في بيان نفسه وقوله لزم من الاضطرار انما اشترط
فيه الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري وبهذا الشرط ينفصل
القياس من الاقاويل التي يلزم عنها الشيء لزوما غير ضروري او هي
الاستقراء والمثال والمغالطة التي تصح السلب مرة والايجاب
اخرى وقوله بذاتها اراد به ان يكون القياس تاما وهو الا تفتقر
شيء يكون به قياسا وقوله لا بالعرض تحفظا من الاشكال التي قد
تنتج في بعض المواد على ما سيبين بعد مثل الانتاج من موجبتين في
الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في
الحمل وبعض ما اخذه في هذا الحد هو بين بنفسه اعني للقياس وبعضه
سيبين وجوده وذلك ان كون القياس قولا جازما هو بين
بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق او يكذب وكذلك ما
قيل فيه من انه يكون اللازم عنه شيئا غير المقدمات وان يكون اللزوم
ضروريا هو بين بنفسه وكذلك كون اللزوم بذاته لا بالعرض هو
ايضا امر بين بنفسه اعني ان القياس يجب ان يكون بذاته او بصفته
والذي يعرض ان يبين هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة واحدة

وذلك

وذلك سيبين فيما بعد اذ تبين ان كل قياس فانما يأتلف من مقدمتين
لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه ما هو غير كامل والكامل
هو الذي في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء اخر غير
ما بين به انتاجه وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه
من النتيجة الى استعمال شيء اخر او اشياء اخر مما هو لازم عن المقدمات
التي وضعت فيه وذلك ان القياس بالجملة يجب ان يكون
تاما وهو الا ينقصه شيء يكون به قياسا وهذا ينقسم قسمين
فمنه ما ينقصه شيء يبين به انه قياس فهو الذي يخص هنا باسم
غير الكامل ومنه ما لا ينقصه شيء يبين به انه قياس وهو الكامل واما القول
على الكل او المقول ولا على واحد فنعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع
الا ويحمل عليه المحمول وذلك بان يكون يكون المحمول موجودا
لكل ما يتصف ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل ما هو حيوان فهو جسم
اذا اردنا به معنى المقول على الكل ليس معناه كل واحد من الحيوانات
فهو جسم بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد فهو
جسم وهو الفرق بين المقول على الكل المستعمل جدا في هذا الكتاب
وبين المقدمة الكلية وكذلك المقول ولا على واحد انما نعني به اذا لم يوجد
شيء به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى
يكون المحمول مسلوبا عن كل وعن جميع الاشياء الموجودة فيها للموضوع
اعني الاشياء التي تتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب ان تقدم
معرفتها قبل النظر في اصناف المقاييس اي ما حصل كان وكل مقدمة
فاما ان يكون مطلقة اي موجودة بالفعل واما اضطرارية واما ممكنة

وتنقسم اجناس المقاييس بانقسام جهات المقدمات وكل واحدة من هذه اما
موجبة واما سالبة واما كلية واما جزئية واما مهملة ولذلك يتنوع المقاييس
الموجودة من قبل هذه الجهات اعني منها ما يكون من مقدمات ضرورية
وجودية وممكنة كما يتنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكمية والكيفية
واعني بالكمية اختلافها من قبل الاسوار وبالكيفية من قبل الايجاب والسلب و
الجهة الضرورية والممكنة قد عرفناها في الكتاب المتقدم واما الوجودية فنعني
ان يكون اريد بها هنا الموجودة بالفعل التي ليست بضرورية اعني التي
توجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع وذلك في اكثر الزمان
وهذا هو الفرق بين الضرورية وبين الموجودة بالفعل اعني ان
الضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان
واما تلك ففي اكثر الزمان ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من
المقدمات التي تحمل من امرها انها ضرورية او غير ضرورية لا الموجود
بالفعل ما دام الموضوع موجودا او ما دام المحمول موجودا او هو
الذي سماه الاسكندر لا ان وان وجد منها كلية ففي الاقل
في الزمان وبالعرض وقد صرح ارسطو في استعمال هذه المقدمات الوجودية
فيما ياتي بعد وان كان قد يستعمل ارسطو لامور دعت الى ذلك
ولا يريد انه يستعمل مثل الضروري والممكن على ما يذهب اليه
ثاوفرسطس وغيره الا انه يريد المعلومة الموجودة المجهولة كونها
ضرورية او ممكنة فان المقصد هنا هو قسمة الى اقسام الوجود
او الى اقسام المعارف الاول الموجودة لنا بالطبع فلما تبين ان
الثلث اعني المطلقة والممكنة والضرورية منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس

واعني

واعني بالانعكاس ان يتبدل ترتيب اجزاء القضية فيصير محمولها
موضوعا ويبقى صدقها وكيفيتها من الايجاب او السلب اعني
محفوظا فاذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محفوظا فهو الذي
يسمى في هذه الصناعة قلب القضية فاما المقدمات المطلقة الكلية فان
السالبة تنعكس محفوظة الكمية مثال ذلك انه ان كان ولا شيء من
اللذة خير صادقا فقولنا ولا شيء من الخير لذة صادق ايضا واما الموجبة
الكلية فانها تنعكس ايضا لكنها لا تنعكس محفوظة الكمية اعني كلية كما كان
في السالبة بل تنعكس جزئية وذلك انه انما كان ان كل لذة
خير صادقا فقولنا بعض الخير لذة صادق واما المقدمات الجزئية
المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية وذلك انه ان
كان قولنا بعض اللذة خير صادقا فواجب ان يكون قولنا بعض
الخير لذة صادقا واما السالبة فليس تنعكس دائما وفي كل مادة
من هذا الصنف وهو الصنف الذي يشترط في المقدمات المنعكسة
وذلك انه ان كان صادقا قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
فليس بصادق عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان
فالاستقراء كاف في بيان ان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية واما بيان
ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول فلنكن اولا مثال السالبة
الكلية قولنا ولا في شيء من ب على ان يكون ا مثالا للمحمول
وب مثالا للموضوع فان التمثيل بالحروف مع اخذ الالفاظ ان ينظر
في ذلك ما لازم من قبل المادة اعني من قبل المثال الموضوع
فيه لا من قبل الامر مثل انه يضع في ا الحيوان وفي ب الانسان فاقول

انه اذا كان قولنا ولا شيء من ا ب صادقا فانه يجب ضرورة ان يكون ولا شيء
من ب ا صادقا لانه ان لم يكن قولنا ولا شيء من ب ا صادقا فهو
الصادق على ما تبين في الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض ب ا
فلنفرض ذلك البعض شيئا محسوسا وهو ج مثلا فيكون ج الذي هو
بعض ب موجودة بالحس في ا فهو بعض ا فيكون موجودا بالحس
في ب وقد كنا فرضنا انه لا شيء من ا هو ب صادقا وذلك خلف
لا يمكن فاذن قولنا بعض ب ا كاذب واذا كذب هذا صدق قولنا
ولا شيء من ب هو ا وهو الذي قصدنا بيانه واما الموجبة الكلية المطلقة
فانها تنعكس كما قلنا جزئية وذلك انه ان كان ا صادقا فاقول انه
يجب ضرورة في كل مادة ان يكون بعض ا ب صادقا برهان ذلك
انه ان لم يكن قولنا بعض ا ب صادقا فنقيضه هو الصادق وهو
قولنا ولا شيء من ا هو ب واذا كان هذا صادقا فعكسه ايضا صادق
على ما تبين قبل من ان السالبة الكلية تنعكس وهو قولنا ولا شيء من ب ا وقد
كنا فرضنا ان كل ا ب هذا خلف لا يمكن فاذن قولنا ولا شيء من ا هو ب
كاذب واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا بعض ا ب واما
الموجبة الجزئية فاقول انها لا تنعكس جزئية وذلك انه ان كان
بعض ب ا صادقا فبعض ا ب صادقا ضرورة لانه ان لم يكن
صادقا فنقيضه هو الصادق وهو ولا شيء من ا هو ب واذا صدق
هذا فعكسه ايضا صادق وهو قولنا ولا شيء من ب ا وقد كنا فرضنا
بعض ب ا هذا خلف لا يمكن فاذن قولنا ولا شيء من ا هو ب كاذب ضرورة
فنقيضه هو الصادق وهو قولنا بعض ا ب واما الجزئية السالبة

فانها

فانها لا تنعكس واما مثال ذلك انا جعلنا في موضع ب حيا وفي
موضع ا انسانا فصدق قولنا ليس كل حي انسانا ولم يصدق
وهو قولنا ليس كل انسان حيا وهذا كاف في الابطال كما قلنا
فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطلقة واما
المقدمة الاضطرارية فان الكلية السالبة منها تنعكس كلية ايضا والكلية
الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة وبيان
ذلك انه اذا كان ولا شيء من ا ب باضطرار صادقا فاقول انه يلزم ان يكون
ولا شيء من ب ا باضطرار صادقا ايضا برهان ذلك انه ان لم
يكن صادقا قولنا ولا شيء من ب ا باضطرار فنقيضه اذن صادق
وهي اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة التي هي مضادة للمادة
الضرورية واما الجزئية الموجبة الضرورية اذ كان ليس قضيتنا
غير هاتين المادتين فان المطلقة هي في طبيعة الممكن والمحال الذي
نعرض منه فرضنا هو واحد بعينه اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل
بالفعل لم يلزم منه الزام المحال لكن اذا انزلنا ها هنا الجزئية الضرورية
تبين بالبيان المقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال غير هذا الغرض
وان انزلنا الجزئية الممكنة مثل ان يعرض بعض ا ب بالامكان فهو
وان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل اذ ليس يعرض عن ذلك محال لكن
ان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل فبعض ب ا بالفعل لان الجزئية
تقدم بيان انعكاسها وقد كنا وضعنا انه ولا شيء من ب ا بالضرورة فهذا لا
يمكن في الموجود في طبيعة الممكن والممكن مضاد للضروري اذ كذبت
الموجبة الضرورية والممكنة فواجب ان يصدق السالبة الضرورية الكلية لان

ماليس بموجود ابامكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة
واما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه
وان كان كل ب ا باضطرار صادقا فاقول انه يجب ان يكون بعض
اب باضطرار فان كان بعض اب بامكان لا باضطرار وجب
ان يكون بعض ا بامكان وذلك ببيان الغرض المتقدم المستعمل
في الوجودية وذلك انه اذا فرضنا بعض ب الذي هو موجود في ا بامكان
شيئا محسوسا كان ذلك الشي بعض ا وبعض ب فيكون اذ بعض
ا بامكان وقد كنا وضعنا كل ب ا باضطرار وهذا لا يمكن فاذن
وجب ان يكون الصادق مع قولنا كل ب ا باضطرار ان بعض
اب باضطرار واما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس
ايضا جزئية ضرورية لانه ان كانت بعض ب ا باضطرار فواجب
ان يكون شي من ا باضطرار هو ب والا لم يكن شي من ب باضطرار
هو ا فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة والاضطرارية وهذا
البيان الذي كشفناه هو البيان الذي اعتمده ارسطو فيها وبحل
الشكوك التي تشكك بها العوام في انعكاس المقدمات الممكنة واما المقدمات
فهي التي يقال عليها الممكنة بالحقيقة وهي التي يمكن ان يوجد وان لا
يوجد في الزمان المستقبل فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال
في انعكاس الموجبات المطلقة اعني ان الكلية الممكنة والجزئية ينعكسان
جزئية ممكنة اذ ان كان كل اب بامكان او بعض اب
بامكان فاقول ان بعض ب ا بامكان لانه ان لم يكن ب ا بامكان
بل باضطرار فبعض ا ب باضطرار على ما تقدم وقد كان وضع ان كل

اب بامكان هذا خلف لا يمكن واما المقدمات التي في هذه المادة
فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك وذلك ان الكلية ان لم
في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على ما سنبين ذلك عند القول
في المقاييس التي تاتلف من المقدمات الممكنة والسبب في ذلك
ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة على ما تبين في الكتاب
المتقدم وانما قوتها قوة الموجبات وذلك ان الجهة تنطبق الكلمة
الوجودية في القضايا التي ليس فيها جهة وكانت القضية التي لا تقترن
حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما تقترن بالمحمول هي موجبة مثل
قولنا زيد يوجد لا خيرا او يوجد لا ابيض كذلك هذه القضايا بالامكان
حرف السلب لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالمحمول مثل قولنا انه يمكن
الا يكون شي من هذا ويمكن ان لا يكون في بعض هذا او شي هذا انه فيما
بعد بانه اكثر واذ قد ثبتت هذه الاشياء فلننتقل من اي شي يأتلف
القياس الذي حد قبل وعماذا يأتلف وكيف جهة ائتلافه ومتى يأتلف
انتاجا فالزم عنه شي اخر غير بالضرورة ثم بعد ذلك ينبغي ان يتكلم
في البرهان لان الكلام في القياس يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان
لان القياس اعم من البرهان اذ كان كل برهان قياسا وليس كل
قياس برهان وذلك اذا كان شكله منتجا ولم تكن مقدماته
صادقة فنقول ان القياس المذكور في هذا الكتاب انما هو القول
الذي يؤلف على ما حده ومثل قولنا كل ج هو ا وكل ب هو ج
من [illegible] هو [illegible] اذ اخذنا شي [illegible] والذين [illegible]
[illegible] وهو منقلب انه يأتلف في ذلك [illegible]

من ثلثة حدود حدّ منها قيل بحدين ومشتركان في حد واحد وانه اذا
اخذنا شيئا مشتركا لطرفي المطلوب بهذه الصفة انه يمكن ان تبين به المطلوب
اعني ج هو ا او انه ليس هو ا وليتبين مثال ذلك ان نقول ج
هو ب و ب هو ا فيلزم ان يكون ا في ج او نقول ج هو ب و ب
ليس هو ا فيلزم ان لا يكون ا في ج ويسمى موضوع المطلوب في المقدمة
الواحدة الذي هو ج الطرف الاصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي
هو الطرف الاكبر والحد المشترك بينهما الذي هو ب الحد الاوسط
وتسمى المقدمة التي فيها الطرف الاصغر الصغرى والتي فيها الطرف
الاكبر الكبرى ويسمى ترتيب الحد الاوسط الطرفين الشكل ولما كان الحد المشترك
من الطرفين او صناع اربعة احدها ان يكون موضوعا او محمولا عليهما
او موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر او عكس ذلك فلننظر في ترتيب
منها يصح ان يكون الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية اعني التي نضع
عليها الذي بين بالطبع لا بقوة صناعية هذا هو القياس تدوم العطاء
هذه الصناعة اعني الذي فيه حصر اجناس وتمييز الاصناف المنتجة
من جنس جنس منها من غير المنتجة وفي هذه الفحص من ذلك ان الاشكال
الحمل ثلثة وان الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي
وهو ان يكون الاوسط محمولا على الطرف الاعظم موضوعا للاصغر
لانه ليس يستعمل فكر بالطبع اعني ليس يوجد في كلام الناس ولو
وجد في كلام الناس لكان من جنس الشكل الاول فلم يكن ذا العاقل الحكم
رابعا الشكل الاول فنقول اما اذا ترتب الحد الاوسط من الطرفين
بان يكون محمولا على الاصغر والاكبر محمولا عليه فيسمى قوم لما مثلا ان

نقول

يقول ان كل ج هو ب وكل ب هو ا فهو من البين بنفسه ان هذا
الترتيب قياس وانه موجود لنا بالطبع وارسطو تسمى هذا
الترتيب الشكل الاول ولما كانت كل مقدمتين اما ان يكون كلاهما
كلية او جزئية ومهملة او يكون احدهما كلية والاخرى جزئية
او احدهما كلية والاخرى مهملة او احدهما مهملة والاخرى جزئية
وكل واحدة من هذه الاصناف الثلثة ينقسم قسمين اما ان
يكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى او بالعكس وذلك الكلية مع
المهملة والجزئية مع المهملة وكل واحد من هذه الاصناف التسعة
من الترتيب اما ان يكون موجبتين معا او سالبتين معا او يكون احديهما
موجبة والثانية سالبة وهذا اخر بان احدهما ان يكون الصغرى
هي السالبة والكبرى هي الموجبة والضرب الثاني عكس هذا فيجز انه
اذا ضربت هذه الاربعة في تلك التسعة حدث عنها في هذا الشكل ستة
وثلثون اقترانا وارسطو بين المنتجة منها من غير المنتجة اما
اقول واما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة
كلية ضرورة ومثال ذلك في الحروف انا متى وضعنا كل ج هو ب
وكل ب هو ا فانا نقول يجب ان ينتج عن ذلك ان كل ج هو ا وذلك بالضرورة
دائما ومثال ذلك في المواد انا متى وضعنا ان كل انسان حيوان
وكل حيوان حساس فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساس واللزوم
هنا ظاهر بمعنى المقول على الكل الذي رسمناه في اول هذا الكتاب وذلك
معنى قولنا كل ج هو ا او كل حيوان حساس وهي المقدمة الكبرى هذه
التي ... لكل ما هو ب ووصف بانه ب فهو ا فاذا اضفنا الى هذا

الوضع انه ج يوصف ب بالايجاب لزم ضرورة ان يوصف
ج ا وكذلك قولنا كل انسان حيوان انما يريد به كل ما يوصف
بانه حيوان فهو حساس واذا اضفنا الى هذا ان الانسان
يوصف بانه حيوان فظاهر انه يجب ان يوصف بانه حساس فهذا اذا
فهذا هو احد الضروب المنتجة في هذا الشكل وكذلك متى كانت
المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة فهو ظاهر
ايضا من معنى القول ولا على واحد واحد انه ينتج سالبة كلية مثال ذلك
قولنا كل ج فهو ب ولا شيء مما هو ب هو ا فينتج عن ذلك ولا شيء من ج ا لان
معنى قولنا ولا شيء من ب ا اي ولا شيء مما يوصف ب بالايجاب فيجب
بان لا يوصف بشيء من ا واما متى كانت المقدمتان الكليتان
سالبتين معا او كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة فانه لا يكون
عن ذلك قياس ينتج لا كلي ولا جزئي وذلك ظاهر من انه ينتج في
المواد مرة موجبا صادقا ومرة سالبا صادقا ومن انه ايضا
ليس فيه معنى القول على الكل اذ كان شرطا ما يقال على الكل
انما هو ان يكون الصورة عن كل ما يوصف ب وصف ايجاب
ولما كانت ج توصف بب وصف سلب لم يجب فيه ان يوصف
با وصف سلب سواء كانت الكبرى موجبة او سالبة واما ان هذين
القرينين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة ومرة صادقة
فذلك ظاهر من جعلنا حدود المقدمتين اللتين الكبرى منهما موجبة و
الصغرى سالبة مرة الحجر والانسان والفرس ... ان الحي
والانسان والحجر فانا اذا قلنا ولا فرس واحد وكل انسان

حي انتج موجبا كليا وهو ان كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر واحد
انسان حي انتج سالبة كلية وهو قولنا لا حجر واحد حي واذا
كان هذا التركيب مرة ينتج الموجب فليس يلزم عنه شيء اخر من الاضطرار
وواجبا على ما اخذ في حد القياس واذا كان ذلك كذلك الحدود
التي ينتج الموجب في المقدمتين السالبتين الكليتين هي الناطق والفرس
والانسان والتي ينتج السالبة هي الناطق والفرس والحمار وذلك
انه ولا انسان ولا فرس واحد ناطق فانتج كل انسان
ناطق وايضا ولا حمار واحد فرس ولا فرس ناطق ينتج ولا حمار
واحد فرس ولا فرس ناطق ولا حمار واحد ناطق فاذن هذا
التاليف مرة ينتج الموجب ومرة ينتج السالب وليس بتاليف قياسي
فهذه حال القياس التي تأتلف من مقدمتين موجبتين كليتين في هذا
الشكل اعني ان اثنتين منها تنتج واثنتين غير منتج الا انه ينبغي ان يعلم
ان الذي من كليتين سالبتين في هذا الشكل ليس اصلا شيئا من الاشياء
لا بقياس ضابطي ولا بقياس طبيعي وهو الذي يأتي به العكس في غير رويه واما
التي الصغرى فيه ... انه ينتج سالبة جزئية اذا عكست المقدمات
هذا النوع من الانتاج ليس هو من قياس على العكس بالطبع وانما كان
يكون منتجا لو كان الشكل الرابع قياسا طبيعيا والمقصد هاهنا كما قلنا
انما هو احصاء المقاييس التي يقع عليها افكار الناس بالطبع واما متى
كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه كانت من
الكلية الكبرى موجبة كانت او سالبة وكانت الجزئية هي الصغرى
وكانت موجبة فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل مثال ذلك انه متى

وصفنا ان بعض ج هو ب وكل ب هو ا فانه يجب ان يكون بعض ج هو ا
وذلك بين من معنى المقول على الكل لان معنى قولنا كل ب هو ا كما
قلناه غير مرة هو كل ما يوصف بب وصف ايجاب فهو ا و بعض
ج وضع موصوفا بب فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفا بكل
ا وكذلك متى وصفنا ان بعض ج هو ب ولا شي من ب ا فانه يجب عن
ذلك ان بعض ج ليس ا وذلك ايضا بين من معنى المقول على الكل السالب
وعلى هذا النحو يلزم الامر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين مهملة لكن
المهملة في هذا قوة الجزئية اذ كانت المهملة لا ينفك من ان يكون جزئية
وذلك هو الدائم الضروري الوجود فيها اما كونها دالة على المعنى الكلي
فليس بلازم لها ولذلك جعلنا قوتها الجزئية واما اذا كانت المقدمة
الكلية هي الصغرى موجبة كانت او سالبة كانت المقدمة الكبرى كلية
اما مهملة واما جزئية سالبة كانت او موجبة فانه لا يكون عن ذلك قياس
وذلك ظاهر فيها من انه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكل فطالبه من
المواد اعني انها يوجد ينتج في المواد مرة موجبا ومرة سالبة ومثال
ذلك متى وصفنا ان كل ج هو ب وا موجودة في بعض
او غير موجودة في بعض ب فانه ليس يلزم عنه ان يكون ا سلبا عن
بعض ج او موجوده في بعض ج وذلك انه نقص منها شرط المقول
على الكل الكلية الموجودة فيه اذ كان معنى المقول على الكل ان يكون
المحمول ا بايجاب او سلب على كل ما يوصف بب بايجاب فقط وا ههنا
انما هي مقول على بعض ب لا على كلها ومثال الحدود التي ينتج الموجب
الصادق في التي الصغرى منها كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الجز
والقسمة

والقسمة والحكمة وذلك ان كل حكمة قنية وبعض القنية خير والنتيجة
كل حكمة والتي كل حكمة والتي ينتج السالب الخير والقنية والجهل النتيجة
على طريق الملكة اعني المكتسب وذلك ان كل جهل قنية وبعض القنية
خير ولا جهل واحد خير وهذا هو ايضا غير منتج بالطريق الطبيعي وكذلك
متى وصفنا انه ولا شي من ج هو ب وبعض ب ا او بعض ب
ليس هو ا فانه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية وذلك بين ايضا من
معنى المقول على الكل ومن المواد ومثال واحد والمقدمات
التي ليس ينتج الموجب منها الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى
سالبة كلية الابيض والفرس والققنس وذلك انه ولا
ققنس واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج ققنس واحد
التي ينتج سالبة صادقة الابيض والفرس والغراب وذلك انه
ولا غراب واحد فرس وبعض الفرس ابيض ينتج ولا غراب واحد ابيض
وهو سالب صادق واذا اتيت في امثال هذه المقاييس انها ينتج الموجب
الكلي مرة والسالب الكلي مرة فبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا وذلك
انه من جهة انها قد ينتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان يكون فيها ان
ينتج واما سلبا جزئيا ومن جهة انها ينتج السالب الكلي فليس يمكن فيها
ان ينتج وايا لا موجبا كليا ولا جزئيا وهذه ليست مقاييس بالاضافة
الى ما ينتج بطريق طبيعي وكذلك يلحق الامران اخذ ههنا بدل الكلية
الجزئية مهملة اذ كانت قوتها واحدة وكذلك ايضا متى كانت المقدمة
الكبرى سالبة موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الصغرى جزئية
سالبة فانه لا يكون ايضا قياس منتج المطلوب بطريق طبيعي لان الطرف الاصغر

لما ليس يوجد فيه الحد الاوسط اعني محمولا على بايجاب على الشرط المفروض
في المقول على الكل لكن ان يوجد الطرف الاكبر وان لا يوجد
في شي منه ومثال ذلك ايضا انا لو وضعنا ان لبعض ج غير موجود
لشي من ب وكل ب ا فانه يكون اتا ينتج ان ا موجودة
مرة لبعض ج ومرة غير موجودة ومثال حدود ذلك من المواد الحجر
والانسان والابيض وذلك بعض الابيض ليس بانسان
وكل انسان حي بانه كان قولنا بعض الابيض ليس بانسان
وهي السالبة الجزئية يصدق مع السالبة الكلية وهي قولنا ولا
واحد من الابيض انسان كان القياس مؤلفا من مقدمتين
صغراهما سالبة كلية وكبراهما موجبة كلية وقد تبين ان هذا غير منتج
من جهة الحدود التي هي المتضادين وان كانت لا تصدق على
مع قولنا بعض ليس بانسان السالبة الكلية فيكون بعض الابيض
ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان فاذا لا يوجد في هذا الموضع
حدود ينتج المتضادين اعني الموجب والسالب اذ كان يجب ان
يكون لبعض ج هو الا اذا اصدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان
ان بعض الابيض انسان كان اللازم عن هذا التاليف بالتقابل
منتج وهو الذي يكون من موجبة صغرى جزئية وكبرى كلية وقد
تبين انه ينتج ولابد من موجبة جزئية فلذلك لا يصح ان يوجد في
مثل هذه المادة سالب كلي لانه نقيض للموجب الجزئي لكن تبين
في مثل هذه المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة
مع الموجبة وهي التي تكون جزئية بالطبع ان هذا التاليف غير منتج فاذا لم

الحد

الا يجد في ذلك البعض الذي يسلب عنه الانسان ما يصدق
عليه الحيوان وما يكذب عليه وذلك ان بعض الابيض ليس
بانسان اذا فرضنا انه الثلج مثلا صدق قولنا ولا ثلج واحد
حيوان واذا فرضنا الققنس مثلا صدق قولنا ان كل ققنس
حيوان فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التاليف مرة ينتج
موجبا كليا صادقا ومرة سالبا صادقا وهما المتضادان
وقد يمكن ايضا ان يتبين ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلب
منه المنتج دائما لا بحسب المادة من المواد ولما كان هذا التاليف
ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية فانما ينتجها في الموضع الذي
يكون الجزئية السالبة فيه جزئية سالبة بالطبع اعني في المادة
التي يصدق معها الموجبة الجزئية لا في الموضع الذي يصدق
معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية بالوضع وكان المطلوب
التاليف انما هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل مادة فهذا
التاليف من التاليف المنتجة كالاضرب الذي هو موجبتين في الشكل
الثاني منتج وان كان قد ينتج في بعض المواد ولان المواد التي
ينافي فيها الانتاج قد يكون عندنا مجهولة وكذلك تبين ايضا ان
التاليف الذي يكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى
سالبة جزئية انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه وحدود ذلك من
المواد غير النامي والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض
ليس بانسان ولا انسان واحد غير نام فان اخذنا من ذلك البعض الثلج
هو ققنس لم ينتج لنا ان الثلج غير نام وان ققنس الذي هو الطائر لم ينجد

فنجد هذه التاليف ينتج المتقابلين معًا واذا كانت المقدمتان
الاخيرتان في هذا الشكل كلتاهما في هذا الشكل جزئية او مهملة
او احديهما مهملة والثانية الجزئية فانه لا يكون من ذلك قياس
موجبتين كانتا معًا او سالبتين معا او احديهما موجبة والاخرى
سالبة وذلك بيّن فانه ليس فيهما معنى المقول على الكل اذ كان
ذلك يقتضي شرطين احدهما ان يكون الكبرى كلية كيف ما كانت
في كيفيتها اعني موجبة او سالبة وان يكون الصغرى موجبة ولا
يدر كيف ما كان في كميتها اعني كلية او جزئية وقد تبين انه غير منتج من الحدود
التي تنتج المتضادات في جميع هذه التاليفات والحدود العامة
لها اما فيما ينتج الموجب الكلي فالحي والابيض والانسان اعني
ان يكون الحي هو الطرف الاعظم والابيض الاوسط والانسان
الاصغر وذلك انا نجد في هذه الحدود جميع اصناف تلك التاليفات
وكلها منتج موجبا وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض الابيض
حي وبعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحي و
كلها يلزم ان الانسان حي واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها
السالب الكلي فالحي والابيض والحجر اعني ان يكون الحي هو الاكبر
والابيض الاوسط والاصغر الحجر فقد تبين المنتج في هذا الشكل
من غير المنتج وان المنتج منها اربعة فقط وهو الذي يكون من
موجبتين كليتين ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية ومن كلية سالبة
كبرى وكلية موجبة صغرى وانه ينتج جميع اصناف القضايا الحملية غير انه
ينتج موجبة جزئية وسالبة جزئية وان المقاييس المنتجة في هذا الشكل كاملة

ولذلك

وكذلك يسمى الشكل الاول وما ظن القدماء فمن هذا الشكل الثالث الاصناف التي
في هذا الشكل قد ينتج نتيجتين اعني ان الصنف الذي ينتج السالبة
الكلية قد ينتج عكسها وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي
ينتج الموجبة الكلية اعني انهما ينتجان ايضا عكسهما وهي موجبة جزئية فذلك
حمل ليوضح ارسطو ههنا وذلك لان ارسطو انما قصد ان يعدد
ههنا النتائج الموجودة اولا للمقاييس الطبيعية لا الموجودة بالقصد
الثاني وعلى غير مجرى الطبع القياسي القول في الشكل الثاني واما
من حمل الحد الاوسط على الطرفين اعني على موضوع المطلوب وعلى
محموله وذلك اما بان يكون محمولا عليهما بالايجاب او بالسلب او
محمولا على احدهما بالايجاب وعلى الثاني كان الحمل في كليهما كليا
او جزئيا او في احدهما كليا وفي الاخر او مهملا فانه بين ان مثل
هذا التاليف قياسي وان الفكرة الانسانية تقع عليه بالطبع
لا بطريق صناعي مثال ذلك انه قد يقول القائل هذا السقط
ليس بحي فيقال له ولم ذلك فيقول لان الحي يستهل صارخا
فانه من البين ان هذا القول قد حذف منه قائله المقدمة الصغرى
لبيانها وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخا وهذا هو احد المستهل
صارخا الذي هو الحد الاوسط محمولا على الطرفين فليسم هذا
التاليف الشكل الثاني وليسم الحد المحمول عليهما ايضا الحد الاوسط
موضوع المطلوب الاصغر ومحمول المطلوب الاكبر والمقدمة التي موضوعها
موضوع المطلوب المقدمة الصغرى وموضوعها محمول المطلوب المقدمة
الكبرى ولنفرض الاول في هذا القول هو الطرف الاصغر ثم

الاوسط ثم يليه الاعظم ليتميز لنا الطرف الاكبر من الاصغر لانا في
هذا الشكل لا نميز الا بالتشافه الى المط وهذا الشكل ليس يوجد
فيه قياس كامل ويوجد فيه قياس ان ينتج اذا كانت المقدمات
كلية المقدمات كلية فاما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد
فيه اذا كان الاوسط محمولا على احد الطرفين ايهما بايجاب وكان
محمولا على الآخر بسلب واما اذا كان محمولا عليهما بايجاب فلن
يكون فيه قياس فلنضع اولا المقدمتين كليتين احديهما سالبة و
الاخرى موجبة ولتكن الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة
فاقول انها ينتج سالبة كلية مثال ذلك كل ج هو ب ولا شي من ا
هو ب فاقول انه يلزم من ذلك ولا شي من ج هو ا لانه اذا
عكسنا السالبة الكلية وهي قولنا ولا شي من ا هو ب فقلنا ولا شي
من ب هو ا وقد كان معنا ان كل ج هو ب انتج في الصنف
الثاني من الاول الشكل على ما تبين انه ولا شي من ج هو ا ولنضع السالبة
ايضا هي الصغرى والموجبة هي الكبرى فاقول ان هذا التاليف
ينتج ايضا سالبة كلية مثال ذلك قولنا ولا شي من
ج هو ب وكل ا هو ب فهذا ينتج انه ولا شي من ج هو ا
برهان ذلك انا نعكس المقدمة السالبة السالبة فيكون معناه
ولا شي من ب هو ج وقد كان معنا ان كل ا هو ب فينتج لنا في
الصنف الثاني من الشكل الاول انه ولا شي من ا هو ج ثم نعكس
هذه النتيجة فيكون معناه ولا شي من ج هو ا وهذه هي النتيجة
بعينها لانه نتيجة القياس الاول من هذا الشكل واما اذا المقدمتان

الكليتان

الكليتان موجبتين او سالبتين معا فانه لا يكون عن ذلك قياس
ينتج ومثال ذلك انا اذا وضعنا ان كل ج هو ب وكل ا
هو ب فاقول انه يلزم ان يكون كل ج هو ا ولا بعض ج هو ا
وذلك بين من المواد التي تنتج المتضادات فمثال الحدود التي
تنتج الموجب من المواد الانسان والجوهر والحي على ان ناخذ
الجوهر هو الحد الاوسط وذلك ان كل انسان جوهر وكل حي
جوهر وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي ومثال الحدود
التي تنتج السالب في المواد والحجر والجوهر وذلك ان كل حجر جوهر
وكل حي جوهر ولا حجر واحد حيا ولذلك بين وضعنا انه ولا شي
من ج هو ب ولا شي من ا هو ب فانه يوجد هذا التاليف ايضا
في المواد ينتج المتضادين معا ومثال ذلك الحدود التي
تنتج الموجب الانسان والخط والحجر وذلك انه ولا انسان واحد خط
ولا حي واحد خط ينتج وكل انسان حي ومثال الحدود التي تنتج
السالب الكلي الحجر والخط والحي وذلك انه ولا حجر واحد خط
ولا حي واحد خط ينتج لا حجر واحد حي ويوجد هذا التاليفان
مرة منتجا الموجب ومرة منتجا السالب فليس بقياس وقد
تبين في هذا القول اذا كانت المقدمتان كليتان متى يكون
قياس هذا الشكل ومتى لا يكون وان القياسات المنتجة
في هذا الشكل ليست بكاملة اذا كانت انما تبين انها منتجة
[illegible] لا بنفسها وبردها الى الشكل الاول فاما اذا كانت
احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه اذا

كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية وكانت احديهما مخالفة للاخرى
في الكيفية اعني ان كانت احديهما سالبة كانت الاخرى موجبة
فانه يكون من ذلك قياسات منتجة فليكن اولا الكبرى سالبة
كلية والصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون ج هو ب
ولا شي من اب فاقول انه في الاضطرار ان يكون بعض ج ليس
هو ا لانه ينعكس ولا شي من اب فيكون معنا بعض ج هو ب
ولا شي من ب ا فيرجع الى الشكل الاول وقد تبين انه يلزم
في هذا الشكل ان يكون بعض ج ليس فيه شي من ا وليكن
ايضا ولتكن المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى
السالبة الجزئية مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس ب وكل ا هو ب
فاقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض ج ليس هو ا برهان
ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض ج ليس هو ا صادقا فليكن
الصادق نقيضه ان كل ج هو ا ولنضف اليها المقدمة الثانية
التي وضعناها وهي قولنا وكل ا ب فيلزم عنه في الشكل الاول
ان يكون كل ج هو ب وقد وضعنا ان بعض ج ليس ب ايضا
لا يمكن وما لزم عنه الكذب فهو كذب والكذب انما لزم عن
وضعنا ان كل ج ا فقولنا كل ج ا كذب فنقيضه اذا صادق
وهو قولنا بعض ج ليس ا وذلك ما اردنا بيانه واما اذا كانت
المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت
احديهما مخالفة في الكيف للثانية فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة
فليكن اولا الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة ومثال ذلك

ان يكون

ان يكون كل ج هو ب وبعض ا ليس هو ب وبيان ذلك انا نوجد
منتجا في المواد المختلفة المتضادين معا فالحد الاكبر منتج الموجب
الغراب والحي والجوهر والغراب هو الاصغر والحي هو الاوسط
فان كل غراب حي وبعض الجوهر ليس بحي ينتج كل غراب جوهر وهو موجب
صادق واما الحد الاكبر منتج السالب في الغراب والحي والابيض
وذلك ان كل غراب حي والابيض ليس بحي فينتج ولا غراب واحد
ابيض وذلك صادق وكذلك ايضا لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة
الجزئية والصغرى سالبة كلية ومثال ذلك من الحدود ولا شي من ج هو ب
وبعض ا هو ب والحد الاكبر منتج الموجب في هذا المثال الحجر
والحي والجوهر والحجر هو الاصغر والحي هو الاوسط وذلك انه
ولا حجر واحد حي وبعض الجوهر حي يكون النتيجة كل حجر جوهر والحد
الاكبر منتج السالب هو العلم والحي والجوهر والعلم هو الاصغر
والحي هو الاوسط وذلك ان العلم ليس بحي وبعض الجواهر حي والنتيجة
العلم ليس بجوهر فقد تبين اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل
مخالفة للجزئية في كيفيتها متى يكون قياس ومتى لا يكون واذا كانت
الكلية والجزئية متوافقتين في الكيفية اعني انهما سالبتين معا او
موجبتين معا فلا يكون منهما قياس البتة فليكن اولا سالبتين ولتكن
الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى ومثال ذلك ان يكون
ليس بعض ج ولا شي من ا هو ب وبرهان ذلك ان الحد الاكبر
في كل ج هو غير محدود فقد يصدق منه السالب الكلي
وقد يصدق منه الموجب الجزئي فاذا

منتجاً على ما تبين ووجدت ينتج الموجب الكلية واذا صدقت معها
الموجبة الجزئية لم يوجد حدود تنتج موجبة كلية وذلك انه لو وجدت
حدود تنتج موجبة كلية وذلك انه لو وجدت حدود تنتج ان كل ج
هو ا وقد كان بعض ولا شيء من ا هو ب لقد كان يجب ان يكون
ولا شيء من ج هو ب فيكون الجزئية السالبة سالبة بالوضع لا بالطبع
وقد كنا فرضنا انهما تصدق معها بعض ج هو ب هف لا يمكن
لكن بين ان هذا التأليف ينتج من ان تلك السالبة الجزئية غير
محدودة اعني انها مرة يكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع فيكون
مرة ينتج ومرة لا ينتج وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج لا يعد قياساً
اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائماً وباضطرار وقد يمكن
ان يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من
الشكل الاول بان يوجد من ذلك البعض شيء يصدق عليه محمول
المقدمة ونحن يكذب عليه مثال ذلك ان يقول بعض الابيض ليس
بحي ولا حجر واحد حي ثم ناخذ من بعض الابيض ما كذب عليه
الحجر وهو النبات وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا
البيان قوته قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية وذلك
ما يظن ان ارسطو ضرب هنا عنه ولتكونا ايضاً موجبتين ويكون
الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى مثل ان يكون بعض ج ب
وكل ا ب فانه ايضاً لا يكون عن ذلك قياس وذلك انه اذا صدقت
مع الموجبة الجزئية الكلية كان ذلك غير منتج على ما تبين ان وجدت
حدود تنتج الموجب فيها والسالبة وان صدقت معها السالبة الجزئية

لم توجد

لم توجد هنالك حدود تنتج الموجب الكلي للسلب الذي قلناه في
الذي يكون من سالبتين لكن بين انه غير منتج بذلك الوجه بعينه
الذي تبين به ذلك واما ان كانتا جميعاً سالبتين وكانت المقدمة
الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى مثل ان يكون ولا شيء من ج
ب وبعض ا ليس هو ب فانه لا يكون عن ذلك قياس و
الحدود التي تنتج الموجب الكلي فيه هي الغراب والابيض و
الحي والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحد الاكبر هو
الحي والتي تنتج السالب الغراب والابيض والحجر والغراب هو
الاصغر والابيض هو الاوسط والحجر الاكبر وكذلك لا يكون قياس
وان كانتا موجبتين معاً وكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية
هي الكبرى لانه ينتج المتضادين مثال الحدود التي تنتج الموجب القفنس
والابيض والحي والقفنس هو الاصغر والابيض الاوسط و
ذلك ان كل قفنس ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة كل قفنس
حي والتي تنتج السالب الكلي الثلج والابيض والحي وذلك
ان الثلج ابيض وبعض الحي الابيض والنتيجة لا ثلج واحد حي فقد
تبين انه اذا كانت المقدمتان مختلفتين في الكيفية ومختلفتين
في الكمية انه لا يكون في هذا الشكل قياس واما اذا كانت كلتاهما
جزئية او مهملة واحدهما جزئية والثانية مهملة فانه لا يكون
ايضاً هنا قياس كانتا موجبتين معاً او سالبتين معاً واحدهما
موجبة والثانية سالبة لان جميعها ينتج في المواد المختلفة
الموجبة تارة والسالبة تارة والحدود العامة التي تنتج الموجبة

في جميعها ان الانسان والابيض والحي والانسان هو الاصغر
والابيض والحي والانسان هو الاصغر والابيض الاوسط والحي
الاكبر وليس يخفى عليك تاليفها وكلما ينتج ان الانسان حي و
الحدود العامة لجميعها التي ينتج ان ليس غير الناطق والابيض و
الحي والاصغر هو غير الناطق والاوسط الابيض وكلما ينتج لنا
غير الناطق ليس بحي وقد تبين من هذا القول انه اذا
وجد في هذا الشكل قياس منتج فمن الاضطرار ان يكون المقدمات
على ما وصفنا اعني ان يكون الكبرى كلية والثانية مخالفة لها في
الكيف وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة فمن الا
ضطرار ان يكون في هذا الشكل قياس ويبين مع هذا ان كل
قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل اذ كان انما يتبين فيه انه
قياس اذا زيد فيه اشياء اخر اما من الامور اللاحقة بالاضطرار
المقدمة بمنزلة عكس احداهما ورجوعها الى الشكل الاول واما باستعمال
بيان الخلف في ذلك وهو بين انه يكون في هذا الشكل نتيجة
موجبة وانما يكون سالبة كلية او جزئية الشكل الثالث مثل ان
يكون اج محمولا على ب وهو بين ان هذا الشكل الثاني شكل
طبيعي وذلك انه قد يقول القائل ان حد الكون ب في ج وفي
او من المواد الجسم محدث لان الحائط جسم لان الحائط
محدث والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب الصغرى وهو الحد
فيسمى الحد الاصغر والتي فيها محمول المطلوب هو الحد الاكبر تسمى
الكبرى ولنكن مثال الطرف الاصغر ج والاوسط ب والاكبر ا

ولكون

ويكون ترتيبها في القول الثاني عندي اولا بالحد الاوسط ثم يليه
الاصغر ثم يليه الاكبر وليس يكون ايضا في هذا الشكل قياس كامل
وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت كلتاهما او احديهما كلية
والاخرى جزئية وقد يمكن ان لا يكون فيها قولنا بعض ج ليس ا فلكن
الصادق نقيضه وهو كل ج هو ا فاذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى
وهي ان كل ب ج انتج ان كل ب هو ا وذلك محال لانه نقيض المقدمة
الكبرى لانا قد كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق
وهو ان بعض ج ليس ا وقد تبين ذلك بالفرض اذا فرض بعض
ب شيئا محسوسا ولكن مثلا د فيكون د ا ولا شيء من د هو ا وكل
د هو ج لان د هو جزء ب فيعود الى الصنف المنتج من الشكل
الاول اعني الذي من كليتين الكبرى سالبة والصغرى موجبة وينتج بعض ج
ليس ا وهذا الصنف ليس يتبين بالانعكاس وكذلك اذا كانت
السالبة الكبرى هي الكلية الموجبة الصغرى هي الجزئية فانه يكون
ايضا قياسا منتجا ومثال ذلك بعض ب هو ج ولا شيء من ب هو ا
فينتج بعض ج ليس ا وذلك انا نعكس الموجبة منه ونرجع الى الشكل
الاول واما اذا كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي
السالبة فانه لا يكون في ذلك على المثل هذا اختلاف كالاول
احدهما ان الكبرى هي الكلية والصغرى الجزئية ومثال ذلك قولنا
بعض ب ليس هو ج وكل ب هو ا فاقول انه من هذا غير منتج
في المواد المختلفة المتضادين معا فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب
الانسان والحي والناطق والانسان هو الاصغر والحي هو

الاوسط والنائم هو الاكبر وذلك ان بعض الحي ليس بانسان وكل
حي نائم وكل انسان نائم واما الحدود التي تنتج السالب فليس يوجد
اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية فيكون بعض
ب هو ج وكل ب هو ا فبعض ج اذن هو ا فاذا السالب ليس يصدق
ولا شي من ج هو الكبرى هذا الصنف بعينه غير المنتج من قبل انه انما
ينتج في بعض المواد وهي المادة التي يصدق فيها مع السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية وكذلك اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى
هي الجزئية مثال ذلك ان يكون ولا شي من ب هو ج وبعض
ب هو ا فاقول انه غير منتج فالحدود التي تنتج الموجب المباين
والانسان والحجر وذلك انه ولا ماشي واحد انسان وبعض
الماشي حي وكل انسان حي وهي النتيجة والحدود التي تنتج السالب
الماشي والعلم والحي وذلك انه ولا ماشي واحد له علم وبعض الماشي
له حيوة فلا علم واحد حيوة وكذلك ايضا لا يكون قياس اذا كانت
سالبتين معا اعني الكلية والجزئية ومثال ذلك الحدود التي تنتج
السالب اذا كانت الصغرى هي الكلية النائم والعلم والحي والنائم
هو الاوسط والعلم هو الاصغر والحي هو الاعظم وذلك ان النوم
ليس بعلم وبعض النوم ليس بحيوة والعلم ليس بحيوة وهي النتيجة ومثال
الحدود التي تنتج الموجب المباين والانسان والحي وذلك ان الماشي
ليس بانسان وبعض الماشي ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي
النتيجة والحدود التي تنتج السالب كانت المقدمة الكبرى هي الكلية
البياض والثلج والغراب وذلك ان بعض الابيض ليس بثلج ولا ابيض

واحد غراب

واحد غراب واما الحدود التي تنتج الموجب فيه فليس توجد للعلة التي
تقدمت اعني انه قد يصدق مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وذلك انه
ان كان كل ج هو ا وقد كان معها بعض ب هو ج ينتج لنا ان بعض
ب هو ا وقد كان معها بعض ب هو ا وقد وضعنا في مقدمات
هذا القياس ولا شي من ب هو ا فاذن لا يمكن فاذن لا يمكن في هذا
الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن يعلم انه ليس بقياس لانه
ليس ينتج نتيجة واحدة دائما وذلك انه لا يدري الموضع الذي يصدق
فيه مع السالبة الجزئية من الموضع الذي يصدق فيها معها السالبة
الكلية واما اذا كانت المقدمتان في هذه القياس جزئيتين او مهملتين
او احديهما جزئية والاخرى مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين او
احديهما موجبة والاخرى سالبة فانه ان يكون في ذلك قياس
والحدود التي تنتج العامة لهذه الضروب كلها البياض والانسان
والحجر والتي تنتج السالب الابيض وغير الناطق والحي والابيض هو الحد
الاوسط فيها والحي هو الاكبر فقد تبين من هذه الاقوال متى يكون قياس
في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت الصغرى في
هذا القياس موجبة وكانت فيه مقدمة كلية اما الصغرى واما غيرها
ويكون ترتيبها في القول بان يبتدي اولا بالحد الاوسط ثم يليه
الاصغر ثم يليه الاكبر وليس يكون انتج في هذا الشكل قياس كامل
وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت كليتين واحديهما كلية
والاخرى جزئية وقد يمكن ان لا يكون فيهما قياس فليكن اولا
المقدمتان كليتين ولتكن موجبتين مثال ذلك قولنا كل ب هو ج وكل ب

هو ا فاقول انه ينتج بعض ج هو ا لانه ينعكس الصغرى الكلية وهي
قولنا كل ب هو ج جزئية فيصير بعض ج هو ب ومعنا ان كل
ب هو ا فينتج في الشكل الاول ان بعض ج هو ا وايضا ما تبين ذلك
وتبينه بالخلف وبالافتراض فبان تاخذ النتيجة وتضيف اليها
احدى المقدمتين فيلزم عنها نقيض المقدمة الثانية وما لزم عنه
الكذب فهو كذب واما بالافتراض فبان نفرض بعض ب الذي
هو د ولاج في كل ب ود هو جزء من ب ضرورة فد ضرورة
جزء من ج ولان ا في كل ب ود جزء من ا وقد كان د جزء من ج
فبعض ج هو ا وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى
فانه يكون ايضا قياسا مثال ذلك قولنا كل ب هو ج ولا شيء
من ب هو ا فاقول انه ينتج بعض ج ليس هو ا ايجابا سالبة
جزئية لانه اذا عكس الموجبة الكلية جزئية ائتلف القول هكذا
بعض ج هو ب ولا شيء من ب هو ا فبعض ج ليس هو وذلك
في الشكل الاول واما اذا كانت الكلية سالبة هي الصغرى و
الكلية الموجبة هي الكبرى مثل قولنا ولا شيء من ب هو ج وكل ب ا
فانه لا يكون ذلك قياسا ينتج المطلوب لانه ينتج المتضادين عند
استعماله في المواد فمثال الحيوان والترجيح الفرس والانسان والحي
والاصغر هو الفرس والاوسط هو الانسان وذلك انه ولا انسان
واحد فرس وكل انسان حي ينتج كل فرس حي وهو موجب صادق
والحد والترجيح الباب غير الناس والانسان وايضا الانسان
ليس بعضه نائم ولا انسان حي وينتج ان غير الناس ليس حي وا

ما اذا كانت

وما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين فانه لا يكون قياس
فائدة وو التي ينتج الموجب الفرس وغير الناس حي والحجر والعور
الاصغر وغير الناس هو الاوسط والانسان الاكبر وذلك ان غير
الناس حي ليس بفرس وغير الناس حي ليس بانسان فقد تبين متى
يكون قياس في هذا الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ومتى
لا يكون وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان قياسا موجبا جزئيا
وكذلك متى كانت الكبرى وحدها السالبة والصغرى هي الموجبة كان
قياسا ينتج سالبا جزئيا واما اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى
الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة فانه لا يكون قياسا ينتج
واما اذا كانت احديهما كلية والاخرى جزئية ايهما اتفق وكانت
موجبتين فانه يكون قياس ينتج موجبة جزئية مثال ذلك انا لو او ومتفقا
ان كل ب هو ج وبعض ب هو ا فاقول ان بعض ج هو ا عن اذا
كانت الصغرى هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك ان بعض ا
ينعكس بعض ب هو ا فيكون معنا بعض ا هو ب وكل ب هو
ج فينتج في الشكل الاول ان بعض ا هو ج ثم انعكس هذه النتيجة فينتج
المطلوب وهو ان ج هو ا وهذا ينتج بعكس وكذلك ايضا ان كانت
الجزئية هي الصغرى والكلية هي الكبرى فانه يكون قياس ينتج و
مثال ذلك انا نضع ان بعض ب هو ا فاقول انه ينتج ان بعض ج
هو ا وذلك انه ينعكس هذه الجزئية فيكون معنا بعض ج هو ب وكل
ب هو ا فينتج في هذا الشكل الاول ان بعض ج هو ا وقد تبين هذا
بالافتراض وذلك اذا افرضنا بعض ب مثلا هو د كان د هو ج

وكل ز هو ا ونرجع الى آخره من كليتين موجبتين في هذا الشكل الى ان ينتج
بعض ج هو ا وقد تبين بسياقة الكلام الى المحال وهو الذي يسمى
الخلف وذلك بان ناخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى
المقدمتين فيلزم ان يكذب الثانية مثال ذلك ان ناخذ ولا شيء
من ج هو ا الذي هو نقيض النتيجة ونضيف اليها المقدمة الصغرى
وهي قولنا بعض ب هو ج فينتج لنا في الشكل الاول ان ليس
بعض ب ا وهو نقيض المقدمة الكبرى التي وضعناها وهي كل ب
هو ا فقد ساق بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى محال فذلك النقيض
اذا محال فالنتيجة صادقة فاما اذا كانت احديهما موجبة والاخرى
سالبة وكانت المقدمة السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى
فقد يكون قياس مثال ذلك انا نفرض اولا ان السالبة الكبرى
هي الجزئية والموجبة الصغرى هي الكلية مثل ان يكون كل ب هو
ج وبعض ب ليس ا فاقول انه ينتج ان بعض ج ليس هو ا
وذلك بسياقة الكلام الى المحال وذلك انه ان لم يكن صادقا
قولنا بعض ج ليس ا فليكن الصادق نقيضه وهو كل ج هو ا
فاذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي ان كل ب ج ينتج
لنا ان كل ب هو ا وذلك محال لانه نقيض المقدمة لانا قد
كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض ج
ليس ا وقد تبين ذلك بالفرض وهو ان نفرض ب شيئا محسوسا ولكن
مثلا د فيكون معنا ولا شيء من د هو ا وكل د هو ج [illegible] د هو
جزئية فنعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل اعني الذي فيه تكون

الكبرى

الكبرى سالبة والصغرى موجبة وينتج بعض ج ليس ا بين بالافتراض
وكذلك اذا كانت السالبة الكبرى هي الكلية والموجبة الصغرى
هي الجزئية فانه يكون ايضا قياس منتج ومثال ذلك بعض ب هو
ج ولا شيء من ب هو ا فينتج بعض ج ليس هو ا وذلك ان
عكس الموجبة مرجع الى الشكل الاول واما اذا كانت الموجبة
المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى السالبة فانه لا يكون في ذلك
قياس على المطلق وهذا صنفان كالاول احدهما ان يكون الكبرى
هي الكلية والصغرى الجزئية مثال ذلك قولنا بعض ب ليس ج
وكل ب هو ا فاقول انه غير منتج وذلك انه قد ينتج في المواد المختلفة
المتضادين معا فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي
والناطق والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط والناطق هو الاكبر
وذلك ان بعض الحي ليس انسانا وكل حي نام وكل انسان نام والحدود
التي ينتج السالب فليس يوجد اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية فيكون بعض ب هو ج وكل ب هو ا فبعض
ج هو ا فاذن ليس يصدق ولا شيء من ج هو ا لكن هذا
الصنف بعد في غير المنتج من قبل انه انما ينتج في بعض المواد في
المادة التي تصدق فيها مع السالبة الجزئية وكذلك ان كانت
الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية مثال ذلك انه ولا يكون شيء
من ب هو ج وبعض ب هو ا فاقول انه غير منتج فالحدود التي
ينتج [illegible] الايجاب الانسان والحجر وذلك انه ولا ماشي واحد
انسان وبعض الماشي حي وكل انسان حي وهو النتيجة والحدود التي

ينتج السالبة الكلية والعلم والحي وذلك انه ولا ماء واحد عالم وبعض المائي
بحيوة فلا عالم واحد حيوة وكذلك ايضا لا يكون قياس اذا كانت
سالبتين معا اعني الكلية والجزئية ومثال الحدود التي ينتج السالبة
اذا كانت الصغرى هي الصغرى النامي والعلم والحي هو الاوسط والعلم
هو الاصغر والحي هو الاعظم وذلك ان النمو ليس بعالم وبعض
النمو ليس بحيوة والعلم ليس بحيوة وهي النتيجة ومثال الحدود ينتج
الموجب المائي والانسان والحي وذلك ان المائي ليس بانسان
وبعض المائي ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي النتيجة والحدود
التي ينتج السالبة اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية البياض و
الثلج والغراب وذلك ان بعض الابيض ليس بثلج ولا ابيض
واحد غراب والنتيجة ولا ثلج واحد غراب اما الحدود والتي ينتج الموجب
فيه فليس يوجد للعلة اعني لانه قد يصدق فيه مع السالبة
الجزئية وذلك انه ان كان ا ج هو ا وقد كان معا بعض
ب هو ج مع ان بعض ب هو ا وقد كان معا بعض
ب هو ج مع ان بعض ب [illegible] في مقدمات هذا القياس
ولا شيء من ب ا [illegible] فاذن لا يمكن في هذا الصنف ان
ينتج موجبا اصلا لكن يعلم فيه مع السالبة انه ليس بقياس
لانه ليس ينتج نتيجة واحدة دائما وذلك انه لا يباين الموضع الذي
فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية من الموضع الذي يصدق
فيه معها السالبة الكلية واما اذا كانت المقدمتان هي في هذا
القياس جزئيتين او مهملتين او احديهما جزئية والصغرى والاخرى

مهملة

مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين او احديهما موجبة والاخرى
فانه ان يكون في ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجب
العامة لهذه الضروب كلها البياض والانسان والحي والتي
ينتج السالبة الابيض وغير الناطق والحي والابيض هو الحدود
الاوسط فيها والحي هو الاكبر فقد تبين من هذا القول متى يكون
يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا كانت
الصغرى في هذا القياس موجبة وكانت مقدمة كلية اما الصغرى
واما غيرها انه يكون قياس منتج وانه اذا كان قياس منتج فمن الاضطرار
ان يكون المقدمات بهذه الصفة وتبين ايضا ان القياسات
في هذا الشكل غير كاملة وان منها ما تبين بالانعكاس والافتراض
والخلف ومنها ما تبين بالافتراض والخلف وانه ليس يوجد
في هذا الشكل نتيجة كلية لا سالبة ولا موجبة وانه يعم الاشكال
كلها انه لا ينتج فيها من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من مهملتين
وجزئية اذا كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات وتبين انه
اذا كان في كل واحد من اصناف القياس مقدمتان احديهما كلية
سالبة والاخرى موجبة انه قد يكون قياس فينتج واحيانا لا ينتج
انه ينتج مطلوبا مفروضا وغير مفروض اما المطلوب المفروض فحين
كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الاول واما غير المفروض
فحين كانت الصغرى هي الكلية السالبة وكذلك الحال في الشكل الثاني
الذي يكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية وفي الشكل الثالث الذي
يكون فيه الصغرى سالبة وذلك انه اذا كانت [illegible] ولا شيء من ج ا ب

وكل ب هو ا فاذا عكست المقدمتين فقيل بعض ا هو ب ولا شي
من ب هو ح فانه ينتج بعض البس هو ح لكن لم يعد امثال هذه المقاييس
المقصودة هنا اذ كان المط هنا انما هو القياس الذي يقع عليه
الفكرة بالطبع بالاضافة الى المط المحدود فاما القياس المنتج عن
المط فليس تعثر به القوة الفكرية بالطبع ولا تولفه اصلا لانه مثلا
اذا طلبنا هل ا في ح فقلنا ا في ح لان ا في ب و ب في ح
كان ذلك قياسا طبيعيا موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل
الاول وكذلك اذا قلنا ا في ح لان ب في ح و ح في ا فهو بين
لنا هذا التاليف موجود لنا بالطبع وهذا هو الشكل الثاني وهو
موجود كثيرا الان في كلام الناس بالطبع وكذلك اذا قلنا ا في ح
لان ا و ح في ب وهذا ايضا قياس موجود لنا بالطبع وهذا
هو الشكل الثالث واما ان يقول ان ا في ح لان ح في ب و
ب في ا فهو شي لا نفعله بالطبع احد لان الذي يلزم منه هو المط
وهو ان ح في ا فكان هذا المنزلة من قال ا في ح لان ا في ب
و ب في د وهذا شي لا تفعله الفكرة بالطبع وهل في هنا تبين ان
الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس يقع عليه
الفكرة بالطبع وذلك اذا طلبنا هل ح في ا فقلنا ح فيما لان
ب في ا و ح في ب فنحن قد اخذنا امرين اما ان يلحظ اللازم عن
التاليف ونطرح ذلك المط بالجملة وهو ا ح وفي ذلك خلاف
ما طلبنا واما ان يكون عندما ياتي بهذا التاليف يجعل المط في
اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب وهو ان الموضوع فيه موضوعا

والمحمول

والمحمول محمولا وذلك ان كل مط واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع
والمحمول فيه محمول بالطبع فاذا القي الموضوع موضوعا عندنا في
المط والمحمول وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المط
مطلوبا ثم انبا نجد اوسط يكون محمولا على محمول المط وموضوعا
لموضوع المط ما يرى جالينوس ان هذا الشكل رابع بالاضافة الى
المط والا فانما هنا شكل رابع وانما هنا شكل اول اما على عكسه
لكن لنتنزل هنا ان هذا الشكل الرابع انما يتصور على هذه الجهة
اعني بالاضافة الى المط المحدود والذي الموضوع فيه موضوع بالطبع
والمحمول محمول بالطبع فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه
فمتى طلبنا وجود شي واحد باحد اوسط فحملناه مرة على المحمول ومرة حملنا
عليه موضوع المط فانه يلزم منه ان يكون الشي الواحد بعينه كان
محمولا على نفسه فانه من جهة ما يحمل على ما يحمل محمول المط ويوضع
لموضوعه ما تى كانه محمول على نفسه وذلك في غاية الاستكراه
وهذا هو السبب في ان لم يولفه فكره بالطبع على مط محدود حتى يكون
هنا قياس ينتج المط المحدود وبعكس كما يراه جالينوس في الشكل
الرابع والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله ارسطو في رد كثير
من اصناف الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس هو في
بين الانتاج من مقاييس طبيعية وهذا العكس في تبيين الانتاج في
قياس لا بالطبع وانما لم يلتفت ارسطو الى المقاييس الضائعة لانها
غير [illegible] موجود ويكاد ان يكون غير متناهية ولذلك علل
قوم انه يوجد نتائج كثيرة في كل واحد من الاشكال غير النتائج الذي ذكرها

ارسطو او ذلك انه جزئياتها الى الكلية في هذا الشكل وترجع الجزئية
التي فيه الى الجزئية وجميع اصناف الشكل الثالث الى الجزئية
التي في الشكل الاول وذلك ان جميع اصناف الشكل الثالث انما ينتج
جزئية والجزئية التي في الشكل الاول يمكن فيها ان تبين على طريق الخلف
الكلية التي في الشكل الثاني التي تبين بالكلية في الشكل الاول
فيكون ان الصنفان من الشكل الاول الكل من جميع اصناف
المقاييس المنتجة اذ كلها يمكن ان تبين بهذين الصنفين تبين الجزئية التي
في الشكل الاول على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني
فعلى ما اقول وذلك انه اذا كانت موجودة في كل و ب وغير موجودة في بعض ب م
ح فاقول ان ا موجودة في بعض ج فان لم يكن كذلك فنقيضها هو
الصادق وذلك انه ولا شيء من ا ح وقد كان معناه ان ا موجودة
في كل ب فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجوده في شيء من ح
وقد كنا وضعناها في بعض ح هذا خلف لا يمكن ولمثل هذا تبين انتاج
السالب الجزئي في الشكل الاول بالكلي السالب من الشكل الثاني
على طريق الخلف فقد تبين من هذا القول في اصناف القياسات المطلقة
التي توجب اثبات شيء وابطال القول في القياسات الاضطرارية قال
ولان المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضا
في الجهة وفي المادة التي تدل عليها الجهة وذلك ان ههنا اشياء كثيرة موجودة
بالفعل من ان تكون وجودها باضطرار وهذه هي المطلقة واشياء
ليست لمضطر ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة ان توجد
في المستقبل وان لا توجد وهذه هي الممكنة واشياء هي موجودة دائما

وهذه هي الممكنة واشياء هي موجودة دائما وهذه هي المضطرة فهو من
اذ يجب ان تكون المقاييس المؤلفة من صنف صنف من هذه
مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها فيكون القياس الاضطراري مؤلفا
من مقدمات اضطرارية والقياس المطلق من مقدمات مطلقة
والممكن من مقدمات ممكنة فاما المقاييس التي تاليف من المقدمات
الاضطرارية فقريبة من المقاييس التي تالف من المقدمات المطلقة
وذلك ان الاشياء التي تشترط هي بعينها تشترط بعينها في المنتج من
الضرورية والاشياء هي سبب عدم الانتاج في غير المنتج منها هي بعينها
سبب عدم الانتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الانتاج
في غير المنتج منها بعينها سبب عدم الانتاج في الضرورية اذ كان
لا فرق بينها الا الزيادة الاضطرارية فقط ولذلك كانت الاصناف
المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضرورية
وانما الفرق بينها في ان المطلقة يقال على ما كان موجودا بالفعل
من ان يشترط في ذلك وجود ضرورة ان الضرورية يقال على ما
كان موجودا بالفعل ومشترطا فيه هذه الزيادة وجهة البيان في ما تخلف
من المنتج في الشكل الاول من الاضطرارية هو بعينه جهة البيان
فيما تخلف من المطلقة وذلك انه لا فرق بين المقول على الكل
والمقول ولا على شيء وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل
الاول منتجا في المادة المطلقة او الضرورية وذلك ان معنى المقول
على الكل انما هو ان يكون مقولا بايجاب او سلب على كل ما هو
بالفعل موجود بزيادة شرط الضرورة او بغير زيادة ذلك على الكل

المستعمل فيما بين الاولين وهذا هو ظ كلام ارسطو وهو الحق في نفسه
على ما سنبين بعد ذلك جهة البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل الثاني
والثالث والثالث من المقدمات الاضطرارية هي بعينها جهة البيان
فيما يأتلف من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة
وذلك فيما كان منها يتبين برجوعه الى الشكل الاول بعكس احدى
مقدمتيه وذلك ان وجود العكس في المقدمات المطلقة والضرورية
هو واحد ذلك ما كان فيها يتبين بالعرض واما ما كان يتبين بالخلف
وهي متى كانت المقدمة الكلية والجزئية سالبة فليس الامر فيه واحدا
وذلك ان القياس الذي يؤدي الى الاستحالة يكون مؤلفا
من احدى مقدمتي القياس ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب فيكون
مختلفا من مقدمة ضرورية مطلقة او ممكنة ولم يتبين بعد جهة النتيجة
اللازمة عن هذا التأليف ولكن هذا الذي يتبين بالخلف هنالك
يتبين هنا بالافتراض بان يفرض البعض المسلوب عنه شيئا
مشارا اليه ويكون المحمول مسلوبا عن جميعه فيرجع الى الصنف الذي
يكون في ذلك الشكل من كليتين احديهما موجبة والثانية سالبة
القول في المقاييس المختلطة في الضرورية والمقاييس المنتجة من
المختلط هي بعينها المقاييس المنتجة من غير المختلط الا انها ضعفها
وذلك ان الصنف الواحد بعينه يكون صنفين مثال ذلك
ان الذي من كليتين مثلا في الشكل الاول يكون صنفين احدهما ان
يكون الكبرى هي الضرورية الوجودية والصنف الثاني عكس هذا
فيكون المقاييس المنتجة في كل شكل هنا ضعف المنتجة في كل

والصرف

في الصرف والشيء الذي من غير المنتج هناك هو الذي يتبين هنا انه
اعني في المختلطة واما الذي يبقى علينا ان ننظر فيه هنا من امر هذه
المختلط هو جهة نتائجها اعني لاي جهة يكون تابعة من المقدمتين وار
وارسطاطاليس يقول انه اذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل
الاول ضرورية فان النتيجة يكون ضرورية وان لم يكن ضرورية
لم تكن النتيجة ضرورية فليكن كل ا هو ب فهو اما بالضرورة او ليس
بالضرورة فاقول ان هذين الصنفين من الشكل الاول ينتج
احدهما ان ا بالضرورة في كل ج والاخر ولا شيء من ج بالضرورة
هو ان بيان ذلك ان ج هو جزء من ب اذ كان من شرط
الشكل الاول ان يكون الصغرى فيه موجبة ومن شرطه في الاختلاط
ان يكون ج جزءا من ب بالفعل و ب كلا لج بالفعل الا ان الامكان
كالحال في المقاييس الممكنة واذا حمل شيء على الكل فهو محمول
على الجزء ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكل وذلك بين بنفسه
فان الجزء منطو في الكل وداخل تحته واما اذا كانت الكبرى
ليست الضرورية لكن كانت الضرورية الصغرى فانه ليس يكون
النتيجة ضرورية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب باضطرار وكل ب
فهو ا بالفعل او لا شيء من ب ا بالفعل فاقول انه ليس ينتج
في هذا التأليف ان كل ج هو ا باضطرار او ليس ا باضطرار برهان
ذلك انه ان كان ذلك ممكنا فلنضع ان كل ج هو ا باضطرار
وقد فرضنا ان كل ج هو ب باضطرار فينتج لنا في الشكل الثالث
ان بعض ب هو ا باضطرار وقد فرضنا ان كل ب هو ا بالاضطرار

هف لا يمكن ويشبه هذا يتبين اذا وضعنا المقدمة الكبرى سالبة
كلية بضرورية وقد تبين ايضا ذلك فانه اذا ح هي جزء من ب
فاذا كان ا محمولا على كل ما هو ب لزم ان يكون الكل بغير ضرورة فغير
محمول على ج بغير ضرورة اذا كانت ج جزء من ب وهو ايضا بين
في الحدود وان النتيجة ليست ضرورية مثال ذلك ان نضع عوض ا متحركا
وعوض ب حيا وعوض ج انسانا فنقول كل انسان حي
باضطرار وكل حي متحرك لا بالضرورة فيكون النتيجة كل انسان متحرك
لا بالضرورة الا ان الحدود انما تعطي انها ليست ينتج ضرورية
دائما لا انها ليست ينتج ضرورية اصلا كما يعطي ذلك قياس الخلف
ومعنى المقول على الكل واما المقاييس الجزئية في هذا الشكل اعني التي
تنتج نتائج جزئية فاذا كانت المقدمات الكلية اضطرارية وهي
الكبرى فالنتيجة اضطرارية موجبة كانت الكبرى او سالبة والبرهان
على ذلك هو البرهان على المقاييس الكلية اعني من جهة المقول على
الكل ومن جهة الخلف ومن جهة المواد وذلك اذا وضعنا ا
متحركا و ب حيا و ج ابيض فيأتلف القياس هكذا
بعض الابيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج
بعض الابيض متحرك لا بالضرورة فارسطو يرى من اجل انه يرى
في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ان كانت
المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت ضرورية فالنتيجة
ضرورية وثاوفرسطس واوديموس من قدماء المشائين وثامسطيوس
من متأخريهم ومن تبعهم يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين اعني

الخ

انما يوجد ابدا في مثال هذا التأليف تابعة للمقدمة المطلقة فان
الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري ومن اقوى ما يتمسكون
به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل
فانه متى حمل شيء حملا ما على الكل فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها
ومتى حمل ايضا الجزء على شيء ما حملا بجهة ما ان يحمل الكل على ذلك الشيء
بتلك الجهة بعينها ولما كان كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكل ومجرى
الجزء فمتى كانت احد المقدمتين مطلقة والاخرى ضرورية فلا يخلو ذلك
من ان يكون الضرورية هي الصغرى والمطلقة الكبرى او الضرورية
هي الكبرى والمطلقة الصغرى قالوا فان كانت الضرورية هي الصغرى
ففيها شيء يجري مجرى الكل وفيها يجري مجرى الجزء واما الذي يجري مجرى الكل
فانه الحد الاوسط واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاصغر
فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل الذي هو حد الاوسط ان يكون
تلك الجهة بعينها يحمل على الجزء الذي هو الطرف الاصغر ومتى كانت
الضرورية هي المقدمة الكبرى كان الكل والجزء موجودا فيها اما الذي
يجري مجرى الكل فالطرف الاكبر واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد
الاوسط فيجب متى حمل الجزء الذي هو الحد الاوسط على الطرف الاصغر
بجهة ما ان يكون تلك الجهة بعينها هي جهة حمل الكل الذي هو الطرف
الاكبر عليه قالوا فكيف ما كان يجب ان يكون جهة الحمل والنتيجة
تابعة لجهة المقدمة المطلقة وهذا القول فيه الاختلال بين وذلك
ان [illegible] الكل تابعة والجزء في القياس من جهة ما هو القياس ينتج
في الشكل الاول بحسب المقول على الكل انما هو في المقدمة الصغرى

وكذلك اشترط فيها ان يكون موجبة اشترط في الكبرى ان يكون كلية ولم
يشترط فيها ان يكون موجبة واذا كان ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل
والجزء الموجود في المقدمة الكبرى ان وجد سواء كان ضروريا او لم
يكن بل الواجب اعتبار الكل والجزء الذي في الموضع الذي هو شرط
في وجود القياس وهو الكل والجزء الموجود في المقدمة الصغرى واذا
كان ذلك كذلك فيكون جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى على
ما يراه ارسطو ولو سلمنا لهم ان الجزء والكل يعتبر في كل واحدة
من المقدمتين لم يمكن لنا ان نخلع موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي
يكون في المقدمة الصغرى ونضع موضع الاعتبار بالجزء والكل الموجود
في الكبرى ولم يعتبر في الصغرى لما لم يكن قياس الا بالعرض لانه ليس يجب
ان يكون الطرف الاصغر منطويا في الكل بحسب المقدمة الكبرى وذلك
بين بنفسه واما ما يحتجون به من انه يجب ان يكون جهة النتيجة تابعة لاخس
جهتي المقدمتين كالحال في الايجاب والسلب اعني متى كانت احدى المقدمتين
والاخرى سالبة ان النتيجة تتبع السالبة التي هي اخس فان هذا قياس
شبهي وذلك ان النتيجة ليس تتبع السالبة التي هي اخس فانها انما
دون الموجبة من جهة السالبة اخس من الموجبة بل من جهة ما هي سالبة
والمطلقة وان كانت اخس فهو موجبة لا سالبة واختلال هذا
القول بين واما ما يحتجون به من انه يلزم في بعض المواد ما ينتج المطلق
وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى مثال ذلك قولنا كل انسان
يمشي اي بالفعل وكل ماشي متحرك بالاضطرار فكل انسان متحرك
بالاضطرار فانما وجه التغليط في ذلك ان الماشي ليس هو متحركا بالاضطرار

وانه

من جهة ما هو انسان وانما هو من جهة ما هو ماش فاذا اشترط هذا الشرط
المأخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية وهو ان كل انسان
متحرك بالاضطرار من جهة ما هو ماش وليس ينبغي ان يجاب في
هذا بان يقال انه عرض في هذا التأليف ان يكون النتيجة مطلقة والكبرى
ضرورية من اجل هذا ان هذه المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها
شرط المقول على الكل الذي استعمله ارسطو على العموم في هذا الكتاب
وهو ان يكون المحمول بالضرورة على كل ما يوصف بـ ب بالايجاب
كان موصوفا بـ ب بالفعل او بالضرورة او بالامكان فانه لا حاجة
في هذا الاشتراط اذ لم يكن صادقا في جميع المواد وانما ينبغي ان يشترط
الشيء الصادق في جميع المواد ونحن اذا استقرينا الموجود ظهر
ان كل ما هو ب هو ا اما بالضرورة او هو بالاطلاق في بعض المواد
معناه كل ما هو ب بالفعل فهو ا بالاضطرار مثل قولنا كل ماش متحرك
بالاضطرار وفي بعض المواد معناه ان كل ما هو ب بالقوة او
بالفعل فهو ا بالاضطرار مثل قولنا كل ماش متحرك جسم وكذلك
الامر في القنية واذا كان الامر هكذا فالمقول على
الكل الصادق في كل مادة في المقدمة الضرورية والمطلقة هو ان
يكون ا موجودة بالضرورة او بالاطلاق على ما هو بالفعل ب اذا
كان في بعض المواد يصدق على كل ما هو بالقوة والفعل وفي بعضها
على ما هو بالفعل فقط لانه اذا صدقت على كل ما هو بالقوة
ب فهو يصدق على ما هو بالفعل وليس ينعكس هذا اعني انه
اذا صدقت على كل ما بالفعل ب فقد يصدق على سلب كل ما هو

بالوجوب ولهذا يجب ان يكون شرط المقول على الكل في الضرورية
والمطلقة ان يكون الطرف الاكبر محمولا على كل ما هو الحد الاوسط
بالفعل اعني على كل ما يحمل عليه الحد الاوسط بالفعل لا بالامكان
ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية
او مطلقة لم يكن القياس منتجا يجب المقول على الكل في بعض
المواد هي التي يصدق فيها ان بالاطلاق او بالضرورة على ما هو
ب بالفعل وبالقوة وما يكون من قبل المواد فغير معتبر ههنا
فتامل هذا فان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه واما المقدمة
الممكنة الكبرى فانه يوجد في جميع المواد الشرط الذي اظن ابو
نصر انه شرط ارسطو في جميع المواد اصناف المقدمات وذلك
ان قولنا كل ما هو ب فهو بامكان ا يصدق على ما كان بالقوة
او بالفعل ب ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة
ممكنة في اي ضرب كان من الاختلاط على ما سنبين بعد فليس ان
شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلث اعني المطلقة و
الضرورية والممكنة هو واحد على ما ظنه ابو نصر من ان يكون
المحمول بالاطلاق او بالضرورة او بامكان على كل ما هو ب بالفعل
واحد كان من هذه الاصناف الثلثة اعني بامكان او باضطرار او
بالفعل ولا هو ايضا ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط المقول
على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو ان يكون المحمول على
باضطرار او بامكان او بالفعل على كل ما هو بالفعل فقط فانه
لو كان الامر هكذا لم ينتج التي من ان يكون ممكنتين يجب المقول على الكل

وهذا واضح فتدبره والاستقراء شاهد لمذهب ارسطو فانه لا
فايدة فيه لا تطابق المواد على ما ذهب اليه ابو نصر ولا في شرط
لا يعم جميع اصناف المقدمات على ما ذهب اليه الاسكندر و
بهذا انحل الجزء التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط الممكن
مع الوجودي والضروري على ما سنبين من قولنا اذا وصلنا
الى ذلك الموضع انشاء الله تعالى فقد تبين ان الحكم في اختلاط
الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الاول
في اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني واما الشكل الثاني
فانه متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية فان النتيجة
ضرورية ان كانت الموجبة اضطرارية فلتكن النتيجة اضطرارية
فليكن اولا السالبة الكلية الكبرى اضطرارية والموجبة الكلية
الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا كل ج هو ب بالفعل ب ولا شي
من ا هو ب بالضرورة فلان السالبة تنعكس فيعود هذا الضرب
الى الصنف من الشكل الاول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه
مطلقة فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبين وكذلك يعرض هذا بعينه
ان صيرت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى والمطلقة كبرى
لانها تنعكس قولنا ولا شي من ج هو ب فيصير معنا ولا شي من ب
هو ج بالضرورة وكل ا هو ب باطلاق فينتج في الشكل الاول
ولا شي من ا هو ج بالضرورة على ما تبين قبل فاذا انعكست هذه
النتيجة يبطل المط فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية وكانت
التي فيها هي المطلقة انتجت مطلقة لان السالبة المطلقة هي التي يكون

اذا انعكست كبرى في الشكل الاول وقد تبين انه اذا كان الكبرى في
الشكل الاول غير ضرورية ان النتيجة غير ضرورية بل مطلقة وقد تبين
بطريق ان النتيجة غير ضرورية بل مطلقة وقد تبين بطريق الخلف ان
النتيجة ليست ضرورية بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية
وذلك انه ان وضع ان نتيجة هذا القياس هو ولا شيء من ج هو ا
بالضرورة وقد كان معنا في مقدمات هذا القياس ان كل ج
هو ب بالضرورة فاذا عكست الموجبة الكلية كان معنا بعض
ب هو ج لا شيء من ج هو ا بالضرورة فالنتيجة على ما تبين في الشكل
الاول ان بعض ب ليس هو ا بالضرورة وقد كان معنا ان كل ب هو
ا باطلاق فاذن عكس صادق الضد وهو ان كل ب هو
ا باطلاق وهو اذا كانت ليست هي باطلاق فقد يمكن ان يكون
كل ب هو ا باطلاق لان المطلق من طبيعة الممكن وقد كانت النتيجة
ان بعض ب ليس هو ا بالضرورة هذا خلف لا يمكن وهذا البيان بعينه
في ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هي الكبرى وان النتيجة
المطلقة الصغرى هو الذي يجب بعكسين وكل يتبين انه في الحدود
وان النتيجة فيه من الصنفين ليست اضطرارية فليكن من ان ابيض
و ب لب حي و ج الانسان فيما يلف القياس هكذا كل
انسان بالضرورة حي ولا ابيض واحد بالفعل حي فينتج ولا انسان
واحد ابيض وذلك ليس بضروري لانه قد يمكن الانسان ان
يكون ابيض والا يكون وكذلك يوجد جهة النتيجة في القياسين
الاخرين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة السالبة وبيان ذلك بعينه

الطريق

الطريق بعينه اعني بالعكس وبالخلف في الموضع استعمل الخلف
فيه في القياس الكلي من هذا الشكل وبتلك الحدود باعيانها
تاليف الوجود والاضطرار في الشكل الثالث واما
الشكل فان جهة النتيجة تكون ابدا تابعة لجهة المقدمة التي لا تعكس
لان تلك المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل وقد تبين
ان جهة النتيجة في الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه
الامر في الشكل الثاني اعني ان جهة فيه تابعة لجهة المقدمة المنعكسة اذ
كانت المنعكسة في هذا الشكل هي بالقوة والكبرى في الشكل الاول
وذلك ان الصغرى في الشكل الثاني هي بعينها الكبرى في الشكل الاول
والكبرى هي التي تنعكس فيه والكبرى في الشكل الثالث هي بعينها كا
في الشكل الاول والصغرى هي التي تنعكس فيه وهذا القانون مطرد
فيما تبين منها انتاجه بالعكس وما تبين بالافتراض فان الاضافات التي
تبين بالعكس فاذا صحت لنا هذه الجملة فانه متى كانت المقدمات
في هذا الشكل كما يقول ارسطو كلية وموجبة فانها كانت ضرورية
فان النتيجة قد تكون ضرورية وذلك بعد عكسنا المطلقة الكلية
الموجبة فيصير في الشكل الاول ما كبراه كلية ضرورية وصغراه مطلقة
جزئية فينتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فان كانت التي عكسناها هي الصغرى
في هذا الشكل وذلك اذا كانت الضرورية هي الكبرى منه فالامر في
تبين ايضا انه ينتج في عكسنا للنتيجة وان عكسنا الكبرى لكونها مطلقة فكانت
الكا[illegible] ضرورية في هذا الشكل الصغرى حينئذ لعكسين عكس المقدمة
النتيجة على ما تبين وان كانت احدى الكليتين موجبة والاخرى سالبة فجهة

النتيجة تابعة ضرورة لجهة السالبة لان العكس انما يكون في الموجبة فيصير
السالبة كبرى وفي الشكل الاول فان كانت ضرورية كانت
النتيجة ضرورية على ما تبين وان كانت مطلقة فمطلقة وان كانت
احدى المقدمتين في هذا الشكل اعني في المنتج منها كلية والاخرى جزئية
وكانتا موجبتين فان النتيجة تابعة للكلية منهما لان الي لا تنعكس في
هذا الشكل لانه وان عكست كان القياس من جزئيتين وقد تبين
انه غير منتج فاذا لم تنعكس فهي التي تكون في كبرى في هذا الشكل الاول
وان كانت احديهما موجبة والاخرى سالبة فان جهة
النتيجة تابعة لجهة السالبة لان السالبة ان كانت في هذا الشكل
هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الاول سالبة وان كانت الجزئية
فقد تبينا عند البيان بالافتراض قوة السالبة الكلية على ما تبين
في الافتراض   في المقاييس التي تالف من المقدمات الممكنة
قال وينبغي الان ان نقول متى يكون من مقدمات ممكنة وكيف
يكون وبماذا يكون والممكن بالجملة هو ليس بالضروري ومتى وضع
موجودا لم يعرض منه ذلك محال ونعني بالذي يعمنا ان يشمل الموجود
بالفعل والمعدوم وبالضروري جميع اصناف ما يقع عليه
الضروري اعني الضروري المطلقة والضروري بالاضافة
الى وقت ما اما في الماضي واما في الحاضر واما في المستقبل لانا نقع
عليه الضروري باشتراك الاسم وهذا الممكن الذي قصد احده فا
ما ان هذا هو الحد الممكن فذلك يظهر انه ليس يمكن ان يصدق
المتناقضان معا لان القول بان الشي لا يمكن ان يكون وج

ان يكون باضطرار الا يكون نقيضه قولنا يمكن ان يكون ولكن ليس
يجب ان يكون ولا باضطرار الا يكون وذلك ان هذه يلزم
بعضها بعضا اعني انه يلزم قولنا لا يمكن ان يكون قولنا يجب ان يكون
فقولنا باضطرار لا يكون نقيضه قولنا لا يمكن ان يكون فقولنا
يجب ان يكون فقولنا باضطرار لا يكون كما يلزم قولنا ممكن ان يكون
ليس يجب ان يكون ولا ضروري الا يكون واذا كان ذلك كذلك
وكان كل واحد من الاشياء واجبا اما ان يصدق عليه السالبة او الموجبة
فاذن قولنا ممكن ان يكون واجب ان يصدق عليه قولنا ليس بالضرورة
يكون اذ كان يكذب عليه قولنا بالضرورة يكون ولذلك ينعكس هذا
حتى يقول كل ممكن ليس بضروري وما ليس بضروري فهو ممكن ولذلك
يشبه ان يكون جنس هذا الحد ما يدل عليه اللفظ الذي يشمل الموجود
والمعدوم كافلنا وفصل قولنا ليس بضروري ويكون ما زيد فيه من انه
اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصة من خواص الممكن لا اختصاصه
فصلا من فصوله وهذا هو مذهب الى نعرف هذا الحد ويحتمل ان يكون
هذا القول هو الفصل الا جزء الحد ويكون المفهوم من قولنا ليس
بضروري اي ما هو غير موجود بل من ان ل موجودا لم يعرض عنه محال
خاصة من خواص الممكن لا فصلا من فصوله وهذا هو مذهب الى نعرف هذا
جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يحيه هو اذا وضع موجودا
لم يلزم منه محال وهذا هو خلاف مذهب جل المفسرين من المشائين
واما في المقدمات الممكنة اي الموجبة منها يلزم السالبة والسالبة
يلزم الموجبة اعني السالبة الممكنة لا السالبة الممكن وهي التي توجب الامكان

لان ملك هي المنافية للممكنة على ما بين باراء مما سبق وذلك انه يلزم
قولنا ممكن ان يكون قولنا ممكن ان لا يكون اذا كانت هذه هي طبيعة
للممكن اعني انها انه يمكن ان يوجد الشيء وان لا يوجد وهذا اللزوم موجود
في جميع اصناف المتقابلة الموجودة في هذه المادة وذلك انه يلزم قولنا
ممكن ان يكون في كل الشيء ممكنا ان لا يكون في بعضه وقولنا ممكن ان
يكون في كله قولنا ممكن ان لا يكون وعكس هذا بين البرهان على ذلك
هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود فيمكن ان لا يوجد فان
ما يمكن ان يوجد يمكن ان لا يوجد وما يمكن ان لا يوجد يمكن ان
يوجد اذا كان ليس بضروري الا يوجد وهذه المقدمات التي
تقدم انها سوالب هي في الحقيقة موجبات معدولة على ما تبين في
باري ارمنياس اذ كان حرف لا يقترن فيها الجهة وانما يقترن
بالكلمة الوجودية وذلك مثل ما يقترن بالموضوع في القضايا التي
ليست بذات جهة والممكن يقع على ثلثة اضرب احدها الممكن
على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في حال سن الشيخوخة وهو في
سن الشباب والثاني الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن
الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان في سن الاكتهال ولا هو في سن
الشباب والثالث الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون
ولا يكون على التساوي مثل تحرك هذا التراب او لا تحرك فاما
الممكن الذي على التساوي فانه يلزم الموجبة منه السالبة في الموجبة والسالبة
على التساوي واما الذي على الاكثر فانه يلزم الموجبة منه السالبة منه والسالبة
الموجبة منه على الاكثر وذلك انه اذا كان يمكن ان يشيب الانسان على الاكثر

الاكثر

الاكثر فيمكن ان لا يشيب على الاقل والممكن الذي على الاقل وعلى التساوي
فليس يستعمل صناعة البرهان وقد يستعمله صناعة كثيرة مثل الخطابة
فانها قد يستعمل الممكن على التساوي واما الزجر او التكهن فانها
قد يستعمل الذي على الاقل والغرض ههنا انما هو القول في تعريف
متى يكون القياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة بالاطلاق
اي من جهة ما هي ممكنة سواء كانت في الاكثر او في الذي على
التساوي او في الاقل اذ كان هذا الكتاب انما ينظر فيه في
صورة القياس لا في مادته واذ قد تقرر هذا فلنبتدئ في المقاييس
الممكنة التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكل الاول ولنبتدئ
في هذه اولا بالصرف ثم بالمختلط فنقول ان عدد المقاييس الكاملة
المنتجة في المادة المطلقة والضرورية وذلك انه اذا كان ما هو
ج فهو ب وكل ما هو ج فهو ب بامكان وكل ما هو ب فهو ا
بامكان فواجب ان يكون كل ج هو ا بامكان وذلك بين ايضا
من معنى المقول على الكل والمسلوب عن الكل وذلك ان معنى قولنا
كل ب ا بامكان اي كل ما يوصف بب بامكان او بالفعل اي
كل ما ب بالفعل او بالقوة فانه بامكان اي فان ا محمولة عليه
بامكان فاذا وضعنا ان ج هو موصوفة بب بامكان فيجب
ان يكون ج اي ا بامكان وكذلك ايضا اذا كانت المقدمة الكبرى كلية
سالبة والصغرى موجبة كلية مثل قولنا كل ج هو ب بامكان ولا
شيء مما يوصف هو ا بامكان فانه يجب ايضا من جهة ان في ج ب بامكان
ا ب ان يكون ا مسلوبة عن كل ج بامكان واما اذا كانت الموجبة

في المقدمتين الكليتين الكبرى والسالبة الصغرى فانه لا يكون
قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط المقول على الكل وهو ان يكون
الاصغر متصفاً بالاوسط اعني متصفا بالاوسط وصف الحمل
على ما قيل واما من جهة ان المقدمة الموجبة في هذه المادة هي
السالبة فقد يكون قياس لانه غير تام اذ كان من شيء زائد
على معنى المقول على الكل وهو اللزوم الذي يسميه ارسطو في
هذه المادة عكساً وذلك انه اذا وضعنا بدل المقدمة السالبة
اللازم عنها وهي الموجبة كان واجبا ان يكون من ذلك الصنف
الاول في هذا الشكل وهو الذي من موجبتين كليتين واكثر ما ينتفع
بمثل هذه القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية فانها تنعكس
الى الاكثرية وهي المستعملة اكثر ذلك وكذلك اذا كانت المقدمتان
الكليتان في هذا الشكل سالبتين فان يكون قياس تام اذ كان لا
يوجد فيها معنى المقول على الكل وقد يكون قياس غير تام اذا عكستا
السالبتين الى الموجبتين اللازمة لها او عكست السالبة الصغرى
الى الموجبة اللازمة لها واكثر ما ينتفع بهذا العكس اذا كانت
السوالب اقلية فان امثال هذه المقاييس هي نافعة في الجدل
وهي حيلة جيدة في تلك الصناعة وذلك ان السائل قد يقصد ان
يتسلم مقدمات موجبة اكثرية لينتج منها موجبة اكثرية فيخاف
ان هو صرح بالسؤال عن المقدمات التي ينتج له تلك النتيجة الا يسلمها
له المجيب فيسأل عن سوالبها الاقلية فلا يمنع المجيب ما يجري في ذلك الأولى
فضله واما اذا كانت احد المقدمتين في هذه المادة كلية والثانية

جزئية

جزئية وكانت الكلية هي الكبرى والصغرى هي الجزئية
فانه اذا كانت الصغرى موجبة يكون قياس تام كانت
الكلية الكبرى سالبة او موجبة وذلك بين من معنى المقول
على الكل واذا كانت الصغرى سالبة فانه لا يكون قياس تام لكن
يكون غير تام اذا عكست الصغرى الى الموجبة اللازمة
عنها واما اذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى
كلية فانه لا يكون منه قياس لا تام ولا غير تام موجبتين
معا كانتا او سالبتين او احدهما موجبة والاخرى سالبة
وذلك انه لا يوجد فيها معنى المقول على الكل بانعكاس ولا من
نفس المقدمات وذلك انه اذا قلنا كل ج هو ب وبعض
ب هو ا لم يمتنع ان يكون ج داخله تحت البعض الذي
يفصل به ب على ا اعني الذي يسلب عنه ا سلب فربما
فلا يلزم لذلك ان يكون في كل ما هو ج هو ا بامكان ولا
الا في شيء منها بامكان لانه اذا لم يكن كل ج ا بامكان فليس يصدق
كل ج ليس هو ا بامكان وكذلك اذا لم يصدق ايضا ان
يكون بعض ج هو ا بامكان فليس يصدق ايضا ان بعض ج
هو ا بامكان وقد تبين في جميع هذه الاصناف انها غير منتجة اذ بين
كانتا معا او الكبرى جزئية والصغرى كلية في الحدود ولانها
تنتج الموجب تارة والسالبة تارة اعني السالب الضروري و
الموجب الضروري فالحد والتي ينتج الموجب مثل الانسان الابيض
حي وذلك ان بعض الناس ابيض بامكان وبعض الابيض

حي بامكان وبعض الناس وهي النتيجة حي بالضرورة والثاني ينتج السالب
الثوب والابيض والحي وذلك ان بعض الثياب بامكان وبعض
الابيض حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة وكذلك لو جعل
اخذنا الصغرى كلية مثل ان يقول كل انس ممكن ان يكون
ابيض وبعض الابيض ان يكون حيا فكل انس حي وكل
ثوب ممكن ان يكون ابيض وبعض الابيض حي بامكان
ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة وكون الحدود المأخوذة في هذا
التأليف ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية مما يدل
ان هذا التأليف بقياس واحد ينتج من النتائج من اي مادة
كانت اعني مطلقة فرضت او ضرورية او ممكنة وذلك ان
بانتاجه السالبة الضرورية تارة والموجب الضروري مما يدل على
انه ليس ينتج شيء واحدة ضرورية لكونه ينتج الضرورية
يدل على انه ليس ينتج لا نتيجة مطلقة ولا ممكنة لان المطلقة
الممكنة ليست بضرورية فيكون المقاييس المنتجة في هذا الشكل
في هذه المادة ثمانية اصناف اذا لم نعد المهملة غير الجزئية اربعة
تامة وهي التي تصح في المواد الاخر واربعة غير تامة وهي الخاصة
بهذه المادة مما يقوله ارسطوطاليس في ان هذه الاربعة لا غناء لها
احد لانه ان كانت السؤالات التي وضعت اولا اكثرها انعكست
الى الاقلية وتلك لا تستعمل في احد وان كانت اعلية فتلك
مقدمات غير مسؤول عنها في صناعة من الصنائع التي تضع المقدمات
بالسؤال ولا موضوعة ايضا ابتداء في الصنائع التي لا تستعمل

السؤال

السؤال ولا موضوعة ايضا ابتداء فهو قول باطل لانا قد بينا الوجه
الذي يستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل هذا ان سلمنا ان
المقدمات الاقلية لا يستعملها صناعة فانه شبيه ان يكون
الذي تتحصل من هذه الطبيعة محتاج الى استعمالها وذلك هو صاحب
العلم الالهي تأليف الممكن والوجودي في الشكل الاول
ونقول انه اذا كانت احدى المقدمتين مطلقة والثانية ممكنة
فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة
فان اصناف المقاييس يوجد في هذا التركيب يكون تامة اي
بينة الانتاج بحسب المقول على الكل وهي اربعة اصناف اعني
الذي ينتج الموجب الكلي والسالب الكلي والجزئي السالب
والجزئي الموجب ويكون نتائج ممكنة حقيقية واما اذا كانت
الكبرى الوجودية والصغرى هي الممكنة فان المقاييس المنتجة في هذا
النوع من الاختلاط يكون في هذا الشكل غير تامة ويكون النتيجة
الموجبة منها ممكنة كانت كلية او جزئية والسالبة ممكنة اما
ضرورية جزئية كانت او كلية فلتكن اولا الكبرى الممكنة
والصغرى هي المطلقة ولتكونا كليتين فاقول انها ينتج ممكنة مثال
ذلك ان يكون ج هو ب بالفعل وكل ما هو ب فهو ا بامكان
فهو انتج ان كل ج هو ا بامكان وذلك ان معنى قولنا كل ما هو ب
فهو ا بامكان ان كل ما هو ب بالقوة او بالفعل فهو ا بامكان
وذلك ان هذا هو شرط المقول على الكل المأخوذ في المقدمة
الكبرى بخلاف شرط المقول على الكل المأخوذ في الكبرى الوجودية

او الاضطرارية وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل
او بالضرورة فهو شيء اتفاقي في كثير من المواد وانما يصدق هذه
المقدمات على كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا كل انسان
ماش وكل انسان ناطق فان هاتين المقدمتين انما يصدقان
على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة وفي كثير منها
يصدق على الامرين جميعا اعني على كل ما هو بالقوة وما هو بالفعل
وبخاصة الضرورية مثل قولنا كل متحرك جسم فانه يصدق على
المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة فاذا كان الامر كذلك فالعام
في كل مادة في هاتين المقدمتين اعني الضرورية والمطلقة انما هو ان
يكون المحمول موجودا لما هو بالفعل الحد الاوسط اعني ان يكون
ا موجودة او بالفعل لكل ما هو بالفعل ب ليس في هذا التأليف
مقول على الكل لان المقول هو الذي يوجد بعينه واحدا في كل
مادة من التأليف يوجد بعينه فمقول اي انه قد يوجد في هذا التأليف
مقول على الكل لا مع ذلك ولذلك ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط
انه متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة ان القياسات يكون
غير تامة لان الصغرى اذا كانت ممكنة مطلقة او ضرورية لم تتضمنها
شرط المقول على الكل العام في كل مادة فيجب ان يصحح ما ينتج
بحسب بعض المواد بالمقدمة الممكنة الكبرى فالامر فيها بخلاف
ذلك اعني في كل مادة يصدق فيها ان ا مقول بامكان على كل
ما هو ب بالقوة وبالفعل وذلك انا قولنا كل ما هو انسان
فممكن ان يمشي يصدق على كل ما هو انسان بالقوة وانسان بالفعل

وكذلك

وكذلك الامر في سائر المواد وهذا الامر ظاهر بنفسه من استقراء
المواد ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين والامر في ذلك
في غاية البيان واذ تقرر هذا فانا نقول انه متى كان معنى قولنا فنقول
ان كل ب هو ا بامكان اي ان كل ما هو ب بالفعل او بالقوة
ان ا محمول عليه بامكان ثم وضعنا ان كل ج هو ب
بالفعل فظاهر ان ا يكون مقولا على ج بامكان وذلك ان
الامر متى كانت الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى المطلقة
موجبة كلية ان النتيجة يكون سالبة ممكنة من المعنى المقول على
الكل بعينه المشترط في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة وذلك ان معنى
قولنا انه ولا شيء من ب هو ا بامكان اي ولا شيء من ما هو ب
بالقوة كان او بالفعل هو ا بامكان ثم نضع ان ج هي ب بالفعل
فيجب ان يكون ج ليس شيئا من ا بامكان واما اذا كانت
الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس
تام لان شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا
هو ان يكون على اشياء موجودة لا بالقوة فقط وضعنا ان
كل ب هو ا بالفعل اي كل ما هو بالفعل فهو ا بالفعل فاضفنا
الى ذلك ان ج هو ب بالامكان فبين ان ج ليست داخلة
شرط المقول على الكل وان هذا النوع من المقاييس غير بين
الانتاج بنفسه اعني في المقدمات انفسها بل من شيء اخر ولكن
هو ما خرج من المقدمات الموضوعة فيه هذا هو شرط القياسات
الغير الكاملة ولذلك ما قال ارسطو في اصناف ما يكون الكبرى

ومنا فرضنا الاختلاط مطلقة والصغرى ممكنة انما هى ليس غير تام
ولزم بيانها بالخلف وهو ان يوطي لبيان انتاج هذه
المقاييس الجزء الثانية ان الكذب الحالي ليس يلزم من الكذب
الممكن هو ايضا يبطل الاشياء هذا المعنى انه متى كان شيئان
يلزم وجود احدهما عن الثاني مثل لزوم النتيجة عن القياس اعني
يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة فانه
يلزم في ذلك الشيئين اذا اوجد الاول منهما بالضرورة الذي
هو متبوع فان الثاني يوجد الذي هو تابع بالضرورة واذا اوجد
الاول بامكان فان اللازم يوجد ان ايضا بامكان العام
وهو الذي يقابل الممتنع مثال ذلك انا اذا فرضنا انه متى كانت
الموجودة فان ب يكون موجودة بالذات عن وجود او توهمنا
بدل ا مثل القياس المنتج و بدل ب النتيجة فاقول انه متى كان
وجود ا ضروريا كان وجود ب ضروريا ومتى كان وجود ا
ممكنا كان وجود ب ممكنا فليكن ا ولا ممكنة فاقول
ان ب اللازم وجودها عن وجود ا يكون ممكنة برهان ذلك
انه ان كانت ب غير ممكنة واعني بغير ممكنة من رفع جميع
المعاني التي يدل عليها اسم الممكن وهو السلب الذي يصدق على
الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز ان يخرج
الى الفعل وغير الممكن هو الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل فاذا
فرضنا ا ممكنة و ب غير ممكنة فانه يمكن ان يوجد ا ويخرج
الى الفعل من غير ان يوجد ب وقد كنا وضعنا انه اذا اوجدت

آوجدت

اوجب منه ان يكون ب موجودة معا هذا خلف لا يمكن فاذن
واجب متى كانت ا ممكنة ان يوجد النوع مما يقع عليه اسم الممكن واذا
تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب مستحيل و
مثال ذلك انا اذا فرضنا وجود ا كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي كان
موجودا في الوقت الذي هو غير موجود فاقول ان وجوب يكون
كاذبا ممكنا لا كاذبا ممتنعا وهو الدائم الكذب مثال ذلك ان
يكون مقدمات القياس او احديها كاذبة ممكنة فانه ليس يمكن
ان يكون النتيجة كاذبة مستحيلة وذلك انا الف حقيقة وقد
كنا فرضنا انه اذا كانت ممكنة حقيقة ان ب يكون ممكنة والممكن
بالايجاب مستحيل ب ممكنة غير ممكنة معا وذلك خلف لا يمكن فاذن
متى كانت احدى مقدمات القياس او كلتاهما كاذبة ممكنة
فاذا تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين يكون احدهما موجبة مطلقة والصغرى منهما
موجبة ممكنة مثال ان كل ج هي ب بامكان وكل ب هي ا بالفعل
فاقول ان هذا التاليف ينتج ايجابا ان ج ممكنة ان يكون ا برهان
ذلك انه ان لم يكن كل ج ممكنة ان يكون فليكن نقيضها وهي
قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج او معنا ان كل ج ممكنة ان
يكون ب فاذا انزلنا هذه المقدمة موجودة بالفعل وهي ان
كل ج هي ب بالفعل كانت كاذبا غير محال فاذا اضفنا الى الاوسط
الاوسط غير قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا انتج في الشكل
الثالث ان بعض ب ليس ا بالضرورة لان قولنا يمكن ان
يكون كل ج الصدق معه قولنا بعض ج ليس ا بالضرورة فيكون معنا

فليس يكون النتيجة كاذبة مستحيلة كاذبة ممكنة

في الشكل الثالث مقدمتان احديهما وجودية موجبة والثانية
سالبة ضرورية جزئية فينتج ضرورية سالبة ضرورية جزئية
على ما تقدم وهو بعض ب ليس ا بالضرورة لكن قد كان موضوعا
لنا ان كل ب هو ا بالفعل وهو نقيض النتيجة هف لا يمكن والكذب
انما لزم ضرورة عن المقدمة التي اضفنا الى المقدمة الكاذبة
وهي قولنا ليس لا يكون هو ا اذ كان الكاذب الممكن لا يلزم
عنه كاذب مستحيل على ما تبين وما لزم عنه مح واذا كذب قولنا
بعض ج ليس ا بالضرورة اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون
كل ج ا فقولنا انه ليس يمكن كل ج ا كاذب واذا كان هذا كاذبا
فنقيضه هو الصادق وهو قولنا كل ج ممكن ان يكون فقد
تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس ممكنة انما يعرض لهذا
التاليف ان يكون منتجا لهذه الجهة اعني الا ينتج مرة الايجاب
الضروري ومرة السلب الضروري كما طالبوا المقاييس اذا لم
تؤخذ المطلقة الحقيقية وهي التي يصح فيها الحمل الكلي اعني
الذي يأنس به بالحس وجود المحمول لجميع الموضوع في جميع الزمان
او في اكثره وهذه هي المقدمات التي تشاء من الاستقراء
الذي يستوي فيه جميع الجزئيات ان كل غراب اسود وكل
ثلج ابيض والفرق بينها وبين الضرورية ان هذه يخطر بالبال
امكان عدمها في الاقل من الزمان المستقبل والضرورية
لا يخطر ذلك فيها بالبال لان الذهن يشعر فيها بالنسبة
الذاتية التي بين المحمول والموضوع وفي هذه المطلقة كما يقول

ارسطوا

ارسطو فعل اكثر المقاييس واما المطلقة مع الممكنة كما لا يعمل
في الممكنة الاقلية قياس وهذه المطلقة اعني التي لا يصح فيها الحمل
الكلي الا في اقل الزمان متى جعلت الكبرى والصغرى ممكنة فانها
مرة تنتج الموجب ومرة تنتج السالب في ذلك ان هذه المطلقة
انما يصدق الكلية فيها الزمان الحاضر والمقدمة الصغرى التي
هي ممكنة ليست منطوية تحت الكبرى اذ كان الممكن هو الموجود
في الزمان المستقبل فهذا عندي معنى اتفق ارسطو ان يكون
المقدمات الكلية الماخوذة صادقة على الازمنة الثلثة لا انها تطابق
الوجود مع ان هذه الوجودية هي في المقول على الكل فانه ليس يمكن
ان يوجد المقول على الكل في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية
عاما في الازمنة الثلثة الا في بعض المواد وهي التي يصدق فيها
ان ا موجود بالفعل لكل ما هو ب بالقوة او بالفعل واذا وجد
الامر بهذه الصفة فالتاليف من ذلك يكون منتجا لجنب المقول على
الكل لان ارسطو وحتى الان يستعمل المقدمات المطلقة الا في هذه
المادة فانه قد قال انه غير منتجة لجنب المقول على الكل اعني المطلقة
اذا اختلطت مع الممكنة وبين انتاجها بالخلف وهاهنا قد قال فيها
انها تنتج الموجب مرة والسالب مرة اخرى فاذا وجب ان يكون
هذه المطلقة هي غير المطلقة التي بين انها تنتج بطريق الخلف ويكون السبب
في اضرابه عن التي منها لجنب المقول على الكل العام صدقه
في بعض المواد لا في كلها وليس هذه الوجودية ايضا لما يفهم منها ان
المقدمة الوجودية عنده هي التي تشمل الضروري والممكن كما فهم ذلك

عنه باسطوس فان هذه المقدمة اعني المطلقة التي بهذه الصفة
ليس لها وجود خارج الذهن والقصد هنا انما احصا جهات
المقدمات المطابقة للاصناف الوجود او للمعارف فاما ان كان
قصد ارسطو بالجهات احصا محصول المقدمات من جهة الوجود
والمعرفة فليس ينتفع بالمطلقة على راي ثاوفرسطس وباسكوس
وان كان اراد واحصاها من جهة المعارف الاولى التي لنا
بالطبع فقد ينتفع بها فان كثيرا ما نعلم ان المحمول موجود للموضوع
ونجهل هل موجود بامكان او باضطرار ويشبه ان يكون قصد
بالمطلقة الامرين اعني المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود
والمعرفة وهي التي حددناها الا التي يذكرها الاسكندر فان تلك لا يا تلف
منها قياس الا بالعرض اي في وقت مخصوص واذا اختلطت
مع الممكن فليس يا تلف منها قياس ان اعزان يكون الصغرى
ممكنة فعلى هذا التاويل يرتفع الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل
مع ان هذا التاويل الحق اللايق بمذهب فرقة الشاعة وارسطو تبرز
من المحدود والماخوذ من الموادها اذا اخذت في مثل هذا الاختلاط
المطلقة الموجودة في الاقل من الزمان بالفعل انه لا يكون فيها
ينتج انه حينا سالبا ضروريا وحينا موجبا ضروريا والحدود التي
ينتج السالبة هي الانس والمتحرك والفرس والاصغر هو الانس
والاوسط هو المتحرك والاكبر هو الفرس وذلك ان كان
الانس يمكن ان يكون متحركا قد يكون في وقت ما فرسا
اذا لم يوجد شي متحركا الا فرس والنتيجة سالبة ضرورية وهي لا انس

وام

واحد فرس والحدود التي تنتج الموجب الانسان والمتحرك والحي
فان كل انس يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك في وقت قد يكون
حيا اذ اتفق هنا انه لا يتحرك في ذلك الوقت شي الا الحيوان
والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل انسان حي واذا كان
الامر هكذا فليكن المطلقة الماخوذة هنا التي لا تختص بزمان
دون زمان وسوا علم من امرها انها ضرورية او جهل
ذلك فان اكثر المقدمات هذه التي حالها ولكن المقدمة
الكبرى سالبة مطلقة والصغرى الكلية الموجبة ممكنة فاقول
انه ينتج سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعني الاسم الذي على الممكنة
والضرورية ومعنى قولنا في امثال هذه المقاييس انها منتجة اي
ليست تنتج الموجبة مرة بل انما تنتج اما الموجبة فقط واما السالبة
لكن السالب والموجب فيما هو مقول على اكثر من معنى
واحد فهذا هو احد الاسباب التي من اجله قيل فيها انها غير تامة
مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب بامكان ولا شي من ب هو ا
باطلاق فاقول انه ينتج هذا انه ولا شي من ج هو ا بامكان فمرة
يكون النتيجة ولا شي من ج هو ا بالضرورة ومرة يكون ولا شي
من ج هو ا بامكان برهان ذلك انه ان لم يكن الصادق
قولنا انه يمكن ان يكون ولا شي من ج هو ا فليكن نقيضه
هو الصادق وهو انه ليس يمكن ان يكون ولا شي من ج هو ا واذا
لم يكن ان يكون ولا شي من ج هو ا فبعض ج ا بالضرورة وذلك
من الزوم نفسه فاذا اكان معنا ان بعض ج هو ا بالضرورة وان كل ج

موجب بالفعل وذلك ان جعل المقدمة الممكنة في هذا الشكل الى الوجودية
كان معنا قياس في الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين احديهما جزئية
ضرورية كبرى والثانية كلية مطلقة صغرى وقد تبين ان هذا قد
ينتج جزئية ضرورية بالافتراض وذلك انه ينتج من موجبتين
كليتين في الشكل الثالث كبرى ضرورية وبرهان البعض ب هو ا بالاضطرار
وقد كان موضوعا انا في هذا القياس انه ولا شيء من ب ا بعض
لا يمكن والخلف لم يلزم عن الكذب الممكن وانما لزم عن وضعنا
ان بعض ج ا بالضرورة لكن اذا كذب هذا فنقيضه هو الصادق
وهو قولنا ان ليس بالضرورة ج هو ا وهذا انه يصدق معه ان يكون
ج ليس ا بالامكان وليس ا بالضرورة فلذلك يكون نتيجة هذا
القياس مرة سالبة ممكنة وقد تبين هذا المعنى من الحدود فليكن
بدل ج انسان وبدل ب متحرك وبدل ا غراب فيما يتلف هذا كل
انسان يمكن ان يكون متحرك ولا متحرك واحد غراب ليس ولا انسان
واحد غراب وهي سالبة ضرورية ويمكن ايضا ان تأتي
عالما واحدا كما فيما يتلف القياس هكذا كل انسان يمكن ان يكون
عالما ولا عالم واحد متحركا بعلمه فيكون النتيجة كل انسان يمكن
الا يكون متحركا بعلمه وهي سالبة ممكنة وينبغي اذا اريد ان يحصل
من هذا التعيين وما يقارب التعيين ان يستقرأ الامر في هذا
التاليف في اكثر من مادة واحدة فانه سيوجد الامر فيه
هكذا اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة فان
كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة فانه لا يكون قياس

تام

تام اذ كان من شرط الانتاج في هذا الشكل ان يكون الصغرى
موجبة لكن اذا انعكست السالبة الممكنة الى موجبة ممكنة
كان القياس الذي تقدم وكذلك متى كانت المقدمتان في
الاختلاط سالبتين وكانت الصغرى هي الممكنة فانه لا ينتج
شيئا حتى تعكس الممكنة الى الموجبة فان كانت الصغرى
في هذا الشكل سالبة مطلقة فانه لن يكون قياس ينتج كانت
الكبرى سالبة ممكنة او موجبة والحدود التي ينتج الموجب الضروري
هي الثلج والحي والابيض وذلك انه ولا ثلج واحد حي ان
يكون ابيض فالنتيجة كل ملح ابيض وهي موجبة ضرورية والحدود
التي ينتج السالب هي القار والحي والابيض وذلك انه كل قار
ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض والنتيجة ولا قار واحد
يمكن ان يكون ابيض وهي سالبة ضرورية فقد تبين اذا كانت
المقدمتان كلتين في هذا الاختلاط هي يكون قياس منتج ومتى لا يكون
واذ الكائن فما منه تام وما منه غير تام وتبين ما يكون بينا
الانتاج من غير التام بقياس الخلف وما يكون بينا بالانعكاس
فاما اذا كانت احد المقدمتين من هذا الاختلاط كلية والاخرى
جزئية وكانت المقدمة الكبرى كلية ممكنة سالبة كانت او
موجبة والصغرى الجزئية موجبة فانه يكون قياس تام على
نحو ما كان الامر اذا كانت المقدمتين كليتين وكانت الكبرى
ممكنة والصغرى مطلقة ويكون جهة النتيجة هي تلك النتيجة بعينها
اعني ممكنة الا ان هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين غير

المقول على الكل كان الامر في تلك فان كانت المقدمة الكبرى
كلية ومطلقة غير ممكنة وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة
كانت المقدمتان موجبتين او احديهما موجبة والاخرى سالبة
فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة غير تامة ههنا ما تبين بالخلف
ومنها ما يبين بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه المقدمتان
كليتان ومنها ما تبين بالعكس ومتى كانت الصغرى الجزئية
سالبة ممكنة كالحال فيها اذا كانت سالبة كلية واما اذا كانت
الصغرى سالبة مطلقة فانه ليس يكون قياس والحدود التي تنتج
الموجب هي الثلج والحي والابيض وذلك ان بعض الثلج و
بحي والابيض وذلك ان بعض الثلج ليس بحي وكل حي يمكن
ان يكون ابيض والنتيجة بعض الثلج ابيض والتي تنتج السالبة
فالقار والحي والابيض وذلك ان بعض ليس بابيض وشي
سالبة ضرورية جزئية واذا اخذت هذه الحدود مهملة
قامت مقام الجزئية ولم نوهم ما نوهم الجزئية في مثل قولنا
بعض الثلج ليس بحي ان بعض الثلج حي وهذا شي ينبغي ان يعتمد
في الحدود التي توجد عامة للجزئية والمهملة فان كانت المقدمة
الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى سالبة كانت او موجبة
ممكنة او مطلقة فانه ليس يكون في ذلك قياس وكذلك اذا
كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين فانه لا يكون قياس
كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى الممكنة او بالعكس والبرهان
على ذلك هو البرهان المتقدم على هذه الاصناف في المواد التي تختلف

والحدود

والحدود التي تنتج الموجبة الضرورية في هذه اذا كانت الكبرى
جزئية الانسان والابيض والحي والاصغر هو الانسان
والابيض هو الاوسط والحي الاكبر اما التي تنتج السالب الثوب والحي
والانسان فقد تبين في هذه اما المنتج في هذا النوع من الاختلاط
في هذا الشكل اعني الاول وما غير المنتج وما كان من المنتج تاما وما
غير تام العدد في تاليف الضروري والممكن في الشكل
الاول واذا كان احدى مقدمتي القياس ممكنة والثانية هي
اضطرارية فان انواع المقاييس المنتجة يكون على عدد المقاييس
المنتجة في المختلط من الممكن والوجودي التام منها والغير التام
هنا اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة كما كانت
هنالك وغير التامة اذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى
هي الممكنة واما النتائج هنا فيكون اذا كانت المقدمتان
موجبتين ممكنة تامة كانت المقاييس او غير التامة كلية كانت
النتائج او جزئية وان كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى
سالبة وكانت الموجبة اضطرارية والسالبة ممكنة فانه يكون
النتيجة ممكنة فان كانت المقدمة السالبة اضطرارية يكون
يكون النتيجة مرة سالبة مطلقة كالحال اذا كانت السالبة في
اختلاط الممكن والوجودي وجودية كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية
ومرة سالبة ممكنة وهذا كله سواء كانت المقدمتان كليتين
او احديهما كلية والاخرى جزئية اعني اذا كانت الكلية
هي الكبرى والجزئية هي الصغرى واما اذا كانت الجزئية هي الكبرى

لم يكن منتجا ام ولم يقل ان ههنا قياسا ينتج سالبة ضرورية لان
ذلك جزئيا وفي بعض المواد وان كان يوجد قياس ينتج
سالبة الاضطرارية فان سالبة الاضطرار غير السالبة
الاضطرارية كما انه لم يقل ان ههنا قياسا منتج موجبة ضرورية
فان ذلك ايضا جزئي وفي بعض المواد كما في انتاج الشكل
الثاني موجبة فليكن المقدمتان موجبتين كليتين ولتكن الكبرى
هي الضرورية والصغرى هي الممكنة فاقول انه ينتج ممكنة
لا ضرورية وان القياس في ذلك يكون غير تام مثال ذلك
قولنا كل ج هو ب بامكان وكل ب هو ا بالضرورة فاقول ان
النتيجة كل ج هو ا بامكان وانه قياس غير تام لان شرط المقول
على الكل في المقدمة الضرورية ان يكون المحمول على ما هو ب بالفعل
لا بالقوة فاما بيان ان النتيجة ممكنة فبقياس الخلف على النحو
الذي بان في تلازم امر الاختلاط الاخر وذلك بان ياخذ
نقيض النتيجة وهي سالبة ضرورية لان غير الممكن يصدق على السالبة
الضرورية ونضيف اليها المقدمة من القياس وهي الصغرى
بعد ان ننقلها الى الوجود فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى
وهي السالبة الضرورية لان الكبرى كانت موجبة ضرورية فاما
اذا كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى هي الضرورية
فانه يكون في ذلك تام وذلك بين من معنى المقول على
الكل على ما تقدم ويكون النتيجة ممكنة فان كانت احدى المقدمتين
الكليتين موجبة والاخرى سالبة وكانت السالبة اضطرارية كبرى

والصغرى

والصغرى ممكنة فانه قياس منتج ينتج ممكنتين احديهما
والثانية سالبة ممكنة ولم يقل انه ينتج سالبة ضرورية او كان
ذلك انما يمكن اذا كان الطرف الاصغر داخلا بالقوة
تحت الاوسط وذلك لا يصدق الا في بعض المواد ولكن
انه القياس الخلف انه ينتج مطلقة ينتج سالبة وممكنة فليكن
مثلا ان كل ج هو ب بامكان وانه لا شيء من ب هو ا بالضرورة
فاقول انه ينتج ولا شيء من ج هو ا بالفعل او بامكان برهان
ذلك انه ان لم يكن هذه النتيجة صادقة فليكن نقيضها هو الصادق
وهو ان بعض ج هو ا باضطرار وذلك ان هذه هي المناقضة في
الكيفية والكمية والجهة ولنضف اليها المقدمة السالبة الكلية
الضرورية من القياس وهي ان ليس ا بالضرورة فينتج في
الشكل الثاني ان ب غير ممكنة ان يكون بعض ج وقد كان
موضوعا لنا ان كل ج هو ب بامكان هذا خلف لا يمكن او كذب
الموجبة الضرورية صدق نقيضها وهي السالبة المطلقة فان وافقت
السالبة الوجودية لكن ان يصدق معها السالبة الممكنة الوجود
فان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة والصغرى موجبة
اضطرارية فانه يكون قياس تام ويكون النتيجة ممكنة على
ما تبين من معنى المقول على الكل وارسطو يقول انه ليس يمكن
ان تبين بقياس الخلف انه ينتج مطلقة فان كانت المقدمة
السالبة صغرى وكانت ممكنة فانه لا يكون قياس غير تام

تام لكن يكون قياس ح

بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة على ما تقدم فان كانت الصغرى

السالبة اضطرارية لم يكن قياس ولا اذا كانتا جميعا سالبتين وكانت
الصغرى هي الاضطرارية والحدود التي تنتج الموجب الثلج والحجر
والابيض وذلك انه لا ثلج واحد حجر والحجر ابيض بالامكان والنتيجة موجبة
ضرورية وهي ان كل ثلج ابيض والحدود التي تنتج السالب القار
والحي والابيض وذلك ان النتيجة ولا قار واحد ابيض وهي سالبة
وكذلك اذا اخذتا سالبتين وذلك ان القار ليس بحي والحي ليس بابيض
ايضا والقار ليس بابيض ايضا فان الثلج ليس بحي والحي ليس
بابيض بالامكان والثلج ابيض واما ان كانت احدى المقدمتين
جزئية وكانت الكبرى ضرورية وسالبة فان النتيجة ما يكون سالبة
مطلقة وسالبة ممكنة كما كانت الحال اذا كانتا كليتين والكبرى سالبة
ويتبين ذلك بالخلف كما بان ذلك في الكليتين واما اذا كانت الصغرى
جزئية موجبة ضرورية وكانت الكبرى سالبة ممكنة فان النتيجة
يكون ممكنة جزئية وذلك بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانتا
موجبتين معا وكانت الكبرى كلية وضرورية فان النتيجة يكون ممكنة
والبرهان على ذلك هو البرهان الذي يتقدم اذا كانتا معا كليتين
فان المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى وكانت الجزئية
اضطرارية والكلية ممكنة موجبة كانت او سالبة فانه
لا يكون قياس والحدود التي تنتج الموجب الانسان والابيض والحي و
ذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحي والانسان
حي بالضرورة والانسان يمكن ان لا يكون ايضا ابيض وبعض الابيض
حي بالضرورة واما الحدود التي تنتج السالب فالثوب والابيض

والحي وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس بحي
وايضا فان الثوب يمكن ان لا يكون ابيض وبعض الابيض
حي والثوب لا يمكن ان يكون حيا سواء كانت الصغرى او موجبة
اذا كانت كلية وممكنة فانها غير منتجة وكذلك اذا كانت الصغرى
كلية اضطرارية سالبة كانت او موجبة والكبرى ممكنة جزئية فانه
لا ينتج ايضا والحدود التي تنتج الموجبة اذا كانت سالبة الغراب و
الابيض والحجر وذلك ان الغراب بابيض بالضرورة وبعض الابيض
حي بالضرورة وهي الحجر النتيجة واما الحدود التي تنتج السالب فالقار
والحجر والابيض وذلك ان القار ليس بابيض وبعض الابيض حي والقار
ليس بحجر واما الحدود التي تنتج الموجب اذا كانت الصغرى موجبة واضطرارية
فهي القفنس والابيض والحي وذلك ان كل ققنس ابيض بالضرورة
وبعض الابيض حي والنتيجة كل ققنس حي وهي ضرورية والتي تنتج
السالب فالثلج والابيض والحي وذلك ان الثلج ابيض وبعض
الابيض حي فالثلج ليس بحي بالضرورة وهي التي النتيجة وكذلك
لا يكون قياس في هذا الصنف ايضا اذا كانت المقدمتان مهملتين
او جزئيتين او احديهما مهملة والاخرى جزئية كانت الكبرى هي
الممكنة والصغرى هي الضرورية او بالعكس والحدود العامة لهذه
الاصناف كلها اما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحجر
واما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحي واما التي تنتج
السالب فالنجم المتنفس والابيض والحجر وتركيبها قريب على
ما من تاملنا فقد تبين فيه الفضل ان اصناف المقاييس المركبة

فهذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق وبالاضافة المقايس
المركبة من الممكن والضروري المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير
التام المنتج والمنتج التام للمنتج التام والمنتج غير التام لغير التام
والطريق الذي تبين به غير التام هو فيها واحد بعينه وبين ان
النتايج منها في الموجبات ممكنة وكذلك في السوالب اذا
كانت المقدمات الكبري منها هي الممكنة واما اذا كانت
الضرورية او الوجودية فانها يكون اما في المختلط من الممكنة
والوجودية فسالبة ضرورية او ممكنة واما في المختلط من
الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او سالبة ممكنة القول
في تاليف الممكن في الشكل الثاني واذا كانت المقدمتين
ممكنة في الشكل الثاني فانه ان يكون قياس منتج موجبتين كانتا
ام سالبتين او احديهما سالبة والثانية موجبة كليتين كانتا
او جزئيتين معا او احديهما كلية والاخري جزئية اما اذا كانت
احديهما مطلقة والاخري ممكنة فانه ان كانت الموجبة هي المطلقة
والسالبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس
منتج واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية فانه يكون
قياس منتج ومثل هذا يعرض اذا كانت احدي المقدمتين ايضا
ضرورية والاخري ممكنة والممكن ههنا ينبغي ان نفهم في
نتايج هذه المقايس على نحو ما فهم فيما تقدم وينبغي ان نبين
ههنا اولا ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس محفوظة الكمية
والكيفية كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة فلنضع

ان كلج

ان كلج يمكن ان يكون شيا من ا فاقول انه ليس يلزم عن هذا ان
يكون كل امكنة ان لا يكون شيا من ج برهان ذلك انه اكتمن ذلك
فسيصدق معا الموجبة الممكنة الكلية وهي قولنا كل ا يمكن ان يكون ج
لان الموجبات الممكنة ترجع الي سوالبها الكلية للكلية والجزئية
وذلك ان قولنا كل ج يمكن ان لا يكون شيا من الصدق معها الموجبة
المضادة لها وهي قولنا كل ج يمكن ان يكون ا فاذن يصدق مع
قولنا كل ج يمكن ان يكون ا قولنا كل ا يمكن ان يكون ج فالموجبة
الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين انها لا تنعكس هذا خلف لا يمكن والبين
فان كونها لا تنعكس وانما تظهر من المواد وذلك انه اذا كان كل ج
يمكن ان لا يكون شيا من ا فقد يمكن ان يكون بعض الا ج
بالضرورة مثال ذلك ان كل انسان يمكن ان لا يكون ابيض
وبعض الابيض ليس هو انسان بالضرورة مثل الثلج والقصر واذا
امكن ان يكون بعض ا بالضرورة ليس ج فليس يصدق معه
ذلك ان كل ا يمكن ان لا يكون ج لان بعضه واجب وضروري الا
يكون قال وقد يظن ان السالبة الممكنة قد تبين انعكاسها
بطريق الخلف ومثال ذلك انه يقول قال ان قول القايل كل ا يمكن
ان لا يكون شيا من ب ينعكس صادقا وهو ان كل ب يمكن
ان لا يكون شيا من ا برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا قولنا كل ب
يمكن ان لا يكون ا فنقيضه اذن هو الصادق وهو كل ب غير
ممكن الا يكون او لا كان قولنا كل ب غير ممكن ان لا يكون ا لزم
ان بعض ا ب بالضرورة او كان هذا قد تبين انه ينعكس اذ كانت جزئية

ضرورية فبعض ا ب بالضرورة قد كنا فرضنا ان كل ا يمكن ان
لا يكون ب هف لا يمكن لكن في القول مغالطة وذلك انه
ليس اللازم عن قولنا كل ب غير ممكن الا يكون فرض من اقولنا
ان بعض ب بالضرورة او قد يلزمه ان بعض ب ليست الآنه
نا قض قولنا كل ب يمكن ان لا يكون اقولنا بعض ب بالضرورة
ليست كانا قض بعض ب بالضرورة اقولنا كل ب يمكن
ان يكون اولما كان قولنا ان كل ب يمكن الا يكون اوكان قولنا
كل ممكن ان يكون انما قضه بعض ب بالضرورة وقولنا كل
ب يمكن ان لا يكون انما قضه قولنا بعض ب بالضرورة ليست
اذا ان قولنا كل ب ممكن ان يكون انما قضه قولنا بعض ب
بالضرورة او كذلك نا قض ما تبين الجزئيتين المقدمة السالبة
الممكنة وهي قولنا كل ب يمكن الا يكون او الذي نا قضه ايلزم
نقيضه فاذا قولنا كل ب يمكن ان لا يكون اما قضه
شيأن احدهما بعض ب بالضرورة ليست او الثاني بعض
ب بالضرورة هو فقولنا في قياس الخلف كل ب غير ممكن
ان لا يكون اقد يلزمه مرة ان بعض ب بالضرورة او مرة
ان بعض ب بالضرورة ليست فان كانت اللازم هو السالبة
الجزئية الضرورية لم نقض القول الى مح لانه ليس يعكس السالبة
الضرورية بل قد يكون كل ا يمكن ان لا يكون ب وبعض
ب ليس ا بالضرورة اشمل قولنا كل انسان يمكن الا يكون
ابيض وبعض الابيض ليس هو انسانا بالضرورة مثل الثلج والعسر

فاذ قد تبين

فاذ قد تبين ان السوالب الممكنة لا تنعكس فلنضع مقدمتين ممكنتين
احدهما والاخرى سالبة في الشكل الثاني مثل قولنا كل ج هو ب
بالامكان وكل ا يمكن ان لا يكون ب فاقول ان هذا التاليف لا ينتج
شيأ لانه لا يمكن ان تنعكس السالبة الممكنة كما الممكن وذلك في المادة
المطلقة والضرورية ولا بقياس الخلف بين انه اذ يكون
قياس لانه ان اخذنا نقيض النتيجة الموجبة الممكنة الحقيقية
لم يعرض عنه ذلك مح اذ كانتا متلازمتين اعني الموجبة الممكنة و
الممكنة السالبة وكذلك ان اخذنا النقيض جزئية ضرورة
موجبة او سالبة وبالجملة ان كان عن هذا التاليف قياس
فانه انما ينتج بالذات نتيجة ممكنة اذ كانت المقدمتان ممكنتين
لا ينتج مطلقة ولا ضرورية ان كان ليس في هذا القياس مقدمة
لهذه الصفة فان كان ينتج فيجب ممكنة فاما ان يكون سالبة ممكنة
واما موجبة ممكنة لكن بين الحدود انها تنتج مرة سالبة ضرورية ومرة
موجبة ضرورية ولكل واحدة من ما تبين النتيجتين مطل ان تنتج
سالبة ممكنة او موجبة ممكنة وكذلك ان السالبة الضرورية
نا قض الممكنة الموجبة والسالبة الممكنة وكذلك الموجبة الضرورية
نا قض كليهما فالحدود والتي تنتج في هذه المادة سالبة الانسان
والابيض والفرس والابيض والفرس والابيض هو الحد
الاوسط والانسان الاصغر والفرس الاكبر وكل انسان يمكن ان يكون
ابيض والنتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية و
اذ كانت السالبة عرج باضطرار لم يصدق ان كل ا يمكن ان يكون

منتج ولا كل الممكنة الا ان يكون منتج لا يكون لانها تنعكس على الموجبة
فمن هنا تبين انّ هذا التاليف ليس ينتج منتجة ممكنة لا سالبة ولا موجبة
وقد تبين ذلك ايضاً من انه ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية و
ذلك ان اذا اخذنا بدل الفرس الحجر وذلك انه ينتج كل انسان حي
وهي موجبة وليس يمكن ان يصدق معها الموجبة الممكنة ولا
السالبة الممكنة وذلك ان مناقضها للسالبة الممكنة بين بنفسه و
مناقضها للموجبة الممكنة من اجل انه لازمها للسالبة الممكنة وكذلك
بين انه لا يكون قياس في هذا القسم وان غير مكان السالبة
اعني ان جعلت صغرى بعد ان كانت كبرى او بالعكس وكذلك
بين انه لا يكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين موجبتين
او سالبتين والبرهان على ذلك فهذا الحد ودما عانيناه وان تعسر
وعلى من تاملها   تاليف الوجودي والممكن في الشكل
الثاني واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والاخرى
ممكنة وكانت السالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس عن ذلك اصلاً
كلية كانت كلتا المقدمتين معاً او جزئية والبرهان على ذلك هو
البرهان الذي استعمل اذا كانتا معاً ممكنتين وبتلك الحدود بعينها
اعني انها توجد مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية فان
كانت المقدمة السالبة هي المطلقة والموجبة هي الممكنة وكانتا معاً كليتين
فانه يكون قياس وذلك ان السالبة المطلقة تنعكس فيكون الشكل
الاول على ما تقدم وسواء كانت السالبة هي الكبرى ام الصغرى
لكن اذا كانت هي الصغرى تنعكسين وعكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف فان

كانت

كانت كلتاهما اعني كليتين سالبتين وكانت احداهما ممكنة و
الاخرى مطلقة فانه يكون قياس غير تام اذا انعكست السالبة
الى الموجبة التي تلزمها لانه يكون مؤتلفاً من مقدمتين مطلقة
سالبة وممكنة موجبة وان كانت كلتا المقدمتين موجبتين فانه
لا يكون قياس وذلك بين من انها ينتج مرة موجبة ومرة
سالبة اما الحدود التي تنتج الموجب ففي الانسان والصحة والحجر و
ذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحاً وكل حي هو صحيح وكل انسان
حي باضطرار وهي النتيجة واما التي تنتج السالبة فالانسان والصحة
والفرس وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحاً وكل فرس هو
صحيح والنتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت
احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية فانه يعرض في ذلك مثل ما
عرض فيما اذا كانتا كليتين معاً اعني ان شرط المنتج فيها وهو شرط
المنتج في ذلك وغير المنتج فيها هو غير المنتج في هذه وذلك انه متى
كانت الموجبة هي الموجبة المطلقة الكلية كانت او الجزئية
فانه لن يكون في ذلك قياس وذلك بين كما بين ذلك اذا كانتا
كليتين وبتلك الحدود باعيانها واما اذا كانت الكلية هي المطلقة
وكانت سالبة فانه يكون قياس بالعكس الى الشكل الاول وان كانت
كلتاهما سالبتين وكانت احداهما مطلقة فانه يكون قياس ايضاً غير تام
اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة على ما تبين
فان كانت السالبة المطلقة جزئية فانه لا يكون قياس موجبة
كانت المقدمة الاخرى ام سالبة وكذلك لا يكون قياس اذا كانت كلتا

المقدمتين مهملتين او جزئيتين او احديهما مهملة والاخرى جزئية
موجبتين كانتا معًا ام سالبتين والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم
وتحدوه واحده باعيانها تاليف الممكن والاضطراري
في الشكل الثاني اذا كانت كليتين معًا وكانت السالبة هي الضرورية
فانه يكون قياس تعكس السالبة الى الشكل الاول الذي كبراه سالبة
وصغراه موجبة ممكنة وقد تبين انه ينتج سالبة مطلقة وممكنة
سالبة وسواء كانت السالبة الضرورية هي الكبرى او الصغرى فاما اذا كانت
الموجبة هي الضرورية فانه لا يكون قياس وبيان ذلك من الحدود
ان نفرض الطرف الاصغر انسانا والاوسط ابيض والاكبر قفنس
وذلك ان كل انس يمكن ان لا يكون ابيض وكل قفنس فهو ابيض
بالضرورة والنتيجة ولا انس واحد قفنس وهي سالبة ضرورية
فليس يمكن ان ينتج دائما ممكنة لا موجبة ولا سالبة
وهو بين ايضا انه لا ينتج منه سالبة ضرورية دائما لان الضرورية انما
يكون عن مقدمتين ضروريتين او عن قياس يكون الضرورية فيه
سالبة والموجبة وجودية لا ممكنة على ما تبين وكذلك بين ايضا
انه لا ينتج مطلقة لان المطلقة من طبيعة الممكن وقد يطلب ايضا من
الحدود انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه مرة ينتج سالبة ضرورية
ومرة موجبة ضرورية فالحدود التي تنتج سالبة ضرورية هي التي
تقدمت واما التي تنتج موجبة ضرورية فهو اليقظان و
المتحرك والحي وذلك كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي
ان لا يكون متحركا وكل يقظان حي بالضرورة فاذن لا يكون

في هذا التاليف قياس ينتج اصلا وسواء كانت الموجبة الضرورية
هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية
فانهما ان كانتا سالبتين فانه يكون قياس اذا انعكست السالبة
الممكنة الى الموجبة التي تلزمها لانه يكون تاليفا من مقدمتين
الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية وقد تبين انه ينتج وسواء كانت
السالبة هي الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان الكليتان
موجبتين فانه لا يكون قياس لانه تبين ان النتيجة ليس
يمكن ان يكون سالبة لا مطلقة ولا ايضا سالبة ضرورية فليس
يمكن ان يكون دائما لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة ينتج ر
وكذلك لا يمكن ان ينتج سالبة ممكنة فاما الحدود التي تنتج السالب
الضروري فالانسان والابيض والقفنس فان كل انسان يمكن
ان لا يكون ابيض وكل قفنس ابيض والنتيجة ولا انسان واحد قفنس
فهذه هي الضروري والنتيجة في هذا الشكل في هذا الضرب من
الاختلاط وعن النتيجة اذا كانت المقدمتان كليتين فان كانت
احديهما كلية والاخرى جزئية فانه ان كانت المقدمة السالبة
هي كلية واضطرارية فانه يكون قياس ينتج اما سالبة ممكنة واما
مطلقة لان السالبة الاضطرارية ينعكس فترجع الى الشكل
الاول الذي تاليفه موجبة صغرى وسالبة كبرى ضرورية واما اذا
كانت الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يكون ايضا قياس البتة
اذ البرهان على ذلك هو البرهان بعينه اذ كانتا كليتين وتلك الحدود
باعيانها التي سلفت وكذلك لا يكون قياس اذا كانتا كلتاهما موجبتين

والبيان في ذلك هو البيان الذي تقدم اذا كانتا كليتين فان كانت
كلتا المقدمتين اعني الكلية والجزئية سالبتين وكانت احديهما كلية
اضطرارية فانه يكون في ذلك قياس غير تام وذلك انه اذا انعكست
الممكنة السالبة الى الموجبة فانه يكون قياس كما اذا كانتا كليتين
على ما تقدم وكذلك لا يكون قياس اذا كانت المقدمتان مهملتين
او جزئيتين والبرهان في ذلك هو البرهان الذي استعمل فيما تقدم
وتلك الحدود باعيانها فقد تبين انه متى وضعت المقدمة السالبة
الكلية اضطرارية فانه يكون ضرورة قياس منتج اما سالبة مطلقة
واما سالبة ممكنة وانه متى وضعت الموجبة اضطرارية انه لا
يكون قياس وهو بين انه ترتيب واحد للحدود في المقاييس المطلقة
والضرورية يكون قياس او لا يكون وهو بين ان هذه المقاييس
كلها غير تامة   تاليف الممكن في الشكل الثالث واذا كانت
المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين كليتين فانه يكون قياس
ويكون النتيجة جزئية ممكنة على نحو ما يكون في المطلقة
والضرورية اعني بتلك الشروط باعيانها والبرهان على ذلك هو
البرهان على تلك ويخص هذه المادة انه متى كانتا سالبتين فانه
يكون من جميعهما قياس غير تام اذا انعكست احدى السالبتين
الى الموجبة اللازمة لها لانه يعود الى ممكنتين احديهما موجبة
والثانية سالبة فان كانت احديهما كلية والاخرى جزئية فان
المقاييس المنتجة منها وغير المنتجة يكون كما كانت في المادة المطلقة
والضرورية وبتلك الشروط باعيانها ويخص هذه المادة اذا كانتا سالبتين

كان

كان قياس بالانعكاس اعني بانعكاس السالبة الى الموجبة اللازمة
لها لانه لا يكون قياس من سالبتين في شيء من التاليفات لا
البسيطة ولا المركبة واذا اخذت المقدمتان مهملتين او
جزئيتين فانه لا يكون ايضا قياس لانه ينتج مرة موجبة ضرورية
ومرة سالبة ضرورية اما الحدود التي تنتج الموجبة فالانسان
والابيض والحي وذلك ان بعض الابيض ممكن ان يكون انسانا
والابيض يمكن ان يكون حيا والانسان بالضرورة حي والتي
تنتج السالبة الانسان والابيض والفرس وذلك ان الابيض
ممكن ان يكون فرسا والنتيجة لا انسان واحد فرس وهذه
الحدود باعيانها تبين ذلك اذا كانتا سالبتين واحديهما موجبة
والاخرى سالبة لانه ممكن ان يولف هذا التاليف
تاليف الممكن والوجود في الشكل الثالث واذا كانت احدى المقدمتين
في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة وكلاهما موجبتان كليتان
فان النتيجة يكون ممكنة جزئية وذلك بين بانعكاس الصغرى كما
فان كانت هي الممكنة عادت في الشكل الاول الى ما صغراه
ممكنة وكبراه مطلقة وقد تبين فيما سلف ان نتيجته ممكنة فان
كانت الصغرى هي المطلقة عادت ما صغراه في الاول مطلقة كبراه
ممكنة وقد تبين ان هذا ايضا ينتج ممكنة فان كانت احديهما موجبة
والاخرى سالبة وكان ايهما اتفق مطلقة اعني الكبرى او الصغرى
وكانت السالبة هي الكبرى فان النتيجة يكون ممكنة فان كانت السالبة
هي الممكنة كانت النتيجة ممكنة حقيقية وان كانت السالبة هي المطلقة كانت

المنتج سالبة ممكنة باشتراك الاسم اعزانه ينتج نتيجتين سالبة ضرورية
وسالبة ممكنة اذ كانت جميعا سالبتين فانه لا يكون قياسا
الا اذا انعكست الممكنة السالبة الى الممكنة اللازمة منها لانه يعود
اما الى ما هو من موجبتين واما الى ما كبراه سالبة وصغراه موجبة واما
اذا كانت احد المقدمتين كلية والاخرى جزئية وكان كلاهما
موجبتين او كانت الكلية هي السالبة الكبرى والجزئية الموجبة
فانه يكون قياسا برجوعها الى الشكل الاول بانعكاس الجزئية
على ما تبين ونتيجة يكون على نحو ما كانت نتيجة المقدمتين الكليتين فان
كانت الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية وكانت الصغرى هي
المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة فانه يكون قياسا
وبيان ذلك يكون بقياس الخلف فليكن كل ب فنوح وبعض ب ليس
هو ا بامكان فاقول ان بعض ج يمكن ان لا يكون الا انه ان لم يكن
هذا صادقا فنقيضه هو الصادق وهو ان كل ج هو ا بالضرورة
لان هذه هي المناقضة بالضرورة في الجهة والكمية وقد كان قضيتنا
ان كل ب فنوح بالاطلاق فاذن ينتج في الشكل الاول ان كل
ب هو ا بالضرورة وقد كان معنا ان بعض ب ليس هو ا
بامكان هذا خلف لا يمكن فاما ان كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية
والصغرى هي الممكنة فانه يكون قياس بيان بالافتراض فاما
ان كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة فانه لا يكون
قياس لانه خاصة الشكل الثالث الا يكون صغراه سالبة وان
كانت ممكنة فانه يكون قياسا اذا انعكست الى موجبة على ما كيف واذا

كانت

كانت كلتا المقدمتين مطلقتين او جزئيتين فانه لا يكون قياس و
برهان ذلك هو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية فهذه الاصناف
اعني الممكن وتلك الحدود باعيانها تاليف الممكن و
الاضطراري في الشكل الثالث واذا كانت كلتا المقدمتين
كليتين وكانت احديهما اضطرارية والاخرى ممكنة كانتا معا موجبتين
فانه يكون عن ذلك قياس ينتج نتيجة ممكنة وذلك بانعكاس
الموجبة ورجوع التاليف في الشكل الاول الى ما كبراه سالبة ممكنة
وصغراه موجبة ضرورية فان كانت السالبة هي الاضطرارية الكبرى
فان النتيجة يكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة برجوعها بالعكس
ما كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة
فان كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية فانه لا يكون
قياس الا بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة وان كانت الصغرى
سالبة ضرورية فانه لا يكون قياس فالحدود التي ينتج الموجبة
هي الانسان والنائم والفرس وذلك انه ولا فرس واحد
انسان وكل فرس يمكن ان يكون نائما والنتيجة كل انسان يمكن
ان يكون نائما والحدود التي ينتج السالب الانسان والنعمان
والنائم والفرس وذلك انه ولا انسان واحد نعمان فرس نعمان
وكل انسان نعمان يمكن ان يكون نائما والنتيجة ولا فرس
واحد نعمان هو نائم فان كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى
جزئية وكانت كلتاهما موجبتين فانه يكون قياس بالرجوع
الى الشكل الاول ويكون النتيجة ممكنة كالحال في الاصناف التي يرجع اليها

في الشكل الاول فان كانت احدى المقدمتين سالبة والاخرى
موجبة وكانت السالبة هي الكبرى فانه ان كانت اضطرارية
فان النتيجة تكون او ممكنة لانها يرجع بالعكس الى الصنف
الاول الذي ينتج هاتين النتيجتين ان كانت كلية وان كانت
جزئية فبالافتراض والخلف وان كانت السالبة هي الممكنة
فانها تكون النتيجة ممكنة حقيقية كما لها في الصنف من القياس
الذي يرجع اليه في الشكل الاول فاما ان كانت السالبة هي
الصغرى فانه ان كانت ممكنة كان قياسا لعكسها الى الموجبة
الممكنة فان كانت هي الضرورية لم يكن قياسا وذلك يتبين على
نحو ما تبين اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها فقد تبين متى
يكون في هذا الضرب قياس وكيف يكون واي نتيجة ينتج اي قياس
وايها تامة وغير تامة كما في الاصناف التي تكون في هذا الشكل وهنا
انقضى القول في جميع المقاييس الحملية قال وقد تبين بحو ما قيل
في الاشكال الوجودية ان جميع المقاييس التي في هذه الاشكال انما تتم
الى الشكل الاول الذي فيها فاما ان جميع اجناس المقاييس الموجودة
على الاطلاق يرجع كلها باسرها الى الشكل الاول فذلك اذا تبين
ان جميع اجناس المقاييس الحملية هي هذه الثلثة فقط وان ما
عداها من المقاييس الرئيسة الحملية فكلها مضطر الى الحملية فنقول
ان كل قياس بالجملة فهو انما يبين اما ان الشي موجود واما انه غير
موجود وكل واحد من هذين اما ان يكون كليا واما جزئيا وكلما يبين
ان الشي موجود اما ان يكون كليا وامّا وانه غير موجود فاما ان يبين

ثالثة

على جهة الحمل واما ان يبينه على جهة الاشتراط واما ان يبينه بقياس
مركب من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف والغرض
الان انما هو التكلم في المقاييس الحملية وشرط المسح منها غير
المنتج على الاطلاق فانه اذا تبينت سبب المقاييس المضطرة
في الانتاج الى هذه وهو قياس الخلف والقياس الذي يكون
بشرط فنقول انه متى احتجنا ان نبين ان شيئا موجودا في شي
مثل ان نحتاج ان نبين ان ا محمول على ب اما على جهة
السلب واما على جهة الايجاب فهو من الظاهر انه لابد ان ناخذ في بيان
ذلك على جهة الحمل من شيئا موجودا الشي ومحمولا على شي فان
اخذنا في ذلك ان ا محمول على ب فمن البين انا قد اخذنا
الشي في بيان نفسه وذلك مستحيل وغير مفيد علما زائدا في المط
وكذلك ان اخذنا في ذلك قضية مباينة بالمحمول والموضوع
للمط فهو بين ايضا انه ليس يلزم عنه شي في المط لا الايجاب ولا السلب
مثل ان يقول ان ا محمول على ب لان ج محمول على د واذا
امتنع هذان الوجهان فلم يبق الا ان يكون القول الماخوذ في
بيان ا موجود في ب اما قول مشارك له في احد الطرفين او
مشارك لهما معا ثم ان كان مشاركا لاحد الطرفين فلا يخلو اما
ان يكون محمولة هو محمول المط بعينه وموضوعه غيره او يكون موضوعه
موضوع المط ومحموله غيره او يكون محمول المط هو موضوعه او
موضوع المط هو محموله فانه لا يخلو القول المشارك لاحد الطرفين
من هذه الاقسام ثم لا يخلو ايضا هذا المشارك لاحد الطرفين من هذه الاقسام

اما ان يوجد حكما واحدا بعينه من جزئين يشاركه حكم آخر او قضية اخرى
واما ان يوجد مشتركا بالقضية اخرى وذلك الجزء ان يتصل
بالمطلوب فان احد المشاركين لاحد طرفي المطلوب الذي هو اب قضية واحدة
فقط مثل ان يأخذ ان مشاركة ج يحمل احدهما على صاحبه فهو
تبين ان قضية واحدة فقط مثل ان نأخذ ان ا ليس يلزم من ذلك
ان يكون اشتراك ا ب محمولة على ب بايجاب او سلب على ب لم
يشارك ج ب والا بل احدهما الالف مشاركة ا ج مشاركة ان يحمل
بعضهما على بعض فهو بين انه ج ب انه يكون من ذلك قياس الا انه
لا يكون قياس على المطلوب الذي طلب امس على وجود اي ب ا او سلبيا عنه
ولو اخذنا الامور المشاركة لاحد الطرفين الى غير نهاية من غير ان
يشارك الطرف الاخر مثل ان نأخذ اشتراكه ج ود ه وح له ولم فانه لم
يلزم من ذلك ان يكون اشتراكه ب ا يحمل ايجاب او سلب مالم يكن الالف
المشاركة للالف مشاركة للب فان القياس الغير المحدود انما يكون
من مقدمات غير محدودة فان القياس يكون على غير مطلوب محدود
واما القياس المحدود الذي يكون على مطلوب محدود فانه يجب ان يأتلف
من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي المطلوب ولذلك ما يجب ان يكون
اقل القياس المحدود انما يأتلف من مقدمتين يشتركان بحد اوسط
تحليلنا لطرفي المطلوب والا لم يمكن ان يبين ان شيئا محمولا على شيء
من غير اجل حمل شيء على شيء مثل ان يكون اشتراكه للج والج مشاركة
للبا ح يجب ان يكون مشاركة للبا فقد تبين من هذا انه كل قياس
فانه يكون عن مقدمتين وثلثة حدود حدا واوسط واكبر واما ان كل

قياس

قياس حملي موقوف على مطلوب محدود فانه يكون احد هذه الثلثة الاصناف
من المقاييس الحملية اعني الاول والثاني والثالث والرابع يوجد
شكل رابع لسقوط من ان الحد الاوسط الذي يوجد مشاركا للطرفين
مثل ان يأخذ الجيم مشاركة للباء والالف اللذين هما طرفا المطلوب
لا يخرج من ثلثة احوال اما ان يكون موضوعا للطرف لانه ح من ثلثة
احوال الاكبر محمولا للاصغر مثل ان يكون محمولا على ب وهذا هو
الشكل الثاني او يكون موضوعا لهما الاول او يكون محمولا عليهما
جميعا وهذا هو الشكل الثالث واما ان يوجد محمولا على الاكبر موضوعا
للاصغر فليس يمكن لان المحمول على الاكبر محمول على الاصغر اذ
لو كان الاكبر محمولا في المطلوب بالطبع على الاصغر فيكون الشيء
بعينه محمولا على نفسه وذلك مستحيل هذا اذا اعتبر الحد الاوسط
بحسب المطلوب المفروض واما اذا اعتبر بحسب المشاركة فانه ينتج
غير المطلوب الذي هو عكسه فهو بهذه الجهة ان عده الا انه ليس
شكلا رابعا كما يضعه جالينوس فانما يكون قياسا على غير المطلوب الموضوع
ولذلك ليس يقع عليه فكر بالطبع ولا يوجد في كلام قياس ربانى
لاطف فقد تبين من هذا القول ان كل قياس حملي فانه انما يكون ضرورة
احد هذه الاصناف الثلثة وان كان المطلوب الواحد بعينه يبين
باوساط كثيرة مثل ان يبين ان ا موجودة في ب يوجد ا في ج وا في
في د وا في ه وا في ب واما ان قياس الخلف ايضا فانه مركب
من واحد من هذه الاشكال الثلثة ومن القياس الشرطي فذلك بين ان قياس
الخلف انما يكون لسياقة الكلام فيه الى قياس حملي ومن ان

المطا فيه الاول اما لزم وبين بقياس شرطي مثل ان نقول ان القطر
اما ان يكون مشاركا لضلع المربع او مباينا ثم بين المستثنى من
هذا القياس الشرطي وهو انه لا يكون مشاركا بقياس حملي يؤدي
الى المحال وذلك بان نقول لانه ان كان مشاركا كانت نسبة
مربع الضلع الى مربع القطر احدهما الى الاخر نسبة عدد
مربع الى عدد مربع فيلزم عن ذلك ان يكون نسبة مربع
الضلع الى مربع القطر نسبة عدد مربع الى عدد مربع وقد بين
في كتاب الاسطقسات ان نسبة المربعين احدهما الى الاخر ليست
كنسبة عدد مربع الى عدد مربع وهي نسبة الاثنين الى الواحد
هف لا يمكن فاذا تبين انه غير مشارك من القياس الشرطي الذي
استثناه اولا وهو قولنا اما مباين واما مشارك فعلمنا انه
غير مشارك فهو بالضرورة مباين وهذا هو القياس الشرطي المنفصل
الذي يأتلف من المتعاندات الذي متى استثني احدهما انتج
مقابل الثاني على ما قيل في المقاييس الشرطية فالمحال كما قلنا في هذا
القياس بين بقياس حملي والمطلوب بين بقياس شرطي واما القياس الشرطي
فانه بين ايضا من امره انه لا يستغني عن القياس الحملي وذلك ان
القياس الشرطي نوعان اولا احدهما القياس المتصل وهو الذي يتركب
من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الاتصال مثل
قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والشيء الذي يلزم
عنه الشيء يسمى المقدم واللازم التالي وهو صنفان احدهما يستثنى
فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه مثل قولنا لكن الشمس طالعة

فالنهار

فالنهار موجود والثاني يستثنى فيه مقابل التالي مقابل المقدم مثل
قولنا لكن النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة والجنس الثاني
الشرطي المنفصل وهو يتركب من المتعاندة والتامة العناد ويقرن به
حروف الشرط التي تدل على الانفصال مثل قولنا هذا الوقت اما ليل
واما نهار وهذه اربعة اصناف وذلك انه يستثنى فيه المقدم بعينه
فينتج مقابل التالي ويستثنى فيه التالي فينتج مقابل المقدم ويستثنى
فيه مقابل المقدم فينتج التالي ويستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم
وذلك انا قد نقول لكنه ليس بليل فهو نهار ولكنه ليس بنهار فهو
ليل او لكنه ليل فليس نهارا او لكنه نهار فليس بليل واذا كان
فهو نهار ولكنه ليس نهار فهو ليل او لكنه ليل فليس بنهار فليس
بليل واذا كانت اجناس القياسات الشرطية الاولى وهي هذه
الجنسان فكلاهما اذا اتوصل الامر فيهما ظهر ان المطلوب فيهما هو الذي
بين فيها بجهة الشرط واما المستثنى فانه يحتاج الى ان يبين بقياس
حملي في الشرطي المنفصل والمتصل اذ كان التعاند والاتصال
فيها ليس بينا بنفسه وذلك انه اذا كان الاتصال فيها بينا بنفسه المستثنى
بينا بنفسه كان اللازم بينا بنفسه وذلك ظاهر في الشرطي المنفصل فانه
اذا كان التعاند بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه فالمطلوب بين بنفسه
لانه ان كان بينا ان العالم لا يخلو ان يكون اما محدثا واما قديما
وكان معا بنفسه ليس بقديم فكونه محدثا بين بنفسه ضرورة وشبيه
ان يكون الامر كذلك في الشرطي المتصل فانه اذا كان وجود
المتكون بينا بنفسه ووجوده في الطبيعة بينا بنفسه من غير وسيط فوجود الطبيعة

بين وكذلك ان كانت افعال النفس بينة الوجود بنفسها وبينة الوجود
من النفس بنفسه فالنفس بينة الوجود بنفسها وكذلك ان كانت
الحركة معلومة الوجود ومعلوم بنفسه وجودها عن محرك فالمحرك
معلوم الوجود بنفسه وان كان عدم الحركة في شيء ما بين الوجود بنفسه
فعدم المحرك هناك بين الوجود بنفسه بالجملة فانت اذا تاملت
البراهين التي تجري مجرى في العلوم وذلك في المطلوبات بالطبع
وجدت اما الاتصال فيما بينها بوسط واما الاستثناء وهذا انما يلزم
في المقاييس الشرطية التي ليست هي حملية بالقوة هي الشرطية الحقيقية واما
التي هي بالقوة حملية فتلك حملية اخرجت مخرج الشرط واولئك
امكن فيها ان يبين بها المطلوب بذاتها ومفردة بزيادة مقدمة
وهذا النوع من الشرطيات هو الذي يشارك المقدم التالي بحد واحد
وقد لخصنا ذلك في قول افردناه الى ذلك واما اذا كان الامران
في القياس الشرطي معلومين بانفسهما فانه لا يستعمل الا في بيان شيء مجهول
بالطبع وان كانت قد يستعمل في بيان ما هو اقل خفاء من المجهول
بالطبع مثل استعمال الاستعداد وما اشبهه وليس للقائل ان يقول انه
كما قد يكون المقدمتان في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة
مجهولة كذلك قد يتفق ان يكون الامر في القياس الشرطي اعني ان
يكون المقدمتان معلومتين بانفسهما الشرطية والاستثناء
ويكون النتيجة مجهولة فانه انما اتفق ان كانت المقدمتان في
القياس الحملي معلومتين والنتيجة مجهولة لان المقدمتين لم تتالف بعد
في الذهن التاليف الذي يلزم عنه النتيجة واما المقدمتان في هذا

الشرطي

الشرطي فانها ليست محتاجة الى التاليف في لزوم ما يلزم عنها فلهذا لم يعن
بتفهيم هذا الموضع عن ارسطو الا على ما نقوله في ذلك ابو نصر ولا على ما يتكلم
عليه ابن سينا بالجملة فان الاستقراء الذي ارشدنا اليه يظهر ما يقوله ارسطو في هذا
الامر ظهورا بينا لانه قد تبين من قولنا ان كثيرا من الاشياء المعلومة
بانفسها مثل وجود النفس وغيرها انما علمنا بهذا النحو في البيان
ومحال ان يكون طريق واحد بعينه يستعمل في الوقوف على المعلوم بنفسه
والمجهول بالطبع فقد تبين ان جميع اجناس المقاييس انما تتم بالشكل الاول
انما تنحل الى الكلية منها على ما سلف وذلك ان ما عدا الحملية تتم بالشكل
الاول والجزئية التي في الشكل الاول بالمقاييس الكلية التي على
ما تبين وبين انه واجب لذلك ان يكون في كل قياس ينتج مقدمة موجبة
كيف كانت في كميتها ومقدمة كلية كيف ما كانت في كيفيتها و
ذلك انه اذا لم يكن هنالك مقدمة كلية فاما ان لا يكون هناك قياس
واما ان يكون على غير المطلوب واما ان يكون المقدمة نفسها هي المطلوب
مثال ذلك ان كان المطلوب هل اللذة بالموسيقى خير فانا لكن
ان يوجد في بيان هذا المطلوب لا يخلو ان يكون المطلوب نفسه او غيره
ان كان غيره فانه لا يخلو من ثلاثة احوال اما انه يكون اسم ما
المقدمة الماخوذة في ذلك مهملة وهي ان اللذة خير او يكون جزئية
وهي ان بعض اللذات خير او يكون كلية وهي ان كل لذة خير فان
اخذت المقدمة مهملة وهي ان اللذة خير لم يامن ان يكون تلك
المهملة تصدق في من اللذات على غير اللذة الموسيقية فلا ينتج
المطلوب وهو ان اللذة الموسيقية خير وكذلك ان اخذنا انه فيما بالسوية

الجزئي فنقول لبعض اللذات خير وذلك ان انتج امثال هذه دايما فغير
المطلوب مثل ان يكون قولنا لبعض اللذات خير صادقا لا لهذه
العلم وكذلك المهمل ينتج غير ذلك ان لذة العلم خير لانه ليس من المط واما
ان اخذ المط نفسه فهو ابين ليس يكون قياس فلا بد في الاقيسة
المنتجة من ان يكون الطرف الاصغر منطويا تحت الاوسط انطواء
الجزء في الكل حتى يكون نسبة احدهما الى الاخر نسبة الجزء الى الكل
وذلك بالفعل في الشكل الاول وبالقوة في الشكل الثاني والثالث
ومن هاهنا تبين انه واجب ان تكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة
الكلية موجبة لانها ان كانت سالبة لم تنطو تحتها ولا وجدت
فيها هذه النسبة ولذلك كان معنى المقول على الكل الذي يتضمن
هذه النسبة موجودا بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني او
والثالث بالقوة وقد تبين من هذا القول ان كل قياس فواجب
ان يكون فيه مقدمة كلية وموجبة وان النتيجة الكلية انما تبين عن
مقدمات كلية وان النتيجة الجزئية قد تبين عن مقدمتين احديهما
جزئية وذلك في الشكل الاول والثاني وقد تبين عن مقدمتين
احديهما جزئية وذلك في الشكل الاول كليتين وذلك في الشكل
الثالث واذا كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لا تبين ضرورة الا عن
مقدمتين كليتين واما النتائج الجزئية فقد تبين عن الصنفين جميعا اعني
عن الكليتين وعن الكلية الجزئية وهو بين ايضا انه واجب ان يكون
كلتا المقدمتين او احديهما مشبهة في جهتها وكيفيتها بالنتيجة
اعني انه ان كانت النتيجة ضرورية او ممكنة او مطلقة فانه اما ان

يكون كلتا المقدمتين او احديهما تلك الجهة واحدهما وذلك في
المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة وهي المنتجة بالتضمن من معنى المقول
على الكل وهو بين ايضا مما قيل متى يكون قياس منتج ومتى يكون
غير منتج والمنتج ايضا متى يكون ناقصا ومتى يكون تاما وانه متى
كان قياس حملي فبالضرورة ان يكون الحدود فيه مرتبة احد تلك
الانحاء الثلاثة التي وصفنا وهو بين ايضا ان كل نتيجة فانما تكون
بثلاثة حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم تكن النتيجة الواحدة
بعينها عن مقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين احدهما ان
يكون النتيجة الواحدة بعينها تبين بمقاييس كثيرة كل واحد منها كاف
في انتاج النتيجة اعني مفردا او بذاته والثاني ان ذلك يمكن بنحوين
احدهما مثل ان تبين نتيجة ه مثلا بمقدمتي ا ب على حدة وبمقدمتي
ج د على حدة وبمقدمتي ا ب وبمقدمتي ا ج على حدة او بمقدمتي ب ل
على حدة والضرب الثاني ان تكون المقدمات المنتجة للنتيجة
المفروضة نتائج عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احدهما مثال ذلك
ان تكون نتيجة ه بمقدمتي ا ب وتكون مقدمة ا نتيجة بمقدمتي د ه
ومقدمة ب نتيجة بمقدمتي و ز او يكون مقدمة ا نتيجة بمقدمتي ا
د ه وتكون المقدمة ب مثبتة بالاستقراء او بنفسها في اول
الامر فعلى الجهة الاولى تكون المقاييس كثيرة والنتائج كثيرة
لا سيما في هذا المثال ثلاثة وهي التي عن النتيجة الاخيرة واما اللذان
هما مقدمتا النتيجة ونتيجتا مقدمتي د ه ور فاما متى لم يكن من المقاييس
الا نتيجة واحدة وانما قياس واحد فلا يمكن ان يكون منه الا نتيجة واحدة

غير اكثر من حد و ثلثة اذ قد تبين انه لا يكون قياس غير اقل من حدين
ولنتزل انه يكون عن قياس واحدة نتيجة واحدة من اربع و ستة
حدود ومثل ان تنزل ان ه مثلا نتيجة عن مقدمتي اب و مقدمتي
ح د ولانه قد تبين انه ان كان من حقا ان يكون عن مقدمتي
اب قياس ان يكون نسبة احديها الى الاخرى نسبة الجزء الى
الكل فان كانت احديها الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل
فانه يكون عنها ضرورة نتيجة فان كانت عنها نتيجة فلا يخلو من
ثلثة احوال اما ان يكون عنها نتيجة ه المعينة وحدها واما ان يكون
النتيجة احدى مقدمتي ح د واما ان يكون شيئا اخر غير هذين ثم
في كل واحد من هذه الاحوال الثلثة لمقدمتي اب لا يخلو ايضا مقدمتا
ح د من ان يكون نسبة احديها الى الاخرى نسبة الكل
الى الجزء او لا يكون فان كانت فتحدث عنها ضرورة نتيجة ثم
هذه النتيجة ايضا لا تخلو من تلك الثلثة الاحوال اما ان يكون نتيجة
المطلوبة واما ان يكون النتيجة احدى مقدمتي اب واما ان يكون
النتيجة شيئا اخر غير هذين فان كانت النتيجة الحادثة من مقدمتي اب
ه نتيجة المطلوبة وكانت عن مقدمتي ح د نتيجة ما بان يكون نسبة
احديها الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه ان كانت تلك
النتيجة هي نتيجة ه او هي احدى مقدمتي اب فانه يكون قياسات كثيرة
على نتيجة واحدة وذلك شيء غير ممتنع وان كانت نتيجة مقدمتي
ح د غير نتيجة ه وغير احدى مقدمتي اب فانه يكون مقاييس كثيرة
غير متصل بعضها ببعض واما ان لم تكن مقدمتي ح د احديها الى الاخرى نسبة

نسبة الكل

نسبة الكل الى الجزء فانه ليس يكون لها نفع في نتيجة ه الا ان يوجد على
جهة الاستقراء نفع مقدمتي القياس او له النتيجة واختصاصها او لغير
ذلك من الاشياء التي تحذف لها المقدمات التي ليست ضرورية في الانتاج
بينا في الثاني من الجدل فهذا ما يلزم متى فرضنا ان نتيجة مقدمتي اب
هي ه واما ان كانت نتيجة مقدمتي اب غير ه وغير احدى مقدمتي ح د
فانه ايضا لا يخلو ان يكون نتيجة مقدمتي ح د اما نتيجة ه واما احديها
مقدمتي اب واما شيئا اخر غير هذين واما ان يكون مقدمتا ح د غير
منتج اصلا فان كانت نتيجة مقدمتي اب غير ه وغير احدى مقدمتي ح د
وكانت نتيجة مقدمتي ح د غير ه وغير احدى مقدمتي اب فانه ليس
يكون قياسا على حدة واحدة فضلا على المطلوب ويكون مقاييس كثيرة وان
كانت نتيجة مقدمتي ح د هي ه فانه ايضا يكون مقاييس كثيرة على
مطالب كثيرة ان كانت نتيجة مقدمتي ح د احدى مقدمتي اب فانه لا يكون
ايضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب وان كانت مقدمتا
ح د غير منتجة فانه لا يكون لها غناء في نتيجة مقدمتي اب مع ان نتيجة
مقدمتي اب هي غير مطلوب واما ان كانت نتيجة مقدمتي اب احدى
مقدمتي ح د فان مقدمتي ح د لا يخلو ايضا من تلك الثلثة الاحوال
اما ان يكون منتجة له واما لاحدى مقدمتي اب واما لشيء اخر غيرها
فان كانت نتيجتها ه فانه يكون مقاييس كثيرة على المطلوب الواحد
وقد تبين ان ذلك غير ممتنع وان كانت نتيجتها احدى مقدمتي اب
فانه يكون البيان دورا او لا يكون هناك قياس على المطلوب وان كانت
مقدمتي ح د غير ه وغير احدى مقدمتي اب فانه يكون ايضا

مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب واما ان كانت مقدمتا
ح د غير منتجة اصلا فانه ليس يكون لها غناء في الانتاج ويكون باطلا
ويكون هناك قياس واحد لكن على غير المطلوب فقد تبين ان جميع
الوجوه التي يمكن ان يتصور بها ان مطلوبا واحدا بين عن قياس واحد
يتركب من اكثر من مقدمتين مستحيل وبهذا بعينه يتبين انه لا يمكن ان
يبين مطلوب واحد بقياس واحد هو مركب من اكثر من ثلثة حدود و
ذلك ما قصدنا بيانه واذ قد تبين ان كل قياس بسيط فانه لا يكون من
اكثر مقدمتين ثلثة حدود وقد كان تبين انه لا يكون باقل فكل قياس
بسيط فلا يكون باكثر من ثلثة حدود ولا باقل واذا تبين هذا فهو
بين ايضا ان كل قياس بسيطا او مركب من مقاييس بسيطة تام التركيب
غير ناقص منه مقدمة من المقدمات الضرورية في النتيجة لا ظاهرة
فهو مولف من مقدمات ازواج وحدود وافراد لان الحدود
اكثر من المقدمات بواحد وانه اي قياس كان بهذه الصفة ولم
يكن مقدماته ازواجا فانه غير منتج الا ان يكون اضيف مقدمة
ليست ضرورية في الانتاج او حذف منه بعض المقدمات الضرورية
وخاصة هذا القياس ان يكون النتايج فيه نصف المقدمات لان
عن كل مقدمتين نتيجة والقياس المركب الذي بهذه الصفة يسمى الموصول
وهو الذي يصرح فيه كما قلنا بجميع المقدمات الضرورية في انتاج
المطلوب فيها المقدمات الوسط مرتين مرة من حيث هي نتايج
ومرة من حيث هي مقدمات واعني بالوسايط المقدمات التي بين
المطلوب الاول وبين المقدمات الاولى التي منها الا في النتيجة

الى النتيجة نحو القياس المركب وهو المعروف بغير موصول مثال ان نبرهن ان ا
موجود في ب بمقدمتين ح د وتبين كل واحد من هاتين المقدمتين بمقدمتين
اخرتين مثال ذلك ان تبين مقدمة ح بمقدمتين ه ز ومقدمة د بمقدمتين ح ط
فيكون مقدمات ه ز ح ط الاربعة جميعها بعينها فيكون جميع مقدمات
هذا القياس ما خلا هذه الاربع مرة هي نتايج ومرة هي مقدمات اعني
نتايج بالاضافة الى ما تحتها مقدمات بالاضافة الى ما فوقها واما القياس
المركب الذي يسمى المفصول فهو الذي انما يصرح فيه اما بجميع
المقدمات فقط دون النتايج اللازمة عنها واما ببعض المقدمات
فانه من جهة انه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات يكون خاصته الى
الحدود التي فيه تزيد ابدا على المقدمات بواحد الا انه ليس يكون
المقدمات ابدا ازواجا والحدود افرادا كما كانت في القياس المركب
الموصول بل خاصته هذا انه متى كانت المقدمات ازواجا كانت
الحدود افرادا او متى كانت الحدود ازواجا لان هذه هي خاصة
الاعداد التي يزيد احدهما على الاخر بواحد فمتى كانت المقدمات افرادا
والحدود ازواجا ويزيد هناك فرد واحد بعكس الامر فصارت المقدمات
ازواجا الحدود افرادا ولما كان يلحق هذا القياس ان المقدمات
فيه يتصل بعضها ببعض او ليس يحول بينها النتايج التي يصرح بها
في القياس الموصول بل يحذف هناك فاوجب ان يحدث فيه مع
كل ما شرحناه ونتيجة قسمناها لحاقا في انتاج المطلوب ومنها ما ليس
[illegible] النتايج المسماة فوايد واذ كان هذا الحد الذي كانت النتايج
[illegible] القياس الذي يكثر فيه حدود والمقدمات ليعلم كانت الحدود اكثر

في اربعة ومتى زيد حد واحد بزيد نتائج اقل من الحدود التي زيد عليها
الحد بواحد لانه لا يجتمع في الحد المزيد في الحد الذي يليه وانما يجتمع
منه ومن الحد الثالث ثم منه ومن الحد التالي الرابع وهكذا
الى اخر الحدود وسواء كان الحد المزيد في الطرف الاسفل وهو ان
يكون موضوعا للموضوع الاول وفي الطرف الاعلى وهو ان
يكون محمولا على المحمول الاخير او كان ايضا مزيدا في الوسط وذلك
انه اذا كان في الوسط على مع الحد الذي فوقه والذي تحته نتائج ما خلا
الحدين الذين يليانه اللذين احدهما فوق الجزء والاخر من اسفل
مثال ذلك انه اذا كانت معنا حدود اربعة وهي حدود ا ب ج د
فانه يكون عن هذه الحدود ثلث نتائج نتيجة لحدود ا ب ج
ونتيجة ا ب د ونتيجة لحدود ب ج د فان زيد عليها حد واحد وهو
مثلا ه صارت ثمن نتائج نتيجة لحدود ه د ج ونتيجة لحدود ه د ج
ونتيجة ايضا لحدود ه ب ا فيكون اكثر من الحدود وتكون النتائج
الحادثة عن الحد المزيد اقل من الحدود التي اضيف اليها الحد المزيد
بواحد فهذه السيارات يمكن ان يوقف على معرفة نوعي القياس
المركب الموصول والمفصول فانه اذا لم يكن فيه هذه الخواص ولم
يكن هناك مقدمات ثبتت لعوض من الاعراض التي يراد فيه المقدمات
التي ليس لها غنا في انتاج المطلوب فهو بين ان القول ليس بقياس مركب
اصلا لا موصولا ولا مفصولا وما وجدت فيه خواص الموصول
فهو موصول وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول
ولان ضروب النتائج التي يكون عنها المقاييس عندنا معلومة وقد

وربما

في شكل يكون النتيجة الواحدة بعينها في كم من صنف في ذلك الشكل
يكون قد تبين لنا من ذلك اي ضرب من ضروب النتائج
والمطلوبات يكون وجود القياس عليه اصعب واي
ضرب من ضروب النتائج يكون والقياس عليه اسهل لانه
من البين ان الضرب الذي يبين عن مقاييس اكثر اشكالا
او اكثر اصنافا من اصناف الشكل الواحد بعينه اسهل من التي
يتبين عن مقاييس اقل اشكالا واقل اصنافا فاما الموجب
الكلي فقد تبين ايضا انه لا يبين الا في الشكل الاول وذلك في
صنف واحد منه واما السالب الكلي فقد تبين ايضا انه يبين في
شكلين في الاول وفي الثاني ويبين في الاول في صنف
واحد فقط وفي الثاني في صنفين واما الموجب الجزئي فقد
تبين ايضا انه ينتج في الشكل الاول والثالث اما في الشكل الاول
ففي صنف واحد منه واما في الثالث ففي ثلثة اصناف
فيه وكذلك تبين ان السالب الجزئي ينتج في الاشكال كلها اما في
الاول ففي صنف واحد واما في الثاني ففي صنفين واما في
الثالث ففي ثلثة اصناف واذا كان هذا كله كما وصفنا ظاهر
ان اعسرها اثباتا هو الموجب الكلي اذ كان يثبت بطريق واحد
وانه اسهلها كلها ابطالا اذ كان يبطل باثبات السالب
الجزئي والسالب الجزئي اسهلها اثباتا اذ كان يثبت
باكثرها وايضا فانه يثبت بالسالب الكلي وبالجملة فابطال الكلي
ابدا اذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي وثبوت

مضادة وهو الكلي والسالب الكلي تثبت في شكلين وتبطل في شكلين
الا ان ابطاله اسهل من اثباته وذلك انه يبطل باثبات الجزئي
الموجب والكلي الموجب وتثبت بجهة واحدة وهو انتاجه نفسه
من جهة القسمة وهي تبين باشكال كثيرة وفي اصناف كثيرة ومن
جهة اثبات الكلي الذي يشتمل عليها ويبطل من جهة الكلي المناقض
لها فقط ولذلك كان اعسر ابطالا من السالب الجزئي اذ كان
انما يبطل باعسرها اثباتا وهو الموجب الكلي وبالجملة فاثبات
الموجب اعسر من اثبات السالب الجزئي تبين بطرق اكثر
من التي تبين بها الموجب الجزئي وكذا السالب الكلي تبين بها
الموجب الكلي ولان اثبات السلب وهو ابطال الموجود فعلى
هذه الجهة قد يصح ان يقال الابطال اسهل من الاثبات و
اما اذا اخذ الاثبات والابطال للكلي والجزئي كان
ابطال الكلي اسهل من اثباته من الجزئي بالعكس فقد تبين مما
قيل كيف يكون ترتيب الحدود في المقاييس ومن كم يوجد من حد
ومن كم من مقدمة يكون وكيف ينبغي ان يكون نسبة المقدمات
بعضها الى بعض مطلوب مطلوب في اي شكل ما يبين منها في اشكال قليلة
وما يبين في اشكال كثيرة وهنا نقضي الفصل الاول من هذه المقالة
الثاني قال سبيل بسط القياس على كل مطلوب
نقصد معرفته وباي سبيل ناخذ مقدمات كل قياس فانه ليس
ينبغي لنا ان نكون عالمين بالقياس فقط بل وان يكون عندنا
قوانين نقدر بها على ان نكون عالمين بالقياس من ذا ـ

لمعرفته صنفين من القوانين التي بها نستخرج مقدمات القياس
فنقول ان الاشياء الموجودة منها ما لا يحمل على شيء البتة
الا بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي ويحمل عليها غيرها وهي اشخاص
الجواهر المحسوسة مثل زيد وعمرو وخالد فانا نقول ان هذا
هذا هو انسان وهو حيوان فنحمل عليه غيره ولا يحمل هو على غيره
الا بالعرض مثل ان نقول ان هذا الابيض هو زيد ومنها
ما يحمل عليها شيء ويحمل هي على شيء وهذه مثل حملنا الانواع
على الاشخاص الانسان والانسان على زيد وعمرو
وهذان الصنفان بين وجودهما بنفسه ومنها صنف ثالث
وهي الاشياء التي تحمل على شيء ولا يحمل عليها احد وذلك على المجرى
الطبيعي وسنبين وجود هذا الصنف من المحمولات في كتاب
البرهان فان هناك نبين ان الاشياء المحمولة بعضها على بعض
تنتهي بالجملة الى محمول اخير ليس يحمل عليه محمول اخر واذا تقرر
هذا وكان قد تبين ان اكثر الفحص والطلب انما هو في الاشياء
المتوسط بين هذين الطرفين اعني التي تحمل على شيء ويحمل
عليها شيء فهو بين ان كل مطلوب يكون في هذا الجنس اعني المحمول فيه
والموضوع لمحمة اذ يحمل كل واحد منهما على شيء عليه شيء واذا
تقرر هذا ايضا فالسبيل التي بها نصل في الحيلة الى مقدمات
كل مقدمات كل مطلوب يكون داخلا في هذا الجنس الموجودات
[illegible] يكون ان بان ينقسم المطلوب الى حديه اللذين
الموضوع او كل مطلوب ينقسم الى هذين الحدين ننظر الى الاشياء

الذي يوجد لكل واحد من هذين الحدين اعني الاشياء التي يوجب
لمجهول المط والتي يوجب لموضوعه وتلك هي الحدود والاجناس
والفصول والخواص والاعراض اللاحقة للشيء وفي الاشياء
ايضا التي يوجد لها كل واحد من جزئي المط اعني الاشياء التي
توجب لها موضوع المط والاشياء التي توجب لها محمولة في الاشياء
ايضا التي يسلب عن كل واحد من هذين الحدين هي ايضا بعينها
الاشياء التي يسلب عنها كل من هذين الحدين اذ كانت السالب واحدهم
قد بين انها تنعكس وينبغي عند ما نعمل ذا ان نميز اي هذه
المحمولات هي حدود ولا واحد الحدين او كليهما واي هي
اجناس واي خواص واي هي اعراض لاحقة وكذلك ينبغي
ان نميز ايضا اي من هذه بالحقيقة حداه جنس او خاصة
او عرض واي منها هو احد بحسب الراي المشهور او جنس
او خاصة او عرض يستعمل من ذلك اللايق بصناعة صناعة
فما كانت من ذلك بالحقيقة استعمل في صناعة البرهان و
ما كان من ذلك بحسب الراي المشهور استعمل في صناعة الجدل
وبالجملة فكلما اكثرنا من اكتساب انواع المقدمات كان اسرع
بوجود المط وينبغي الا نوخذ من اللواحق الا اللواحق الخاصة العاشر
لكلا الحدين وهي المحمولة على كل واحد منهما لا الجوا للواحق
الخاصة وهي الجزئية اعني المحمولة على بعض مثال ذلك ان المط
كان المقابل الانسان كذا فانه ليس ينبغي ان نختار ما هو
لاحق لانسان ما هو لاحق لكل انسان لانه لا يكون و تي

الا من المقدمات الكلية كانتين وكذلك لا ينبغي ان نوخذ المقدمات
مهملة لان المهملة قوتها قوة الجزئية على ما تبين وليس يبين من امرها
هل هي كلية ام ليست بكلية وكذلك ينبغي ان نختار من الاشياء التي
يلحقها كل واحد من الحدين الاشياء الكلية مثال ذلك ان
نختار ما يلحقه الانسان كله لا بعضه والسور ابدا انما يجب ان يقرن
بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها لانه اذا قرن بمحمولها كان
اما مستحيلا واما غير نافع في القياس كما تبين في الكتاب المتقدم و
اذا كان احد الحدين من المط الذي يلتمس احد لاحقه محاطا بامر
كلي فلا فرق في هذا الموضع بين ان يلتمس لاحقه في نفسه او لاحق
ذلك الكلي المحيط به مثال ذلك انه اذا التمسنا لواحق الانسان
مثل الحي قد علمنا ان الحي محيط بالانسان لم يكن في هذا الموضع بين
ان يلتمس فرق بين ان نجد لاحقا من لواحق الانسان او لاحقا من
لواحق الحي لان كل ما يلحق المحيط بالانسان قد يلحق الانسان
وكذلك ايضا متى التمسنا لاحق احد الحدين كان الحد الذي التمس
لاحقه محيطا بموضوعات ما فليس ينبغي ايضا ههنا ان نستعمل تصحيح
ان ما هو لاحق لذلك الحد فهو لاحق موضوعه اذ كان معلوما
ان الحق الذي هو لاحق للمحيط به ذلك الشيء وانما ينبغي ان
تصحيح ان ذلك الحد الذي اتفق لاحقه محيط بذلك الموضوع انه
اذا كان الحي لاحقا للانسان محيطا به فهو بين انه لاحق لكل
انسان وانما الذي ينبغي ان يصحح ان هذا الشيء
انسان وليس محيطا به وينبغي ان نختار من هذه اللواحق

المناسبة للمط فان كان المط في الممكن الاكثرية اخذنا من اللواحق
الممكنة الاكثرية لان قياس المطالب التي يكون في الممكنة
الاكثرية يكون من مقدمات ضرورية فهذه هي القوانين التي يلتمس
بها اكتساب المقدمات في كل قياس نقصد علمه واما القوانين
التي بها يلتمس القياس فاما ان يكون موجبا كليا او سالبا
كليا او موجبا جزئيا او سالبا جزئيا فان كان المط موجبا كليا
واردنا انتاجه فانه ينبغي ان ننظر في موضوعات محموله ومحمولات
موضوعه فان الفينا بعض موضوعات المحمول فيه باعيانها
بعض محمولات موضوعه هو وضع الشكل الاول اذ كان
الموجب الكلي انما ينتج في هذا الشكل مثال ذلك ان يكون
مطلوبنا هل كل جزء من اجزاء العالم محدث فنجد العالم موصوفا
بالمؤلف ونجد المؤلف موضوعا للمحدث فيأتلف القياس
هكذا كل جزء من اجزاء العالم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جزء من اجزاء العالم محدث فان اردنا انتاج موجبة
جزئية من مقدمات كلية فان ذلك يكون بان نأخذ موضوعات
الحدين معا فان الفينا شيئا واحدا بعينه موضوعا لكليهما
فبالضرورة ان يكون المحمول منه موجودا لبعض الموضوع
وذلك يكون في وضع الشكل الثالث مثال ذلك ان يكون مطلوبنا
هل جرم ما ازلي فنجد شيئا ما موضوعا لهذين الحدين هو الجرم السماوي
فيأتلف القياس هكذا الجرم السماوي متحرك والجسم السماوي ازلي
فينتج بعض المتحرك ازلي وقد يتفق ذلك في الشكل الاول اذا الفينا

موضوعات

موضوعات المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض موضوع
المط فان اردنا ان ننتج سالبا كليا فان ذلك يتفق باحد
وجهين اما ان ننظر في لواحق موضوع المط وفيما لا يمكن ان يكون
موضوعا لمحمول المط فان الفينا لاحق موضوع المط هو بعينه
الموضوع الذي لا يمكن ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك في يوضع ا
الشكل الاول ان محمول المط ليس يمكن ان يوجد في شيء من
موضوع المط مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل النفس جسم
فاذا وجدنا المتحرك من تلقائه لا جسمانيا من لواحق موضوع المط هو
بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوجد فيه محمول المط فيأتلف
القياس هكذا كل نفس متحرك من ذاتها ولا شيء متحرك من
ذاته بجسم فينتج من ذلك ان كل نفس غير جسمانية والوجه الثاني
ان ننظر في لواحق احد المحمول فان الفينا فيها ما هو مسلوب
الموضوع انتج لنا ذلك في الشكل الثاني ان المحمول مسلوب
عن جميع الموضوع مثال ذلك ان يكون مطلوبنا هل الخلاء احد
الموجودات الطبيعية فنجد الموجود المحسوس موجبا للموجودات
الطبيعية ومسلوبا عن الخلاء فيأتلف القياس هكذا الخلاء
ليس بمحسوس والموجودات الطبيعية محسوسة فينتج فالخلاء
ليس واحدا من الموجودات الطبيعية فان اردنا ان
ننتج سالبة جزئية فان ذلك يتفق على وجوه ثلثة اذ قد يمكن
[illegible] المط ينتج في الاشكال الثلثة احدها ان ننظر في
[illegible]وضوع وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول فان كان بعض

اللواحق هو بعينه لا يمكن ان يكون في المحمول فانه ينتج في
الشكل الثاني ان المحمول ليس في بعض الموضوع مثال ذلك
ان يكون مطلوبنا بعض النفس غير مائتة فنجد لبعض الانفس
يلحقها ان يكون فعلها جوهرا والمائت ليس فعله جوهره فنرجع
الى الشكل الاول بعكس السالبة فينتج فيه ان بعض الانفس
غير مائتة وقد تبين ذلك في الشكل الثالث بان ناخذ موضوعات
موضوع المطلوب في الاشياء التي تسلب عنها المحمول فان وجدنا
من هذه شيئا هو واحد بعينه انتج في الشكل الثالث ان المحمول
مسلوب عن بعض الموضوع وقد تتفق هذه الابواب في الشكل
الاول بان نجد لواحق الموضوع هي بعينها ما لا يمكن ان يوجد فيها
المحمول الا انه ينتج هذه المطالب بمقدمات كلية في الشكل الثالث
فقط وقد كانت الوصية هنا ان نتخير المقدمات الكلية وينبغي
ان نختار من اللواحق للطرفين والموضوعات لهما ما هو اكثر
عموما واكثر كلية لانه اذا اوجد القياس من امثال هذه المقدمات
فقد وجد لما هو اقل عموما منها اذ هو منطو فيها واذا لم يوجد القياس
لما هو اكثر عموما فقد يمكن ان يوجد لما هو اقل عموما وقد يمكن
ان لا يوجد مثال ذلك انه اذا وجدنا القياس على ان الانسان
مركب من الاضداد ومن جهة انه متغذ فقد وجدنا القياس على
من جهة انه حساس اذ كان الحساس اخص من المتغذي ومنطويا
فيه ومتى وجدنا الاضداد في المتغذي فقد وجدناها في الحساس
ومتى وجدنا المتغذي في الحساس فقد وجدنا المتغذي في ان

فان

فان من وجدنا الاضداد في الانسان بتوسط التغذي
فقد وجدناها فيه بتوسط الحساس وان لم نجد القياس على
ذلك من انه متغذ فقد يمكن ان نجد القياس على ذلك من جهة
انه حساس وقد لا يمكن الا بهذه وهو بين انه اذا النظر ليس يتجاوز ان
يكون الا بمقدمتين وثلثة حدود على ما تبين من امر القياس وانه
لا يكون قياس الا في الاشكال الثلثة التي ذكرت ومن هذه في
النتيجة منها وكذلك ما ينبغي ان يبحث في الكتاب المقدمات
واخذ اللواحق والموضوعات ما يأتلف منه شكل غير
منتج مثلا انه ليس ينبغي ان ناخذ اللاحق للطرفين اذا كانا
امرا واحدا بعينه لانه يكون من ذلك موجبتان في الشكل الثاني
وقد تبين انه غير منتج وكذلك لا ينبغي ان ناخذ ما هو مسلوب عن
الطرفين لانه قد تبين انه لا ينتج من سالبتين وكذلك اذا كان
موضوع محمول المطلوب وما يسلب عن موضوع المطلوب شيئا واحدا
فليس ينبغي ان ناخذه لانه يكون المقدمة الصغرى سالبة في
الشكل الاول وقد تبين ان ذلك غير منتج وهو بين انما يكون
قياس اذا اخذ شيء واحد يكرر اما بين الحدين اذا انتسب الى
الحدين نسبة حمل ووضع وهو الحد الاوسط انه ان كان
الحد الاوسط اسماء لم يكن قياس اذ لا يكون قياس حين
ان احد الطرفين موجود للاخر او مسلوب عنه واما ما يظن
انه [illegible] يكون قياس اذا اخذ شيئان للطرفين مختلفان
[illegible] وبالجملة ما لا يمكن ان يجتمعا في شيء واحد فان ذلك

راجع الى قوة ان ذلك قوة اخذ شيء واحد موجب لاحدهما
ومسلوب الآخر ولو ذلك لم يكن منتجا مثال ذلك اذا ان
بين مبين ان اللذة ليست بغاية اذ انه من قبل ان اللذة
شر والغاية الا انه خير فانه انما ينتج من هذا ان اللذة وليست
بغاية اذ انه من جهة انه ينتج اولا ان اللذة ليست بخير من جهة
انها شر فاذا اضاف اليه النتيجة ان الغاية الا انه خيرا
ينتج لزم ان اللذة ليست بغاية اذ انه فاذن مثال هذه المقاييس
هي اشبه مركبة مما اكثر من شكل واحد لا انها قياس رابع بسيط
فمن اعتقد في مثل هذا انه قياس واحد فهو بمنزلة من اعتقد
فيما هو مركب انه بسيط ومن اعتقد ذلك لم يعرف ما هو
القياس البسيط ومن لم يعرف القياس البسيط لم يعرف
القياس باطلاق وامية الخلف انما يكون بهذا النحو من النظر
اعني بالاشياء التي تنسب الى كل واحد من الحدين وهي ثلثة كما قلنا
اما الاشياء لتوضع له واما اشياء تسلب عنه اما على جهة
الحمل واما على جهة الوضع اذ كان ذلك غير مختلف في السلب
على ما قيل وذلك ظاهر ان كل مطلوبين بقياس حملي يمكن ان
يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس الخلف وكذلك كل مطلوبين
بقياس الخلف يمكن ان يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس
حملي مثال ذلك انه اذا كان عندنا ان موجودة في كل ا وغير
موجودة في شيء من ح واردنا ان نبين بهاتين المقدمتين
ان ا غير موجودة في شيء من ح بطريق الخلف قلنا ان ا غير موجودة

منتج غير

الشيء من ح والا فليكن ا موجودة لبعض ح وقد كان معنا
ان ب موجودة وكل ا فينتج لنا ان ب موجودة في بعض ح
وقد كانت غير موجودة في شيء من ح هذا خلف لا يمكن وان اردنا ان نبين
ذلك على طريق الحمل قلنا ان ا غير موجودة في شيء من ح وب غير
موجودة في شيء من ح موجود في كل ا وكذلك يبين الامر في
جميع المطالب وذلك ان كلا القياسين اعني الحملي والسابق
الى المح انما يكتسبان باحد لواحق الطرفين او الموضوعات لهما وتاخذ
شيء واحد مكرر فيهما وانما الفرق ان القياس السابق الى
المح يأتلف من مقدمتين احديهما المقدمة الحق والاخرى كذب
قبيح بنقيض المقدمة الحق الثانية والقياس الحملي يأتلف من
المقدمتين الحق لا غير فلا بد من كل قياس منهما من الاعتراف
بمقدمتين وذلك يكون بالطرق التي وضعنا فان اكتفى بهما كان
القياس حمليا وان اخذ نقيض المطلوب واضيف اليه احدهما
كان قياس خلف وسيتبين ذلك اكثر اذا انبت انواع المقاييس
الحملية الواقعة في قياس الخلف وكذلك المقاييس الشرطية
مضطرة الى هذا النحو من النظر اذ قد تبين انه لا يتبين مطلوب
بالطبع بقياس شرطي دون ان يكون بقياس حملي وهو الذي
يتبين به اما صحة المستثنى واما صحة الاتصال فهذا النحو من النظر
يبين كل مطلوب كان في مادة ضرورية او في مادة ممكنة وهو بين انه
فقط بهذه السبيل يمكن ان يستخرج كل قياس
... يمكن ان يستخرج قياس انما يكون بواحد من الاشكال

بغير هذه السبيل لانه قد تبين ان كل قياس ...

الثلثة وان هذه الاشكال الثلثة انما يكون من الامور المحمولة
على الطرفين او الموضوعة للطرفين او في المحمولة على احد الطرفين
وموضوعة للاخر فانه ليس يمكن ان يوجد قياس الا من
النظر في هذه الاشيا اعني اللاحقة الموضوعة فان كان انه
بين ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلثة ومن
مقدمتين وثلثة حدود هذا الطريق في اكتساب المقدمات
والمقاييس على المطلوبات هو عام في جميع الصنايع وفي
كل تعليم كان حقيقيا او مشهورا لانه يوجد اللاحق الموضوعات
في الحقيقي حقيقية وفي المشهور مشهورة وبين ان هذا الطريق
نافع لنا معرفة في اكتساب المقدمات في جميع المطالب والا
كنا حدرا متى لم يكن عندنا هذه الطريق ان نقصد في استنباط
اي مطلوب اتفق الى اي شي اتفق من المقدمات والى مقدمات
واحدة بعينها في المطلوبات الموجبة والمطلوبات السالبة
وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان يعرض لنا ان نروم استنباط
جميع انواع المطالب الاربعة اعني الايجاب الكلي والسالب الكلي
والموجب الجزئي السالب الجزئي بطريق واحد من مقدمات
واحدة باعيانها واما متى كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا
في مطلوب من اشيا محدودة معروفة قليلة العدد وينبغي
اذا استعملنا هذا الطريق ان نختار في كل مطلوب الخاصة المقدمات
بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة له مثل انه ان كان
المطلوب علميا ان نختار المقدمات المناسبة للامور الا ...

ان كان

وان كان علميا بان ناخذ بالاشيا المناسبة للامور النظرية الخاصة
بذلك الجنس الذي ينظر فيه مسلك الصناعة النظرية ولذلك
نحتاج في معرفة المقدمات الاوايل في كل جنس اعني الخاصة
به المناسبة له الى التجربة مثال ذلك انا نحتاج في معرفة
علم النجوم اعني علم الهيئة الى التجربة الموقفة على حركات النجوم و
لذلك لما علمنا بالتجربة والرصد حركات الكواكب المتحيرة امكن
ان يكون يوجد البراهين على معرفة افلاكها وكذلك الامر في
كل صناعة وفي كل علم الحاجة فيه الى التجربة ضرورية فانه اذا
اكتسبنا بالتجربة جميع الاوايل والمقدمات الموجودة في ذلك
الجنس امكننا بسهولة ان نجد البراهين على جميع الاشيا المطلوبة
في ذلك الجنس وان نعرف ما يمكن ان نبرهن في ذلك الجنس
مما لا يمكن فقد قلنا على العموم كيف ينبغي ان نكتسب المقاييس
والمقدمات واما القول على الاستقصاء والخصوص بجنس
جنس من اجناس المطالب بقياس فيجب في كتاب الجدل قال واما
طريق القسمة فانه جز صغير من هذا النحو من النظر لانه قد تبين
في اكتساب المقدمات التي يكون الفصول اللاحقة والتي
هي له جز صغير كون القسمة كانها قياس ضعيف لا قياس حقيقي
لان الذين يقيسون بطريق القسمة يضعون فيها ما ينبغي ان يبرهن
بالقياس وينتج فيه ابدا اشيا خارجا عن المقدمات غير
... وذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس قال والمقدمات
... ينتجوا بطريق القسمة انه قياس برهن بوجه ولا الاشيا

كان غلطهم في طريق القسمة في موضعين احدهما في ظنهم ان الحد
برهن ولا علم ان ما بين بالقياس فانما بين بهذه المقاييس
التي ذكرناها وانما كانت القسمة ليست قياسا في الحقيقة لان
الحد الاوسط في القياس يكون ابدا اخص من الطرف الاول و
الطرف الذي هو محمول المطلوب منه وفي القسمة الامر بالعكس اعني
ان الحد الاوسط اعم من الطرف الاعظم الذي هو محمول المطلوب مثال
ذلك انه كان عندنا مجهولا ان الانسان مايت او غير مايت و
كان معلوما عندنا مقدمتان احديهما ان الانسان حيوان
والمقدمة الثانية ان الحيوان اما غير مايت فاذا اردنا
ان نبين من هاتين المقدمتين ان الانسان اما حيوان مايت
واما غير مايت اعني احد المتقابلين حصل لنا عن ذلك صوره
وهو انه حيوان مايت او غير مايت فالقول هكذا الحيوان
والحيوان اما مايت او غير مايت فالذي يلزم عن مقدمتين
هو ان الانسان اما مايت او غير مايت لا انه احدهما على
التحصيل الذي كان مطلوبا الا ان كان مبينا بنفسه او معلوما
بقياس من الانحاء المذكوره فاذن الحد الاوسط في هذا
القياس الذي هو الحيوان اعم من المطلوب الذي هو المايت او
غير المايت وكذلك ان كان معلوما عندنا ان الانسان حيوان
مايت منه ذو رجلين ومنه ذو ارجل كثيرة واردنا ان نوقف
اي هو الانسان من مذهب المستعمل لك من طريق القسمة بوجه
الوجوه فاذن القسمة ليست قياسا بوجه من الوجوه لا في ما طلق

مثل انه الشيء موجود او غير موجود ولا في مطلوب مقيد مثل ان يطلب هل الشيء
عرض او جنس او خاصة او حد ولكننا نافعة في القياس فقد قيل مما
التي ينبغي ان يقصد في كل نوع من انواع المطالب
قال وقد يجب علينا بعد ذلك ان نقول كيف يكون لنا قدرة على
رد المقاييس المستعملة في الكتب المخاطبات الى هذه الاشكال او
تحليلها تحليلها اليها اذ كانت ليس تستعمل في كتب المخاطبات
على الطريق الذي ذكرناه لان هذا هو الامر الثالث الذي بقي علينا
ان نشرط فيه من امر المقاييس كانت لنا قدرة على علمها وقدرة على
ان نرجع ما يقع منها في الكلام والمخاطبة الى الاشكال التي ذكرناها
فتقدم لنا غرضنا الاول من صورة القياس مع انه تعرض لنا عند ما نتكلم
في حل القياس الى الاشكال التي ذكرناها ان نزداد يقينا بما قيل من
ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال المتقدمة لانا اذا وجدنا
جميع المقاييس المستعملة في الكتاب والمخاطبات يرجع الى هذه
الاشكال حصل لنا ضرب من الاستقراء ان هذه الاشكال لسائر المقاييس
جميع المقاييس وهذا هو شان الشيء الذي يقوم عليه البرهان اعني
ان يوجد حقايق كل وجه متلائم منه ومتفقا من كل جهة من جهاته فان
الحق كالقول ارسطو شاهد لنفسه ومتفق من كل جهة بخلاف انه شهيد جهة
لجهة فاول ما ينبغي ان يفعله من يريد حل المقاييس الى هذه الاشكال
ان يروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي فان المقدمتين
... القياس وقسمة الشيء الى اعظم اجزاء اسهل من قسمته
الى اصغر اجزائه ثم من بعد ذلك ينبغي ان ينظر المقدمة الكبرى

والتي هي الصغرى وذلك يجري في طرفي الملا وهل صرح بهما معا في ذلك
الكلام القياسي وانما صرح بالواحد منهما وان كان صرح بهما وسكت
عن واحدة فايهما المسكوت عنه المحذوف فيه هل الكبرى او الصغرى
فان كثيرا ما يعرض في الكلام المسلم والمنثور انما يصرحوا بالكبرى و
يحذفوا الصغرى او يصرحوا بالصغرى ويحذفوا الكبرى وكثيرا ايضا ما
يستعملون في القياس من مقدمات ليست نافعة لا في اثبات
النتيجة ولا في ابطالها وذلك اما للايضاح واما للاستيناس واما لغير
ذلك من الوجوه التي عددت في الثانية من الجدل فينبغي لذلك ان نحصر
ما اخذ في ذلك القول القياسي من مقدمة زايدة [illegible] او بعض منها
مقدمة محذوفة ان نقص الزايد ونضع ان نقص حتى نجد المقدمتين
اللتين منهما ائتلف القياس لازمتين [illegible] المقدمتين لم يكن ان يرد
القول القياسي الى احد الاشكال المتقدمة ومن الكلام القياسي ما يسهل
معرفة ما فيه من الزيادة واللزوم والنقصان باضطرار ومنه
ما العسير وقت ما يظن بعسر ومنه ما يظن انه قياس ما فرحيه اذا لزم عنه
شيء باضطرار وليس بقياس اذ ليس كل ما لزم عن شيء باضطرار فهو
لازم لزوما قياسيا بل ما لزم باضطرار عن مقدمتين نسبة احديهما
الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس فمثال ما هو قياس
غير موفر ما نقص منه قول من قدم لانتاج ان اجزاء الجوهر جوهر ان
بطلان جزء الجوهر يبطل الجوهر وبطلان اجزاء الجوهر يبطل الجوهر
فان هذه النتيجة ليس لازمة عن هذا القول لكن ينقصه المقدمة الكبرى وهي ان
ما يبطل الجوهر بطلانه فهو جوهر وهذه المقدمة هي لازمة عن المقدمة

التي صرح بها في هذا القول وهو ان ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر
بطلانه وذلك انه اذا صحت لنا هذه المقدمة صح لنا عكس نقيضها
وهو ان ما يبطل الجوهر بطلانه فهو جوهر فاذا اضفنا الى هذه الصغرى
وهو ان اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر انتج في الشكل الاول
ان اجزاء الجوهر جوهر وقد يمكن ان يجد هذا القول قياسا عن الشكل
الثاني بان اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر وما هو غير جوهر فلا
يبطل بطلانه الجوهر فينتج في الشكل الثاني ان اجزاء الجوهر ليست غير جوهر
ثم يضاف الى هذا وما ليس هو غير جوهر فهو جوهر فينتج ان اجزاء
الجوهر جوهر ومثال ما نقص منه بعض المقدمات ومع ذلك
سهل قولنا ان كان الانسان موجودا فالحي موجود وان كان
الحي موجودا فالجوهر موجود فان كان الانسان موجودا فالجوهر
موجود وذلك ان بعض هذه الكل انسان حي وكل حي جوهر وسبب
الغلط في هذا هو ان يظن ما لزم باضطرار انه لازم لزوما قياسيا
فانا متى وجدنا شيئا قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهم
قياسا تاما الا ان اذا وجدنا فيه المقدمتين معا فاذا وجدنا
فيه مقدمتي القياس بهذا الفعل فينبغي ان نقسم المقدمتين
ابدا الى الثلثة الحدود ثم نجد الحد الاوسط الذي هو الحد المشترك
للحدين الطرفين المذكورين فانه لابد في كل قياس من حد اوسط فان
الفينا الحد الاوسط محمولا على الاصغر او موضوعا للاكبر او محمولا
[illegible] في مسلوبا عن الاكبر فانه يكون الشكل الاول فان
[illegible] الاوسط محمولا في احدهما مسلوبا عن الاخر علي جهة

الحمل لا على جهة الوضع فانه يكون الشكل الثاني وان كان الحد الاوسط
موضوعا للطرفين اما على طريق الايجاب او لاحدهما على طريق الايجاب
والثاني على طريق السلب فانه يكون الشكل الثالث لانه قد تبين
انه ليس هنا الا نسبة رابعة للحد الاوسط الى الطرفين و
الطرفان على الجزء الطبيعي في الحمل مسلوب وسواء كانت المقدمتان
كليه او كانت احديهما كليه والثانيه جزئيه ما لم تقع الجزئية
كبرى في الشكل الاول والثاني فان الحد الاوسط في ذلك وضعه
واحد والمسائل كائنة هكذا فقد تبين ان اي قول لم يوجد فيه
شيء واحد مكرر مرتين فليس فيه حد اوسط واذا لم يكن هناك
حد اوسط فليس هناك قياس ولانه قد تبين كل مطلوب في
كل شكل وان منها ما يبين في شكل واحد وهو الكلي الموجب ومنها
ما يبين في شكلين وهو السالب الكلي والموجب الجزئي ومنها ما
يبين في الثلثة الاشكال وهو السالب الجزئي فهو بين انه ليس
ينبغي ان يلتمس المط في الشكل المتفق لكن في الشكل الخاص
فكل ما كان من المطلوبات يبين باكثر شكل واحد فانما يعرف
الشكل الذي به يبين بوضع الحد الاوسط فيه من الطرفين وكل ما
كان انما يبين في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي يبين به
من المط نفسه كما يعرف من وضع الى الاوسط وما كان منها يبين
في شكلين فانه يلتمس فيه ان يجد وضع الحد الاوسط في الوضع
الذي يكون في ذلك الشكلين فقط فقد امكن ان تقف على
شكل القياس الذي انتج المط في القول القياسي المكتوب اولا وقد

وقد يعرض لنا مرارا كثيرة الغلط والخديعة بان نظن تحليل
القول فيما ليس بقياس انه قياس وعكس ذلك الاسباب
شتى احدها اذا ظننا ان المقدمات كليه وليست في الحقيقة كليه
وذلك يعرض اذا اخذت مهملة فان شكل القياس يغلطنا
في ذلك مثل ان ناخذ الانسان حيوان وان الحيوان غير
كاين ولا فاسد وذلك كذب والمقدمة الصغرى صادقة
بالكل وهو ان الانسان حيوان واما الكبرى فانما هي صادقة
بالجزء لا بالكل وذلك انه ليس كل حيوان غير كاين ولا فاسد
وانما تصدق ذلك على الحيوان الكلي المعقول لا على كل واحد
من اشخاص الحيوان وقد يعرض الكذب والخديعة من قبل فساد
نسبة الحدود بعضها الى بعض في الوضع حتى نظن فيما هو
قياس انه ليس بقياس وكذلك بان نوخذ على الجهة
التي يجب غير صادقة مثال ذلك ان يقول قائل ان كل
انسان ليس يمكن ان يقبل قابل المرض والمرض ليس يمكن
ان يقبل الصحة فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة وذلك
كذب وسبب ذلك ان الحدود في هذه المقدمات لم توجد في
الحمل على ما ينبغي وذلك انه اذا اخذ بدل موضوع الصحة والمرض
الصحة والمرض نفسه اعني انه اذا اخذ بدل قولنا صحيح صحة وبدل على
قولنا مريض مرض ولذلك اذا غيرنا ذلك فقلنا الانسان
كالصحيح يكون مريضا والمريض يمكن ان يصح انتج لنا امرا
وهو ان الانسان يمكن ان يصح فمن لم يتحفظ بهذا

فى امثال هذه المقدمات فان يكون قياس فانه اخذت الاحوال
والملكات على القابل للملكات فليس يظن قياس فى الشكل
الاول فقط ولا فى الثلثة الاشكال لانه قد يقول قائل
الاثان لا يمكن ان يقبل الصحة والمرض وليس يمكن ان يقبل
الصحة وهذا التاليف فى الشكل الثانى غير منتج او كان منتج كاذبا
وهو ان الاثان لا ليس يمكن ان يقبل المرض وكذلك يمكن
الا يوجد لهذا التاليف منتج فى الشكل الثالث وذلك ان المرض
والصحة والجهل والعلم يوجد ان فى شى واحد ليس يوجد احدهما فى
الثانى وهذا التاليف الشكل الثالث ولذلك نظن لهذه العلل ان
الاشكال الاشكال الثلثة غير منتجة والسبب فى ذلك انه اخذ بدل
الموضوع للملكات والاحوال انفسها والملكات ولذلك
كان واجبا فى امثال هذه المقدمات ان ياخذ القابل للحال
مع الحال وهو يصير معا موضوعا واحدا والتى يخيل اليها القياس
وبخاصة الحد الاوسط فليس ينبغى ان يطلبها ابدا من حيث يدل
عليها اسم مفرد ولان كثيرا ما يدل عليها بقول مركب ويحتاج
اذا الكائن الحد ليس له اسم مفرد ولذلك قد يعسر ان يرد امثال
القياس الى الاشكال المتقدمة والغلط فى ذلك فيظن انه
قياس فى غير حد اوسط مثال ذلك قولنا انما صار المثلث زواياه
مساوية لقائمتين لان الخارجة منه مساوية للداخلين فلذلك
ما ينبغى ان لا يطلب الحد الاوسط فى كل قياس قولاً ولا لفظاً
مفرداً بل احيانا يكون قولاً واحيانا يكون لفظاً مفرداً

ليس يجب ان يطلب الحد والموجود فى القياس اذا حمل بعضها على
بعض اما على جهة السلب وايجابا واما على جهة الايجاب نسبة
واحدة منه الحمل مثلا انه اذا اخذ مان الطرف الاكبر موجودا
فى الحد الاوسط والاوسط صفة للاخير فانه ليس ينبغى ان يفهم
من ذلك فى كل موضع ان الاول صفة للاوسط صفة للاخير
وان الاول للاخير ايضا صفة وكذلك من سالبها حدان احد
فليس ينبغى ان يفهم منه سلبه على انه صفة وموصوف بل انما
ينبغى ان يفهم من ذلك فى احد من انحاء النسب التى بها يوجب
شى او يسلب شيئا عن شى او اكثر من نوع واحد منها اكثر من
نحو واحد من انحاء النسب مثال ذلك انه يصدق قولنا الاضداد
علم واحد وقولنا الاضداد علمها واحد وليس يصدق قولنا
الاضداد علم واحد وقد يتفق ان يكون الطرف الاول
صفة للاوسط لا يكون الاوسط صفة للثالث مثال ذلك
قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل والنتيجة ان العلم للفاضل
وقد يكون عكس هذا اعنى ان يكون الحد الاوسط صفة للاخر
والاول غير صفة للاوسط مثل انه ان وضعنا ان فى كل
ضد علما وفى الحرضه فان النتيجة يكون فى الخير علما وقد يعرض
ان لا يكون الاول صفة للاوسط والاوسط للاخير وان
يكون الاول صفة للاخير وهى النتيجة مثال ذلك ان فى الخير علما
والعلم جنس والخير جنس على انه او ينبغى ان يفهم الامر فى
بانه معنى ليس يسلب شى عن شى اى ان على ان هذا هو غير

هذا بل احيانا يقال ان هذا الجسم لذيذ او ليس فيه لذة او ما اشبه ذلك فهذا ضرب
الى اشكال وذلك انه يصدق قولنا ليس للحركة حركة ولا يصدق
قولنا ليست هي حركة وكذلك نقول الكون ليس له كون ولا نقول
الكون ليس هو كونا فاذا اضفنا الى هذا ان اللذة كون انتج انه ليس
للذة كون لا ان اللذة ليست كونا قال وبالجملة وبالقول الكلي
اما الحدود والموضوعة فينبغي ان يوخذ بالجهة التي بها توجد مفردة
ربما الزوج لانه بهذه الجهة الجهة يستدل على المقدمات منها
واما المقدمات فينبغي ان توخذ على النحو الذي يكون صادقا سواء كانت
مرفوعة او غير مرفوعة فيها المرفوعة مثل قولنا العشرة ضعف الخمسة
والثوب في كتان والحدود الموجبة للنتيجة ليست يكون ابدا مفردة
ولا مطلقة بل قد يكون مركبة ويكون مقيدة فينبغي ان يوخذ كل على
النحو الذي هو صادق من تركيب او افراد او اطلاق او
تقييد وكذلك الحدود المحمولة على جهة الشك فاما الحدود التي تكرر
في المقدمات في بعض المواضع ثلث مرات فينبغي ان تكرر الثالث مع
الحد الاكبر لا مع الحد الاوسط مثال ذلك قولنا الاثنين محسوس
والمحسوس تتلف فيه جهة ما هو محسوس فان الاثنين تتلف من
جهة ما هو كالمحسوس فان كررنا قولنا فيه جهة ما هو محسوس كان ذلك
كذبا وكذلك قولنا العدل خير والخير يعلم فيه جهة انه خير فان وضعنا
مع الحد الاوسط فقلنا العدل خير فيه جهة انه خير كان كذبا وغير مفهوم
وانما يحتاج الى هذا التكرير لانه يكون المقدمتين صادقة لانا قلنا
ان الاثنين تتلف وانما الشيء لا فيه جهة ما هو محسوس كان كذبا بل

وليس وضع الحدود في مقدمات القياس التي ينتج مطلقة
مثل وضعنا في القياس الذي نتيجته مقيدة ومشروطة شرطا مثال
ذلك انا اذا بينا ان الخير معلوم او انه معلوم ما بوسطه انه موجود
فينبغي ان نبين انه معلوم ما بان ناخذ في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود
على الاطلاق وان كان قصده ان نبين انه معلوم على الاطلاق فذلك
انا متى قلنا الخير موجود والخير موجود ما وذلك الموجود معلوم كانت
النتيجة ان الخير معلوم ما اي كالجنس وذلك ان ما الشيء هو انما يدل
على الذات بحالة النفي ومتى قلنا ان الخير موجود والموجود معلوم فانا
نتج لنا ان الخير معلوم في جهة انه موجود لا في جهة ما الجنس وينبغي ان يبدل
اسماء الحدود اذا كانت غير واضحة باسماء اوضح منها وكذلك تبدل القول
المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليها بقول
مركب واذا كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب له اسم فينبغي ان ناخذ اسم
مكان ذلك القول لانه اسهل واخص مثال ذلك انه اذا كان لا
فرق بين قولنا ان المتوهم ليس جنس المظنون وبين قولنا ان المتوهم
ليس هو مظنونا فينبغي ان نستعمل في القياس قولنا المتوهم ليس هو مظنونا
بدل قولنا المتوهم ليس جنس المظنون وبالجملة فينبغي ان نحفظ بان
تكون العبارة في المقدمات على النحو الذي يكون في النتيجة اعني الا ان
اذا في النتيجة حرف ليس يوخذ في المقدمات ولا ينقص منها حرف هو
الذي في المقدمات وذلك انه اذا كانت النتيجة ان اللذة هي الخير
لم ينبغ الا ان يوخذ الخير في المقدمات التي تنتج هذه النتيجة
بعينه والتام وان كانت النتيجة ان اللذة الخير بعينه

ينبغي ان يوخذ من الجزو المقدمات على انه الجزو لان هو ما كبر اعني قولنا
اللذة جزو قولنا اللذة من الخير وذلك ان القول الاول يدل على
ان اللذة من الخير والقول الثاني يدل على ان اللذة وحدها الخير
واذا اخذت الحدود ومحمولة بعضها على بعض فينبغي ان نتحفظ
فيها بالمقول على الكل وذلك انه فرق كبير بين ان نقول في المقدمة
الكبرى ان الذي يوجد فيه البا توجد الالف في كله وبين
ان نقول ان الالف توجد في كل ما يقصد فيه البا فانه اذا
اضيف الى قولنا ان الالف يوجد في كل ما في البا والبا موجودة
في كل الجيم انتج لنا بالضرورة ان آ موجودة في كل الجيم واما متى
اضيف الى قولنا ان الذي يوجد فيه البا توجد الالف في كله
ان البا توجد في كل الجيم لم يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة
في كل الجيم اذ كان الشرط انما هو ان الشي الذي يوجد فيه البا
يوجد الالف في كله فقد يكون ذلك الشي البعض ما توجد البا لا كله
فليس يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة في كل الجيم اذ قد يمكن
ان تكون الجيم من البعض الذي يتصف بالبا ولا توجد فيه الالف
وكذلك متى كانت الكبرى سالبة اعني انه فرق كبير بين ان نقول آ
مسلوبة عن كل ما فيه البا وبين انه اذا اخذ في الحدود ان مقوله
على كل شي الذي يقال عليه البا فهو بين انه اذا اخذ في الحدود
ان ا مقولة على كل الشي الذي يقال عليه البا او ان البا مقولة على
كل الجيم انه ليس يلزم ان يكون آ مقولة على الجيم وان اخذ الالف
مقولة على كل ما يقال عليه البا لزم ان يكون الالف مقولة على الجيم

قال وليس ينبغي ان يتوهم انما نخل في قولنا ان الالف والبا
والجيم اي يأتي بقول مستحيل فانا لسنا نأخذ هذه الحروف
على انها الشي المشار اليه المحسوس باعيانها وانما نأخذها بدل المواد كما يأخذ
المهندس الخط الذي يقصد البرهان فيه الخط الذي يقصد البرهان
عليه ولذلك قد يضع المهندس ان هذا الخط طول مقدار
قدم وان هذا الخط هو طول لا عرض له وليس ذلك في الحس وكذلك
وان كانت الالف المكتوبة ليست هي البا ولا البا هي الالف
قلنا نريد بقولنا انه متى يكون ا مقولة على كل ما هو ب وكانت
الجيم موضوعة للبا انه ليس يلزم ان يكون آ مقولة على الجيم الا انه
اذا لم يكن شي نسبته الى اخر كنسبة الكل الى الجزء او نسبته الى شي
كنسبة الكل الى الجزء فانه لا يكون عن ذلك قياس لكن اخذنا
بدل الامثلة الداخلة تحت هذا القول هذه الحروف لانه اسهل في
التعليم اذ كان اعطاء المثال ضروريا في التعليم قال فهذا
النحو من النظر يمكنا ان نحل المقاييس وليس ينبغي ان نطلب على
هذا النحو حل القياس الشرطي لانه ليس يمكن ان نحل القياس الذي
بين على جهة الشرط لان ذلك انما يكون على جهة الوضع والاصطلاح
بين المتكلمين مثل ان وضع واضع على جهة الاصطلاح انه ان
كانت توجد قوة واحدة عن قابلة الاضداد فانه ليس يكون للاضداد
علم واحد ثم بين انه توجد قوة واحدة عن قابلة للاضداد فيلزم
... ان للاضداد علم واحد فالذي يمكن ان نحد في هذا القول
... على جهة الشرط وهو قولنا ليس للاضداد علم واحد لكن ...

يمكن ان يحمل هو الشي الذي على جهة القياس الحملي هو قولنا ان يوجد
قوة واحدة بعينها قابلة للاضداد او لانه قد كان يبلغ ذلك قياس فهو
قولنا المرض والصحة اضداد والمرض والصحة ليست قوتهما واحدة
فيجب عن ذلك في الشكل الثالث انه ليس كل الاضداد قوتها
قوة واحدة لانها لو جعل ذلك الشي صحيحا انما بين في المستقبل
حمليا وكذلك قياس الخلف ليس يحمل منه الا القياس الشرطي
انما بين في المستقبل الحملي الذي يسوق الى المحال الا القياس النظر
لانه قد تبين انه مركب من النوعين من القياس وهو انه يتبين ان ما كان
من المطالب يتبين في اكثر من شكل واحد انه قد يمكن ان يجد القول
الذي استعمل في بيان المطلوب الى اكثر من شكل واحد والقانون
في ذلك ان ما كان من اصناف القياسات التي في الشكل
الثاني والثالث التي شاركت الاول في بيان بعض انواع المطالب
مثل مشاركة الصنف الاول والثاني من الشكل الثالث للصنف
الثاني من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي ومثل مشاركة
الاصناف التي ينتج الجزئي السالب في الشكل الثاني والثالث
الذي ينتج السالب الجزئي في الشكل الاول فما كان من هذه الاصناف
من الشكل الثاني والثالث ما يتبين انتاجه بالعكس سواء كان بعكسين
او بعكس واحد فقد يمكن ما يكون منه في الشكل الثاني والثالث
الى الاول وما كان من ذلك في الاول فقد يمكن ان يرد الى
الثاني والثالث واما ما يتبين انتاجه من هذه الاصناف في الشكل
الثاني والثالث بطريق الخلف والافتراض فانه لا يمكن رد ذلك

القول الا ان الشكل مثل الضرب الرابع من الشكل الثاني الذي ينتج السالب
الجزئي فليس يمكن رجوعه الى الصنف من الشكل الاول الذي
ينتج السالب الجزئي لذلك ما يري ان ما كان من السالب الكلي فيمكن
فيه ان يحل القول المنتج الى الشكل الثالث والى الشكل الاول
واما السالب الجزئي الذي ينتج في الشكل الثاني وفي الثالث
فليس يرجع منه شي الى الشكل الاول ولا ما كان من الشكل الاول
منه يرجع الى هذين الا في التي لا يتبين انتاجها في الافتراض واما
التي يتبين انتاجها بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها
فاما رجوع ما كان في الشكل الثاني الى الثالث اعني من التي ينتج
السالب ذلك فيها ورجوع ما كان من ذلك في الثالث الى الثاني
فانما يكون ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معا وذلك
يكون متى كانت المقدمة السالبة الكلية اعني ان كل واحدة منهما
يرجع الى صاحبه لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس
واما متى كانت السالبة في الشكل الثاني جزئية فان السالبة
لا تنعكس والكلية ايضا ان انعكست يكون جزئية وكذلك
التي في الشكل الثالث اذا كانت السالبة هي الكلية امكن رجوع
مقدماتها الى الشكل الاول لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة
تنعكس جزئية كانت كلية او جزئية وان كانت السالبة
الجزئية لا تنعكس فقد تبين من هذا القول ان اصناف القياسات
التي تتبين في مطالب من الاجناس الثلاثة من اجناس القياس
ان ينحل بعضها واحدا الى بعض وانها لا يمكن ذلك فيها وقد

توقع خدعة في القياس ان نظن بالقضية المعدولة انها والسالبة قضية
واحدة بعينها وذلك انه يعرض في ذلك احد امرين اما ان يظن
بالمنتج انه غير منتج وذلك اذا وقعت القضية المعدولة في الموضع
الذي اذا وقعت فيه السالبة يمنع القياس ان يكون قياسا وظن
بالمعدولة انها سالبة وهي في الحقيقة معدولة وذلك اذا وقعت
المقدمة المعدولة التي ظن بها انها سالبة في موضع لا يمنع القياس
ان يكون منتجا والذي يرفع هذه الخدعة ان يعلم قولنا في الشيء انه لا ابيض
وانه ليس ابيض ليس يدلان منه على معنى واحد وانه ليس سالبة
كقولنا زيد ابيض قولنا زيد لا ابيض بل قولنا زيد ليس بابيض و
ذلك ان نسبة قولنا زيد ابيض الى قولنا زيد لا ابيض كنسبة قولنا
زيد يمكن ان يمشي الى قولنا زيد يمكن ان لا يمشي ونسبة قولنا زيد
يوجد ابيض الى قولنا زيد ليس يوجد ابيض كنسبة قولنا زيد يمكن
ان يمشي الى قولنا زيد ليس يمكن ان يمشي فكان الممكن قضيتان
موجبتان على ما تبين في الكتاب المتقدم كذلك قولنا زيد ابيض وزيد
لا ابيض فان كان قولنا زيد لا ابيض بمنزلة قولنا زيد ليس بابيض
فيجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما لا ابيض كما يجب ان يكون كل
شيء اما ابيض واما ليس بابيض وهو بين ان الاشياء المعدولة
وكثير من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها بيض ولا انها
لا بيض واما انها بيض او ليست بيض فيصدق على جميع الاشياء
وايضا لو كان قولنا زيد هو قادر ان لا يمشي بمنزلة قولنا زيد ليس
هو واحد قادر ان يمشي لكان الايجاب والسلب مجتمعين في شيء

بعينه لانه كان قولنا في زيد انه قادر ان يمشي وان لا يمشي بعينه حقا
معا وكذلك كان يجب ان يكون قولنا فيه انه قادر وانه ليس
بقادر ايضا لو كان معنى السلب في ذلك هو معنى العدول وبين ان
قولنا قادر وليس بقادر لا يجتمعان معا في شيء واحد فالقضية
المعدولة تفارق السلب اما حملا فانها يوجدان ويتقابلتا
معا في شيء واحد بعينه واما صدقا فبانها قد يحمل في كل واحد منها الموضوع
واما القضية السالبة والموجبة فحصرها انهما لا يجتمعان في شيء واحد
لا يخلو من احدهما شيء من الاشياء ولذلك قولنا في سقراط انه
عادل وانه لا عادل كاذبان معا اذ كان سقراط ميتا وقولنا
انه عادل او ليس بعادل يقتسمان الصدق والكذب اعني
انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد منهما كان ميتا او حيا
وكذلك قولنا في زيد انه يقدر ان يمشي يقدر ان لا يمشي المتقابلان
صادقين معا وقولنا فيه انه يقدر ان يمشي وليس يقدر ان
يمشي احدهما صادق الاخر كاذب واذ كانت القضايا المعدولة
موجبات فليست سوالب واذ قيست القضايا البسيطة و
المعدولة الموجبات منها والسوالب نظر بعضها الى بعض نسبتان
نسبة تقابل ونسبة لزوم فلنفرض بدل الموجبة البسيطة
وهي قولنا زيد لا خير حرف ء وبدل سالبتها وهو قولنا زيد
ليس هو الا خير حرف ح ولنضع تحت اح وتحت ب د
كان يوجد فيه او اما ب وليس يمكن ان يجتمعا
اذ كان احدهما موجبة والثاني سالبة وكذ

حالح مع واذا كانت احديهما ايضا موجبة والاخرى سالبة وهو يز
ايضا ان كل ما يوجد فيه ء فالضرورة توجد في كله لا انه ان كان
قولنا فرزيد انه لا حجر صدقا فواجب الا يكون قولنا فيه انه ليس بحجر
ايضا صدقا لانه واجب ان يصدق عليه قولنا انه حجر وانه ليس بحجر
واذا اكذب عليه انه حجر فواجب ان يصدق عليه انه ليس بحجر فان
كل ما يوجد فيه ء يوجد فيه ب فب لاحقة له وموجودة حيث وجدت
وليس ينعكس هذا حتى يكون ء موجودة في كل ما يوجد فيه ب لانه اذا
كان ء زيد معدوما وما صدق عليه انه ليس بحجر ولم يصدق عليه انه لا حجر
فهذه هي حال ء مع ب في اللزوم واما حال آ مع ح فينعكس
هذا اعني ان ح لاحقة للالف وموجودة حيث وجدت وليس ينعكس
هذا حتى يكون لاحقة لها وموجودة حيث وجدت لان ما يصدق عليه
انه حجر يصدق عليه انه ليس لا حجر لانه ان لم يصدق عليه قولنا انه ليس
لا حجر او انه لا حجر وليس ينعكس هذا حتى يكون ما يصدق عليه قولنا
انه ليس لا حجر يصدق عليه قولنا انه حجر فان زيدا المعدوم يصدق
عليه قولنا ليس لا حجر اذ كان لا بد ان يصدق عليه انه لا حجر او انه
ليس لا حجر لان هذين القولين احدهما موجب والاخرى سالبة
وليس يخرج من احدهما ولا يجتمعان في شيء واحد واذا كان هذا
هكذا فبين انه ليس يمكن ء ا وهي الموجبة البسيطة وفي ء وهي
الموجبة المعدولة ان يجتمعا على الصدق لان ما صدق عليه ا
صدق عليه ح وما صدق عليه ح كذب عليه ء فاذا احدهما
موجبة والثانية سالبة فاذا ما صدق عليه ح كذب عليه ء والحد

وهي سالبة المعدولة وهو ب وهي سالبة البسيط فقد يجتمعان على
الصدق وذلك حيث يكذب الموجبتان البسيطة والمعدولة
ولا يجتمعان على الكذب اصلا لانهما لو اجتمعا على الكذب صدق
مقابل كل واحد منهما فكان يلزم اجتماع الموجبتين المعدولة والبسيطة
على الصدق وقد تبين امتناع ذلك ويتحصل من هذا اذا صدقت احديهما
لم يلزم صدق الاخرى ولا كذبها واذا كذبت احديهما صدقت
الاخرى بالضرورة وقد يتوهم ان آ وهي الموجبة البسيطة و ء
وهي الموجبة المعدولة متقابلان وذلك انه لما كان كلتاهما جميعا
ان ء متى كانت موجودة ان ب موجودة و ب و آ متقابلتان
اي متى وجد احدهما ارتفع الاخر وليس يخلو من احدهما شيء من الاشياء
فاذن ء و آ بهذه الصفة لكن لو كان ء و ا متقابلان على
جهة السلب والايجاب للزم متى وجد ب ان يوجد ء وذلك كذب
وخلاف ما بين لانه كان واجبا ان يصدق على ب ء كل ما اذا كان
كذبا عليه ا وقد يمكن متى وضعنا ح لازمة للالف وان الى ليس
يلزم في ان بين فرق ذلك ان ا ب لاحقة له وان ذلك غير منعكس
وانه ليس لا يمكن ان يجتمع ء و آ ويمكن ان يجتمع ح و ب
وذلك انه اذا كان هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في ا و ح وان
يجتمعا في شيء واحد لان ء محصورة في ث وحيث وجدت
فليس يوجد آ لان احدهما موجبة والاخرى سالبة والح و ب
ان يجتمعا في شيء واحد لانه ليس ح محصورة في آ فقد
يوجد آ واذا كان كل شيء اما ان يوجد فيه ا واما ب

وقد يوجد ج مرة في أ وتارة في ب وقد يمكن ان يبرهن ان
اخر انه متى كانت ج لاحقة للالف ان ب لاحقة له وان د
وأ لا يمكن ان يجتمعا معا وان ب وج قد يمكن ان يجتمعا وذلك
انه اذا كانت محصورة في ج وكان كل شيء اما ان يصدق عليه
أو ج فواجب ان يكون الصادق منهما د وج وكان ج
ليست محصورة في مقابل ب الذي هو ا فاذن متى كانت
المحصورة في ج فان د محصورة في ب فبين ان واذا كانت
المحصورة في ج و د محصورة في ب واذا كانت أ محصورة
فبين ان د وا ليس يمكن فيهما ان يجتمعا في شيء واحد وانه يمكن
ذلك في ج و ب وهذا الذي يعرض في القضايا الشخصية
المعدولة والبسيط يعرض مثله في العدمية مع البسيط وكما
انه ليس سالبة البسيط الشخصية الموجبة الشخصية المعدولة
الموجبة كذلك ليس سالبة الموجبة الكلية البسيط الموجبة
الكلية المعدولة مثال ذلك انه ليس سلب قولنا كل انسان
ابيض قولنا كل انسان لا ابيض بل قولنا ليس كل انسان ابيض
والعلة في ذلك هي العلة التي ذكرنا وذلك ان قولنا كل انسان ابيض
وكل انسان لا ابيض يكذبان معا وليس يوجد احدهما بالضرورة
في اي شيء كان من الاشياء كالحال في قولنا كل انسان لا ابيض
ليس كل انسان ابيض فاذن القياس الذي ينتج به قولنا كل انسان
لا ابيض هو غير القياس الذي ينتج به ان ولا انسان واحد ابيض
وذلك ان قولنا كل انسان لا ابيض هي موجبة [illegible]

الا في الشكل الاول وقولنا ولا انسان واحد ابيض هي سالبة
كلية وهي تنتج في الاول والثاني وذلك في صنف واحد من الاول
وفي صنفين من الثاني فهي تنتج في ثلثة اصناف من المقاييس وكذلك
متى كانت المقدمة الصغرى في الشكل الاول معدولة فليس
ينبغي ان نظن به انه غير منتج كحالها اذا كانت سالبتين و
المقدمة المعدولة متميزة من السالبة بان حرف العدل هو جزء
من المقدمة ولذلك تدخل عليه اية حرف السلب وليس
جزءا من المقدمة ولذلك محمول الموجبة وموضوعها هو بعينه
محمول السالبة وهو موضوعها انقضت المقالة الاولى
من القياس المقالة الثانية منه انا لوطيقا الاولى بسم
الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد واله قال واذ قد بينا
في كم شكل يكون الاقاويل القياسية وباي صنف فاعل
واذ قد بينا من اصناف المقدمات يكون وهي المقدمات
التي فيها معنى القول على الكل مقدمة يكون وانها اقتسان
ومتى يكون منها قياس ومتى لا يكون وذلك اذا لم يكن بينهما
حد مشترك وقلنا في كيفية شكل في الاشكال الثلثة الذي
هو ترتيب الحد الاوسط بين الطرفين وقلنا مع ذلك ايلي
شكل من الاشكال يلتمس في مطلوب من المطالب الاربعة
اعني الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي
… بعد ذلك عن كيفية البحث عن المطا على الاطلاق
… كانت وباي سبيل ناخذ مقدمات القياس ونعملها

وكيف يحل كل قول قياسي الى القياس الذي يتركب منه فنقول
الآن انه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية ومنها ما
ينتج نتائج جزئية فان المقاييس التي تنتج نتائج كلية قد
يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى النتيجة الاولى كثيرة واما المقاييس
التي تنتج نتائج مع النتيجة الاولى نتائج كثيرة واما التي تنتج سالبة
جزئية فليس تنتج غير النتيجة الاولى والسبب في ذلك ان
النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس والسالبة الجزئية ليس تنعكس
والقياس التي تنتج نتيجة كلية موجبة يعرض له ان تنتج الجزئية المنطوية
تحت تلك الكلية والجزئية التي تنعكس اليها الكلية الموجبة
والذي ينتج سالبة كلية يعرض له ان ينتج عكسها واما الذي ينتج
السالبة الجزئية فليس يعرض له ان ينتج غيرها اذا كانت غير
منعكسة ولا محيطة بغيرها فمن هذه الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه
ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة الا ان الذي ينتج بالذات واولا هي
واحدة وسائر ما ينتج انما ينتجه من جهة انه يلحق النتيجة الاولى وهو سائلها
فكأنها نتائج بالعرض ولذلك لم يعدد امثال هذه في نتائج المقاييس
في المقالة الاولى وغلط في ذلك قدماء المفسرين فعددوها
وقد يمكن ان يظن انه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة
اكثر من واحدة على جهة اخرى الا ان ذلك في الظن لا في الحقيقة
وذلك انما في الشكل الاول فانه يعرض ذلك على جهتين احدهما
متى تبين ان محمولاً ما يوجد لموضوع ما وكان ظاهراً عندنا
ان شيئاً ما موضوع لموضوع المطلوب فقد يظن انه اذا تبين ان محمولا

موجود في موضوعه انه قد تبين مع ذلك انه موجود في موضوع
الموضوع مثال ذلك ان يكون المطلوب هل العالم محدث فانه
اذا تبين لنا ان العالم محدث تبين لنا ان السماء محدثة وذلك
انه لا يخفى في السماء ان السماء جزء من اجزاء العالم فهذا احد
ما يظن به انه قد يكون عن قياس واحد بهذه الجهة اكثر من نتيجة
واحدة وليس ذلك حقيقيا فان قولنا السماء محدثة في هذا
المثال انما ينتج عن مقدمتين احدهما ان السماء جزء من اجزاء العالم
والثانية ان جميع اجزاء العالم محدث فيلزم عن ذلك ان
السماء محدثة والوجه الاخر متى تبين ان شيئا موجود لموضوع
لمقدمتين وكان ظاهرا بنفسه ان الحد الاوسط في المقدمتين
منطو تحته موضوع اخر مع موضوع المطلوب فقد يظن انه ينتج عن
ذلك نتائج اكثر من واحدة احديها النتيجة المطلوبة والاخرى
التي موضوعها منطو تحت الحد الاوسط مع موضوع المطلوب
مثال ذلك ان تبين ان العالم محدث بمقدمتين احديهما ان العالم
مؤتلف والثانية ان المؤتلف محدث فانه قد يظن انه ينتج
لنا من هاتين المقدمتين نتيجتان احديهما ان العالم محدث والثانية
ان الجسم محدث لانه لا يخفى ان الجسم منطو تحت المؤتلف
على مثل انطواء العالم تحته واكثر ما يعرض هذا اذا كانت الكبرى
منتجة عن قياس وهما في الحقيقة قياسان يشتركان في المقدمة
ويفترقان في الصغرى وهذا بعينه يعرض في الشكل الاول
في السوالب الكلية كما يعرض في الذي ينتج الموجبة الكلية

واما الذي ينتج الجزئيات فليس يعرض فيه في الذي الصنف من النتائج
الذي يكون من قبل الطرفين موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون
النتيجة جزئية ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة الكبرى
كلية في جميع اصناف المقاييس في هذا الشكل الكلية والجزئية
واما الشكل الثاني فانه يعرض في الاصناف الكلية ان يظن
به انه ينتج نتيجة ما هو منطو تحت موضوع النتيجة لقرب ذلك في
بادي الراي وفي الحقيقة انما هي نتيجة قياس في الشكل الاول
اعني وجود الطرف الاعظم الموضوع موضوعه وليس يظن انه ينتج
مع نتيجة ما هو موضوع للحد الاوسط لان ذلك ان انتج فانما
ينتج بترتيب الشكل الثاني والفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج
في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول فلذلك
يظن ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط في الشكل
الثاني هو بقياس ثان وليس يظن به انه بالقياس الاول بخلاف
ما هو موضوع لموضوع النتيجة مثال ذلك قولنا الجسم السماوي
ليس بمحدث والجسم المركب محدث فانه يلزم عن هذا القياس
النتيجة ان الجسم السماوي ليس بمحدث وان فلك الكواكب بمركب
الثابتة غير مركب اذ كان الطرف تحت الجرم السماوي
لا بنفسه واما ان يظن انه يلزم عن هذا القياس وجود الطرف
الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط فيشبه ان يكون بينا
بنفسه وان الاسطقسات ليست بمحدثة فانه ليس يلزم
عن ذلك ان الاسطقسات ليست بمركبة لا بقياس هو غير القياس الا

الذي لزم بان الجسم السماوي ليس بمركب وذلك في الحقيقة
في بادي الراي وكذلك الحال في الشكل الثالث اعني انه
ليس يظن به انه ينتج مع نتيجة وجود الطرف الاكبر موضوع
للطرف الاصغر الا ما هو موضوع للحد الاوسط ولذلك
ليس يظن بالمقاييس الجزئية منها انها تنتج غير نتيجتها او موضوع
الطرفين جزئيا فيه ثم انه قد يمكن ان يكون من
المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة ومتى يكون ذلك وكيف
والمقدمات اللتان يكون منهما القياس ويكونان معا
صادقتين وقد يكونان كاذبتين وقد يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة بالجزء واما النتيجة فيكون اما صادقة باضطرار واما كاذبة
فاما المقدمتان الصادقتان او المقدمات الصادقة فليس
يمكن ان يكون عنها نتيجة كاذبة واما المقدمات الكاذبة فقد يمكن
ان يكون عنها نتيجة صادقة لكن الشيء يعرض ذلك من قبل
المقدمات بل ذلك لعلة اخرى سنبين بعد فاما انه لا يمكن ان
يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة فذلك بين على هذا الوجه
لنا حد بدل المقدمتين الصادقتين ا ونا حد بدل النتيجة ب وهو
بين من حد القياس انه اذا وجدت ا موجودة ان تكون ب
موجودة لان ا تكون بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل
و ب بمنزلة التالي وهو بين انه اذا وجد المقدم وجد التالي وانه
اذا ارتفع التالي ارتفع المقدم والازم ان يوجد المقدم
وجود التالي وقد فرض انه اذا وجد المقدم وجد التالي

فيلزم ان يكون التالي موجودا وغير موجود معًا هف فاذن
ان كانت ا صادقة فبالاضطرار ان يكون ب صادقة لانه ان
كانت غير صادقة وجب ان يكون ب غير موجوده ا موجودة
وقد تبين استحالة ذلك وليس ينبغي ان يتوهم هنا شيئا واحدا
وانما اخذت بدل المقدمتين الصادقتين التي نسبة احديهما الى الاخرى
كنسبة الكل الى الجزء وذلك انه اذا كان قولنا ا مقولا على كل
ب صادقا وب مقولا على كل ج صادقا ايضا فبالاضطرار ان
يكون قياسنا قولنا ا مقولا على كل ج صادقا ايضا والا لزم
ان يكون الصادق غير صادق ولما كان ليس يلزم من ارتفاع
المقدم ارتفاع التالي يلزم اذا كانت ا كاذبة ان تكون
التي هي النتيجة كاذبة لان لزوم النتيجة عن القياس ليس لزوما منعكسا
اعني منعكسا وهذا البرهان بعينه هو عام للقياس الذي ينتج السالب
او الموجب اعني انه لا يمكن ان يكون شيء في مقدمات صادقة
نتيجة كاذبة واما اذا كانت المقدمات في القياس كذبا فقد
يمكن ان يكون عنها نتيجة صادقة الا انه ليس يعرض ذلك في ايهما
اتفق ان يكون من نوع الكذب اعني الكلي والجزئي لكن متى اخذت
الكبرى وحدها كاذبة بالكلية فانه ليس يكون عن القياس الذي
هذا شانه نتيجة صادقة اصلا واما متى اخذت كاذبة بالجزء او اخذت
كلتا المقدمتين كاذبة او اخذت الصغرى كاذبة فقط فقد يمكن
ان يكون منهما نتيجة صادقة فلتكن اولا المقدمتان كاذبتين
بالكلية فاقول انه يظهر في المواد انه ينتج نتيجة صادقة وذلك انه لم

يمنع مانع من ان يكون مثلا الذي هو الطرف الاعظم محمولا على
جملة شيء ما الذي هو الطرف الاصغر ويكون ا غير موجودة
لب وجب ايضا الذي هو الحد الاوسط غير موجوده في الذي هو الطرف
الاصغر فاذا اخذنا ان ا محمولة على كل ب وب محمولة على
كل ج كانت المقدمتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة وهي
ان ا محمولة على كل ج مثال ذلك قولنا كل انسان حجر وكل
حجر حيوان فكل انسان حيوان فهاتان مقدمتان كاذبتان
بالكلية ونتيجة صادقة ومثال هذا بعينه يعرض في القياس الكلي
الذي ينتج ان لا ب في الشكل الاول لانه قد يكون ا غير
موجودة لشيء من ج الذي هو الطرف الاصغر ويكون ا موجودة
لب الذي هو الاوسط وب غير موجودة لج فاذا اخذنا ان
ا غير موجودة لشيء من ب وب موجودة لكل ج كانتا كاذبتين
الا انه ينتج ان ا غير موجودة لج وهو صادق مثال ذلك قولنا
كل انسان حجر ولا حجر واحد صنم فلا انسان واحد صنم
وكذلك يبان متى اخذت المقدمتان كلتاهما كاذبتين بالجزء
فان كانت المقدمة الواحدة كذبا وكانت المقدمة
العظمى كاذبة بالكل فاقول ان النتيجة لا تكون صدقا وبيان
ذلك انه ليكون ا غير موجودة في كل الجيم فانا ان اخذنا
ان ا موجودة في كل ب وذلك كذب واخذنا انه ب
موجودة في كل الجيم وهو صدق لزم ان يكون ا موجودة في
[illegible] ان يكون قولنا ا في كل ج صدقا وذلك انه قد

انه قد كان الصادق فان الليث بوجه في شي ما هو موضوع
لب وج موضوعة لب فاذن ليس يمكن ان يكون حمل آ على
ج صادقا وذلك بين بنفسه من معنى المقول على الكل وسواء كانت
المقدمة الكبرى اذا اخذت كاذبة بالكل او سالبة او موجبة
واما اذا كانت المقدمة الكبرى اذا اخذت كاذبة بالجزء
فقد تكون النتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون موجودة في
كل ج وفي بعض ب ويكون في كل ج فاذا اخذت آ
محمولة على كل ب وب على كل ج وكان حمل آ على كل ب كاذبا
بالجزء وحمل ب على ج صادق محمولة على كل ب وب على
كل ج كان حمل آ على كل ب كاذبا بالكل والنتيجة صادقة
بالكل مثال ذلك قولنا كل ققنس ابيض وكل ابيض ثلج فكل
ققنس ثلج والنتيجة صادقة والكبرى كاذبة بالجزء وهي قولنا كل
ابيض ثلج وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة
اعني الكلية واخذت كاذبة بالجزء مثال ذلك كل ثلج ابيض
ولا ابيض واحد حي النتيجة ولا ثلج واحد حي وهي صادقة فاذا
اخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة والكبرى كلها صادقة
فان النتيجة قد يكون صادقة لانه ليس شي يمنع ان يكون ا
موجودة في كل واحدة من ب وج ويكون ب ليس ولا واحدا
غير موجودة في شي من ج فاذا اخذت ا موجودة في كل ب وب
موجودة في كل ج صح ان ا موجودة في كل ج وهو صادق [illegible]
يعرض في النوعين اللذين تحت جنس واحد اعني ان الجنس [illegible]

فيهما

عليهما جميعا ولا يحمل احدهما على الثاني فمتى اخذ ان الجنس موجود
في احدهما موجودة في الثاني الذي اخذ ان الجنس فيه اولا
موجود وقد اخذت نتيجة صدق من مقدمتين كبراهما صدق وصغراهما
كاذبة بالكلية مثال ذلك قولنا كل انسان فرس وكل فرس
حي فكل انسان حي وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى
سالبة وهذا يعرض الجنس مع الانواع تحت جنس اخر ان يكون
الجنس مسلوبا عن كل واحد من النوعين وكل واحد من النوعين
مسلوب عن صاحبه فاذا اخذ احدهما موجودا في الثاني واحد
الجنس غير موجود فيه انتج ان الجنس مسلوب عن الذي اخذ
عنه مسلوبا من اجل سلبه عن الثاني مثال ذلك قولنا كل موسيقي
طب ولا طب واحد حيوان فلا موسيقي واحد حيوان
وهو حق من مقدمتين صغراهما كاذبة بالكل وكبراهما صادقة
وكذلك ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة الجزء فان النتيجة ايضا
قد يكون صادقة لانه قد يمكن ان يكون آ موجودة في شي من
ب وج ويكون ب ايضا موجودة في بعض ج فاذا اخذ
ان ا ب موجودة في كل ب وآ موجودة في كل ب انتج ان
ا موجودة في كل ج وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين كبراهما صادقة
بالكل والاخرى كاذبة بالجزء وهذا يعرض للجنس الذي يوجد
للنوع وفي الفصل كالحي فانه موجود في كل انسان وفي كل مشي
واما انسان موجود في بعض المشاة لا في كله فاذا اخذ كل
ماش انسان وكل انسان حي لزم عن ذلك نتيجة صادقة

وهو ان كل شي يعرض ان يكون ا غير موجودة في شي من ب
وب في بعض ج كالحال في الجنس مع الفصل والنوع والذي
تحت جنس آخر كالنبات فانه ليس في شي من المتخيل وبعض
المتخيل انسان فاذا قلنا كل متخيل انسان ولا انسان واحد
نبات انتج لنا ولا متخيل واحد نبات فهذا ما يعرض النتيجة
مع المقدمات الكاذبة في الصنف الكلي من الشكل الاول واما
في الصنف الجزئي منه فقد يمكن اذا كانت المقدمة الكبرى
كلها كذبا والاخرى كلها صدقا ان يكون النتيجة صادقة وذلك
خلاف ما عرض في الاصناف الكلية من هذا الشكل وقد يمكن ذلك
ايضا اذا كانت كاذبة بالجزء او كانت كلاهما كاذبتين
اما بالكل واما بالجزء اما كون النتيجة صادقة مع ان الكبرى كاذبة بالكل
فذلك يكون لانه ليس يمنع ان يكون ا غير موجودة في ب وموجودة
في بعض ج ويكون ب موجودة في بعض ج كالحي فانه غير موجود
في شي من الثلج وموجود في بعض الابيض والثلج موجود في
بعض الابيض لحي وكل ثلج حي انتج ان بعض الابيض حي
وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبريهما كاذبة بالكل وصغريهما صادقة
وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة فانه يمكن
ان يكون ا موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ج ويكون
موجودة في بعض ج مثل الحي فانه موجود في كل انسان غير موجود
في بعض الابيض واما الانسان فموجود في بعض الابيض
فاذا قيل بعض الابيض انسان ولا انسان واحد حي

ان بعض

ان بعض الابيض ليس بحي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين
كبريهما كاذبة بالكل وصغريهما صادقة وكذلك يعرض ان
كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء لانه ليس يمنع مانع
ان يكون ا في بعض ب وج في بعض ج ويكون ب موجودة
في بعض ج مثال ذلك الحي فانه موجود في بعض الجيد وفي بعض
الكبير والجيد في بعض الكبير فاذا قيل الكبير جيد وكل جيد حي
انتج ان بعض الكبير حي وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين كبريهما
كاذبة بالجزء وصغريهما صادقة وكذلك يعرض اذا كانت
المقدمة الكبرى سالبة وذلك بين بهذه الحدود بعينها بان
نقول بعض الكبير جيد ولا جيد واحد حي ينتج لنا بعض الكبير ليس
بحي وذلك صدق عن مقدمتين كبريهما كاذبة بالجزء وصغريهما صادقة
وكذلك ان كانت الكاذبة هي المقدمة الصغرى فقد يكون
عن ذلك نتيجة صادقة لانه يمكن ان يكون ا موجودة في كل ب
وموجودة في بعض ج ويكون ب غير موجودة في شي من ج مثال ذلك
الحي فانه موجود في كل قفنس وفي بعض الاسود والقفنس
غير موجود في شي من الاسود فاذا قيل بعض الاسود قفنس
وكل قفنس حي انتج ان بعض الاسود حي وذلك صادق عن
مقدمتين وكل قفنس صغريهما كاذبة وكبريهما صادقة وكذلك يعرض
اذا كانت الكبرى سالبة لانه قد يمكن ان يكون ا غير موجودة
في شي من ب وغير موجودة في بعض ج ويكون ب غير موجودة
في كل الجنس نسبة الى نوع من جنس آخر والى العرض الموجب

جيدا

في النوع وذلك الجنس المنسوب فمثال ذلك الحي فانه غير موجودة
في شيء من العدد وغير في بعض الابيض والعدد غير موجود
في شيء من الابيض فاذا قيل بعض الابيض عدد ولا عدد واحد
حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي وذلك نتيجة صادقة عن
مقدمتين كبراها صادقة وصغراها كاذبة كذلك يعرض ان يكون
النتيجة صادقة ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى
كاذبة بالكل لانه يمكن ان يكون ا موجودة في بعض ب وفي بعض ج
ويكون ب غير موجودة في شيء من ج وذلك يعرض اذا كانت
ضد ا ج وكانا جميعا عرضين في جنس واحد مثل الواحد الحي فانه
بعض الابيض وفي بعض اسود وكل اسود حي انتج ان بعض
الابيض حي وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين كبراهما
كاذبة بالجزء وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى سالبة
وذلك بين من هذه الحدود بعينها وذلك انه اذا اخذ بعض الابيض
اسود ولا اسود واحد حي انتج ان بعض الابيض ليس بحي
وذلك صادق وكذلك اذا كانت المقدمتان كاذبتين
وكانت الكبرى كاذبة بالكل فقد يعرض ان يكون النتيجة صادقة.
لانه قد يمكن ان يكون ا غير موجودة في شيء من ب وموجودة في
بعض ج ويكون ب غير موجودة في شيء من ج مثل الجنس فانه
غير موجود في النوع الذي من جنس اخر وهو موجود في العرض الذي
يوجد لانواعه وذلك العرض غير موجود في النوع مثال
قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حي فبعض الابيض حي وذا نـ

موجودة

صادق

صادقة عن مقدمتين كاذبتين وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى
سالبة فمثال ذلك قولنا بعض الاسود ققنس ولا ققنس واحد
حي فانه ينتج ان بعض الاسود حي وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين
فهذه هي اصناف ما ينتج في الشكل الاول من مقدمات كاذبة
نتيجة صادقة   قال واما في الشكل الثاني فقد يمكن ان يكون
فيه نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة وذلك اما بالكل واما بالجزء
واما احديهما بالكل والاخرى بالجزء او كانت احديهما كاذبة و
الاخرى صادقة كانت الكاذبة بالكل او كانت بالجزء وذلك
يكون فيه من القياسات التي تنتج الكلي والجزئي وذلك انه
قد يكون ب مثل الذي هو الحد الاوسط غير موجودة في شيء من
الذي هو الطرف الاعظم وموجودة في كل ج الذي هو الطرف
الاصغر فيكون ا غير موجودة في شيء من ج على ما تبين مثال ذلك
قولنا كل انسان حي ولا حجر واحد حي فلا انسان واحد حجر فان
وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي عليه بان يوضع موجودة
في كل الاخر ان يوجد ان كل حجر حي وغير موجودة في شيء من الاخر بان يوجد
انه ولا انسان واحد حي فانه حينئذ ينتج عن هاتين المقدمتين الكاذبتين
النتيجة بعينها التي كانت عنها اذا وضعت صادقتين انه ولا انسان
واحد حجر وكذلك يعرض اذا كانت الصادق ان ب موجودة
في كل ا وغير موجودة في شيء من ج اعني اذا قلبت هذه الى
ضد ما انتجت ما كان ينتج قبل القلب الى الكذب وهو ان الايسر
وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كذبا كلها

والاخرى صادقة فان نتيجة ايضا تنتج صادقة لانه يمكن ان يكون ب
مثلا الذي هو الحد الاوسط موجودة في كل واحد من ا و ح اللذين
هما طرفا المطلوب ويكون ا غير موجود في شيء من ح وذلك يعرض للجنس
مع الانواع المتباينة التي تحته مثل الحي فانه موجود في كل انسان و
كل فرس والفرس غير موجود في الانسان فان المقدمة الواحدة
يكون كلها كذبا والاخرى كلها صادقة ويكون النتيجة كلها صادقة فاي
ناحية صيرت السالبة اعني كبرى او صغرى مثال ذلك قولنا
ولا فرس واحد حي وكل انسان حي فانه ينتج انه ولا فرس واحد
وكل انسان حي فانه ينتج انه ولا فرس واحد انسان وتلك
نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة والاخرى صادقة وكذلك
يعرض اذا كان بعض المقدمة الواحدة كذبا وكانت الاخرى
كلها صادقة لانه ايضا يمكن ان ب موجودة في بعض ا وفي
كل ح ويكون ا غير موجود في شيء من ح كالطير فانه موجود في بعض
ا وفي كل ح ويكون ا غير موجود في شيء من ح ابيض وفي كل
غراب والابيض غير موجود في واحد من الغربان فاذا اخذ
ولا ابيض واحد وكل غراب طير فانه ينتج ولا غراب واحد
ابيض وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين احديهما كاذبة بالجزء وهو قولنا
ولا ابيض واحد حي والثانية صادقة بالكل وهي قولنا
كل غراب طير وكذلك يعرض ان كانت الكاذبة بالجزء
هي الموجبة وكانت السالبة صادقة بالكل مثل قولنا كل ابيض
حي ولا رومي واحد حي فانه ينتج ولا ابيض واحد فانه

صادقة بالكل وهي قولنا ولا زنجي واحد حي وكذلك يعرض
ان يكون النتيجة صادقة اذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين
بالجزء مثال ذلك قولنا كل ابيض حي ولا اسود واحد حي فانه
ينتج عن هذا انه ولا ابيض واحد اسود وتلك نتيجة صادقة عن
مقدمتين كاذبتين بالجزء وذلك ان بعض الابيض حي و
بعض الاسود حي وسواء وضعت السالبة او الصغرى بان يراد الكبرى
يقول ولا ابيض واحد حي وكل اسود حي اعني فقد يمكن ان يكون
نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء فهذه خلل المقاييس
الكلية مع المقدمات الكاذبة في هذا الشكل واما المقاييس
الجزئية فانه قد يعرض فيها ايضا مثل ما عرض في الكل وذلك
انه قد يكون الكبرى الجزئية فانه قد يعرض كاذبة بالكل و
الجزئية صادقة فيكون النتيجة صادقة مثال ذلك قولنا بعض
الابيض حي ولا انسان واحد حي فينتج عن ذلك ان
بعض الابيض ليس بانسان وهي صادقة عن مقدمتين
الجزئية صادقة والكلية كاذبة بالكل وكذلك يعرض الا
ان صيرت الكلية الكاذبة هي الموجبة مثال ذلك قولنا بعض
الابيض ليس بحي وكل غير متنفس حي فينتج عن ذلك ان بعض
الابيض غير متنفس وهو صادق عن جزئية سالبة صادقة
موجبة كلية كاذبة وكذلك يعرض ان وضعت المقدمة الصادقة
هي الكلية الكاذبة الجزئية مثال ذلك قولنا بعض غير المتنفس
به .. فهو صدق عن جزئية كاذبة وكلية سالبة صادقة

وكذلك يعرض اذا اخذت الكلية الصادقة موجبة والجزئية
الكاذبة سالبة وذلك شيء يعرض للجنس مع الانواع الموجودة
فيه وفصول تلك الانواع وذلك انه لا يصدق ان نقول
بعض المشاء ليس بحي وكل انسان حي فينتج عن ذلك ان
بعض المشاء ليس بانسان وذلك صادق عن مقدمة صادقة
كلية وكاذبة جزئية وكذلك اذا كانت المقدمتان في
كلتاهما كاذبتين الجزئية الكلية فانه قد يكون عن ذلك نتيجة صادقة
سواء كانت السالبة الجزئية والكلية مثال ذلك قولنا كل علم
هو قوة حيوانية وبعض الانسان ليس له قوة حيوانية ينتج
عن ذلك بعض الانسان ليس له علم وذلك صدق عن مقدمتين
كاذبتين وكذلك يعرض ان كانت السالبة هي الكلية
والجزئية مثل ان نقول ولا انسان واحد له قوة حيوانية وبعض
العلم هو قوة حيوانية فانه ينتج عن ذلك ان بعض العلم ليس الانسان
وبعض الناس ليس بعالم او ليس له علم
وقد يعرض ايضا في هذا الشكل ان تكون النتيجة صادقة وكلتا المقدمتين
كاذبتان اما بالكل واما بالجزء واما احديهما بالكل والثانية بالجزء
وكذلك اذا كانت احديهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل
كانت او بالجزء وذلك انه ليس يمنع مانع من ان يكون شيئان
غير موجودين في شيء اخر واحدهما موجود في الاخر فمتى اخذ ان كل
واحد منهما موجود في ذلك الشيء الاخر حدث هنالك نتيجة صادقة
عن مقدمتين كاذبتين بالكل مثال ذلك قولنا كل غير متنفس

وكل غير متنفس انسان فانه ينتج في هذا الشكل ان بعض المشاء
انسان وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل ومثال ذلك
ما يعرض اذا كانت الواحدة سالبة والاخرى موجبة لانه قد يمكن
ان يكون حد الذي هو الاوسط ب مثال الطرف الاصغر غير
موجودة في كل ب وغير موجود في بعض ج فاذا اخذنا ان ج
ج موجودة في كل ب وا غير موجودة في بعض شيء من ب
الذي هو الاوسط ويكون موجودة في بعض ج مثال ذلك قولنا
واحد كل ققنس اسود ولا ققنس فانه ينتج ان بعض الاسود
ليس بحجر وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل وكذلك اذا كانت
كل واحدة من المقدمتين كاذبة بالجزء فقد يمكن ان يكون النتيجة
صادقة ويكون ا و ج موجودين في بعض ب ويكون ا موجودة
في بعض ج كالابيض والجيد فانهما موجودان في بعض الحي والجيد
موجود في بعض الابيض فاذا وضعنا كلتا ا و ج موجود في
كل ب فانه يعرض ان يكون ا في بعض ج وذلك صدق عن مقدمتين
كاذبتين بالجزء مثال قولنا كل حي ابيض وكل حي جيد فانه ينتج
ان بعض الابيض جيد وهو صدق وكذلك يعرض اذا كانت
الكبرى سالبة وهي مقدمة اب لانه لا شيء البتة يمنع ان يكون ا غير
موجودة في بعض ب ويكون ج موجودة في بعض ب ويكون ا
غير موجودة في بعض ج الذي النتيجة مثال ذلك قولنا ولا حي واحد
... كل حي ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس
... صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء وكذلك قد يكون النتيجة

لانه يمكن ان

صادقة اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى صادقة
اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى صادقة لانه
قد يمكن ان يكون كلتا ا و ج موجودتين في ب ويكون ا غير
موجودة في بعض ج فاذا اخذنا ا غير موجودة في شيء من ب و ج موجودة
في كل ب انتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج وذلك صدق
عن مقدمتين احديهما كاذبة مثال ذلك قولنا كل قفنس حي ولا
قفنس واحد ابيض فانه ينتج عن ذلك ان بعض الحي ليس بابيض
وذلك صدق عن مقدمتين احديهما كاذبة وكذلك يعرض اذا كانت
مقدمات التي هي الكبرى صادقة والحدود التي تبين ذلك
منها هي الاسود وقفنس وغير المتنفس وذلك انه اذا وضعنا
ان كل قفنس اسود ولا قفنس واحد غير متنفس انتج لنا ان بعض
الاسود غير متنفس وذلك صدق عن مقدمتين صغريهما كاذبة
بالكل وكذلك يعرض اذا احدث كلتا المقدمتين موجبتين
اعني الصادقة والكاذبة والحدود التي تبين منها ذلك هو الحي
والقفنس الاسود وذلك انا نقول كل قفنس اسود وكل
قفنس حي فينتج لنا عن ذلك ان بعض الاسود حي وهو صدق
عن مقدمتين موجبتين احديهما كاذبة وسواء كان الفاسدة
هي الكبرى والصغرى والبرهان على ذلك هو بهذه الحدود
باعيانها وكذلك قد يكون النتيجة صادقة اذا كانت
احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء لانه قد يمكن ان
يكون ج موجودة في كل ب ويكون ا موجودة في بعض ج

هي النتيجة مثال ذلك ذو الرجلين فانه موجود في كل انسان و
الجيد موجود في بعض ذي الرجلين فان اخذت ا و ج موجود
في كل ب فان مقدمة ب ج يكون صادقة كلها وبعض
مقدمة ا ب كاذبة والنتيجة صادقة مثال ذلك قولنا كل انسان
ذو رجلين وكل انسان جيد والنتيجة ان بعض ذي الرجلين
جيد وكذلك يعرض اذا اخذت مقدمة ا ب اعني الكبرى
صادقة ومقدمة ب ج اعني الصغرى كاذبة بالجزء بان ذلك
هو بهذه الحدود باعيانها اذا اخذنا الطرف الاصغر اكبر
ووضعنا مطلوبنا المنتج عكس الاول وهو ان بعض الجيد
ذو الرجلين وكذلك يعرض وكذلك يعرض ان اخذت
المقدمة الواحدة سالبة بعض الجيد ذو الرجلين وكذلك
يعرض ان اخذت المقدمة الواحدة سالبة والاخرى
موجبة فانه قد تبين في الشكل الثالث انه اذا كانت
ج في كل ب وا غير موجودة في شيء من ب فانه يعرض ان
يكون المقدمة السالبة كاذبة ويكون الاخرى كلها صدقا
ومع النتيجة صادقة بعينها وكذلك يعرض ان كان الكذب
الجزئي في الموجبة وذلك انه قد تبين في الشكل انه اذا
كانت ا غير موجودة في شيء من ب موجودة في بعض
ب ان ا غير موجودة في بعض ج فاذا عرض ان ناخذ ان
ا غير موجودة في شيء من ب و ج موجودة في كل ب النتيجة
فيعرض ان ا غير موجودة في بعض ج فيكون النتيجة صادقة

عن مقدمتين احديهما صادقة بالكل وهي السالبة والاخرى كاذبة
بالجزء وهي الموجبة وهذا الذي قلنا انه يعرض في القياسات
الكلية من هذا الشكل هو بعينه يعرض في القياسات الجزئية
وبيان ذلك يكون بتلك الحدود التي بينا الامر بها في المقاييس
الكلية وذلك بان نستعمل في السالبة من تلك وفي الموجبة من هذه
ما استعملناه في الموجبة لان المقدمة الكلية الكاذبة بالكل
هي كاذبة بالكل هي كاذبة بالجزء وسواء كانت الموجبة فاذا
۴ استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة
بالجزء وسواء كانت سالبة او موجبة لان التي نعملها بها هناك كلية
جزئية في هذا الموضع بين لها هنا ما تبين بها هناك واذ قد
تبين هذا فهو بين انه اذا كانت النتيجة كاذبة فباضطرار ان
يكون والمقدمات مقدمة كاذبة والا كان ليس يحصل
من المقدمات الصادقة نتيجة صادقة وذلك خلاف ما
اخذت في امر القياس وما برهن في حاله واما اذا كانت
النتيجة صادقة فليست تجب لا محالة ان يكون المقدمات
صادقة والسبب في ذلك ان الصادق اعم من الصادق
الذي يبين على طريق القياس والصادق الذي يتبين على
طريق القياس بين ايضا من اكثر من قياس واحد ولذلك ليس
يلزم متى ارتفع القياس ان يرتفع النتيجة اعني اذا كذبت
المقدمات ان يكذب النتيجة ويلزم اذا ارتفعت النتيجة
اي كذبت ان يرتفع القياس اي يكذب المقدمات لكن

شكل القياس فاسدا وهذه هي حال اللازم مع الشيء الذي
يلزم اذا لم يكن لزومهما متكافيا مثل وجود الحيوان والانسان
فان الانسان لما كان بعض اخص من الحيوان لزم متى وجد
الانسان ان يوجد الحيوان ومتى ارتفع الانسان ان لا
يرتفع الحيوان ومتى ارتفع الحيوان ان يرتفع الانسان و
الانسان هنا هو مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة
وكذلك نظير ايضا انه ليس يجب ولا بد اذا كذبت المقدمات
ان يكذب النتيجة الا ان يصدق البرهان على هذا هو ما اقوله نفرض
شيئين احدهما اول الاخر ثان ونفرض ان الثاني يلزم عن
الاول اعني انه متى وجد الاول وجد الثاني وليكن علامة الاول
علامة ا وعلامة الثاني علامة ب مثل ان يكون ا ابيض و ب
عظيما فنقول انه متى كان من شان ا اذا وجد ان يوجد
ب فانه ليس يلزم متى ارتفع ا ان يوجد ب وذلك انه قد
تبين انه متى ارتفعت ب فواجب ان يرتفع ا وذلك انه
ان لم يرتفع ا فليكن موجودة واذا كانت ا موجودة فانا قد
نفرض وضعنا ان ب يكون موجودة فيكون ب اذا ارتفعت
لزم ان يوجد ب وذلك خلف لا يمكن واذا تقرر هذا
الاصل فنقول انه متى كانت ثلثة حدود اول وثان
وثالث وكان الثاني يلزم الاول والثالث يلزم الثاني
فان الثالث يلزم الاول واذا تقرر هذا فاقول ان ليس
يرتفع ويوجد ب وذلك انه قد تبين ان ب لما كانت

بعضی را دو هند و ستان ... که از زرشک ... ارده ...

لازمة عن آ ان ب اذا ارتفعت ارتفع ا فان اثر لنا ان
اذا ارتفعت وجدت ب و قد كان معنانا ان ب اذا ارتفعت
ارتفع آ فيلزم اذا ارتفعت الباء ان توجد الباء و ذلك
خلف لا يمكن فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان
يصدق النتيجة بل الصدق لها انما هو لها بحسب من الغرض
و ذلك ما اردنا بيانه وكذلك نظيرا ايضا انه ليس يلزم عن
ارتفاع آ ان يرتفع ب لانه يلزم اما ان يكون وجود ا ان
يكون لازما عن وجود ب و قد كانت ب لازمة عن وجود ا
فيكون اللازم متكافيا منعكسا و ذلك مستحيل فلذلك ليس
يلزم اذا كذبت المقدمات ان يكذب النتيجة فاما ان
كذبت النتيجة فانه يكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت ب
ارتفعت آ

الثالث القول في البيان بالدور

و يعرض للقياس ان يقع فيه البيان بالدور و هو ان يوخذ
النتيجة و عكس احدى مقدمتيه فتبين منها المقدمة الثانية مثال ذلك
انه اذا انتج القياس آ موجود في كل ج بتوسط ب بان
تضع آ في كل ب و ب في كل ج ان آ في كل ب فانه يوجد
ان آ في كل ج و ج في كل ب و هو عكس المقدمة الثانية
فينتج من ذلك ان آ في كل ب هي المقدمة الثانية التي قصد
تبيينها و كذلك يعرض لنا اذا اردنا ان نبين بهذه النتيجة بعينها المقدمة
الاولى التي هي ب في كل ج اعني انه ياخذ النتيجة التي هي آ
في كل ب و نضيف اليها عكس المقدمة الاولى التي هي ج في ب

يكون

فيكون موجب في كل آ و آ في كل فيكون النتيجة ب في كل ج و هي
المقدمة المقصود انتاجها من مقدمتي القياس و تبين انه ليس يمكن
ان يتبين المقدمات من النتائج بجهة غير هذه الجهة لانه متى اخذ
احد مقدمة غريبة فاضافها الى النتيجة و ذلك بان ناخذ حدا اوسط
ليس هو واحدا من الحدود التي في المقدمات لم ينتج لنا من ذلك
شيء من المقدمات الماخوذة في تلك النتيجة مثال ذلك انه ان
اضاف الى النتيجة التي هي آ في كل ج ان ج في كل ه لم ينتج من ذلك
الا ان آ في كل ه و ذلك غير قولنا آ في كل ب و ب في كل ج
اللتان هما مقدمتا هذه النتيجة و اذا لم يمكن ان يوخذ مع النتيجة
مقدمة غريبة فقد بقي ان ناخذ معها احد مقدمتي القياس
لانه ان اخذنا المقدمتين بعينهما عادت النتيجة التي كنا
وضعناها مقدمة لكن متى اخذنا الى احدى مقدمتي القياس
على ما هي عليه مع النتيجة لم ينتج لنا ايضا غير ذلك المقدمة الاخرى
و ذلك انه ان اضفنا الى النتيجة التي هي قولنا آ على كل ج قولنا
آ على كل ب و هي المقدمة الكبرى لهذه النتيجة فانه ياتي القول
من موجبتين في الشكل الثاني و ذلك غير منتج و ان اضفنا
اليها الصغرى و هي قولنا ب على كل ج اي من ذلك قياس من
موجبتين في الشكل الثالث ينتج ان آ في بعض فلذلك يجب
ان ناخذ المقدمة التي نضيفها الى النتيجة معكوسة مثل ان
نضيفه كما قلناه الى ان آ في كل ج و ب في كل آ فينتج لنا
ب في كل ج و كذلك ان اضفنا اليها عكس

الصغرى انتجت المقدمة الكبرى ولذلك اما ان نطلب هذا النوع
من البيان انما يكون في المقدمات المنعكسة فان كانت
المقدمتان منعكستين او النتيجة منعكسة كان هناك ست مقدمات
مقدمتا القياس وعكسهما والنتيجة وعكسها وامكن ان يبرهن
كل واحد من هذه المقدمات بانفسها بعضها من بعض حتى
لا يبقى منها شيء الا ويبين بقياس ماخوذ منها انفسها فيتولد
له هناك ست مقاييس تنتج ست اصناف من النتايج مثال
ذلك حدود ا ب ج الثلثة منعكسة بعضها على بعض وكذلك
النتيجة المتولدة عنها مثل ان يكون كل ا ب وكل ب ا وكذلك
كل ج ب وكذلك كل ا ج وكل ج ا فانه اذا برهنا ان ا
موجودة في ج فاخذنا ا في كل ب وب في كل ج فانه يمكن
برهن الف مقدمتين في كل ا ب وهي الكبرى بالنتيجة وعكس
مقدمة ب ج وهي الصغرى بان نقول ا في كل ج وج في كل ب
فينتج لنا ان ا في كل ب وهي الكبرى في القياس وكذلك نبين
مقدمة ب ج التي هي الصغرى بالنتيجة بعينها وعكس المقدمة الكبرى
واذا كان هذا هكذا فقد امكننا ان نبرهن كل واحدة من
مقدمتي القياس والذي بقي لنا ان نبرهن ما اخذناه
في برهان المقدمتين هو عكس كل واحدة من المقدمتين لان (بين)
النتيجة التي قد برهنت من اول الامر وذلك يتبين بان
نعكس النتيجة ونضيف اليها المقدمة الاولى اعني انه ان اردنا
ان نبرهن عكس الكبرى وهي ان ا ب وكل [illegible] اخذنا عكس النتيجة المقدمة

الصغرى

الصغرى بعينها فتكون ب موجودة في كل ج وهي الصغرى وج في كل ا
وهي عكس النتيجة انتج لنا من ذلك ان ب موجودة في كل ا وهو عكس
الكبرى الذي استعملناه العاري من برهان وكذلك ايضا متى اخذنا
عكس النتيجة واضفنا المقدمة الكبرى انتج لنا عكس الصغرى وهو الذي
اخذناه قبل غير مبرهن بان نقول ج في كل ا وا في كل ب وهي عكس النتيجة
وا في كل ب فينتج لنا من ذلك ج في كل ب وهو العكس
الذي استعملناه ايضا غير مبرهن فاذا لم يبق في هذه المقدمات
شيء لم نبرهنه الا عكس النتيجة وهو القياس السادس وذلك
يبين بعكس المقدمتين اللتين انتجتاها من اول الامر مثال
ذلك انا نقول ا في كل ب وب في كل ج فا في كل ج وهذا هو
عكس النتيجة فاذا لم يبق لنا في هذه المقدمات شيء ماخوذ الا وقد
برهنا عليه وهو بين ان هذا كما قلناه انما يعرض في المقدمات المنعكسة
بعضها على بعض الا ان هذا النحو من البيان اعني اخذ الشيء
في بيان نفسه وهو نوع من المصادرة ولذلك لا يستعمل في البراهين
الا ان يكون ذلك مستعملا بجهتين وذلك بان يكون المقدمات
اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى مثل ان يكون
المقدمات اعرف من النتيجة معرفة الوجود والنتيجة اعرف من جهة
معرفة السبب والذي يختص بهذا النحو من البيان هي صناعة السفسطة
فهكذا يعرض البيان بالدور كما قلنا في الصنف الاول من الشكل
[illegible] وهو الذي ينتج الموجب الكلي واما الصنف السالب
فقد يمكن ايضا ان يعرض فيه النحو من البيان فليكن ا غير

موجودة في شيء من ب وب موجودة في كل ج فيكون النتيجة الشكل ٣
في الاول ان ابغ موجود في شيء من ح فاذا اردنا ان نبين في
الصنف المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى فانا ناخذ ان ابغ
موجودة في شيء من ح وح في كل ب فينتج ابغ موجودة في شيء
من ب وهي المقدمة الكبرى واما اذا اردنا ان نبين الصغرى
بالنتيجة وعكس المقدمة الكبرى فانه ليس يتاتى لنا ذلك من المقدمات
انفسها وذلك انه ليس يكون قياس من سالبتين لو كان لم
ينتج الا سالبة والذي نطلب انتاجه هي الصغرى التي هي موجبة فلذلك
اذا اردنا ان نبين المقدمة الصغرى من النتيجة ونقيض
عكس المقدمة الكبرى فانا نضع النتيجة على حالها فنعرف ان نقيضها
وهي قولنا ابغ موجودة في شيء من ح فنجد يلزم عنها ان يكون ابغ
موجودة في كل ما فيه ب غير موجودة فيصح عكسه اوهو ان
يكون ب موجودة في كل ما ليس ابغ فيه موجودة فاذا كان
معنا ان ب موجودة في كل ما ليس يوجد فيه آ واضفنا الى هذه
المقدمة ان آ مسلوبة عن ح فهو بين انه ينتج لنا عن ذلك ان
ب موجودة في كل ج وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا انتاجها
وليس هذا الاحتمال المقول على الكل غير الاصل الذي استعمل
في اول هذا الكتاب كما يجب ان نرجع الى ذلك وذلك انه نقول
ان هذا الاصل لذلك الاصل الاول وانه اذا استعمل هذا الاصل
وجد الغير المنتج بحسب ذلك الاصل منتجا بحسب هذا الاصل وذلك ان
هذا الاصل هو ان نضع مثلا آ موجودة لكل ما سلب عنه ب

وانما

وان آ مسلوبة عن كل ما سلب عنه ب بخلاف ما وضعنا في الاصل
الاول وهو ان يكون آ موجودة او مسلوبة عن كل ما هو ب وعلى
هذا ينتج ما صغراه سالبة في الشكل الاول وينتج ايضا ما هو من
سالبتين وذلك ان الاصل الذي استعمل في هذا الكتاب ليس
هو ما يقع وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالتها الطبيعية ... موضع ا
واما هذا الاصل الثاني فهو شيء لازم عن المقدمة الكلية السالبة
فلذلك ليس ينتفع به في الانتاج من سالبتين اعني اذا وضعنا مقدمتين
سالبتين وانما كان ينتفع به لو لزم عن قولنا اولا في شيء من ب
ان يكون آ موجودة في كل ما ليس هو ب ولا به وذلك شيء غير لازم
كما انه ليس يلزم ايضا هذا العكس الذي وضعه هنا اعني انه ليس
يلزم في كل مادة اذا كانت آ مسلوبة عن كل ما هو ب ان يكون
ب موجودة لكل ما ليس هو آ فان الابيض مسلوب عن كل ما هو اسود
وليس الاسود موجودا لكل ما ليس بابيض وانما يلزم هذا العكس
في الاشياء المتقابلة التي ليس يخرج من احدهما موجود من الموجودات
لكن انما استعمل هذا العكس هنا ارسطو ان كان خرج ما كان استعمل
عكس الموجبة الكلية كلية فلذلك لم يخرج عن اصله وذلك ان عكس اللازم
هو لعموم عكس المقدمة فكانه لم يخرج عما اخذ في بيان الدور من انه
يكون بالنتيجة وعكس احدى المقدمتين لان قوة عكس اللازم قوة عكس
المقدمة فهكذا يكون بيان الدور في الاضاف القياسية الكلية
... [illegible] ... واما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل فانه
فيما ان يرهن على طريق الدور المقدمة الكلية من النتيجة

والمقدمة الجزئية لان القضية الكلية انما تبين بمقدمات كلية لا جزئية
والثانية فانه لا يكون قياس من جزئيتين اذ كان البرهان بالدور هو ان
النتيجة بعكس احدى المقدمتين واما المقدمة الصغرى فقد يمكن ان يبرهن
على طريق الدور فليكن آ موجودة في كل ب و ب موجودة في
بعض ج والنتيجة آ موجودة لبعض ج فاذا اردنا ان نبرهن وجود ب
لبعض ج على طريق الدور فانا نأخذ آ موجودة في بعض ج وهي النتيجة
وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهو قولنا ب في كل آ فينتج لنا في
الشكل الاول ان ب في بعض ج ويكون الحد الاوسط فيه ولكن
اذا كان القياس الجزئي سالبا فليس يمكن ان نبرهن المقدمة
الكلية للعلة التي قلنا واما الجزئية الجزئي سالبا فليس يمكن
ان نبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا انا فقد يمكن ان
نبرهن على طريق الدور اذا اخذنا المقدمة السالبة مما قلنا
في القياس ان ليس الكلي على ان يبين انه يلزم عن قولنا ولا شيء
من آ يكون ب موجودة لكل ما سلب عنه فاذا اضفنا الى
هذه المقدمة وهي ان آ مسلوبة عن بعض ج انتج لنا ان ب موجودة
لذلك البعض فهذا هو وجه البيان المستعمل بالدور في الشكل
الاول واما الشكل الثاني فليس يمكن ان نبرهن بجهة
الدور فيه المقدمة الموجبة لانه لا ينتج الا سالبا واما السالبة
فيمكن ان نبرهن على هذه الجهة فليكن آ موجودة في كل ب ولا آ
غير موجودة في شيء من ج فالنتيجة الشكل الثاني ان ب غير موجودة
في شيء من ج على ان الحد الاوسط هو آ فان اضفنا الى هذه الا

موجودة

موجودة في كل آ وهي عكس الكبرى فانه ينتج عن ذلك في الشكل
الثاني ان آ غير موجودة في ج وهي الصغرى في القياس الاول
والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان آ في القياس الاول
اذا كان احدنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة
فانه يمكن بيانها بالدور لكن في الشكل الاول لانه اذا قلنا
ان آ غير موجودة في شيء من ب و آ موجودة في كل ج فبين انه
ينتج لنا في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج اذ كان
آ هو الحد الاوسط فاذا اضفنا الى قولنا ب غير موجودة
في شيء من ج وهي النتيجة وقلنا ج موجودة في كل آ وهي عكس الصغرى
انتج لنا في الشكل الاول ان ب غير موجودة في شيء من آ لان ج
هي الحد الاوسط فاذا عكسنا هذه النتيجة حصل منها ولا شيء
من آ ب وهي المقدمة الكبرى السالبة في الشكل الاول ولذلك
يحصل البيان بالدور في هذا الصنف في الشكل ان لا يحفظ
فيه الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الاول ولا يمكن
ان نبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل
الاول ولا يمكن ان نبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذ كانت
هي الصغرى بطريق الدور الا اذا استعمل الاصل المتقدم
وهو عكس لازم السالبة اما اذا كانت كبرى فليس يمكن
الا بعكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور واما
[illegible] في بيان الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان نبين
[illegible] المقدمة الكلية على جهة الدور اذ كانت انما ينتج ابدا جزئية

والجزئية هي السالبة مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب
وا غير موجودة في بعض ج فيكون النتيجة ان ب غير موجودة في
بعض ج فاذا اضفنا الى ذلك عكس المقدمة الكبرى وهو قولنا
ب موجودة في كل ا حصل منها ب غير موجودة في بعض ج وب
موجودة في كل ا فينتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج وذلك
في هذا الشكل بعينه اذ كان ب هو الحد الاوسط وهو محمول
في هذا التاليف على الطرفين جميعا فان كانت المقدمة الكلية
هي السالبة وهي مقدمة اب فانه لا يمكن ان يبرهن الصغرى
الموجبة التي هي مقدمة اج واذا انعكست مقدمة اب لانه لا
ينتج نتيجة موجبة عن مقدمتين سالبتين او احديهما سالبة ولكن قد يمكن
اذا استعمل الاصل المتقدم ان ينتج الموجبة الجزئية وذلك
انه اذا كان معنا ان ب غير موجود في بعض ج وهي النتيجة و
كان معنا او لا في شيء من ب ثم عكسنا هذا فكان منها ب
ولا في شيء من ا ثم اضفنا اللازم عن هذا وهو ان كل ما فيه ا فليس
فيه ثم عكسنا هذا وهو ان كل ما ليس فيه ب ففيه ا فيكون معنا ا
موجودة في كل ما ليس فيه ب فاذا اضفنا الى هذا ان ب
غير موجودة في بعض ج انتج لنا ان ا موجودة في بعض ج فهكذا
يكون بيان الدور في الشكل الثاني واما بيان الدور في الشكل
الثالث فانه اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين فليس يمكن
ان يبرهن بالنتيجة احدى المقدمتين في هذا الشكل لان النتيجة
يكون جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية فان كانت احدى المقدمة

الواحدة كلية والاخرى جزئية فاحيانا يمكن ان يبرهن الجزئية واحيانا
لا يمكن ان يبرهن ذلك اذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت
الصغرى هي الكلية فانه يمكن ان يبرهن على طريق الدور واما اذا
كانت الكبرى هي الكلية فانه لا يمكن ان يبرهن على طريق الدور و
مثال ذلك ان يكون ا موجودة في كل ج التي هي الكبرى وب في
بعض ج التي هي الصغرى فيكون النتيجة ا في بعض ب فاذا اضيف
اليه عكس المقدمة الكبرى وهي ان ج موجوده في كل ا انتج لنا من ذلك
ان ج موجودة في بعض ب وذلك لم يكن مطلوبا بل عكس هذا
وهو ب في بعض ج وهو شيء وان كان لازما ضرورة اذ قد تبين
ان الجزئية الموجبة تنعكس فليس هذا البعض وهو شيء الا الشيء الذي
تبين بطريق الدور برهانه اولا بل ان كان فبتوسط العكس اذ كان
البيان بالدور كافيا هو ان يبين المقدمة الواحدة بالنتيجة و
عكس الثانية فان كانت الكلية هي الصغرى مثل ان يكون
ب موجودة في كل ج وا في بعض ج فانه تبين انه يمكن على طريق
الدور ان كان تبين ا موجودة في بعض ج وهي المقدمة الجزئية
الكبرى وذلك ان نتيجة هذا القياس هي ا في بعض ب فاذا اضفنا
اليها عكس الصغرى وهي قولنا ج في كل ب فانه يبين انه يلزم ان
يكون ا في بعض ج اذ كانت ب هي الحد الاوسط وهي موضوعة
للطرفين جميعا واما اذا كانت احدى المقدمتين موجبة
والاخرى سالبة وكانت الموجبة والسالبة جزئية فانه يتاتى
في الجزئية ومثال ذلك ان يكون ب موجودة في كل ج وا غير

موجودة فی بعض ج فان النتیجة یکون ای موجودة فی بعض ب فاذا
اضفنا الی ذلک ان ج موجودة فی کل ب فانه یلزم ضرورة
ان یکون ای موجودة فی بعض ج علی ما تبین فی الشکل الثالث
اذ کانت الساهی الحد الاوسط وهی موضوعة للطرفین واما
اذا کانت ا ب به هی الکلیة فان الجزئیة الموجبة لا تبین
علی طریق الدور لان استعمل ذلک الاصل مثال ذلک ان یکون
ای موجودة فی شی من ج فی بعض ج ویکون النتیجة ای موجودة
فی بعض ب فان اخذنا بدل قولنا ای موجودة فی بعض ج ان
ج موجودة فی کل ما لیس فیه او اضفنا الی هذا ان الیس فی
بعض ب فهو بین ان ب یجب ان یکون فی بعض ج وهی المقدمة
الجزئیة الموجبة فقد تبین ان البیان الذی یکون بالدور اما فی
الشکل فیکون بالشکل الاول ویکون بشبیه الشکل الثالث
وهو اذا استعمل ذلک الاصل المتقدم ای ان ناخذ بدل قولنا
او لا علی شی من ب ان ب موجودة فی کل ما لیس فیه او وجه
شبه بالشکل الثالث انه ا و ب محمولان علی شی واحد احدهما
بایجاب والاخر بسلب وهذا الوضع وهو وضع الحد الاوسط
فی الشکل الثالث من الطرفین علی هذه الجهة ارسطو فی هذا
انه شکل ثالث لا انه شکل ثالث بالحقیقة واما البیان
بالدور فی الشکل الثانی فیکون بالشکل الثانی نفسه ویکون بالاول
ویکون بالبیان الذی یشبه الثالث وکذلک البیان الذی
بالدور فی الشکل الثالث یکون بالاول وبالثالث والاول اکثر

یشبه الثالث وهو بین ان المقدمات التی قلنا انها لا تبین علی طریق
الدور وذلک فی الشکل الثانی والثالث ان قوانا ذلک فیها اما
من قبل انه لا یمکن فی بعضها ان تبین علی طریق الدور واما من قبل ان
فیها ما یمکن ان یبین بطریق غیر الدور لکن نوعا من طریق الدور ناقصا
فی القیاس المنعکس والعکس نافع فی هذه الصناعة
علی ضروب شتی والذی یراد به ههنا هو ان یبطل بمقابل النتیجة واحد
المقدمتین الاخری من القیاس وکانه ضد البیان بالدور وذلک
انه یجب ضرورة فاذا اخذ نقیض النتیجة فاضیف الی احدی مقدمتی
القیاس ان یبطل المقدمة الثانیة ضرورة لانها ان لم یبطل فلم یبطل
النتیجة لان المقدمات اذا لم تبطل النتیجة لان المقدمات اذا لم
تبطل فلم تبطل النتیجة علی ما تبین لکن النتیجة قد بطلت بوضع نقیضها
هف لا یمکن والابطال الذی یکون للاحدی المقدمتین بمقابل یختلف
اذا کان المقابل الماخوذ ضدا او نقیضا علی ما تبین بعد والمتناقضات
کاقابل کل ولا کل وبعض ولا واحد والمتضاد هی قولنا کل ولا واحد
وبعض ولا بعض فلیکن مثاله فی الشکل الاول ان ا علی کل ب و ب
علی کل ج والنتیجة ان ا علی کل ج فاذا اخذنا المضاد لهذه النتیجة وهو ان
ا ولا علی شی من ج واضفنا الیها المقدمة الکبری فی القیاس وان ا
علی کل ب فهو بین انه یصح فی الشکل الثانی ان ب ولا شی من ج
و هو ضد المقدمة الصغری الماخوذة فی القیاس وکذلک ان اضفنا
الی ضد هذه النتیجة بعینها المقدمة الصغری فانه ینتج نقیض المقدمة
الکبری ان یکون منها ا ولا شی من ج الذی هو ضد النتیجة فاذا

اصغر البيا الصغرى وهي قولنا ب في كل ج معلوم من انه ينتج في الشكل
الثالث ان ا في بعض ج وهي نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها او الشكل الثالث
لا يمكن ان ينتج كلية والمقاومة بالضد هي كلية فالمقدمة الكبرى في الصنف
الاول من الشكل الاول انما يقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق
اعني اذا اخذ النتيجة واما الصغرى فيقاوم مقامه كلية ومثل هذا
بعينه يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالبا
كليا اعني اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان يقاوم الصغرى مقاومة
كلية واما الكبرى فانما يمكن ان يقاوم مقامه جزئية لانه يأتلف
القياس عنه مقاومة هذه في الشكل الثالث واما اذا اخذ نقيض النتيجة
في هذين الصنفين من الشكل الاول فانه لا يمكن ان يقاوم كل واحدة
من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي القياس
المقاوم يكون جزئية اذ كان النقيض جزئيا ولذلك يجب ان
يكون النتيجة جزئية فيكون المقاومة فلنعد ذلك الصنف الاول
من المقاييس وهو ان يكون ا في كل ب و ب في كل ج فيكون النتيجة
ا في كل ج فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج
واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب فينتج
انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض ج
وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها وكذلك اضفناها الى قولنا ا غير
موجودة في بعض المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في
كل ج بانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى
فاذن متى اخذ النقيض لم يكن المقاومة كلية بل جزئية وهذا

هذا العوض بعينه صنف السالب الكلي من هذا الشكل لانه اذا اخذت
النقيض صحيحه وهو قولنا ا موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة
السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب فانه ينتج لنا
ان ب غير موجودة في بعض ج وكذلك يعرض ان اضفنا اليها
الموجبة مثل ان يكون ا في بعض ج و ب في كل ج فانه يلزم عنه ان
يكون ا في بعض ب وذلك نقيض السالبة واما في الصنفين الجزئيين
من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيهما نقيض النتيجة امكن ان يبطل المقدمات
فيهما جميعا واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان يبطل ولا واحدة
منهما بهذا الطريق فلتكن النتيجة موجودة في بعض ج بتوسط ب فان
اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج واضيف الى المقدمة
الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج فانه ينتج عن ذلك في الشكل
الثالث ان ا غير موجودة لبعض ب وهي نقيض الكبرى وان اضفنا
الى قولنا ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة
في كل ب فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج وذلك نقيض
الصغرى فان كلتا المقدمتين يبطلان اذا عكسنا الى النقيض
وان عكسنا هما الى الضد فانه ليس يبطل ولا واحدة من المقدمتين
لانه ان عكس كان النتيجة الموجبة الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج واضفنا
اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب فانه ينتج لنا من ذلك
ان ب غير موجودة في بعض ج لكن قولنا ب موجودة في بعض ج
وغير موجودة في بعض ج قد يمكن ان يصدقا معا فلذلك ليس يبطل
العكس المقدمة الصغرى فان اضفنا الى هذا العكس الذي هو

هو

قولنا ا غير موجودة في بعض المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا ب
موجودة في بعض ج لم يكن ذلك قياسا لانه يكون من جزئيين وذلك
غير منتج في الاشكال الثلثة ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي
الذي ينتج السالب من هذا الشكل اعني ان عكست النتيجة الى
النقيض امكن ان يبطل المقدمات جميعا وان عكست الى الضد
فانه ليس يبطل واحدة منها وذلك هو البيان الذي يقدم
في الجزئي الموجب   في انعكاس الشكل الثاني
واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يبطل المقدمة الكبرى منه
ابطالا كليا لا باخذ مضادة النتيجة ولا باخذ نقيضها اما باخذ
نقيضها فبين واما باخذ الضد فان القياس يأتلف في الشكل
الثالث فيكون النتيجة جزئية واما المقدمة الصغرى فيمكن
ابطالها على النحوين اعني انه ان عكست النتيجة الى الضد وان
عكست الى النقيض وبيان ذلك ان يكون ا موجودة في كل ب
وغير موجودة في شيء من ج فيكون النتيجة ان ب غير موجودة في شيء
من ج فان اخذنا ضدها وهو ان ب موجودة في بعض كل ج و
اضيف اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا في كل ب فهو بين يلزم من ذلك
في الشكل الاول ان ا موجودة في كل ج وذلك ضد المقدمة
الصغرى فان استعمل هذا العكس بعينه في ابطال المقدمة
الكبرى بان اخذ ان ب موجودة في كل ج وهو ضد النتيجة بضيف
اليها ولا في شيء من ج وهي الصغرى فان تاليف القول ياتي
في الشكل الثالث وينتج ان ا ليست موجودة في بعض ب و

هو نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها فيكون الابطال ليس غير كلي
فان عكست نتيجة ب ج الى النقيض فان المقدمات يبطل
بالنقيض اعني ابطالا جزئيا وذلك انه اذا اخذنا نقيض نتيجة
الصنف من القياس المتقدم وهي قولنا ب موجودة في بعض ج
واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي ان ا ليست في شيء من ج
فبين انه ينتج في الشكل الثالث ان ا ليست لموجودة في بعض
ب وكذلك نقيض المقدمة الكبرى وايضا ان اخذنا هذا النقيض
بعينه وهو قولنا ب موجودة في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الكبرى
وهي قولنا ا في كل ب فهو بين انه ينتج في الشكل الاول ان ا في
بعض ج وذلك نقيض الصغرى فقد تبين بهذا القول ان المعاكس
التي تستعمل في ابطال في ابطال المقدمات في هذا الصنف من الشكل
الثاني هي كلها جزئية وابطالها ابطال جزئي ما عدا المقدمة
الصغرى فانه يمكن ان يبطل كليا وجزئيا ومثل هذا يتبين ذلك
في الصنف الكلي الاخر من الشكل الثاني اعني الذي يكون كبراه سالبة
كلية وصغراه موجبة كلية واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل
فانه اذا عرضت عكست النتيجة فيها الى الضد لم يكن بذلك ابطال
ولا واحدة من المقدمتين والسبب في ذلك هو السبب بعينه الذي
من اجله عرض ذلك في الشكل الاول فان عكست النتيجة الى المناقض
فانه ياتي بذلك ابطال كل واحدة من المقدمتين وبيان ان نضع ان ا ليست
موجودة في شيء من ب وان ا ليست موجودة في بعض ج فيكون النتيجة
ب في بعض ج فيكون النتيجة ان ب ليست في بعض ج فان

وضع معنا دائما ان ب في بعض ج واضيف الى ذلك المقدمة
الكبرى وهي ا ولا في شيء من ب فانه يكون النتيجة في الشكل الاول
ان البتة موجودة في بعض ج وذلك هذا السير نيا قض المقدمة
الثانية وهي ان ا في بعض ج اذ قد يمكن ان يكون ا موجودة في بعض ج
وغير موجودة في بعض آخر واذا اضفنا الى هذه المقدمات الجزئية
فانه لا يكون قياس لانه تكون المقدمات كلتاهما جزئيتين فمن المقدمتان
هذا تبين انه متى عكست النتيجة الى الضد فانه لا يمكن ابطال واحدة
من المقدمتين فاذا عكست الى النقيض فانه قد تبطل كل واحدة
من المقدمتين فلنا خذ نقيض النتيجة وهي ان ب موجودة في كل ج
فمتى اضفنا اليها البتة في شيء من ب انتج في الشكل الاول ان
البتة موجودة في شيء من ج وهي نقيض قولنا ا موجودة في بعض ج
كان معنا موجودة في كل ج وا موجودة في بعض ج فانتج في الشكل
الثالث ان ا موجودة في بعض ب وهي نقيض قولنا ا ولا في شيء
من ب التي هي المقدمة الكبرى وبهذا العينه يتبين هذا في الصنف الذي
كبراه كلية موجبة اعني الصنف الجزئي الثاني في الشكل الثاني وفي
انعكاس الشكل الثالث والثاني في الثالث فانه اذا عكست نتيجته
الى الضد لم يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة من مقدمتيه وذلك في
جميع الاصناف التي في هذا الشكل واما اذا عكست الى النقيض فانه
يمكن ان يبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس بانا ناخذ فيما
الى العكس وذلك في جميع اصناف هذا الشكل فليكن ا ولا موجودة
في كل ج و ب موجودة ايضا في كل ج فهو بين انه ينتج من ذلك ان ا موجودة

في بعض ب وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث
فان اخذنا ضد هذه النتيجة وهو قولنا ا غير موجودة في بعض ب
واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا ب في كل ج فان ذلك
يكون غير منتج لان الكبرى يكون جزئية في الشكل الاول ولا ان
اضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي قولنا ا في كل ج ولا يكون قياس
في الشكل الثاني كبراه جزئية وذلك انه يكون معنا ا غير
موجودة في بعض ب وا موجودة في كل ج وبمثل هذا تبين انه اذا كانت
احدى المقدمتين يعكس النتيجة الى الضد وذلك انه ان رم ابطال
المقدمة الكلية فان القياس من جزئيتين وان رم ابطال
الجزئية انت الكبرى جزئية على هذا الا يكون قياس في الشكل
الاول ولا الثاني وهما الشكلان اللذان لهما تبطل مقدمات
هذا العلم فقد تبين انه متى عكست النتيجة الى الضد في الاصناف
الموجبة من هذا القياس انه ليس يمكن ان يبطل بذلك ولا واحدة
من المقدمتين فاما ان عكست النتيجة الى النقيض فانه يمكن
ان يبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية والعكس
بيان ذلك انا اذا عكسنا ا موجودة في بعض ب وهي التي وضعنا
نتيجة الصنف الاول من هذا الشكل اعني الثالث الى نقيضها وهي
قولنا ا ولا في شيء من ب فانه متى اضفنا اليها قولنا ب في
كل ج وهي احدى مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في الشكل
الاول ان ا غير موجودة في شيء من ج وذلك ضد قولنا ا موجودة
في كل ج التي هي المقدمة الثانية من القياس المفروض وكذلك ان اضفنا

الى قولنا اعز موجودة في شي من ب المقدمة الثانية وهي قولنا آ موجودة في
كل ج فهو بين انه ينتج في الشكل الثالث ان ب ولا في شي من ج
وذلك ضد قولنا ب في كل ج التي هي المقدمة الصغرى وشبه ذلك في الجزء
اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية لا اذا كانت
اعز موجودة في شي من ب التي هي نقيض النتيجة واضيف اليها ب
موجودة في بعض ج التي هي المقدمة الجزئية انتج لنا في الشكل الاول
ان اعز موجودة في بعض ج فان اضفنا الى هذه النتيجة المقدمة
الكلية كان معنا او لا في شي من ب وا موجودة في كل ج و
ذلك ينتج في الشكل الثاني ان ب عز موجودة في شي من ج
وذلك نقيض المقدمة الجزئية وكذلك يعرض في القياس
الكلي السالبة من هذا الشكل اعني الذي يكون من مقدمتين احديهما
كلية سالبة وفي القياس الجزئي السالب اعني القياس الذي احدى
مقدمتيه جزئية والثانية كلية واحد يجاب به مثل ما فرض بعينه
في الموجب الكلي والجزئي اعني انه متى عكست النتيجة فيها الى الضد لم
يمكن ان يبطل اشياء بذلك ولا واحدة من المقدمتين وان عكست
النتيجة فيها ~~الى الضد~~ الى النقيض امكن ان يبطل بذلك كل واحدة
من المقدمتين او السبب في ذلك بعينه هو السبب في الصنف الموجب
الكلي والجزئي والبرهان على ذلك هو ذلك البرهان بعينه فقد
تبين مما قيل كيف يكون القياس في كل شكل اذا عكست النتيجة
الى الضد والى النقيض ومتى يكون ابطال ومتى لا يكون واذا
كان فمتى يكون كليا ومتى يكون جزئيا وان المقاييس المبطلة التي تكون

بعوض

في مقدمتي الشكل الاول اذا انعكست نتيجته تكون في الشكل الثاني
والثالث اما الذي يبطل من الشكل الثاني والمقدمة الصغرى اما الذي
يبطل بالشكل الثالث فالمقدمة الكبرى وكذلك تبين ان المقاييس
التي تبطل كل واحدة من مقدمتي الشكل الثاني اذا انعكست نتيجته
تكون في الشكل الاول والثالث اما ابطال الصغرى فبالشكل
الاول واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث وان المقاييس التي
المبطلة المقدمتي القياس الذي في الشكل الثالث اذا عكست
نتيجته تكون في الشكل الاول والثاني اما الكبرى فيبطل بالشكل الاول
واما الصغرى فبالشكل الثاني في قياس الخلف واما قياس الخلف
فانه يكون اذا وضع نقيض النتيجة المقصودة بانها واضيف الى
ذلك مقدمة اخرى معترفا بها فانتج لنا امرا مستحيلا وهذا النوع
من القياس قد تبين انه مركب من شرطي وحملي وهو السابق الى المح
وهذا القياس يقع في قياس الخلف في الاشكال الثلثة كلها
وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لان كليهما يبطل بها و
انما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يكون من احد النقيض
فيه والمقدمة المضافة اليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض
هو نقيض نتيجة ذلك القياس المقدمة المضافة الية هي احدى
مقدمتي ذلك القياس واما القياس على طريق الخلف فانا
نضع نقيض المقصود بانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف اليه مقدمة
صادقة لا مقدمة قياس مفروض واليه فان عكس القياس
انما ياتي به ابطال الشي الكاذب بان يسلم نقيض المحال الذي

هو الصادق وفي قياس الخلف انما نبين النتيجة بوضع المحال نفسه
وكل ما بين بقياس حملي وهو الذي يسمى المستقيم يمكن ان
يبين تلك المقدمات بعينها بقياس الخلف وح يكون قياس
الخلف اشبه شي بالقياس المنعكس وذلك ان صورته يكون
تلك الصورة بعينها وسبب ذلك ان القياس المستقيم اذا رد
الى الخلف يكون الحدود والمقدمات فيها واحدة بعينه
مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب بالقياس المستقيم
بان يكون ا موجودة في كل ج وج موجودة في كل ب فينتج ان
ا موجودة في كل ب فان اردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا
ان ا ان لم يكن في كل ب فليكن عكسها اي النقيض صادق
وهو ان ليس في بعض ب ولنضف اليها ان ا موجودة
في كل ج فيلزم عن ذلك ضرورة في الشكل الثاني ان يكون ج غير
موجودة في كل ب وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو ح
فاذن الموضوع وهو نقيض النتيجة او ضدها ح واذا كذب
النقيض الموضوع صدق نقيضه وهي النتيجة وهذا بعينه هو
عكس القياس وكذلك يعرض في ساير الاشكال لان كل
قياس يقبل بان ينتج على طريق الخلف وجميع المطالب الاربعة
تبين بالخلف في كل الاشكال ما خلا الموجبة الكلية فانها
لا تبين بالشكل الا في الاول وتبين بالثاني والثالث فاما
هذه لا تبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول
فذلك لظاهر هذا البرهان المقدمة التي يبين بانها ان ان الكل ح

البرهان

ب

ب فاذن ومنا بان ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون
ان كان اما بان ناخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في كل ب
او ضدها وهو ان غير موجودة في شي من ب ثم اذا اضفنا الى
احد هذين المتقابلين مقدمة اخرى يكون تاليفها مع مقابل
النتيجة تاليف الاول فانه يجب ان يكون ح اما محمولة على ا وانما
ان يكون موضوعة لب مثل ان نقول ح على كل ا وب على كل ج فان
كان المتقابل الموضوع نقيضا وهو ان ليس في كل ب فهو بين
انه ليس يكون قياس في الشكل الاول الى اي الطرفين وضعت
المقدمة الاخرى وذلك انه ان كانت الصادقة ان ح في كل ا كان
مقابل في كل ا و ليس في كل ب وذلك غير منتج في الشكل الاول
لان الصغرى سالبة وان وضعناها من ناحية ب يكون معنا
ليس في كل ب وب في كل ج وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول
لان الكبرى فيه جزئية وقد قيل ان ذلك غير منتج فان اخذنا
ضد الموجبة اي وضعنا سالبة واضفنا اليها المقدمة المعروفة
صدقها من ناحية ا مثل ان نضع او لا في شي من ب وب في
كل ج فانه ينتج في الشكل الاول او لا في شي من ح وذلك ح
فاذن ما وضعناه ح وهو قولنا او لا في شي من ب الا انه ليس
يلزم متى كذب قولنا او لا في شي من ب ان يصدق ضده
وهو قولنا ا في كل ب الذي كان مطلوبنا اذ كان المتضادان
قد يكذبان معا كما تبين في الكتاب المتقدم فان اضيفت المقدمة
الصادقة من ناحية ح لم يحدث قياس لانه تكون الصغرى سالبة في الشكل

الاول فهو بين ان كل قياس على طريق الخلف فانما يكون باخذ الضد
او باخذ النقيض وباضافة مقدمة صادقة على طريق الي احديها
وكان قد تبين انه اذا اخذ نقيض الموجبة الكلية واضيف اليها
مقدمة كلية صادقة انه لا يكون قياس واذا اخذ الضد فاما انه
لا يكون قياس وانه اذا اخذ الضد فاما ان يكون قياس واما ان
يكون قياس لكنه لا ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق الموجبة
الكلية المط بانها فاذن ليس يمكن ان يبين الموجبة الكلية
بقياس خلف يكون الخلف البين فيه الى المح في الشكل الاول
واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول الكبير
اذا اخذنا المقابل لها السالبة الجزئية التي هو النقيض لا
السالبة الكلية التي هي ضده وذلك اليضا متى كانت المقدمات الصادقة
من ناحية ب لا من ناحية ا فلنضع ان ا ان لم يكن صادقا
وجوده في بعض ب فلا شيء من ب ا ثم نضيف اليه ان
كل ج ب فينتج ان ا ولا شيء من ج وذلك كذب فاذن الذي
لزم عنه الكاذب كاذبا وهو قولنا ولا في شيء من ب واذا كذب
اصدق نقيضه وهو قولنا ا في بعض ب وذلك ما قصدنا بيانه واما
متى اخذت المقدمة الصادقة من ناحية ا فانه يكون الصغرى
سالبة في الشكل الاول فلا يكون قياس وكذلك ان اخذ
الضد لا يكون قياس لانه ان وضعت المقدمة الصادقة
الموجبة من ناحية ا كانت الصغرى سالبة وان وضعت من جهة
ب كانت الكبرى جزئية وكلاهما غير منتج في الشكل الاول فان

اردنا

اردنا ان نبين بقياس الخلف السالبة الكلية فان موضوعنا
المقابل لها ينبغي ان يكون الموجبة الجزئية وهي النقيض وهو
قولنا في بعض ب فاذا اضفنا اليها ان ا في كل ا ج المح
وهو ان ج في بعض ب فاذن قولنا ا في بعض ب كاذب
واذا اكذب هذا اصدق او لا في شيء من ب وهو المط وكذلك
يعرض ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة فان وضعنا
المقدمة الصادقة من جهة ب لم يحدث قياس لان الكبرى يكون
جزئية في الشكل الاول وان اخذنا مكان النقيض الضد حدث
قياس ينتج المح الى اي ناحية وضعنا المقدمة الصادقة من طرفي
النقيض الا انه لا ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق مقابله الذي هو
المط في قياس الخلف متى اردنا ان ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق
مقابله الذي هو المط فينبغي ان ناخذ النقيض لا الضد وذلك عام
في جميع الاشكال الخلف من اي شكل من الاشكال الحملية
تركب فاذا اردنا ان نبين السالبة الجزئية بطريق الخلف
بهذا الشكل فانه ينبغي ان يكون موضوعنا المقابل الموجبة الكلية
اذا كان موضوعنا المقابل ان ا في كل ب فاذن قولنا ا في كل
ب ينتج واذا اكذب هذا اصدق قولنا ليس ا في كل ب وذلك
هو المط وكذلك يعرض ان كانت هذه الصادقة سالبة و
كذلك ان اضفنا اليها ان ب في كل ج او ب في بعض ج فانه ينتج
المحال في الشكل الاول واما ان اضفنا اليها ان ا في بعض
ا فانه لا يكون قياس لان الكبرى يكون جزئية في الاول وكذلك

وكذلك ان كانت هذه سالبة فقد تبين ان جميع المطالب تبين
بالخلف في الشكل الاول ما عدا الموجب الكلي وان الذي ينتفع
به في كل مادة في قياس الخلف هو اخذ نقيض ما يرام بيانه لا اخذ
ضده لانه اذا اكذب احد الضدين على ما تبين في الكتاب المتقدم
لم يلزم ان يصدق الضد الآخر ولا هو ايضا من المشهور وان
اذا اكذب صدق ضده فاما الموجبة الكلية فتبين في الشكل
الثاني والثالث وبيان ذلك انا اذا اردنا ان نبين ان ا موجودة
في كل ب في الشكل الثاني فلنأخذ نقيضها وهو ان ا ليست
في كل ب فاذا اضفنا الى هذا النقيض ان ا موجودة في كل
ج فانه يجب عن ذلك في الشكل الثاني ان يكون ج غير موجودة
في كل ب فاذا كان هذا محالا وكانت المقدمة المقرونة بالنقيض
صادقة فواجب ان يكون الكذب عرض عن النقيض وهو قولنا
ليست ا في كل ب واذا اكذب هذا صدق نقيضه وهو ان ا
في كل ب وان اخذ بدل النقيض الضد لم ينتفع به في
كل مادة اذا اردنا ان نبين في هذا الشكل الموجبة الجزئية وهي
قولنا ا موجودة في بعض ب فانه ينبغي ان نأخذ نقيضها وهو
ا ولا في شيء من ب ثم نضيف اليه موجودة في كل ج فينتج
لنا ان ج ولا في شيء من ب ثم نضيف اليه ا موجودة
في كل ج فينتج لنا ان ج ولا في شيء من ب ج وذلك محال
لازم من وضعنا ا ولا في شيء من ب فنقيضه اذا صادق
وهو قولنا في بعض ب فانا اذا اخذنا بدل النقيض الضد عرض من ذلك

ما عرض في الشكل الاول اعني ان ينتج المحال لكن لا يتبين بذلك صدق
المقابل الموضوع في كل مادة فان اردنا ان نبين ان ا ليست الكلية
بهذا الشكل فانا ناخذ نقيضها وهو ان ا موجودة في بعض ب
ونضيف اليها ما لا شك في صدقه وهو ان غير موجودة
في شيء من ج فيلزم ضرورة ان يكون غير موجودة في بعض ب
في الشكل الثاني فان اردنا ان نبين ان السالبة الجزئية فانا ناخذ
نقيضها وهو ا في كل ب ونضيف اليها غير موجودة في شيء
من ج فيلزم المحال وهو ان ج غير موجودة في شيء من ب فنقيض
ما لزم منه المحال صادق وهو قولنا ليست في بعض ب الذي
قصدنا بيانه فقد تبين من هذا ان جميع المطالب تبين بالخلف في
الشكل الثاني كما يوضح ان تبين جميعها بالشكل الثالث
وبيان ذلك انا اذا اردنا بيان الموجبة الكلية اخذنا
نقيضها وهو قولنا غير موجودة في بعض ب واضفنا اليها
ج موجودة في كل ب فينتج في الشكل الثالث ان ا غير موجودة
في بعض ج لان الحد الاوسط الذي هو ب موضوع للطرفين
واذا كانت النتيجة محالا فنقيض ما لزم عنه المحال صادق
وهو قولنا ا في كل ب المقصود انتاجه فان وضعنا الضد عوض
النقيض انتج محالا لكن لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب
مثل ما عرض في سائر الاشكال فان اردنا ان نبين
ا موجودة في بعض ب وهي الموجبة الجزئية فانا اذا اردنا
ان نبين ان ا موجودة في بعض ب اخذنا او لا في شيء من ب وهو نقيضها ونضيف

البياح موجودة في بعض فنتج من هذا الشكل ان ا عز موجودة
في بعض ج فان كان ذلك كاذبا فالزم عنه الكذب وهو قولنا
اولا في شي من ب كاذب واذا صدق نقيضه وهو المطالب الذي
هو اي بعض ب فاذا اردنا ان نبين السالبة الكلية مثل
ان نريد ان نبين السالبة ان اولا في شي من ب فانا ناخذ
نقيض ذلك وهو قولنا اي بعض ب ونضيف البياح موجودة
في كل ب فاذن يلزم من هذا الشكل ان يكون ا ح موجودة
في بعض ا فاذا كان ذلك كذبا فالكذب انما لزم عن النقيض
الموضوع او كانت مقدمة ح لا اشك في صدقها فاذا كذب
النقيض الذي هو الموجبة الجزئية صدقت السالبة الكلية ودهر
اولا في شي من ب فان اخذ الضد عرض في ذلك ما عرض في سائر
الاشكال فان اردنا ان نبين السالبة الجزئية فانا نضع نقيضها
الذي هو الموجبة الكلية مثل ان نضع اي كل ب ونضيف البياء
ان ح موجودة في كل ب وهي التي لا اشك في صدقها فينتج لنا ان
ج موجودة في بعض ا فان كان ذلك كذبا فالنقيض الذي هو الموجبة
الكلية المشكوك فيه كذب واذا كذبت الموجبة الكلية صدقت
السالبة الجزئية فقد تبين من قياس الخلف هنا امران غير
الذي سلف احدهما انه انما يكون دايما منتفعا به في كل مادة
باخذ النقيض لا باخذ الضد وان جميع المطالب تتاتى به
في الشكل الثاني والثالث وان الشكل الاول لا تتاتى
فيه الموجب الكلي فقط وتتاتي فيه باقي المطالب الثلثة

كذب هذا اه

والفرق

والفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف اذا كانا انتجا
مطلوبا واحدا بعينه من مقدمات واحدة بعينها ان القياس
الذي بالخلف يضع ولا يرى بطلانه وهو نقيض ما يروم بيانه
ليسوق القول الى كذب معترف انه كذب واما القياس المستقيم
فانه من مقدمات بها معترف وكلا القياسين يكون من
مقدمات يعترف بها الا ان القياس المستقيم يكون من المقدمتين
اللتين عنهما يكون القياس واما الذي بالخلف فاحدى
مقدمتيه مقتطعة من مقدمتي القياس المستقيم والثانية نقيض
النتيجة المشكوك فيها وفي المستقيم ليس يجب ضرورة ان
يكون النتيجة معروفة قبل كون القياس واما الذي بالخلف فقد
يجب ان يكون معروفة ليضع نقيضها ولا فرق في ذلك بين
ان يكون النتيجة موجبة او سالبة وكل ما تبين بقياس مستقيم
فقد يمكن ان تبين بتلك المقدمات باعيانها بقياس الخلف
وكل ما تبين بقياس الخلف فقد يمكن ان يكون بتلك الحدود
المقدمات بقياس مستقيم واذا كان القياس الحملي الذي
بالخلف في الشكل الاول فان القياس المستقيم الذي يكون
على ذلك المطلوب وبتلك المقدمات باعيانها يكون في الشكل
الثاني والثالث اما السالب الكلي ففي الشكل الثاني واما
الموجب الجزئي ففي الشكل الثاني والسالب الجزئي ففي
الشكلين معا اذا كانت الصادقة موجبة واما اذا كانت
سالبة ففي الثاني فاذا كان القياس الحملي الذي بالخلف في

الشكل الثاني فان القياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك
في جميع المطالب واذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث
فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول والثاني اما الموجبات
ففي الشكل الاول واما السالب الثاني وبيان ذلك انه
اذا بينا بقياس الخلف في الشكل الاول ان ليس ا موجودة
في شي من ب فوضعنا نقيض ذلك وهو ان ا موجودة في بعض
ب واضفنا الى هذا النقيض مقدمة صادقة ينتج في الشكل
الاول نتيجة كاذبة واذا كان الامر كذلك فبين ان المقدمة
الصادقة ان نصيفها في جهة الامر جهة ب حتى يكون الصادقة
هي الكبرى اذ ليس يمكن ان يكون الجزئية كبرى في هذا الشكل
فلتكن المقدمة الصادقة ان ح موجودة في كل ا فيكون معنا
ح في كل ا وا في بعض ب ينتج لنا في الشكل الاول ان ح في بعض
ب وهو الكاذب ولان رد القياس الخلف الى المستقيم
يكون بان ناخذ نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة
الصادقة التي كانت في قياس الخلف فبين ان المقدمة الصادقة
التي هي ح في كل ا ونقيض النتيجة الكاذبة التي هي ح ولا في شي من ب
انما انما تشتركان في ح الذي هو الطرف الاكبر في النتيجة
التي كانت في الشكل الاول الذي انتج المحال في القياس
الخلف وكل مقدمتين اشتركتا في الطرف الاكبر في المطلوب فانهما
في الشكل الثاني فيأتي القياس المستقيم هكذا ا ح في كل ا ولا
في شي من ب ينتج ولا ا في شي من ب وهو المنتج بقياس الخلف

وكذلك

وكذلك يتبرهن ان بينا بطريق الخلف في الشكل ان ا غير موجودة
في كل ب اعني السالبة الجزئية بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة
في كل ب واضفنا اليها مقدمة صادقة كلية في جهة ا وهو ان
ح موجودة في كل ا فاذا انتج ان ح موجوده في كل ب واضفنا
اليها مقدمة صادقة كلية في جهة ا وهو ان ح موجودة في كل ا
فاذا انتج ان ح موجودة في كل ب وهي الكاذبة اخذنا نقيضها
وهو ان ح ليست في بعض ب واضفنا اليها المقدمة الكبرى
الصادقة فانه ياتلف القياس المستقيم على الامر المبين بالخلف
هكذا اي ح موجودة في كل ا وح ليست في كل ب فا ليست
في كل ب وهي نتيجة قياس الخلف وقد ياتي هذا في الشكل الثالث
اذا وضعنا المقدمة الصادقة الى النقيض صغرى في الشكل
الاول فان النقيض لما كان هنا موجبا كليا امكن ان يكون
مقدمة صغرى في الشكل الاول فيكون النتيجة الكاذبة اذ في كل ح فا
اخذنا نقيضها وهو ان ليست في بعض ح واضفنا اليها المقدمة
الصادقة وهي ان ب في كل ح فبين ان المقدمتين انما تشتركان
في الطرف الاصغر في نتيجة الشكل الاول فيكون القياس في الشكل
الثالث وينتج ان ا ليست في بعض ب وذلك هو الشي المبين
بطريق الخلف انا ان في كل ب واضفنا اليه المقدمة الصادقة
في جهة ا وهي جهة ليست موجودة في شي من ب انتج في الشكل الاول
ان ح ليست موجودة في شي من ب وهي كاذبة فاذا اخذنا نقيضها
وهو ان ح موجودة في بعض ب واضفنا اليه مقدمة صادقة

الذي هو ح ليست موجودة في شيء من ب فينتج في الشكل الثاني ان ا ليس
بعض ب وهو المطلوب بطريق الخلف واما الموجب الجزئي فينتج في
الشكل الثالث ولكن منتجاً لنا في الشكل الاول بقياس
الخلف ان ا موجودة في بعض ب لو وضعنا ان ا غير موجودة
في شيء من ب الذي هو النقيض واضفنا الى ذلك ان ب في
كل ج وهي الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة ان الصغرى
لا تكون سالبة في الشكل الاول فينتج لنا ان ا غير موجودة
في شيء من ج وهو المحال فاذا اخذنا نقيض هذا المحال وهو ان ا
في بعض ج واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا ب في
كل ج فبين انه ينتج لنا في الشكل الثالث ان ا في بعض ب لان
ج هو الحد المشترك لنقيض المحال والمقدمة الصادقة وهو
موضوع للطرفين وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الصادقة
المضافة الى النقيض جزئية اعني مقدمة ب ح فهذه حال
جميع ما يبين بالخلف من المطالب في الشكل الاول فانه قد تبين
انه لا يبين فيه الموجب الكلي واما الشكل الثاني فلنبين انه تبين
فيه بالخلف موجبة كلية وهو ا موجودة في كل ب لو وضعنا
نقيضها وهو ان ا ليست في كل ب واضفنا اليها مقدمة
صادقة ما يأتلف معها في الشكل الثاني وهي ان ا في كل ج فينتج
لنا الكذب عن ذلك وهو ان ج ليست في كل ب فنقول ان
قياس هذا المطلوب ح في كل ب واضفنا اليها قولنا ا في كل ج
وهي الصادقة فبين انه ينتج لنا في الشكل الاول فقط في كل ب

يكون في الشكل الاول وذلك انه
اذا اخذنا نقيض النتيجة
الكاذبة وهو ان صح

وهي موجبة

وهي موجبة كلية وذلك ان هاتين المقدمتين الصادقتين
اللتين اصبنا نقيض الكاذبة وان في الصادقة الموضوع
في قياس الخلف لم يشتركا في المحمول فيكون الشكل الثاني
ولا في الموضوع فيكون في الثالث بل الذي اشتركت فيه
موضوع للطرف الاكبر في المط ومحمول على الاصغر وذلك هو
تركيب الاول ليكن برهاننا عندنا في الشكل الثاني بالخلف موجبة
جزئية وهو ان ا في بعض ب لو وضعنا ان ا ولا في شيء من ب
الذي هو المقابل واضفنا الى ذلك ان ا موجودة في كل ج
حتى يلزم ذلك ان ج ليس في شيء من ب الذي هو الكاذب فاقول
ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك انا اذا
اخذنا ا موجودة في كل ج وهي الصادقة الموضوعة في قياس
الخلف و[illegible] في بعض الباء وهي نقيض النتيجة الكاذبة فبين انه ينتج
في الشكل الاول ان ا في بعض ب فان كان الذي بالخلف
سالباً كلياً في الشكل الثاني لو وضعنا نقيضه وهو ان ا موجودة
في بعض ب واضفنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من
ح حتى يكون النتيجة الكاذبة ان ح ليست في بعض ب فان
قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك انا اذا اخذنا
نقيض النتيجة الكاذبة وهو قولنا ان ح في كل ب واضفنا اليها
و ا لا في شيء من ح وهي الصادقة فانه ينتج لنا في الشكل الاول ان ا لا
في شيء من ب وكذلك ان بينا بالشكل الثاني في قياس الخلف سالبة
جزئية وهو ان ا غير موجودة في بعض ب لو وضعنا نقيضها وهو ان

ا موجودة في كل ب واضافنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شي من ج
فيلزم من ذلك النتيجة غير موجودة في شي من ب وهي الكاذبة فان
قياسه المستقيم يكون بان يصح في بعض ب وهو النقيض النتيجة الكاذبة
ونضيف اليها المقدمة الصادقة وهو قولنا ا ولا في شي من ج
فيلزم عنه السلب في بعض ب فقد تبين مما ذكرنا ان ما تبين
في الخلف في الشكل الثاني فان قياسه المستقيم يكون في الشكل
الاول وذلك في جميع المطالب القول في الشكل الثالث طريق
الخلف موجبة وهو قولنا ا موجودة في كل ب بوضعنا نقيضها وهو
ان ا ليست في بعض ب واضافنا الى ذلك ان ج في كل ب
حتى يكون الكاذب اللازم ان ا ليست في بعض ج فاقول
ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك انه اذا اخذنا
نقيض المنتج الكاذب وهو قولنا ا في كل ج الى ذلك ج في كل ب الصادقة
انتج لنا في الشكل الاول ان ا في كل ب وهو الذي بين بالخلف
لان ا و ب لا يمكن فيهما ان يشتركا الا في شي ثالث موضوعا
للالف ومحمولا على ب اللذان هما طرفا المطلوب وكذلك ان برهنا
بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا ا في بعض ب بوضعنا
نقيضها وهو قولنا ا ولا في شي من ب واضفنا الى ذلك ان
ج في بعض ب حتى يكون الكاذب المنتج ان ا ليست في بعض ج
فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك اذا
اخذنا نقيض الكاذب اعني النتيجة وهو قولنا ا في كل ج
واضفنا الى ذلك ج في بعض ب اي مقدمة القياس الصادقة

ينتج لنا ان ا في بعض ب وكذلك ان بينا بالخلف سالبة كلية
في الشكل الثالث بوضعنا نقيضها وهو قولنا ا في بعض ب
واضفنا الى ذلك ج في بعض ا الذي هو الكاذب فاقول ان
قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك انا ناخذ نقيض
النتيجة الكاذبة والمقدمة الصادقة التي استعملناها في بيان الخلف
فيكون معنا ج ولا في شي من ا و ج في كل ب ينتج لنا اولاً
في شي من ب وهو الشي المبين بطريق الخلف وكذلك ان اوضحنا
ان بينا بطريق الخلف السالب الجزئي بان ناخذ نقيضه
وهو الموجب الكلي مثل ان ناخذ في كل ب ونضيف اليه
ج في بعض ب فينتج لنا ان ج في بعض ا وهو المحال فاقول
ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني وذلك ان
انا ناخذ نقيض النتيجة والمقدمة الصادقة على العادة فيكون
معنا ج ولا في شي من ا و ج في بعض ب ينتج لنا ا ليست في
كل ب او ليست في بعض ب فقد تبين ان جميع المسائل التي تبين
بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن ان يبرهن بقياسات
مستقيمة ان ترد اليها تلك المقدمات باعيانها وتلك
الحدود انفسها باعيانها وان يرد القياس المستقيم الى الخلف
وهو بعينه القياس الذي يسمى المنعكس وكذلك يتبين مما تقدم
انه اذا اردت المقاييس المستقيمة الى الخلف لان قياسك
يصح ويتبين ان كل مطلوب يمكن ان يبين بالخلف وعلى الاستقامة
في القياسات المركبة
تم القياسات المركبة

في المتقابلات قال واما في اي شكل يمكن ان يأتلف القياس
المركب من مقدمتين متقابلتين وفي اي شكل لا يمكن فذلك نحن
ما نصفه اولا فنقول ان المتقابلات بالحقيقة على جهة السلب
والايجاب اما ان تكون متناقضات والمتضادات واذا تقرر هذا
فاقول انه ليس يمكن ان يأتلف قياس في الشكل الاول لا من
متضادات ولا من متناقضات لا قياس منتج موجبا ولا
قياس منتج سالبا اما موجبا فمن قبل انه ينبغي ان يكون القياس
المنتج الموجب من مقدمتين موجبتين والقياس الذي يأتلف من
المتقابلات على طريق التناقض او التضاد احدى مقدمتيه
سالبة والاخرى موجبة واما سالبا فانه ايضا ليس يمكن ذلك من قبل
ان المحمول والموضوع في الموجبة والسالبة هو واحد بعينه على
ما تبين في الكتاب المتقدم والقياس الذي يكون في الشكل الاول
مقدمتاه ليس المحمول فيهما واحدا والموضوع واحدا اذ كان الحد
الاوسط موضوع احدى المقدمتين محمولا في الاخرى واما الشكل
الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين اما على
التضاد واما على طريق التناقض ومثال ذلك قولنا كل علم فاضل
ولا واحد من العلوم فاضل ينتج لنا ولا واحد من العلوم هو علم
وذلك غاية الشناعة وكذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضلا
والطب ليس غاية الخساسة تفاضل ذلك ان سلب الفضل عن
الطب هو سلب عن بعض العلوم فكانا وضعنا كل علم فاضلا
وبعض العلوم ليس بفاضل فينتج لنا ان بعض العلوم ليس بعلم و

في امكان

في امكان هذا في الشكل الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد
بعينه وكذا الامر في المتقابلات وسواء فرضنا الموجبة هي الكبرى
والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس الامر في ذلك
واحد بعينه ليس يمكن ان ينتج المتقابلات بالحقيقة في هذا
الاتيان بهذه الموجبة والسالبة بعينها مثل ان نقول كل
علم فاضلا او ما حد ما هو جزء لاحدى المقدمتين المتقابلتين ومنطو
تحتها يدل على المقدمة نفسها الموجبة او السالبة مثل ان
نأخذ بدل كل علم ليس بفاضل ويدل قولنا كل علم فاضل قولنا
الطب فاضل ثم يقرن به ولا علم واحد فاضل فانه لا فرق بين ان يقرنه
بالمقدمة المقابلة نفسها او بما هو منطو تحتها ومتى لم تؤخذ
المقدمتان باحدى هاتين الجهتين لم يكن متقابلة والا كانت
مؤتها قوة المقابلة لا في التي تتقابل على طريق التضاد ولا في
التي تتقابل على طريق التناقض واما في الشكل الثالث
فانه لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس
يأتلف من المتقابلات لان المتقابلين احديهما موجبة و
الاخرى سالبة وتلك هي العلة بعينها التي عرضت في الشكل
الاول واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان يأتلف
منه قياس من مقدمات متقابلة اذا كانت المقدمات
كلية او جزئية مثال ذلك قولنا كل طب علم ولا شيء من الطب علم
فانه يجب منه ان يكون بعض العلم ليس بعلم وكذلك يعرض
ان اخذت احدى المقدمتين جزئية مثل ان يقول بعض الطب علم

ولا شيء في الطب علم فانه يلزم عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم واذا
كانت احدى المقدمتين في هذين القياسين جزئية والاخرى كلية
فان القياس يأتلف في المناقضة ولا في المتضادة اذ كان المتضادان
كليتين وينبغي ان نعلم ان المقاييس التي تأتلف في هذين الشكلين من
الموجبة والسالبة اصلا فاما ولبيان اي المقاييس ربما تأتلف حتى
بعد في هذا الباب فهي تابعة لما هي اي عشر قياسات ستة في كل شكل
وذلك انه لما كانت المتقابلات هي ازواج احدهما في كل
واحد وهي المتقابلات على طريق التضاد والاثنان متقابلان
على طريق التناقض احدهما ان يكون الموجبة هي الكلية والسالبة
هي الجزئية والثانية عكس هذا اعني انه يأتلف منهما في كل واحد
من الشكلين على اقيسة ولان المقدمتين المتقابلتين لهما موضعان
في الشكل الواحد اما ان يكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى
والوضع الاخر عكس هذا لزم عن ذلك اصناف المقاييس ستة
في كل شكل منهما ولا يأتي في هذا الموضع كانت الصغرى في
الشكل الثالث سالبة او موجبة لانه انما وضع ان يكون
سالبة فيما سلف بالاضافة الى خط محدود والغرض هنا بهذه
المقاييس المركبة انما هو التغليط وانتاج المحال سواء كان المحال هو النتيجة
او عكسها وقد تبين من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان
يأتلف المقاييس التي من مقدمات متقابلة وكم عددها وايها التي
يجري منها مجرى الاستعمال وهو بين انه قد يمكن ان ينتج من
المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ما عدا هذا الصنف

في المقاييس

في المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة كاذبة وصادقة ما عدا هذا
الصنف من المقاييس لان النتيجة فيها ابدا مقابلة للشيء المفروض
وهو ان الشيء الموجود غير موجود مثل الحجر ليس بحجر وما يوصف
بكذا فليس بكذا وسواء كان ذلك الموصوف موجودا خارج
الذهن او غير موجود مثل ان ينتج ما هو غير ابل فليس بغير ابل فانه
يلزم عنه ان غير ابل ليس بغير ابل وذلك قول شنيع في نفسه
وان لم يكن غير ابل موجودا فان صدق الحكم بان الشيء بعينه وسلبه
معا مستحيل سواء كان الشيء موجودا او غير موجود وانما لزم هذا في هذه
المقاييس من ان قبل المقدمتين متناقضتان اما بان المحمول والموضوع
فيهما واحد بعينه واما بان احدهما جزء للآخر وهو ظاهر من هذا ان المقاييس
الفاسدة التي في تلك الصناعة هي نقائض المقدمات الفاسدة
من غير ان يشعر بذلك الذي يعتقد في تلك المقاييس الفاسدة
انها صحيحة وذلك انما يعلم جزئيا او لازما فيلزم صاحب الصناعة
التبكيت من نفس الصنيع في تلك الصناعة وسلمه مثل ان يضع
واضع ان الجرم السماوي غير متناه ويضع مع ذلك انه كروي
الشكل فانه يلزم عنه ان يكون المتناهي غير متناه ولكن انما ينتفع
بهذا في مقاومة الاقاويل الفاسدة في الصنائع ومنع ان يتعلم
اذ لا يمكن الانسان ان يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين في
قياس واحد بسيط بعينه وكذلك لا يمكن ان يسأل ان يعطي المجيب
حتى يسلم له مقدمتين معا متناقضتين في قياس واحد بسيط والا ان يسلمهما
اذا سئل عنهما بجهة واحدة ووضعت بجهة اخرى او وضعت جزئي مكابر

مركبة اما وضعها بجهة او السؤال عنها بجهة فمثل ان يسئل اليس
الحجر الابيض ليس بابيض فانه يمكن ان يسلم هذا لان الحجر
الابيض هو مجموع شيئين وليس هو ابيض وحده فقط فعلى
هذا المفهوم يمكن المجيب ان يسلم لنا هذه المقدمة عند سؤالنا
اياه عنها فاذا سلم انه بعد البتة الانسان حي ابيض امكن
ايضا ان يسلم لنا هذه الاخرى فينتج عليه المحال وهو ان بعض
ما هو ابيض ليس بابيض وكذلك يمكن ان يسلم لنا المقابلتين
اذا وضعت احديهما جزء من قياس بسيط له نتيجة محدودة ووضعنا
الاخرى ايضا جزء من قياس آخر بسيط ايضا له نتيجة اخرى وهذا بعينه
يمكن الا ان انه يغلط فيضع في المقاييس المركبة مقدمات
بينها قضية مثل ان يسلم لنا ان كل طب ظن ثم يسلم لنا مقدمة
ثانية وهي قولنا ولا شيء من الطب ظن فيكون قد سلم في هذه المقدمات
الثلث مقدمتين متقابلتين وهو ان كل طب ظن ولا شيء من الطب
ظن فيلزم عنه انه ولا شيء من الطب طب واكثر ما يعرض هذا في
[illegible] ان عن لازم المقابل لا عن المقابل بنفسه فانه يخفى ويسلم لنا
ونجاحه متى كان اللازم بعيدا مثل ان يسال عن ايجاب المحمول كل
الموضوع فيسلم لنا ثم يسال عن سلب ذلك المحمول عن جنس
ذلك الموضوع او عن نوعه او شخصه فيسلم لنا فيلزم عن سلب ذلك
المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع الذي اوجب له او من بعضه
القول في وضع المطلوب الاول بنفسه في القياس وهو الذي يسمى
مصادرة قال ووضع المطلوب الاول هو الذي يقصد بيانه بنفسه

لاجل

لا من اجل غيره جزءا من القياس المنتج له هو من جنس الاقاويل
التي لا يمكن ان يبرهن منها الشيء الذي قصد بيانه والمطلوب الاول هو
ان الا يبرهن من القول الذي قصد به بيانه على جهات اربع
احدها ان يكون ذلك القول اللازم عن النتيجة التي قصد بيان لازم
عنه امام لا ان غير منتج امر من الاشياء اما لانه غير منتج
للشيء الذي قصد بيانه والجهة الثانية ان يكون المقدمات
اخفى من النتيجة فان من شرط المقدمات ان يكون اعرف من النتيجة
والجهة الثالثة ان يكون المقدمات والنتيجة مرتبة واحدة في الخفاء
والجهة الرابعة ان يكون النتيجة هي السبب في معرفة المقدمات
فان من شرائط المقدمات ان يكون اعرف من النتيجة وان يكون
هي السبب في معرفتها وبهذا ينفصل هذا القسم من القسم الثاني
اذ التقرير هنا فليس وضع المطلوب الاول جزء قياسه وهو الذي
يسمى المصادرة هو القول الذي لا يبرهن به المطلوب ان كان هذا
يقال على جهة من القول اذ لا تبرهن بالمطلوب وانحو ان يجري
منه مجرى الجنس وهذا النوع من القول الذي يسمى المصادرة هو
ان يروم الانسان ان يبين شيئا مجهولا بذلك الشيء نفسه او بشيء
بالشيء المجهول اما لا يمكن ان يبين الا به فان الاشياء المعلومة
صنفان اما معلومة بانفسها وهي المقدمات الاول واما معلومة
بغيرها وهي التي تعرف بالمقدمات فمتى رام الانسان ان يبين شيئا
مما يعلم بنفسه الذي يسمى في هذه الصناعة مصادرة ووضع المطلوب
الاول هذا الفصل من المطالب يقع على وجهين احدهما ان يضع المطلوب

نتيجة

نفسه مقدمة في بيان نفسه ذلك يعرض اذا كان المحمول او الموضوع
في المط باسمين مترادفين على ما سيأتي بعد والوجه الثاني ان يبين
نتيجة بمقاييس كثيرة مركبة من مقدمات كثيرة سبيل احد تلك المقدمات
الا تبيين الا اذا استعملت تلك النتيجة مقدمة في القياس المنتج
مثل ان يبين انسان ان ا موجودة فيه بان يأخذ ان ا موجودة
في ب و ب في ج ثم يبين وجود ب في د بوجوب ب ج و ج في د
ثم تبين وجود ا في ب بوجود ا في د التي هي النتيجة وجوده في ب فانه لا
لا فرق بين هذا الصنف والصنف الاول الا ان الصنف
الاول انتج فيه الشيء المقصود انتاجا من الشيء نفسه وهذا الصنف
انتج فيه الشيء المقصود انتاجا باكثر من واسطة واحدة والغلط في
هذا الصنف الثاني يقع كثيرا لموضع الشبهات مثل ما يعرض
لمن برهن انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصير
الزاويتين اللتين في جانب واحد مساويتين لقائمتين ان الخطين
متوازيان فانهما ان لم يكونا متوازيين فانهما اذا اخرجا على
استقامة التقيا في احدى الجهتين فيكون هنالك مثلث يكون
زواياه اكثر من قائمتين وذلك خلف لا يمكن فان كون المثلث
ذا زاويتين قائمتين انما تبين بالخطوط المتوازية وبالجملة يعرض
لمن يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة ما يجيء من يقول
ان كان هذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود وعلى هذه الجهة
يكون الاشياء كلها معلومة بانفسها وغنية عن ان تعلم بغيرها
فمتى كان عندنا شيء مجهول الوجود لشيئين مختلفين كان وجود احد

ذلك

المجهول

ذلك الشيئين للآخر معلوما بنفسه ورمنا ان نبين وجود ذلك الشيء
المجهول لاحد ذينك الشيئين موجود للشيء الاخر فقد بينا المجهول
بمجهول لكن ليس يلزم ان يكون مثل هذا البيان هو البيان الذي
يعرف بالمصادرة مثل ان يكون عندنا مجهولا وجود ا في ب و في
ج ووجود ب في ج بينا بنفسه فرمنا ان نبين وجود ا في ج لوجوده
في ب وانما يجب ان يكون مثل هذا البيان مصادرة اما في الحقيقة
فمتى كان الشيئان شيئا واحدا بعينه بالحقيقة اعني ج و ب واما
مختلفان بالاسماء وذلك اذا كان لهما اسمان مترادفان
واما في الظن المحمود فاذا ظن ب و ج انهما شيء واحد من غير ان
يكونا في الحقيقة شيئا واحدا بالعدد وذلك يعرض اذا كان
كل واحد منهما منعكسا على صاحبه مثل ان يكون احدهما خاصة
للآخر او حدا او رسما او كان احدهما يلزم الاخر وان لم يكن
منعكسا مثل لزوم الحيوان عن وجود الانسان لكن هذه
هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة واما اذا كانا مختلفين بالاسم
فقط فهي مصادرة حقيقة مثل ان يبين ان الانسان في هذا الشيء
المشار اليه انه بغل لانه حمار وكذلك متى كان عندنا شيئان
مجهولا الوجود لشيء اخر وكلاهما معلوم الوجود للآخر واردنا
ان نبين وجود احدهما لذلك المجهول بوجود الاخر له فانه ليس
يكون هذا مصادرة عند المنطقي ما لم يكن ذلك الشيئان اعني المعلوم
وجود احدهما للآخر هما في الحقيقة شيء واحد او يظن بهما انهما شيء
واحد اما بالمكان ان كل واحد منهما منعكس على صاحبه واما لانه

يلزم مثل ان يكون عندنا اوب مجهولي الوجود في ج ويكون وجود ا
ب معلوما فانه ليس يكون ذلك مصادرة على المطلوب الا ان ا وب
شي واحد بعينه او يكونا شيئا واحدا بعينه والفرق بين المصادرة
والبيان الداير ان الحدود الثلثة في البيان الداير ان يكون
منعكسة بعضها على بعض على ما بينا اعني اوب وج واما ههنا
فليس يشترط العكس الا في ب وج اعني في حدين من حدود القياس
واذا كان المسمى مصادرة ووضع المطلوب انما هو ان يبين الشي المجهول
الوجود بنفسه في جهة ما يوهم للشي الواحد ان يظن به شيئان وذلك
اما محمول المطلوب والحد الاوسط واما موضوعه والحد الاوسط تبين
ان قياس المصادرة ما يأتلف من مقدمتين احديهما معلومة بين
وجود واحد وبين الشيئين الاثنين اللذين هما في الحقيقة واحد
وفي المشهور اثنان والثانية مجهولة وهي وجود الطرف المجهول
في المطلوب لاحدهما اما الاكبر للاوسط المعلومة هي الصغرى او الاوسط
للاصغر ان كانت المعلومة هي الكبرى مثل ان يكون ب وج
اسمين مترادفين مثل ان يبين وجود ا في ج بتوسط ب اعني
بان يأخذ ا في ب وب في ج فان وجود ا في ج بتوسط ب ج
اعني بان اخذنا في ب وب في ج فان وجود ا في ب يكون
المقدمة المجهولة ووجود ب في ج يكون المقدمة المعلومة
اذ كانا اسمين مترادفين او ما يظن بهما انهما كذلك وكذلك
يعرض ان كان ا وب هما الاسمان المترادفان اعني ان يكون
وجود ا ب هو المعلوم ويكون وجود ب في ج هو المجهول واذا كان

هذا هكذا

هذا هكذا فمعلوم ان اصناف القياس المركبة هذا التركيب المسمى
مصادرة يكون في كل شكل من الاشكال الثلثة وانه اذا
كان القياس من مقدمتين موجبتين فانه يكون الاصناف المؤتلفة من هذا
الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنتجة
في واحد منها اما كونها في كل شكل فلان حدودها منعكسة
بعضها على بعض اعني المقدمة المعلومة واما كونها ضعف
المنتجة في الموجبات فلان كل صنف منها ينقسم الى قسمين
احدهما ان يكون الصغرى هي المجهولة والكبرى والصنف الثاني
عكس هذا وهو ان يكون الصغرى هي المعلومة والكبرى هي المجهولة
واما اذا كان القياس سالبا اعني من مقدمتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة فليس يتفق ان تتضاعف هذه الاصناف
لان المجهولة انما يكون ابدا السالبة اذ لا يصح ان يكون المقدمة
المنعكسة المعلومة سالبة لانها ابدا اثنان على ما هو في الحقيقة
واحد واما ما يظن به انه واحد واذا كان البيان على جهة
المصادرة ضربين اما مصادرة حقيقية وهي التي يكون المقدمة
المنعكسة فيها اسمين مترادفين واما مصادرة بحسب الظن
الجميل المشهور وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انعكاسها
على نفسها انها واحدة او من قبل الطرفين احد الجزئين تحت
الاخر انها واحدة تبين ان صناعة البرهان انما يفحص عن المعنى
الحقيقي منها وان صناعة الجدل يفحص منها الصنفين جميعا
اعني ما هو مصادرة حقيقية وما هو مصادرة بحسب المشهور والمحاكاة

السوفسطائية فهذا البيان خاص بها وكذلك شبه ان يكون الحكاية
لا يرفض واحد لمن صنف هذا البيان فقد تبين من هذا ما هو البيان
المسمى بصنا ورة كم اضافة القول في اخذ اللبس بسبب النتيجة
الكاذبة على انه سبب قال واما اذا انتج ا ب بل على المجيب
الكذب في وضعه وهو الموضع الذي يراجعه المجيب فيه بان يقول
ان الكذب لم يعرض من قبل الامر الذي وضعت اليها ا ب بل
وانما عرض عن امر اخر في هذا القول الذي رتب به ان يتبين ان الكذب
عرض عن الوضع الذي تضمنت اما حفظه او سلمته فذلك انما
يعرض في القياس الذي بالخلف اذ اعرض ان يكون الكذب
فيه لان ما قد عرض ان يكون في ذلك تاثير للاصل الموضوع
وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت احدى مقدمتيه صادقة
الى ازم عنها الكذب مشكوك فيها واضيف اليها الوضع على
انه امر زايد على المقدمتين فانه متى كانت مقدمتا القياس
الذي بالخلف مشكوكا فيهما فانتج منها ا ب بل الكذب
بعد ان دخل في جملتها الوضع لتوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع
فقد يكتفي المجيب هيهنا ان يقول ان الكذب انما لزم عن الكذب
الذي في القياس دون ان يحتاج الى هذا القول اذا كانت
احدى مقدمتي قياس الخلف صادقة والاخرى مشكوك فيها
وكذلك يظهر ايضا انه ليس يكون هذا القول في المجيب اذا كان
الابطال الذي وجهه السائل عليه مؤلفا من قياس مستقيم
وذلك ان القياس المستقيم ليس يقع اصلا فيما يدوم ابطاله

وانما يعرض

وانما يعرض ذلك في قياس الخلف اذ كان بينا ان هذا القول
العنادي في المجيب انما يكون عنه ما ياتي ا ب بل بقياس الخلف
لا بالقياس المستقيم فهو بين انه انما يعرض في قياس الخلف
اذا كان المح لازما وحد الموضوع الذي يعرضه المجيب او ان يقع
لا نه ح يسوق للمجيب ان يقول للسائل انه ليس من قبل الوضع
الذي وضعته او سلمته لزم المح في هذا القياس الذي زعمت
ان من قبله لزم المح هذا يعرض على ضربين في قياس الخلف
منهما وهو الذي ذكر على احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه
الا قليل من الناس وهو ان لا يكون الموضوع مشاركا ولا الواحد
من جزئيه اعني المحمول والموضوع بحدود المقدمات التي لزم
عنها المح مثال ذلك ان يكون الاصل الموضوع الذي يدوم ابطاله
ا في كل ب فنقول انه كان ا في كل ب وكان ج في كل د
ود كل ه فانه يلزم ان يكون ج في كل ه وذلك مح فالمح انما لزم
عن وضعنا ا في كل ب فان ا في كل ب مح فانه ظاهر ليس
يكون ا في ب في هذا القول تاثيرا في وجود مح الذي هو
المحال ومثال هذا كالمعتوه لارسطو من المواد من قال ان القطر
لا يشارك الضلع لانه ان شاركه وكان المتحرك انما يقطع
المسافة المتناهية بعد ان يقطع نصفها ولا يقطع نصفها
الا بعد ان يقطع نصف ذلك النصف وكان يوجد في
العظم انصاف لا الى نهاية لها فواجب ان كانت الحركة
موجودة ان يكون المتحرك قد قطع مسافة غير متناهية في زمان

شناه وذلك قح والمح انما لزم عن قولنا ان الفطوس ارك للصلع
فانه بين ان هذا القول الذي لزم عنه المح الذي هو في بين
في الحركة ليس ليس يتصل بجزء من اجزاء الموضوع الذي يريد بهذا
القول ابطاله ولذلك قلما نستعمله او النحو الثاني الذي هو
احق من الاول ان يكون الوضع الذي يريد ابطاله مشاركا باحد
جزئيه للمقدمات التي انتجت الكذب دون النتيجة واما النتيجة الكاذبة
والذي يكون مشاركة للنتيجة هو اخص وهو الذي ذكره ارسطوا
واذا كان مشاركا للنتيجة فاما ان يكون مشاركا بالمحمول او
بالموضوع ثم اذا كان مشاركا بواحد من هذين فاما ان يشاركه
على ان يكون محمولا اعني في النتيجة واما ان يشاركها على انه
موضوع فيه فيأتلف من ذلك اربعة اضرب وذلك اذا
شارك المقدمات في الشكل الاول فاما ان يشاركها من
فوق ذلك بان يكون احد طرفي الموضوع محمولا على الطرف
المحمول في المقدمات اما المحمول منه واما الموضوع فيكون احد
طرفي الموضوع محمولا في النتيجة الكاذبة مثال ذلك ان يكون الموضوع
الذي يريد ان يلزم ان الكذب لزم عنه ان ا في كل ب ويكون
المقدمات المرتبة في الشكل الاول الذي لوسطها انتج الكذب
ح على ء وعلى كل ه فاذا اخذنا مثلا ب على ح وا على ب
على كل ح وح على كل ء وء على كل ه ثم انتجنا عن ذلك محالا
وهو ا ثابت محمولة على كل ه فهو بين ان هذا المحال لازم دون
مقدمة ا ب الذي هو الاصل الموضوع وان هذه المشاركة من الموضوع

الاصل المقصود ابطاله فقط على ان موضوع الاصل هو محمول في النتيجة
الكاذبة وان وضعنا القياس هكذا فقلنا في كل ب وا في كل
ح وح في كل د ود في كل ه ثم انتجنا عن ذلك محال وهو ان ا
في كل ه فهذا بين ان هذا المح انما شارك الاصل الموضوع الذي
قصد ابطاله في المحمول فقط الذي هو ا على انه محمول في النتيجة وانه اذا
رفعت مقدمة ا ب الذي هو الاصل الموضوع بقي المح كما كان
ذلك ان وضع الاصل الموضوع مشاركا لهذه المقدمة باحد
طرفيه من جهة اسفل اعني بان يوضع موضوعا لموضوع المقدمة
الاخرى من المقدمات التي انتجت الكذب مثال ذلك ان نضع
ح على كل ء وء على كل ه وه على كل ا وا على كل ب الذي هو
الموضوع ويكون المح اللازم ح على كل ا فهو بين ان الموضوع
شارك النتيجة الكاذبة بجزء من المحمول على انه موضوع لها
وكذلك ان وضعنا ح على كل ء وء على كل ه وه على كل ب
وا على كل ب وكان المحال ان ح على كل ب فهو بين ايضا ان
ان النتيجة الكاذبة شاركت الاصل الموضوع لموضوعه على
انه موضوع فيها فهذه كما ترى اربعة اصناف يكون في مشاركة
المقدمات في الشكل الاول لاحد طرفي الاصل الموضوع
ولكنا نسوغ الجواب فيها بان نتحقق انه ليس من قبل الاصل
الموضوع لزم الكذب لان الاصل الموضوع الذي هو مقدمة
ا ب يرتفع في جميعها ويبقى المح بعينه وكذلك يوجد مثل
هذا في جميع ضروب الشكل الاول في الشكل الثالث والوقوف

على ذلك قريب فنقول من هذا ان مثال ذلك الموضوع متصلا بالمقدمات
الوسط الذي انتجت النتيجة الكاذبة ولا يكون الكذب لازما عن الموضوع
وعلى كم جهة يعرض ذلك وانه ليس يكتفي في كون المحال لازما عن
الاصل الموضوع بان يكون مشاركا للمقدمات التي انتجت المحال
بل ان يكون مع هذا اذا ارتفع ارتفع الكذب فانه اذا اجتمع
هذان الامران للموضوع علم ان الكذب لازم عنه اعني ان يكون
مشاركا للنتيجة الكاذبة وان يكون اذا ارتفع ولم تخلفه مقدمة
ثانية مشاركة ارتفع الكذب لانه قد يمكن اذا ارتفع الاصل
الموضوع وخلفته مقدمات ثانية مشاركة ان ينتج ذلك الكذب
بعينه فانه يمكن ان ينتج شيئا واحدا باوساط مختلفة واما ان
ينتج واما ان ينتج بعينه مع واحدة بمقاييس مختلفة الحدود باسرها
فليس يمكن ان يكون الاختلاف في الحد الوسط فقط
دون الاطراف ولذلك ليس يمكن ان يقول انه اذا ارتفع
الاصل الموضوع وبقي المحال ان ذلك المحال قد يمكن ان يلزم
عن ذلك الاصل الموضوع بمقاييس مباينة بجميع حدودها
للقياس الذي انتج المحال دون الموضوع واذا رفعنا الموضوع
المشارك وبقي المحال فبين انه يجب ان يكون في المقدمات الوسط
بين المحال والموضوع مقدمة كاذبة فان النتيجة الكاذبة لا يمكن
وجودها عن مقدمات صادقة على ما تبين فان كان القياس
الذي اضيف فيه الوضع الذي رام السائل ان يبطل الوضع قياسا بسيطا
اعني مقدمتين فقط فان كون المحال لازما مع رفع الوضع يكون

نفسه او كونه لازما عن الاصل الموضوع واما ان كانت المقاييس
التي يصل بها المحال اكثر من قياس واحد فان ذلك يكون بين
بين لكن يعلم انه قد انطوى في القياس كذب فاذا احللت تلك
المقاييس كلها الى القياس الاول الذي تركب عنه وتثبت
بنتيجة فانه نطلب هنالك هل يوجد الكذب مع ارتفاع الوضع
ولا يوجد والقياس التي بهذه الصفة اعني التي المركبة هي التي تؤلف
اولا عن مقدمتين احديهما صادقة والاخرى كاذبة مشكوك
فيها ولكن يكون النتيجة غير بين فيها انها كذب فاذا اضيفت
اليها مقدمة صادقة ربما كانت النتيجة الحاصلة ايضا مجهول من
امرها انها كاذبة ايضا فيضاف اليها ايضا مقدمة صادقة
بعد نتيجتها الى ان ينتهي الى نتيجة بين من امرها انه كذب فيعلم ان
مركب النتائج كلها كاذبة فاذا احللته الى القياس الاول
واعتبر القياس الاول مع الاصل الموضوع عرف بهذا القانون
هل المحال لازم عنه ام لا   قال وقد ينبغي للمجيب في
صناعة الجدل اذا تضمن حفظ شيء ما والسائل يقصد ابطاله بالمقدمات
التي يسلمها منه ان يتحفظ ان لا يسلم له حدا واحدا في المقدمات
التي يسئل عنها مرتين او اكثر وذلك اذا كان السؤال بالمقدمات
فقط دون النتيجة فانه اذا لم يسلم حد واحد مرتين في المقدمات
لم يكن هناك حد اوسط واذا لم يكن في المقدمات التي يسلمها
حد مشترك فليس يتأتى منها قياس فضلا عن ان يتأتى له
منها قياس يبطل الوضع وان سلم حدا واحدا مرتين في المقدمات فقد

تبا تي له ان يا نعه عن تلك النتيجة التي هي نقيض وضعه فرجعة كيفية
ترتيب الحد الاوسط عند نوع نوع من انواع النتائج الاربعة التي
قبلت اعني اذا اراد به الترتيب الذي ينبغي وبهذه يكون للمجيب ليعرف
اي نتيجة تنتج في اي شكل من الاشكال الثلثة اعني ما كان منها خاصا
بشكل واحد مشتركا لاثنين منها او للثلثة باسرها وذلك شيء قد يعدم
فاعل والامر بامر متعلق الجواب عنه بالانه يذهب عليه من ان يسلم ما يعود
بابطال وضعه هو الذي يامر السايل بان يستعمل على اخفى ما يكون
حتى يذهب ذلك على المجيب وذكر في ذلك وصايا ثلثة خاصة بهذا
الكتاب احدها ان لا يسئل عن المقدمات مع النتائج بل يحذف
النتائج سواء كانت المقدمات قريبة او بعيدة وذلك يعرض
في القياس المركب اذا كانت المقدمتان اللتان ينتج مع النقيض
احديها منتجة اثنينه ماخوذة بالسؤال ويكون ايضا تلك النتيجة
يلزم عن مقدمتين كلاهما ماخوذة بالسؤال فهنا يجب ان يسئل عن ثلث
مقدمات ويترك للمقدمة الرابعة التي هي نتيجة والوصية الثانية
ان يسئل عن المقدمات البعيدة ويترك السؤال عن القريبة وذلك
يتفق ايضا في القياس المركب اذا كانت المقدمة المنتجة للنقيض
نتيجتين عن قياسين كل واحد من ذينك القياسين يأتلف
عن مقدمتين فيكون هنا ستّ مقدمات اربع بعيدة وهي المقدمات
التي ليست نتائج واثنتان قريبة وهي النتائج فيسئل عن الاربعة
ويترك الاثنتان والفرق بين هذه الوصية والاولى ان كان كلا
الموضعين حذفت منه النتائج الا ان هناك حذفت النتائج بما هي

نتائج

نتائج وهنا بما هي قريبة الوصية الثالثة ان يغير ترتيب المقدمات
في السؤال فيسئل عنها على غير النظام الذي يأتلف عليه في
القول مثال ذلك اذا اراد بان ينتج عليه ان ا موجودة في د
بتوسط وجود ا في ب وب في ج وج في د وه في ر فليس
ينبغي ان يسئل هل ا موجودة في ب ثم هل ب موجودة في ج
ولكن ينبغي ان يسئل اولا هل ج موجودة في د ثم بعد ذلك هل ب في ر م
موجودة في ج وعلى هذا النحو يفعل في السؤال عن الباقية من عدم
الترتيب الموجود لها عند الانتاج فان بذلك يخفى الامر
على المجيب فهذا ما يجب ان يفعله السايل من الاخفاء في القياس
المركب واما في القياس البسيط الذي يكون من مقدمتين فقط
وبحد اوسط واحد فانه ينبغي ان يبتدئ بالسؤال اولا عن
المقدمة الكبرى ثم ان يسئل عن الصغرى لانه على هذه الجهة يخفى
النتيجة جدا على المجيب وفي ذلك انه يشكل في ذهنه خلاف الشكل
المنتج لان السايل العارف بما في هذا الكتاب هو الذي يتوجه
اليه هذه الوصايا خاصة عرف متى يكون قياس ينتج في
القول ومتى لا يكون وكيف يكون فهو بين انه لا يخفى عليه
متى اجتمع له من المقدمات التي تسلمها من المجيب ما يكسب
له ومتى لا يجتمع ذلك لانه قد علمنا انه متى اقر المجيب بمقدمات
موجبة او كان فيها الموجب والسالب انه قد يمكن ان
يكسب لانه قد تبين انه لا يكون قياس الا بان يكون
مقدمتاه معا موجبتين او يكون احديهما موجبة والاخرى سالبة فان

اذا اجتمع مع هذا ان يكون النتيجة نقيض الوضع الذي يضعه المجيب
حفظ فقد كان يكسب بالضرورة لان السكت هو قياس منتج
لنقيض الوضع الذي يضعه الموجب حفظه فاما متى لم يعز المجيب المقدمة
موجبة فانه من المحال ان يكون مكسب لانه قد تبين انه لا يكون قياس من
مقدمات سالبة واذا لم يكن قياس لم يكسب واما اذا كان
يكسب فقد يجب ان يكون قياس واما اذا كان قياس فليس
يجب ان يكون يكسب وذلك ان هذه هي حال الاخص مع الاعم حال
الحيوان مع الانسان وحال القياس المطلع مع القياس
المكسب وكذلك المنتج بين ايضا انه لا يكون قياس اذا
لم يعز بمقدمة كلية لان القياس قد تبين ان من شرطه ان يكون
مقدمتيه كلية والثانية موجبة قال وقد يعرض الغلط والاخراع
في المقدمات حتى يعرض فيما هو معلوم لنا بعلم اول انه كذا ان نظن
به انه ليس بكذا الكل يعرض لنا في العينية والنتائج اعني ان نظن
بما هو معلوم عندنا انه كذا انه ليس بكذا او بالعكس وقد يظن
ان هذا غير ممكن ان يعرض لنا في النتائج اعني ان نعلمها بعلم
يقين وان نظن بها خلاف ما علمنا مثل ان حمل شئ واحد
يعلم وجوده في شيئين بلا توسط ويكون ذلك الثاني يعلم
وجودها ايضا في شئ اخر لما توسط مثل ان يكون ا موجودة
في ب و ح وب و ح موجودتان في ى كلما توسط فانه
من علم ان ا موجودة في كل ب و ب في كل ح وعلم
ان ح موجودة في كل ى فانه ليس يمكن ان يظن ولا ان نتوهم ان ا

الغير موضوع

الغير موجودة في شئ من ى لانه يعرض من ذلك ان نعلم الشئ
بعينه ونجهله من جهة واحدة وذلك انه انما يقع للانسان ان
يظن من جهة يجهل المتقدم له في ذلك الشئ فان كان
عنده في ذلك الشئ علم عرض له ان يعلم الشئ ويجهله معا
مستحيل وكما يظن انه ممتنع في المقاييس المختلفة الحدود الوسط
مثل هذين القياسين اللذين مثلنا بهما كذلك يظن انه ممتنع
في المقاييس التي يحمل حدودها الوسط بعضها على بعض مثل
ان علم احد ان ا موجودة في كل ب و ب في كل ح و ح
في ى فانه ليس يمكن ان يتوهم ولا ان يظن ا موجودة في كل ب
و ب في ح و ح في ى وان ا غير موجودة في شئ من ى لانه يكون
عنده علم بالشئ الواحد بعينه وجهل معا وذلك الا ان هذا
اذا الوسط هذا ان الوسط الاول وهو الذي لا تقع فيه الحدود المتوسطة
بعضها على بعض ليس يمكن ان يعرض لنا في المقدمة الكبرى من
احدى القياسين ظن كاذب مع العلم بالمقدمة الكبرى من
القياس الاخر والمقدمتين الصغريين من القياسين كليهما ومثال
ذلك انه من كان اعتقادنا ان ا كان في كل ب و ب في كل ح و
ح في كل ى فانه يمكن ليس ان يغلط فيظن ان ا ليست
في شئ من ح لانه يعرض من ذلك ان يكون مقدمتا
القياسين الكبريين فيهما متضادتين في الاعتقاد او قوتهما
قوة المتضادة في الاعتقاد وذلك شئ لا يمكن اعني
ان يحصل لنا معرفة متضادة في الشئ الواحد بعينه وانما نزعم

في كلي الا انه علم ذلك من قبل العلم الكلي وجهلها من قبل
الجزئي ولذلك ليس بممتنع من جهة الجهل ان يعرض فيها ظن
من قياس اخر فاسد مضاد للعلم ومثال ذلك المواد انه
من علم ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فقد علم
المثلث والمحسوس انه بهذه الحال بالقوة لا
بالفعل ولذلك قد يمكن ان نغلط فيه فيظن به ان ليس مثلث
ولا زواياه مساوية لقائمتين وذلك انه عرفه من جهة
الامر الكلي وجهله من جهة الامر الجزئي الخاص به وبهذه
الجهة يجب ان يحل شك ما في الذي قيل فيه ان المتعلم ان
كان يجهل المط من اين يعلم انه قد علم اذا علم وكيف يعلم
المجهول من المعلوم وان كان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم
فالتعلم فضل وذلك ان الجواب في هذا هو ان يقال
ان المط هو مجهول من جهة انه خاص ومعلوم من جهة انه
عام لا كما اجاب به افلاطون من ان يسلم ان التعلم تذكر
لانه اذا كان عندنا ان كل مثلث زواياه مساوية
لقائمتين وكنا نجهل هذا المثلث المخصوص الذي راينا انه مثلث
فعندما ظهر لنا بالحس انه مثلث علمنا ان زواياه مساوية
لقائمتين فليس عليهم ان يقولوا ان ما حصل من العلم عند
ظهور المثلث بان زواياه مساوية لقائمتين هو تذكر فانهم
تسلمون ان ما حصل من الحس ليس بتذكر وكان الجهل الذي
يكون كثيرا بالجزئي ليس ينفي العلم الذي لنا بالكلي كذلك التعلم بالمقدمتين

ذلك لانه اذا علم الالف لا يعلم بعد ان ا موجودة في كل ما يوجد
فيه ب وعلم ان ب في ج فانه يعلم ان ا في ج فان توهم
ان غير موجودة في شيء مما يوجد فيه ج مع علمه ان ج في كل
فقد توهم ان ا غير موجودة في بعض ما فيه ب مع توهمه
ان ا موجودة في كل ما توجد فيه ب لان ج جزء من ب
او قد توهم ان موجودة فيه مع توهمه ان ا غير موجودة في ج
وكلا الوجهين محال لانه يكون اما توهما متضادا او لم توهما
قوته قوة التوهم المتضاد وذلك مستحيل الا ان يكون
الالف ان يعتقد الايجاب في شيء واحد بعينه من جهة واحدة
واما ان يغلط الالف في احدى هاتين المقدمتين
الكبريين اذا لم يكن عنده علم بالمقدمة الاخرى فذلك
ممكن فهذه هي حال الظن والعلم في القياسات التي حدودها
الوسطى فيها مختلفة واما في القياس الواحد والقياسات
المحمولة حدودها الوسطى بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون
عند الالف من علم وظن في النتيجة لكن لا من جهة واحدة
بل من جهتين مختلفتين فيظن مثال ذلك انه يمكن ان يكون
معلوم عندنا ان ا في كل ج وصحيح ان ا ولا في شيء من ج لانه
ليس من علم المقدمتين فقد علم النتيجة اذ كانت النتيجة معلومة
بالقوة في المقدمتين الا بالفعل على جهة ما يعرض فلهذا ان
لا يكون معلوما عنده من عرف الكلي مثال ذلك انه قد علم ان ا
موجودة في كل ب وفي كل ما توجد فيه ب كانت ب موجودة

وكل

ليس بضاد الجهل بالنتيجة لان المقدمتين معلومة بالفعل والنتيجة
بالقوة وذلك ان المعرفة يقال على اربعة ضروب اما معرفة عامة
واما خاصة واما بالقوة واما بالفعل وعلى هذه الجهات الاربع
ليس بممتنع ان يوجد لنا في الشيء الواحد جهل وعلم معا فيعرض
لنا فيه ظن وعلم اي من جهتين مختلفين وذلك شيء موجود كثير
فانا نجد كثيرا من الناس يكون عنده مقدمتان معلومتان
مستحدع في النتيجة فما يكون عنده العلم الكلي مستحدع في الجزئي
ومثال ذلك انه قد يكون عند انسان ما ان كل بغلة عاقر
وان هذه المشار اليها بغلة ويظن بها انها حاملة لمكان انتفاخ
يراه في جوفها فيكون عنده ظن وعلم بالشيء الواحد بعينه
اما علم فمن قبل مقدمتيه الصادقتين عنده واما ظن فمن قبل
قياس فاسد في ذلك الشيء وذلك انه من شانه الذي
يحدث لنا في امثال هذه المواضع في مقابلة العلم ان نشا
عن قياس فاسد فمن علم المقدمتين وجهل النتيجة فقد علم شيئا
واحدا بعينه وجهله لكن علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل
ومن علم المقدمة الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من
جهة وعلمها من جهة لكن علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من
جهة الخاص الجزئي ومن علم الصغرى فقد علم الكبرى من جهة
وجهلها من جهة لكن علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة
العلم الكلي فقد تبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا
في النتائج علم وظن معا في انسان واحد وعلى اي جهة لا يمكن

ذلك

ذلك وان الجهة التي لا يمكن في انسان واحد ممكنة في اثنين
في اشياء من الاشياء للالات فوتنا قوة المقاييس
قال ويعرض للذين يتوهمون الاضداد او شيء واحد مثل الذين
يتوهمون ان الخير والشر شيء واحد انه يلزمهم غير هذا التوهم ان
يكون الشر يحمل على الخير والخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ذلك
ان يحمل الشيء على نفسه وذلك انهم يسلمون ان الخير
هو شر وان الشر هو خير فيأتلف هذا القول على مثال ايتلاف
الشكل الاول ويلزمهم ان يكون الخير خيرا لكن شرا ما يأتلف
القول لو كانت هذه المقدمات صادقة وكذلك يلزم من
يقول ان جميع الموجودات واحدة اعني ان يكون الشيء يحمل
على نفسه لانه ان كانت ج و ب شيئا واحدا و ا و ب شيئا
واحدا لزمهم ان يعترفوا ان ج هو ب وان ب هو ا مع انهما
شيء واحد فالنتيجة يكون لازمة ضرورة في امثال هذه الاقاويل
لكن نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة وذلك انه ليس يمكن ان
يكون خير شرا الا بالعرض فاما بالذات فلا فتوهم الاضداد
واحدة بهذا السبب يكون با وضروب كثيرة من التوهمات كالعرض
وذلك للقدماء والانواع هذه الشكوك التي تستعمل مع امثال
اصحاب هذه الاراء اذا استقصي امرها وجدت مضادة للانواع
المتقابلات ولانواع الاشياء التي يقع عليها اسم الواحد والكثير
قال وان كان معنا حد وثلثة مرتبة بترتيب الشكل الاول
مثل ان يكون ا موجودة في كل ب و ب موجود في كل ج فانه متى

ح موجودة في كل ب وب في
كل لانه ان اخذنا ان
ح في كل ج

انعكست النتيجة فان المقدمتين منعكستان وذلك انا اذا صدق
ان ح موجودة في كل ا فواجب ان يكون او اضفنا اليها المقدمة
الكبرى وهو ان اخذنا ان ح في كل ا واضفنا اليها المقدمة
ا في كل ب انتج عكس الصغرى وهو ان ح في كل ب وكذلك
ايضا متى اضفنا عكس النتيجة وهو قولنا في كل ا واضفنا اليها المقدمة
الصغرى انتج عكس الكبرى وذلك انه يكون معنا في كل ج وهي الصغرى ب
و ح في كل ا وهي عكس النتيجة ينتج لنا ب في كل ا وهي عكس المقدمة
الكبرى منه ان النتيجة ايضا تنعكس ومثال ذلك انا اذا فرضنا اولا
في شيء من ب و ب في كل ج انتج لنا في شيء من ح فان عكسنا
الكبرى انعكست النتيجة انه يكون معنا ب ولا في شيء من ا و
في كل ح فينتج لنا في الشكل الثاني ح ولا في شيء من ا وهو عكس
النتيجة هذا ان كان عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم
او على انه امر لم تبين لنا بعد فتستعمله في هذا الموضع وكذلك
متى عكسنا الصغرى او على انه امر والموجبة انعكست
النتيجة ايضا لانه يكون معنا كل ح هو ب ولا في شيء من ا ب
فينتج لنا في الشكل الثاني ان ح ولا في شيء من ا واذا انعكست
النتيجة في هذا الصنف وانعكست الصغرى انعكست الكبرى
لانه يكون معنا ح ولا في شيء من ا ح كل ب ينتج في الشكل
الثاني ب ولا في شيء من ا وبهذه الجهة فقط يمكن ان تنعكس
المقدمة بعكس النتيجة كما امكن ذلك في الصنف الموجب وان كان
لا بد هاهنا في عكس المقدمة الصغرى مع عكس النتيجة و ح بين انعكاس

الكبرى

الكبرى واما انعكاس النتيجة عن انعكاس احدى المقدمتين فليس يمكن في
الصنف الموجب كما امكن ذلك ان تنعكس كل واحدة منهما على
صاحبه مثل ان يكون كل ا هو ب وكل ب هو ا وكان ايضا
حد ان اتفق ان تنعكس كل واحدة منهما على صاحبه مثل ان يكون
كل ج هو ء وكل ء هو ح وكان ا و ح متقابلان و ب و ء ايضا
متقابلان فانه ان كان الزوجان المتقابلان لا يخلو احدهما
موضوع ما فان الزوج الثاني غير المتقابلين الاخريين لا يخلو ذلك
الموضوع منهما فمثال ذلك انه ان كان ا و ح لا يخلو احدهما
كل فان ب و ح لا يخلو من احدهما كل لانه ان كان كل ما يوجد
فيه ا ف يوجد فيه وكل ما يوجد فيه ح فيوجد فيه ء وكان كل
اما ان يوجد فيه ا واما ح فقط ان كل اما ان يوجد فيه ب
واما ء لانه يا يلف القياس المركب اما ان يوجد فيه واما ح
فكل ما يوجد فيه ا ففيه ب وكل ما يوجد فيه ح ففيه ء فكل
اما ان يوجد فيه ب ضرورة واما ء وكذلك بين عكس هذا اعني
فرضنا ان كل لا يخلو من ح او ب فانه يلزم الا يخلو اما من
ا واما من ح ومثال ذلك في المواد اذا اخذنا بدل المكون
و بدل ب فاسدا و بدل ح غير مكون و بدل ء غير فاسد وكان
كل مكون فاسد وكل فاسد مكونا وكذلك كل غير فاسد مكون
وكل غير مكون غير فاسد فاقول انه ان كان كل شيء اما
مكونا واما غير مكون فواجب ان يكون كل شيء اما فاسد لانه
ان كان كل ما هو مكون فاسدا وما هو غير فاسد وكان كل

كل شي لا يخ اما ان يكون فاسدا و اما غير فاسد و اقول ايضا
انه اذا وضعنا ان موضع الواحد بعينه لا يخ من ان يوجد
فيه احد الزوجين المتقابلين و فرضنا ان احدي الجزئين
المتقابلين ينعكس علي الجزء الاخر من المتقابل الاخر مثال
ذلك انه اذا كان كل شي اما مكونا و اما غير مكون و اما فاسدا
و اما غير فاسد و كان كل مكون و كل فاسد يكونا فاقول
ان كل غير مكون غير فاسد و كل غير فاسد غير مكون برهان
ذلك انه ان لم يكن غير المكون غير فاسد فليكن فاسدا لان
كل شي قد وضع انه اما فاسد و اما غير فاسد فان كان
غير المكون فاسدا و كان قد وضع الفاسد ينعكس علي
المكون اي ان كل فاسد مكون فانه يلزم غير ذلك ان يكون
غير المكون مكونا و ذلك خلف لا يمكن لانه بالبلغا العكس
هكذا اغير المكون فاسد و كل فاسد مكون النتيجة و كل غير
مكون مكون و لمثل هذا تبين ان غير الفاسد ينعكس علي غير المكون
و ايضا اذا ائتلف موجبتان كليتان في
الشكل الثاني و كان الحد الاوسط لا يوجد في غير الطرفين
و كان الطرف الاعظم يوجد في كل الاصغر فانه يجب ان يوجد
الاكبر في كل الاوسط الذي ينعكس عليه مثل ان يكون ا موجودة
في كل ب و في كل ج لا في غيرهما و يكون ب موجودة
في كل ج فاقول انه يجب ان يكون ب موجودة في كل ا و ذلك
انه اذا كانت ب توجد في كل ج و في جميع جزئياتها فكانت

الاوحد

الاوحد الا في كل جزئيات ح و في كل ب فظاهر ان كل ما
يوجد ا فان ب توجد فيه فاذن كل ما هو ا فهو ب و ايضا
اذا ائتلف موجبتان في الشكل الثالث و كان الحد الاوسط
ينعكس علي الطرف الاصغر فانه يجب ان يكون الطرف الاكبر
في كل الاصغر اعني ان ح موجبة كلية مثال ذلك ان يكون
ا ب يقال علي كل ج و ح مقولة علي كل ب فاقول انه
يجب ضرورة ان يكون ا مقولة علي كل ب لانه يكون ا
مقولة علي كل ج و ح مقولة علي كل ب فيكون ا ضرورة
في كل ب لانه يرجع ان يرتفع الي الشكل الاول
و اذا كان شيئان متقابلان مثل ا و ب و كان ا
امرا موثرا عندنا و ب مجتنبا و كان ايضا شيئان
اخران متقابلين مثل ح و ء و كانت ح ايضا مختارا و ء
موثرا و مطلوبا فانه ان كان كلا ا ح افضل من كلي
فان افضل من ء و اثر لانه لما كان ا ب متقابلين و كان
مطلوبة و ب سمجة كان ا موجودة مطلوبا مثل ما ب سمجة
و ذلك ان كل متقابل ان كان مقابلا فيهما في غاية واحدة في التقابل
و اذا كان هذا هكذا فانا نقول ان الكون ضرورة افضل
و اثر من ء لانهما ان لم يكن اثر فهي اما مساوية لها و اما ان يكون
ء اثر منها فان كانت اوء بالسوية مطلوبين فهو بين ان
ح و ب بالسوية مهروب منهما لان ب مساوية
في الهرب منها للالف في الطلب و ح مساوي في الهرب منها للاء في الطلب

وج في الدرب لا في الطلب لعله اذا كان ذلك كذلك فان كلا
اج مساويان في الطلب لكل ب وقد كنا فرضنا ان اوج
اكثر هو المختلف لا يمكن وان فرضنا اكثر من ا لزم ان يكون
ب ابلغ باب الدرب من ج وكذلك ان ما هو اقل هربا من المقابل ذلك
لما هو اقل طلبا والاكثر هربا هو المقابل لما هو اكثر طلبا واذا كان
د اكثر طلبا من اج اكثر هربا من فيكون د وب اكثر طلبا
واقل هربا من ا وج والاكثر طلبا والاقل هربا هو اكثر فذوات
مجموعين اكثر من اوج مجموعين من ج وذلك نقيض ما وضعنا
هف لا يمكن فواجب من فرضنا اوج اكثر من ب ود ان يكون
ا اكثر من د وهو مثال ذلك من الهوا وان يكن لم اتيل
المحبة ان الفضل ان تختار اللوانية محبوبة من ان
بواته وذلك انه لما كان من الظاهر ان الافضل ان تختار
بوانيه مع اللوانيه من ان نوانيه مع الاختيار ان بوانيه فيجب
بحسب ما قدمنا ان تختار اللوانيه افضل من ان نوانيه ومع
هذا نبين افلاطون ان الافضل الحب الا الجماع لان
الجماع مواتاة يرتفع منها اختيار ان تواتيه واذا لم تجامع
اختار ان نواتيه فالمحبة اذن كما يقول ارسطاطاليس لا يكون
من فعل الجماع واما ان يكون الجماع انما هو شهوة معرية
بالمحبة والمزل الطبيعي اولا انما يلتئم من المحبة وهذه الشهوة
وح ليكن فان كثيرا من الشهوات اذا اقترنت بالصنايع
والاخلاق تممت افعال تلك الصناعة وذلك مثل الشجاعة

الطبيعة

الطبيعة اذا اقترنت بالفروسية فانه ج يكون فعل الفروسية
على التمام فقد تبين من هذا كيف حال الحدود المنعكسة بعضها
على بعض وكيف حال الحدود المنعكسة المتقابلين بين الاخر
والافضل بهذا النوع من الاستدلال وستبان يكون ارسطو
انما خص هذا الموضع بالذكر هاهنا دون ساير مواضع الكتاب
والافضل لقرب هذا من طبيعة القياس اعني في عمومه
من ان الاستقراء والضمير وساير المقاييس المستعملة قوتها
قوة ما تقدم قال وينبغي ان نبين الآن ان ساير المقاييس
التي تستعمل في الحكاية والفقه والمشورة راجعة الى المقاييس
التي سلفت بذلك يصح اما ان نقول ان جميع المقاييس
الفكرية وبالجملة كل تصديق يقع في كل صناعة وذلك
بين من ان كل تصديق اما ان يكون بالقياس ما يجانس القياس
وهو المسمى ضميرا واما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء
وهو المسمى تمثيلا فاما الاستقراء فانه انما يتبين فيه ابدا وجود
ما شانه ان يكون طرفا اكبر في القياس فيما شانه ان يكون
حدا اوسط في القياس بما شانه ان يكون فيه طرفا اصغر
بهذا الجز يكون اللازم عنه واجبا ضرورة فمثال ذلك ان
يكون الحد المتوسط بين اوج من جهة ما الحمل فيها على المجرى
الطبيعي حرف ب ويكون هو الحد الاكبر وب الاوسط
بالطبع ود الاصغر فبين بحرف ج وجودا في ب
لا وجودا في ج بحرف ب على جهة ما يكون عليه البيان في القياس

ومثال ذلك في المواد ان ناخذ بدل الحيوان الطويل العمر
عوض ب الحيوان الصغير المرارة عوض ح البغل والفرس
والانسان فنبين ان كل حيوان صغير المرارة فهو طويل
العمر بان نستقري جميع اصناف الحيوانات الصغيرة
المرارة طويل العمر واذا كان الاستقراء هو هذا فبين ان طويل
هو الحد الاكبر هنا الطبيعي والاوسط الصغير المرارة و
الاصغر الجزئيات ونحن انما بينا وجود الاكبر في الاوسط
بوجوده في الاصغر وانما يكون هذا البيان لازما عن الاستقراء
لزوما صحيحا عن تناسب اللزوم النتيجة عن القياس الصحيح
الشكل متى استقرينا جميع الاصناف الصغيرة المرارة فوجدناها
جميعا طويلة العمر لانه يجب اذا كان ا ب موجودة في
كل ج اي الطويل العمر والصغير المرارة في البغل والفرس والحمار
والانسان ان يكون موجودة في كل ب كاين قيل
هذا وذلك انه اذا استقرينا جميع الحيوانات الجزئية التي
اخذناها عوضها حرف ح العكس وصدق ب على ح في الحمل
لزم عن ذلك عن ذلك ان يكون ا في ب على ما تبين قبل
هذا فلهذا ما يجب ان يكون اللازم عن الاستقراء لازما صحيحا
واذا استوفيت فيه جميع الجزئيات لانه يأتلف
القياس هكذا كل صغير المرارة فهو اما بغل واما فرس واما حمار
واما انسان وكل واحد من هذه طويل العمر فكل قليل المرارة ضرورة طويل العمر
واما اذا لم يستوف فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شي

بالضرورة

بالضرورة وليس اشتراطنا هذا في الاستقراء مما نفعله في الاستقراء
المستعمل في الجدل الا في الاستقراء المستعمل في البرهان كما ظن
قوم فان الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق بما ما يكون
به انما يكون في خارج وحصول شي لنا لا يفيده الاستقراء
بالذات وان استوفيت فيه جميع الجزئيات وهو يكون
المحمول ذاتيا للموضوع فهذا ينفصل به الاستقراء من الاستقراء
البرهان واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون خارجا بالجدل
وبالجملة جدليا فمن ان من شرط صناعة الجدل ان يكون القياس
فيها صحيح الشكل واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون
الاستقراء مستعملا فيها بحيث يلزم عنها الشي الذي يقصد بيانه
جميع ضرورة ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في الجدل
استوفيت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهور
التي هي جميع في الحقيقة فعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو
هنا وبه ينحل جميع الشكوك التي ترد فيها ابو نصر فاما ما
يستعمل صناعة الجدل النوع من الاستقراء الذي لا يستوفى
فيه جميع الجزئيات بل اكثرها وهو استقراء او قوته
قوة مثال فذلك شي تفحص عنه في كتاب الجدل قال والاستقراء
انما تبين به ابدا المسئلة انه ان تبين بحد اوسط ولا هو البين
ظاهر بنفسه لا في شانه ان يتبين بحد اوسط فليس يمكن
ان يتبين الا به وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه
فضل وهذا احد ما يخالف فيه الاستقراء والاستقراء كان

فلنابث رك القياس فى انه يكون ثلثة حدود ويخالفه انه في ان القياس يبين به وجود الطرف الاكبر للاصغر بالحد الاوسط اما الاستقراء فيبين فيه وجود الطرف الاكبر في الحد الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر اعني فيما شانه ان يكون في القياس طرفا اكبر وحدا اوسط وطرفا اصغر لان الذي تبين به المط في الاستقراء هو فيه حد اصغر ولان الذي به يبين وجود المط فيه هو فيه حد اوسط ويخالفه ايضا القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء في المعرفة فهذه الثلثة الاشياء هي التي بها يخالف الاشياء الاستقراء التام لا غير ذلك في المثال قال واما المثال فهو ان يبين وجود الطرف الاكبر في الاوسط بوجود شبيه الاكبر في الاصغر فان يتبين وجود في المثال الاكبر والاوسط بوجود الاكبر فالشبيه بالاصغر اذا كان وجود الاوسط في الاصغر في الشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي يريد ان يبينه وهو وجود الاكبر في الاصغر ومثال ذلك ان يكون الطرف الاكبر ا والاصغر ح والاوسط ب والشبيه ح ه ويكون وجود ب في ح وانه ه اعرف من وجود ا في ح ومثال ذلك من المواد ان ناخذ مكان ا جور ومكان ح قتل عثمان ومكان ب قتل الخلفا ومكان ه قتل عمر فاذا اردنا ان نبين ان قتل عثمان جور فانما نقدم لذلك ان قتل الخلفا جور ونبين ذلك بان قتل عمر ايضا جور فاذا انتج ذلك قلنا قتل عثمان هو قتل الخلفا وقتل الخلفا جور

فقتل عثمان جور

فقتل عثمان جور وهو بين ان الكون عثمن خليفة وان قتل عمر جورا اعرف عندنا من ان قتل عثمن جور وهو بين انا انما تبينا ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط وهو قولنا قتل الخلفا جور بوجوده في الشبيه بالطرف الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمان في الخلافة والصحبة وكذلك يعرض ان كان نبين وجود الطرف الاكبر في الاوسط بوجوده في الاشياء كثيرة مالم نستوف فيه جميع الجزئيات فيكون الاستقراء المقدم وبين من هذا ان المثال هو البيان الذي يكون المصير اليه فيه من جزئي اعرف الى جزئي لان المتشابهين ليس احدهما تحت الاخر وان الاستقراء هو مصير من جزئيات اعرف الى كلي اخص القياس من كل اعرف الى جزئي اخفى وهي النتيجة الداخلة تحت المقدمة الكبرى والفرق بين المثال والاستقراء المذكور ان الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحد الاوسط بين ان الحد الاكبر موجود للاوسط واما المثال فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الاكبر في الاوسط واما البيان الذي يكون بالاستقراء فانما ينتفع به في ان يوجد جزء قياس اذا اجعلت المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس في الشكل الاول وان كانت الكبرى بينة بنفسها وذلك اذا كان وجود الحد الاوسط الاصغر اقل خفاء من النتيجة او مساويا لها في الخفاء اما كونه مقدمة صغرى فلانه اذا استعمل في بيان

المقدمة الكبرى يستوفيت جميع الجزئيات على الشرط المذكور
فيه فقد تبينت النتيجة بنفس الاستقراء فلم يكن ما تبين به ينتفع
به في ان يحصل جزء قياس بل يكون ذلك هنا بالاستقراء
وحده من غير ان يضاف اليه الاستقراء قياس واما كونها
اقل خفاء من النتيجة او مساوية لها في الخفاء فلانه اذا كانت
هي اخفى من النتيجة لم يمكن ان تبين الا بحد اوسط لا بالاستقراء
وذلك ان اخفاء ما يتبين بالاستقراء واجب ان يكون دون
خفاء ما يتبين بالقياس والا كانت قوة القياس والاستقراء
واحدة وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء
مساوية للذي بالقياس اعني النتيجة اذا كانت النتيجة انما تجهل
منها المعنى الذي تجهل من المقدمة الصغرى وهو كونها كلية
مثال ذلك ان يكون المطلوب هل كل فضيلة تتعلم فيكون الكبرى
معلومة بنفسها وهي قولنا كل علم يتعلم ويكون الصغرى مجهولة
الكلية مثل جهل النتيجة لانه من المعلوم لنا ان بعض الفضائل
وهي الحكمة علم ومتعلم وانما المطلوب هل كل فضيلة علم ومتعلم فاذا صح
لنا بالاستقراء ان جميع الفضائل علم فيكون قد صحت لنا
المقدمة الصغرى وهي ان كل فضيلة علم بعد ان كان جهلنا لها على
وتيرة واحدة اعني بالمقدمة الصغرى وبالنتيجة وذلك من جهة ان
الوجود فيها كان معلوما وانما كان المجهول الكلية واما اذا كانت
النتيجة مجهولة الوجود بالجزء والكل على الاطلاق وكانت الكبرى
معلومة بنفسها والصغرى مما شانها ان تبين بالاستقراء فالواجب

ضرورة

ضرورة ان يكون المعروف بها اكثر من المعروف بالنتيجة وذلك
يعرض اذا كانت الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة
في العدد مثل ما كان عرض للمهندس القديم حين اراد ان يبين
ان الدائرة يوجد لها مربع مساو لها وضع مقدمة كبرى وهي ان
كل شكل مستقيم الخط فيوجد له مربع مساو له وذلك معروف
عند المهندسين ثم رام ان يبين ان كل دائرة فانها مساوية
لشكل مستقيم الخطوط بان قسم الدائرة الى اشكال يسيرة
العدد مساوية للاشكال المستقيمة الخطوط وهي الاشكال الهلالية
فانه لو كانت الدائرة تنقسم كلها الى الاشكال الهلالية
حتى تفنيها العد فان ما عمل من الاستقراء في هذا الموضع يجري
مجرى ما كانت المقدمة اقل خفاء فيه من النتيجة واما متى لم
يكن الاوساط محدودة فان امثال هذه المقدمات
ليس تبين بالاستقراء وانما تبين بالقياس ولذلك
يقول ارسطو في امثال هذه انه ليس يسمى البيان المستعمل
فيها استقراء لان البيان الواقع في مثل هذه المقدمة
اما ان يكون بقياس واما ان يكون بمثال واما باستقراء
لم يستوف فيه جميع الجزئيات وقد صرح هو في هذا الموضع
ان هذا النوع من الاستقراء هو مثال وكانه اذا كانت وسائط
المقدمة الصغرى كثيرة لم يسم البيان المستعمل في ذلك
استقراء كذلك ايضا والا اذا كانت المقدمة الصغرى
معلومة بنفسها بالمقدمة التي تبين بالاستقراء من خاصتها

ان يكون صغرى معلومة بنفسها بالمقدمة التي تبين بالاستقراء فرجا صيتها
ويكون اقل خفاء من النتيجة او مساوية لها وان يكون غير معلومة
بنفسها فى المعانده قال واما المعانده فهو الاتيان
لمقدمة بضاد المقدمة التي تقصد ابطالها بالعناد والفرق بين المقدمتين
ان المقدمة التي تقصد ابطالها يكون ابدا كلية لانها هي التي بابطالها
يبطل النتيجة فى القياس الذي احدى مقدمتيه والثانية كلية واما
المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد يكون كلية اذا كانت
اعم من المقدمة ان قصد للمقدمة التي تقصد ابطالها وقد يكون
جزئية اذا كانت اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي
تقصد ابطالها والمعانده يكون بالطبع واولا فى شكلين الشكل
الاول والشكل الثالث وذلك ان النتيجة التي تقصد بها ابطال
المقدمة الكلية فى القياس اما ان يكون كلية اذا قصد الابطال
الكلي واما جزئية اذا قصد الابطال الجزئي والجزئية انما
ساتى انتاجها عند المقاومة انتاجا او اثباتا فى الشكل الثالث اوليام
والكلية فى الشكل الاول وسواء كانت المقدمة المقصد
ابطالها سالبة كلية او موجبة كلية لانه اذا كانت كلية موجبة
نوقضت اما سالبة كلية واما سالبة جزئية وان كانت
سالبة كلية نوقضت اما الموجبة كلية واما الجزئية وتبين
ان المقاومة للمقدمات الكبرى تكون اذا كانت كلية فى
الشكل الاول واذا كانت جزئية فى الشكل الثالث من المواد
انفسها فمثال ذلك انه اذا اوضح واضع ان الجزء جوهر فى كل ب

وان اردنا ان نقاوم الكلية بنتيجة كلية سالبة فانا نضع ان ا
مسلوبة عن كل ما يحيط ب ويحمل على ب ولكن مثلا ح فيكون
ب موضوعة بالطبع لح وح موضوعة للالف وذلك هو تاليف
الشكل الاول ضرورة وان قاومنا بمقاومة جزئية اخذنا ان
ا مسلوبة عن بعض ب ولكن ذلك البعض وهو ى وموضوعة
بالطبع للطرفين وذلك هو تاليف الشكل الثالث ويكون كلا المقدمتين
الموضوعتين للمناقضة مقابلة بالقوة للمقدمة التي تقصد بابطالها
اما من جهة انها اعم واما من جهة انها اخص وكذلك تفعل
اذا كانت المقدمة التي نروم ابطالها كلية سالبة ومثال ذلك
فى المواد ان تقصد الى مقاومة قول القائل كل زوج فى الاضداد
علمها احد فاذا اردنا ان نقاوم لمقدمة كلية سالبة اخذنا
سالبة تحيط بها وهي قولنا ولا زوج واحد من المتقابلات
علمها واحد ولكون الاضداد التي هي موضوع المقدمة
التي قصد لابطالها داخلة تحت المتقابلات فيأتلف
القياس فى الشكل الاول وهو ان الاضداد متقابلات
ولا زوج من المتقابلات علمها واحد قولا واحدا من
الاضداد وعلمها وان قاومنا هذه المقدمة الكلية
لمقدمة جزئية اخذنا المجهول فيها مسلوبا عن بعض الاضداد
ولكن مثلا ان المجهول والمعلوم ليس علمهما واحد
فيأتي الحد الاوسط موضوعا للطرفين ويأتلف القياس ~
هكذا المجهول والمعلوم ليس علمهما واحدا وكذلك بعض الاضداد

والمجهول والمعلوم اضداد فان لبعض الاضداد ليس واحداً ولكل
بعض اذا كانت المقدمة التي تقصد مقاومتها سالبة كلية اعني ان
المقاومة لها ان كانت كلية كانت في الشكل الاول وان كانت
جزئية فيه كانت في الثالث ولا كان بينا انه يجب ان يولف
القياس ثانيا يكون مطابقا للموجود اعني ان يكون في المجهولات
في الذهن وهو الذي يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي فبين ان المقاومة
انما يأتلف في الشكل الاول والثالث لان مادة المقدمة
التي اخذ مناقضه بالقول تقتضي الاتفاق ان كانت كلية كما
قلنا كان الشكل الاول والثالث وان كانت جزئية كان الشكل
الثالث فاما المقاومة بالشكل الثاني فانه انما يأتي ذلك لا ان
تضع المقدمة التي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود ابطالها في اول
الامر على انها نفسها بل بان تضع عكسها اولا على انه يبين بنفسه
ثم تضع انها منعكسة ولذلك يحتاج المناقض كما يقول ارسطو
بالشكل الثاني الى عمل كثير ومثال ذلك انه اذا اراد ان يناقض
قولنا ان كل ب مناقضة كلية في الشكل الثاني فانه يضع اولا
على انه بين بنفسه ان ح المحيط ب ليست في شيء من ا ثم تضع
ان هذا منعكس حتى يعود اولا في شيء من ح وهذا كله تكلف خارج
عن الطبع مع انه يكون جهلا على غير المجرى الطبيعي وكذلك الحال في
المقاومة الجزئية التي تكون في الشكل الاول فهذا هو اصناف المقاومات
التي تكون بالاشكال الحملية وهنا ايضا مقاومات ماخوذة من الضد
ومن الشبيه ومن الرأي المقبول ومن النظير والمقاومة

من الصد

من الضد ومن الشبيه تكون في المقاييس الشرطية مثال المقاومة
من الضد ان يضع واضع ان الحس هو الذي يحس الى جميع اضداده
فيقاومه بان يقول لو كان الحس هو الذي يحس الى جميع اضداده
لكان الشئ ليس الى جميع اجزائه ومثال المقاومة من الشبيه
ان يضع واضع ان الابصار يكون بان يخرج من البصر
شئ الى جميع المبصر فيقول له لو كان ذلك يوجب ان يكون
السمع شئ يخرج الى المسموع مثال المقاومة التي تكون من الراي
المقبول قول القائل ليس ينبغي ان نعذر السكارى مما صنعوا لان
لما كان لا نعذرهم كان يلزمهم الجنايات
في العلامة والضمير قال واما العلامة والضمير فليس هما
شيئا واحدا لان الضمير يكون من المقدمات المحمودة التي
يكون من الممكنة على الاكثر عن الامر الذي يكون او لا يكون
على الاكثر ويوجد او لا يوجد وذلك مثل قول القائل ان
الحاسدين يبغضون وان المحب يحبون واما العلامة فيكون
من المقدمات التي هي دلائل على وجود الشئ وكونه وهذه الدلائل
اما ان يكون اضطرارية واما مشهور الصدق والعلامة التي
تدل على وجود الشئ يحمل على ثلث جهات على مثال الحد
الحد الاوسط في الاشكال الثلثة اعني اما ان يكون محمولا على
الاصغر موضوعة للاكبر فيأتلف العلامة في الشكل الاول واما
ان يكون محمولا عليهما فيأتلف في الشكل الثاني واما ان يكون
موضوعة للطرفين فيأتلف في الشكل الثالث مثال ذلك في

في الشكل الاول قول القايل هذه المرأة قد ولدت لانها ذات
لبن لانه يأتلف القياس هكذا هذه المرأة ذات لبن
وكل ذات لبن والده فهذه المرأة والده وهي النتيجة ومثال
ائتلافه في الشكل الثالث قول القايل الحكما فضلا ولان سقراط
فاضل فيأتلف القياس سقراط حكيم وسقراط فاضل فالحكيم
اذن فاضل ومثال ائتلاف العلامة في الشكل الثاني قول
القايل هذه المرأة قد ولدت لانها مصفرة فيأتلف القياس
هكذا هذه المرأة والده فاذا احتج في جميع هذه الاصناف الثلثة
بالمقدمتين جميعا سمي علامة والعلامة التي تكون في الشكل
الاول لا تنقض من قبل لزوم النتيجة عنها واما التي في الشكل
الثاني فتنتقض من قبل ان الشكل نفسه لا يكون فيه قياس
من مقدمتين موجبتين لانه ليس اذا كانت المرأة الوالده
في وقت ما مصفرة وكانت هذه المرأة مصفرة يجب ان
تكون والده فتعم جميع هذه العلامات الثلث ان مقدماتها تكون
صادقة وينفصل بعضها من بعض بالاشكال التي يأتلف الحجج
فيها فالمسمى من هذه علامة بالحقيقة هو ما يأتلف في الشكل
الثاني واذا كان ما اخص ما يأتلف في الثالث واما العلامة
التي يأتلف في الشكل الاول فهي اصدق العلامات واولا
هي التي يختص باسم الدليل   في القياس الفراسة
قال واما قياس الفراسة فانما يكون موجودا ممكنا عندما يسلم ان
عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة سائرها النفس

والبدن

والبدن في اصل الخلقة لانه معلوم ان العوارض الغير الطبيعية لا تاثر
عنها البدن وان تاثرت النفس مثل انه من يتعلم صناعة
الموسيقي فقد تاثرت نفسه لكنه لم تأثر عن ذلك بدنه واما
من خلق شجاعا من الحيوان بالطبع او حيوانا بالطبع فان
للقايل ان يقول انه يوجد ابدا ان هذه الانواع من الحيوان متاخرة
عن هذه العوارض الطبيعية الموجودة في نفوسها فاذا سلم هذا وسلم
انه يوجد لنوع نوع من انواع الحيوانات عارض من العوارض
النفسانية الطبيعية لزم ان يوجد لواحد واحد منها علامة و
اعراض خاصة لعارض عارض من عوارض النفسانية الطبيعية
واذا كان الامر كذلك امكن ان يوجد قياس الفراسة مثال
ذلك انه لما كانت قد توجد الشجاعة للاسد فقد يجب ان يكون
في خلقته علامة يدل على الشجاعة لانه قد وضعنا ان النفس
والبدن يتاثران عن العوارض النفسانية الطبيعية ولتكن
تلك العلامات مثلا عظم الاطراف العالية فيكون واجبا ان
يوجد عظم الاطراف في كل نوع من انواع الحيوان الذي يكون
شجاعا لا يجب ان يكون هذه العلامات هي خاصة بالشجاعة
اذ قد وضعنا ان لكل عارض من عوارض النفس علامة
خاصة والشجاعة قد توجد في غير الاسد وذلك الانسان
وغيره شجاع فمتى حفظنا العلامات الدالة على نوع
من انواع الحيوانات على العوارض النفسانية التي تختص
بها نوع واحد او اكثر من نوع واحد كان ذلك الذي يوجد في ذلك

الحيوان الواحد منها هو عارض واحد او اكثر من عارض
واحد مثل ان يكون في الاسد الشجاعة والسخاء وكل واحد
من هذه علامة فقد عرفنا انا نستعمل الفراسة فنحكم على
ما يوجد له من الاشخاص تلك العلامة انه يوجد له ذلك العارض
من عوارض النفس وقياس الفراسة يكون اذا انعكس الحد
الاوسط على الطرف الاكبر ولم ينعكس عليه الطرف الاصغر
لانه متى كان الحد الاوسط غير منعكس على الاكثر لم يكن العلامة
خاصة بذلك الاكثر فلم يدل عليه مثال ذلك انه لم يكن صادقا
قولنا ان كل عظيم الاطراف شجاع فيتفق بذلك في بيان
ان هذا الانسان شجاع لانه عظيم الاطراف وعظيم الاطراف
هو الحد الاوسط والشجاع هو الطرف الاكبر فمتى لم يصح عكس
الطرف الاوسط وهو العظيم الاطراف على الاكبر وهو الشجاع
لم يمكن ان يتبين منه ان زيدا هو العظيم الاطراف وكل عظيم
الاطراف شجاع فزيد هو شجاع وانما كان من شرطه الا ينعكس
الطرف الاصغر على الاوسط لانه لو انعكس لكان كل عظيم الاطراف
اسدا وذلك ان هاهنا ثلثة حدود الاسد والشجاع و هو
العظيم الاطراف وهو الاوسط والاسد الاصغر والشجاع
الاكبر فلو صدق انعكاس الطرف الاصغر على الاوسط وهو
ان كل عظيم الاطراف اسد لم يكن ان يوجد عظيم الاطراف
بغير الاسد فلم يكن يمكن ان يبين بذلك في غير الاسد انه شجاع
كما انه لو لم ينعكس الاوسط على الاكبر لم يكن عظيم الاطراف علامة

خاصة

خاصة بالشجاعة وهاهنا انقضى تلخيص معاني هذا الكتاب وهو القياس

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الاولى من كتاب البرهان

مقاله اول برهان

صلى الله على محمد واله وسلم قال كل تعليم وكل تعلم فكري
فانما يكون بمعرفة متقدمة للمتعلم والا لم يمكن ان يتعلم شيئا
وهذه القضية يظهر صدقها بالاستقراء وذلك ان العلوم التعاليمية
وما اشبهها من الامور النظرية اذا تصفح امرها ظهر ان التعلم
الحاصل فيها عن التعليم انما يكون عن معرفة متقدمة للمتعلم منها
وكذلك يظهر الامر في سائر الاشياء التي شانها ان يتعلم
بقول واحد وقد يظهر صدق هذا مما تقدم وذلك ان كل التصديق
بقول فانه انما يكون اما من قبل القياس واما من قبل الاستقراء
او التمثيل على ما تبين فيما قبل فاذا الذي يتعلم بالقياس فقد
يجب قبل تعلمه نتيجة القياس ان يكون قد سبق عنده
العلم بمقدمات القياس والذي يصحح المقدمة الكلية بالاستقراء
فقد يجب ايضا ان يكون عنده معرفة الجزئيات متقدمة على
الكلية وكذلك الذي يعلم الشيء بطريق التمثيل والاقناع
وقد يجب ايضا ان يكون قد تقدم يعرف الشيء الذي يمثل قبل
ان يعرف الشيء الذي عرفه من قبل المثال والعلم الذي يجب ان
يتقدم على كل ما شانه ان يدرك بفكر وقياس على ضربين اما
علم بان الشيء موجود او غير موجود وهو العلم الذي يسمى
التصديق واما العلم بما اذا يدل عليه اسم الشيء ويكون الذي
يسمى تصورا فبعض الاشياء يجب على المتعلم ان يتقدم فيعلم ان

امرها انه موجود فقط مثل المقدمة التي تقول فيها ان على كل شيء يصدق
اما الايجاب واما السلب فان امثال هذه المقدمات يحتاج
ان يعلم من امرها صدقها فقط انه لا بد فيها الا السوفسطائيون
وبعضها يجب ان يتقدم من امرها على ماذا يدل اسمها فقط مثل
ان يتقدم المهندس فيعلم من امرها على ماذا يدل اسم الدائرة
في صناعته واسم المثلث وبعضها يحتاج ان يتقدم المتعلم
فيعلم الامرين جميعا مثل الوحدة فانه يجب على المتعلم ان
يعلم على ماذا يدل اسمها وانها شيء موجود وذلك ان
العلم بوجود الشيء غير العلم بما يدل عليه اسمه فقد يعلم ما يدل
عليه اسم ولا يعلم وجوده ولا ينعكس هذا بل يجب على من
علم الوجود ان يعلم دلالة الاسم وليس تقدم العلم الا اسم العلم
المتقدم على العلم المتعلم بمنزلة تقدم احساس الاول للشيء على
الاحساس الثاني له في وقت اخر وذلك قد نحس شيئا
قد كنا تقدمنا قبل فاحسسناه فنعلم انه انما نعرف انا قد احسسناه
قبل فانه لو كانت حال العلم المستفاد بالتعلم مع العلم المتقدم
هذه الحال لوجب ان يكون التعلم تذكرا ولا ابه شكلا فيه من
المقدمة التي قلنا ان كل تعليم وتعلم انما يكون بمعرفة متقدمة
انا قد نحس اشياء من غير ان يتقدم لنا حسها فان هذه المعرفة و
المعرفة الحاصلة عن التعلم معرفة بالشيء لا الاسم وبعض الاشياء
يحصل معرفتها بالحس ابتداء وتعلمها معا وذلك من الاشياء
الجزئية التي لم نحسها هي داخلة تحت الاشياء الكلية التي علمناها

مثال

مثال ذلك انا عندنا علم بان كل مثلث فزواياه لقائمتين وليس
عندنا علم بان المثلث الذي ارسمه انت في اللوح واخفيته
عنا انه بهذه الصفة فاذا كشفته لنا عنه فيحصل لنا من قبل
الحس انه موجود ومثلث ومن قبل العلم بالامر الكلي ان زواياه
مساوية لقائمتين فالمقدمة الصغرى في هذا العلم حصلت عن الحس
وهي ان هذا مثلث والنتيجة وهي ان هذا المثلث زواياه مساوية
لقائمتين حصلت لنا عن المقدمة الكبرى التي كانت عندنا معلوم
من اول الامر لما انضافت الى المقدمة الحاصلة عن الحس
وهي الصغرى وهذه حال جميع الاشخاص مع كلياتها المعلومة
قبل ان نعلمها بالحس اعني انها مجهولة من جهة ومعلومة من اخرى
وبالجملة فهذه هي حال الشيء المستفاد بالتعلم اعني انه مجهول
من جهة ما هو جزئي معلوم من جهة الامر الكلي المحيط به فانه
لو كان الشيء المجهول عندنا مجهولا من جميع الجهات لما امكننا
ان نعلمه ولزمنا شك مانن المشهور وهو الذي يقول ان الانسان
لا يخ اما ان يتعلم ما قد علمه او ما لم يعلمه وهو جاهل به فانه ان كان
يتعلم ما علمه فلم يتعلم بعد شيئا كان مجهولا عنده وان كان
يتعلم ما جهله فمن اين علم ان ذلك الذي كان يجهله هو الذي
كان يطلبه علم فان من يطلب عبده الآبق وهو يجهله فان صادفه
لم يعلم ان ذلك هو الذي كان يطلبه الا ان يكون قبل ذلك يعلمه
فاذن لا تعلم ههنا اصلا ولا تعليم واما نحن فلما كنا نقول
ان الشيء المطلوب يعلم بامر كلي ويجهل بجهة جزئية وهي بجهة

وهي الجهة التي يخصها لم يزل هذا الشك المذكور وكذلك بهذه الجهة
بعينها يحل الشك السوفسطائي الذي حكاه المعلم باستعماله
في هذه الأشياء الجزئية وذلك أنهم كانوا يقولون هل عندك بأن
المثلث زواياه مساوية لقائمتين أو ليس عندك علم بذلك فإذا
أجابهم مجيب بأن عنده علماً من ذلك سألوه عن مثلث
مرسوم في لوح فقالوا فهل كان عندك بهذا المثلث أن زواياه
مساوية لقائمتين قبل أن يكشف لك عنه أم لم يكن عندك علم
بذلك فإذا قال لم يكن عندي علم بأن زواياه مساوية
لقائمتين قالوا فقد كان عندك علم بأن المثلث زواياه
مساوية لقائمتين ولم يكن عندك علم بذلك فإن هذا المثلث
لم تعلم حاله قبل فنحن نجاوبهم بأن نقول كل عندنا علم به بجهة ولم يكن
عندنا علم به بجهة أخرى وليس مستحيلاً أن يعلم الشيء بجهة أخرى و
إنما المحال المستحيل أن نعلم الشيء بالجهة التي نجهله بها قال ولا
ينبغي أن كل هذا الشك بالجهة حله بها قوم وذلك أنهم
قالوا في جواب هذا لم نعلم أن كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين
بل إنما علمنا أن ما هو موجود مثلثاً فزواياه مساوية لقائمتين فأما العلم
الذي حصل لنا بالمثلث عندما كشف عنه لم يحصل بهذا الشرط لأن الكبرى
النتيجة لم تكن مأخوذة بهذا الشرط إلا أنه لم ينتج لنا أن هذا لما كان
مطلوباً أمثلث كانت زواياه مساوية لقائمتين بل إنا نتج لنا
عن الحس وعن المقدمة الكلية التي كانت عندنا أن هذا لما كان
مثلثاً وجب أن يكون زواياه مساوية لقائمتين فإذن العلم الحاصل

لنا ع

لنا عن طبيعة المثلث مطلقة لا من حيث هي مأخوذة بهذا الشرط قال
وإنما نرى أنا قد علمنا الشيء علماً حقيقياً في الغاية متى علمنا الشيء
لا بأمر عارض كما يعلمه السوفسطائيون بل متى علمنا بالعلة
الموجبة لوجوده وعلمنا أنها علته وأنه لا يمكن أن يوجد من دون
تلك العلة وهذا الدليل على أن العلم الحقيقي هو هذا أن كل من يدعي
بأنه قد علم الشيء فإنه إنما يرى أنه قد علمه بهذه الجهة سواء علمه
بالحقيقة أو لم يعلمه فإن كليهما إنما يزعمان أنهما علما الشيء بالجهة
بهذه الجهة لكن الفرق بينهما أن الذي لا يعلم الشيء على ما هو به
يظن أنه يعلمه بعلته وهو لم يعلمه والذي علمه على التحقيق علمه بعلته
وإذا كان هذا هو العلم الحقيقي المطلوب فالذي يفيدنا
العلم هو البرهان وقد يلحق العلم الحقيقي على نحو آخر وهو العلم
المكتسب بالحد إلا أن القول ههنا أولاً إنما هو في العلم المكتسب
بالبرهان ثم من بعد ذلك يتكلم في ذلك العلم الثاني والبرهان
وبالجملة هو قياس يقيني يفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلة
التي هو بها موجود إذا كانت تلك العلة من الأمور المعروفة لنا
بالطبع وإذا كان القياس البرهاني هو الذي من شأنه أن يفيد
هذا العلم الذي هو العلم الحقيقي كما قلنا فبين أنه يجب أن يكون مقدمات
القياس البرهاني صادقة وأوائل غير معروفة بحد أو بتوسط
وأن يكون أعرف من النتيجة وأن يكون علة النتيجة بالوجهين
جميعاً جميعاً أعني علة لعلمنا بالنتيجة وعلة لوجود ذلك الشيء
المنتج نفسه وإذا كانت علة للشيء المنتج نفسه فقد يجب فيها أن تكون

مناسبة للامر الذي تبين بها فان هذه هي حال العلة من المعلول وقد تبين
في الكتاب المتقدم انه قد يكون قياس صحيح دون هذه الشروط
على ما تقدم فاما الذي تبين هاهنا فهو انه لا يمكن ان يكون قياس
برهاني دون اجتماع هذه الشروط اما كون مقدمات البرهان
صادقة فمن قبل ان المقدمات الكاذبة تقتضي لمستعملها
ان يعتقد فيما ليس بموجود انه موجود مثل ان يعتقد ان قطر المربع
مشارك لضلعه واما كونها غير ذوات حد اوسط فمن قبل ان ما
التي يعلم بحد اوسط فهي محتاجة الى البرهان محاجة الاشياء
التي يرام ان يبرهن بها واما كونها عللا للشي المبرهن فمن قبل ما قلنا
من ان العلم الحقيقي والذي في الغاية انما يكون لنا في الشيء متى علمناه
بعلته واما كونها متقدمة على النتيجة فمن قبل انها علة للنتيجة
فهي علة بالسببية واما كونها اعرف منها فانه يجب ان يكون
اعرف في الوجهين المقدمين جميعا اعني ان يكون اعرف من النتيجة
فيما يدل عليه اسمها في انها موجودة اي صادقة والاعرف يقال
على ضربين احدهما عندنا والآخر عند الطبيعة فانه ليس المتقدم
في المعرفة عندنا هو المتقدم عند الطبيعة في جميع الاشياء
وذلك ان الامور المحسوسة المركبة هي اقدم في المعرفة عندنا
والاعرف عند الطبيعة هي الامور البسيطة التي عنها ائتلفت المركبات
وهي البعيدة من الحس وبالجملة هي الاشياء الكلية القريبة اي
الاعرف عنده هي الاشياء الجزئية اي الاشخاص الكلية و
القريبة منها اي الاعرف عندنا هي الاشياء الجزئية اي الاشخاص الموجودة

المركبة

المركبة ومعنى قولنا في البرهان انه يكون من الاوائل اي من المبادي
المناسبة فانه لا فرق بين قولنا اوائل وبين قولنا اوائل وقولنا مبادي
من قبل انهما اسمان مترادفان اي يدلان على معنى واحد ومبدا البرهان
هو مقدمة غير ذوات وسط اي مقدمة غير معروفة بحد اوسط وهي التي
ليس يوجد مقدمة اخرى اقدم منها في المعرفة ولا في الوجود فاما المقدمة
بالجملة فقد تقدم رسمها حيث قيل انها احد جزئي القول الجازم
اما الموجب واما السالب وقيل بحدها انها قول حكم فيه بشيء على شيء
او حكم فيه بنفي شيء عن شيء وهذه منها موجبة ومنها سالبة واما
المقدمة الجدلية فهي المقدمة التي تتسلم بالسؤال اي جزء من النقيض
اتفق ان يسلمه المجيب كان ذلك الذي يسلمه هو الصادق او غير
الصادق واما المقدمة البرهانية فهي الصادقة من احد جزئي النقيض
واما الحكم فهو اي جزء اتفق من المتقابلين بالايجاب والسلب واما
النقيض فهو المتقابل الذي ليس بينه وسط وكل ما قد سلف في الكتب
المتقدمة ومبدا البرهان الذي هو كما قلنا مقدمة غير ذوات وسط
كما قلنا مقدمة غير منقسم اول الاقسام فاحدهما ما لم يكن سبيل
الى برهانه في تلك الصناعة ولا كان معروفا بنفسه عند المتعلم فهذا
يسمى اصلا موضوعا والقسم الثاني كان معروفا بنفسه عند المتعلم
وهذا هو الذي يسمى العلوم المتعارفة والوضع ايضا ينقسم قسمين
فمنه ما يوضع فيه وضعا اي جزء اتفق من جزئي النقيض الموجب
واما السالب وهذا هو الذي تخص باسم الوضع وهو معدود في جنس

المقدمات ومنه ما هو حد لشيء لا حد الوحدة التي نصفها العددي
او لقولنا انه شيء غير منقسم بالكمية غير ذات وضع والفرق
بين المقدمة الموضوعة والحد الموضوع ان المقدمة تقتضي ولا بد ان
الشيء موجود او غير موجود وهذا هو معنى المقدمة واما الحد فليس يقتضي
هذا ان الشيء موجود او غير موجود اي من جهة ما هو حد فانه
ليس يعني بالوحدة ومتى انها شيء موجود معنى واحد بل ذلك علماً
مختلفان وان كان يلحق في اشياء ان يعلم بالعلم معاً كما يأتي
بعد ولما كان الشيء المعلوم بالبرهان انما يقع لنا التصديق البتة
به من قبل القياس البرهاني وكان التصديق بالقياس البرهاني انما
يكون من قبل المقدمات التي منها ائتلف القياس فقد يجب من
ذلك ان لا يكون معرفتنا بالشيء المعلوم بالبرهان وهي النتيجة معرفتنا
بالمقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من المعرفة وذلك اما بجميع
المقدمات واما ببعضها بل يجب ضرورة ان يكون معرفتنا بها
بالمقدمات اكثر وذلك ان الشيء الذي من اجله وجدت له الصفة
ما هو احق بوجود تلك الصفة له من الشيء الذي وجدت له تلك الصفة
من قبله ومثال ذلك انه لما كانا نحب المعلم من اجل حب الصبي فقد يجب
ان يكون حبنا للصبي اكثر من حبنا للمعلم وكذلك ان كنا نصدق بالنتيجة
من اجل تصديقنا بالمقدمات فقد يجب ان يكون تصديقنا بالمقدمات
اكثر من تصديقنا بالنتيجة ومحال ان يكون تصديق الانسان تصديقنا
بالشيء الذي لا يعرفه اكثر من الشيء الذي يعرفه ان يكون في علم افضل من

الذي يعرفه وان اتفق له ان يعرفه بعد الجهل بلا ان فيه يلزمه بان
لم يتقدم الانسان فيعرفه بالاشياء التي لم يجهلها فقط واذا كان
هكذا فواجب ان يكون مبادي البرهان اما كلها واما بعضها اعرف
من النتيجة من اراد ان يحصل له العلم البرهاني فليس يكتفي بان يكون
المقدمات اعرف من النتيجة عنده وان يكون تصديقه بها اكثر من
تصديقه بالنتيجة وقد يحتاج مع ذلك الا يصدق شيء من مقابلات
المقدمات المعروفة بنفسها وتلك هي الامور المغلطة التي
مبادي قياس السوفسطائيين والسبب في ذلك ان العلم
البرهاني خاصة لا يقبل التغير ولا الفساد ولا يخطر ببال المعتقد
له امكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجوداً آباد وقد ظن
قوم انه ليس هاهنا برهان اصلا ونفوا طون جملة من قبل انهم ظنوا
ان كل شيء يجب ان يقام عليه برهان اعني انهم رأوا ان حال مقدمات
البرهان من حاجتها الى البرهان مثل النتيجة وقوم آخرون اثبتوا
طبيعة البرهان واعتقدوا ان البرهان يكون على جميع الاشياء
وكلا الرأيين كاذب فانهما ليسا بمتقابلين فاما الذين نفوا
طبيعة البرهان فانهم قالوا لما كان كل شيء محتاجاً الى البرهان
وكان غير ممكن ان نعلم اشياء متأخرة في العلم بأشياء متقدمة
دون ان يكون تلك المتقدمة ايضا اخرى وتلك المقدمة لمقدمة
اخرى وكذلك ما لا نهاية له وكان غير ممكن فاذن ليس هاهنا مبادي
معلومة ينتهي اليها على سبيل الوضع لا على سبيل الطبع واذا لم يكن
هاهنا مبادي فلا برهان هاهنا اصلا واما اعتقدوا من ان الاشياء المتأخرة

لا نعلم الا بمقدمة وان قطع ما لا نهاية له مستحيل صحيح وصواب
واما ما اعتقدوا ان كل شيء يحتاج الى البرهان وانه ليس ههنا
مبادي معلومة بانفسها فباطل واما القوم الاخرون فانهم سلموا
ان كل شيء يحتاج الى البرهان ورووا ان وجود البرهان لكل شيء
ممكن على جهة الدور لا على جهة الاستقامة حتى لا يلزم فيها قطع ما
لا نهاية المستحيل واما نحن فنقول انه ليس كل شيء يعلم بالبرهان بل
ههنا اشياء يعلم بغير وسط ولا برهان ووجود ذلك بين بنفسه
ومن سلم وجود البرهان فيلزمه ضرورة ان يقال ان ههنا مبادي
معلومة بنفسها وذلك انه ان كان واجبا ان يعرف مقدمات
البرهان فاما ان يعرف ههنا بوسط او بغير وسط فان عرف
بوسط عاد السؤال ايضا في ذلك الوسط هل عرف بنفسه او بوسط
فاما ان يمر الامر الى غير نهاية على الاستقامة فلا يكون ههنا برهان
اصلا واما ان يكون ههنا مبادي معلومة بنفسها واما ان يكون
البرهان دورا قال ولنا ان لا نسلم للسوفسطائيين ان مبادي
البرهان غير معلومة بغير بل نقول انها معلومة بالفعل وهو الذي
يدرك اجزاء القضية المعروفة بنفسها فاما انه غير ممكن ان
ان يبين شيء مجهول بمعلوم على طريق الدور فذلك بين مما نذكره اما اولا
فبين ان البرهان الذي في غاية اليقين انما يكون من المبادي التي هي
اعرف عند الطبيعة فان بينت المقدمات على انها اقدم عند الطبيعة
فقد لزم ان يكون شيء واحد بعينه متقدما على شيء واحد بعينه و
متاخرا عنه بجهة واحدة وذلك مستحيل فانه ليس يمكن ذلك الا ان يكون

ذلك

ذلك التقدم بجهتين مختلفتين مثل ان يكون احدهما اقدم عندنا
في المعرفة والثاني اقدم في المعرفة عند الطبيعة الا انهم ان ادعوا
ذلك زعمهم اما اولا فان يكون طبيعة البرهان الذي في الغاية
من اليقين طبيعتين وذلك ان يكون منه ما هو من الاشياء المقدم
في المعرفة عندنا ومنه ما هو من الاشياء الاقدم عند الطبيعة فيكون
طبيعة البرهان المطلق هي طبيعة الاستقراء وذلك ان الاستقراء
انما يبين فيه الاعرف عند الطبيعة وهو الكل بالاعرف عندنا
وهو الجزئيات وثانيه فان سلمنا لهم ان ههنا نوعا من البرهان
يسمى برهانا بالاضافة الينا وهو الذي يسمى الدليل ونوعا اخر يسمى
برهانا بالاضافة الى الامر في نفسه فهو الحد الذي العادة بان
يسمى برهانا مطلقا فقد يلحق من زعم ان كل البراهين محتاج الى ان يصح
على طريق الدور من تبيين ان الشيء موجود او غير موجود بوسائط
اخر بلا انفكاك لهم منها اخر وهو ان يوجد الشيء في بيان
نفسه وهذا اظهر بان يعرض بنفسه وهذا اظهر بان يعرض بينه — بيان م
اشياء يلزم بعضها بعضا في البيان على جهة الدور فانه لا فرق بين
ان يصح الدور في اشياء كثيرة على طريق اللزوم او في اشياء
كثيرة على طريق اللزوم او في اشياء قليلة ومن القليلة في اثنين
او ثلثة فان طبيعة الدور فيها كلها طبيعة واحدة اذا كان انما
يجب ان يكون في عدد مساو فقط واقل العدد اثنان فلنفرض
انا قد علمنا ا من قبل علمنا ب وان ب انما علمناها من قبل
علمنا ج وان ج علمناها من قبل علمنا ا وذلك انه اذا كانت ا ا انما

علمنا

علمنا ا من قبل ح وان ح علمنا ا من قبل علمنا ا وذلك انه اذا كانت ا
ب وب من قبل علمنا ح فيلزم ان ا انما علمنا ا من قبل
علمنا ا فيلزم ان ا انما عرفنا ا من قبل انا علمنا ا وذلك مستحيل
وايضا فانه قد تبين في كتاب القياس ان البيان بالدور
انما يكون بالمقدمات المنعكسة وتلك في المقدمات التي تأتلف
من الحدود والخواص وقد تبين هنالك انه ليس يمكن ان ينتج
شيء عن مقدمة واحدة بل اقل ما يمكن ان ينتج عنه شيء هو مقدمتان
فالدور في المقاييس كذلك انما يكون بان تبين اولا نتيجة ما بمقدمتين
ثم تبين كل واحدة من المقدمتين بالنتيجة وبعكس المقدمة الثانية
ولذلك من شرط البيان الدائر ان تنعكس المقدمتان فمتى لم تنعكس
المقدمتان لم يتم البيان الدائر على التمام وتبين ايضا انه اذا كانت
النتيجة موجبة والمقدمتان بهذه الصفة امكن ان تبين بها لا في
جميع الاشكال كل واحدة من المقدمتين اذا اضيف العكس
اليهما بل في الشكل الاول فقط واما اذا كانت النتيجة سالبة
يمكن ان تبين بها المقدمة السالبة فقط لا المقدمة السالبة
فقط لا المقدمة الموجبة واذا كان هذا هكذا فالبيان الدائر
يحتاج الى اربعة شروط ان يكون كل واحد من المقدمتين
ينعكس وان تكون النتيجة موجبة وان يكون التأليف في الشكل
الاول وان يكون ذلك حين يعني ان تكون المقدمات اعرف
من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى فكيف يصح قول
من قال ان جميع الاشياء تتبين بعضها ببعض على طريق الدور

وذلك

وذلك ان هذه المقاييس اذ كان الدور انما يأتي فيها بجميع
هذه الشروط التي ذكرناها اذ قد تبين هذا فلنرجع الى ما كنا
فيه من ذكر شروط مقدمات البرهان فنقول انه لما كان معنى
اليقين ان المطالب التي تعلم علما محققا هو العلم الذي حددناه
قبل انه يجب في الشيء المعلوم مع انه موجود على الصفة التي علم
ان يكون غير ممكن ان يوجد بخلاف ما هو عليه موجودا في
وقت من الاوقات وذلك هو ان يكون ضروريا دائما
وكانت هذه انما نعلم من امر المطلوب من قبل البرهان وكان البرهان
انه يعطي هذا الامر من قبل مقدماته على ما تبين في كتاب القياس فانه تبين
هنالك ان النتيجة الاضطرارية الدائمة لا تكون الا عن مقدمات
اضطرارية فبين انه اذا كان من شرط العلم المحقق ان يكون
النتيجة ضرورية انه يجب ان يكون مقدمات البرهان ضرورية
لغير مستحيلة فلا تتغير واذا تبين هذا من امر مقدمات
البرهان فقد يجب ان نعرف سائر الشروط والخواص
التي يكون للمقدمات البرهان فقد يجب ان نتعرف سائر
الشروط الخواص التي تكون لمقدمات البرهان من قبل كونها
ضرورية ثم نتبع ذلك بالنظر في المطالب البرهانية ودل ذلك على
قبل كونها ضرورية ثم نتبع ذلك فينبغي ان نبين ما معنى الحمل
على جميع الاشياء وما معنى الحمل بالذات وما معنى الحمل المسمى
في هذا الكتاب الحمل على الكل فاما معنى قولنا ان الشيء محمول
على جميع الشيء فيعني في هذا الكتاب متى لم يكن المحمول موجودا

لبعض الموضوع وللبعض ليس بموجود حتى لم يكن ذاتيه موجودا
في وقت ما وفي وقت ما غير موجود بل ان يكون لجميع الموضوع
وفي جميع الزمان مثل قولنا ان الانسان حيوان فانه اي شخص
وصف بانه انسان فهو يوصف بانه حيوان ومتى وصف
بالانسانية فهو يوصف بالحيوانية قال وقد يظهر ان الحمل على
جميع يحتاج فيه ان يجتمع هذا ان الشرطان من الغناء للاشكال
في المقدمات انما يكون في البرهان الجيد وذلك بيان بين
المعاند ان ان بعض الموضوعات الذي يوصف فيه يخلو
من ذلك المحمول واسم انه قد يخرج من الموضوع الذي
يوجد فيه وقتا ما واما الذي بالذات فمقول على وجوه اربعة
احدها على المحمولات التي توجد في حدود موضوعاتها اما انها
على انها حدود وتامة لها او اجزاء حدود وتامة لها او اجزاء حدود
مثل الحد والماخوذ في حد المثلث وذلك انا نقول انه شكل
يحيط به ثلثة خطوط مثل اخذ النقطة في الخط المستقيم لانها
انه جزء حده مثل من حد وبانه اقصر خط وصل بين نقطتين
او الموضوع سمت النقط المتقابلة فان حمل الخط على المثلث
امر ذاتي له وكذلك حمل النقطة على الخط والثاني من معنى ما بالذات
هي المحمولات التي توجد موضوعاتها في حدودها على انها اجزاء
بمنزلة الخط الماخوذ في حد الاستقامة والانحناء الموجودين
في الخط بمنزلة اخذ المعدود في حد الزوج والفرد في حد الاول
والمركب بمنزلة اخذ المثلث في مساواة الزوايا لقائمتين في المحمولات

الزوايا
كما

التي ليس تحمل لها بين الجهتين في المحمولات العرضية بمنزلة حمل الابيض
والحيوانية على الموسيقى والطلب فان قولنا الموسيقار ابيض
او حيوان هو حمل بالعرض واما المعنى الثالث فهو المقول على اشخاص
الجوهر وذلك انه قد جرت العادة ان نقول فيما ليس هو موجود
في شيء ولا هو مقول على شيء ما قيل في رسم شخص الجوهر انه موجود
بذاته واما ما يقال في موضوع فليس يقال فيه انه موجودة بذاته
بل بغيره وهذه حال الاعراض واما المعنى الرابع فهو المعلومات
اللازمة دائما لعللها الفاعلة لها اعني التي يتبعها ولا بد فان هذه يقال
ان معلولاتها لازمة بالذات مثل الموت الذي يتبع الذبح
اما المعلولات التي ليس تتبع عللها الا بالاتفاق في الاقل فهي
العلل العرضية مثل ان يمشي انسان فيبرق فانه ليس من
الانسان علة لوجود البرق انما اتفق ذلك اتفاقا وليس
هكذا حال الموت التابع للذبح فانه لم يعرض الموت
عن الذبح الا اتفاقا بل هو ضروري ام لازم المستعمل
من اصناف ما بالذات في مقدمات البراهين هما صنفان
المحمولات الذاتية اعني الصنف الذي يوجد المحمول في حد الموضوع
او الصنف الذي يوجد في حد المحمول وذلك ان هذا الصنف
ايضا يظهر من امره ان المحمول فيه ضروري وذاتي للموضوع
فان نسبة اجزاء الحد الى المحدود نسبة ضرورية واما
ما كان منها الموضوع نفسه يوجد في حد المحمول بالامر
فيظهر انه ضروري اذ كان لا يفارقه مثل اخذ الانسان

ه الضحاك واما ما كان يوخذ في حد جنس الموضوع وهي الاعراض المتقابلة مثل الخط الماخوذ في حد الاستقامة والانحناء والعدد الماخوذ في حد الزوج والفرد فان هذه لما كان الجنس ينقسم بها قسمة ذاتية وكان واجبا ان لا يخلو الجنس من احدهما وذلك ان تقابلتهما يكون اما على جهة العدم والملكة واما على جهة الايجاب والسلب وجب ان يكون هذه المتقابلات محدودة منحصرة في الطبيعة التي نسبت اليها حتى نسبة الجنس الى جميع تلك المتقابلة نسبة الموضوع بنفسه الى خاصة اعني مثل نسبة الانسان الى الضحاك انما كان الانسان لا يفارقه الضحك كذلك لا يفارق الجنس احد المتقابلات واذا كان ذلك كذلك فمن جهة انه يعلم انه ليس يخلو الجنس من احدهما انها من الاضطرار لكن لا على اليقين فقد تبين من قولنا ما معنى بالذات والحمل الكلي المستعمل في البراهين واما الحمل على الكل المخصوص بهذا الكتاب فهو المحمول الذي جمع ثلثة شروط احدها المحمول الذي يقال على جميع الموضوع الذي رسمنا قبل والثاني ان يكون محمولا على الموضوع بالذات والثالث ان يكون محمولا اولا اعني الا يكون محمولا على الموضوع من قبل طبيعة اخرى مثل حملنا مساواة الزوايا القائمتين فانها اول للمثلث وليس باول للمختلف الاضلاع لانه ليس مساواة زواياه القائمتين موجودة له بما هو مثلث له مختلف الاضلاع بل بما هو مثلث مثل قلنا وانما اشترط هذا في محمول البراهين لان

المحمول

المحمول الذي ليس يحمل من طريق ما هو هو داخل يوجد ما في الحمل الذي بالعرض ولذلك قد نرى ان الحمل الذي على الكل يكفي فيه ان يقال انه المحمول على كل الموضوع وبذاته من قبل انه لا فرق بين قولنا ان هذا الشي المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته او موجود له اولا وذلك ان الاستقامة والانحناء هما امران موجودان للخط بذاته وبما هو خط وهما ماخوذان في ماهيته اذ كانا فصلين للخط الذي يقوم وكذلك الحال في مساواة الزوايا القائمتين في المثلث فان هذا المحمول ليس يمكن ان يبرهن للشكل بما هو شكل اذ كان المربع شكلا وليس زواياه مساوية لقائمتين ولا يمكن ايضا ان يبرهن للمثلث المختلف الاضلاع وان كان امرا موجودا له فان ذلك ليس له بما هو مختلف الاضلاع اذ كانت مساواة الزوايا القائمتين يوجد في المتساوي الاضلاع والمتساوي الساقين واذا كان في ذلك كذلك فهذا المحمول انما هو ذاتي للمثلث والبرهان المحقق انما هو الذي يعطي محمولات امثال هذه المحمولات ولذلك كان برهان مساواة الزوايا القائمتين للمثلث المختلف الاضلاع ليس ذاتيا له ولا بما هو هو وقد ينبغي ان لا ننخدع ونظن انا قد بينا الشي على طريق الحمل الذي على الكل ونحن نظنه او يكون قد بيناه ونحن نظن انا لم نبينه في الاشياء التي يعرض لنا فيها ان نظن فيها المحمول على الكل ونظن انا لم نبينه في الاشياء التي ليس يوجد منها الا شخص واحد فقط مثل السما والارض والشمس والقمر فانه متى

فان من اقمنا برهانا على شيء من هذه الانه بصفة ما مثل ان نقيم البرهان ان
السماء جسم لا يقبل ولا يخف او ان الارض في الوسط فانا
قد نظن انا اذا اقمنا البرهان على امر شخصي واحد لا على امر كلي اذ كان
ليس يوجد من هذه اكثر من شخص واحد وليس الامر كذلك فانا لم
نقم ذلك على الارض بما هي مشار اليها او شخص وانما اقمناه على
الطبيعة الكلية الموجودة للارض بما هي ارض سواء وجد منها اشخاص
كثيرة او لم يوجد بل اذا اقمنا البرهان عليها فقد علمت انه لو وجدت
ارضون كثيرة لكانت حالها هذه الحال اعني انها كانت انما
كانت يكون مثلا في الوسط كما انه لو عدم اشخاص الناس حتى
لا يبقى منها الا شخص واحد لكان يقوم البرهان على ذلك الانسان
انه ناطق لا بما هو شخص انسان بل بما هو انسان ولم يكن
ذلك ضارا لنا في اقامة البرهان عليه من طريق ما هو واما الاشياء
التي يعرض لنا فيها ان يكون لم تبين الذي على الكل ونظن انا قد
بيناه فهي شيئان احدهما الاشياء المختلفة الانواع التي
يعرض ان يرى وجود محمول بعينه لكل واحد منها على حدة من
قبل خفاء الطبيعة المشتركة التي توجد لها ذلك المحمول بما هي مثل
ما يرى العددي ان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون
متناسبة ويرى المهندس ان الاعظام المتناسبة اذا بدلت
تكون متناسبة ويرى هذا المعنى بعينه الرجل الطبيعي للازمنة
فانه قد يظن كل واحد من هولاء انه قد تبين الامر الذي على الكل
وليس كذلك فان تبديل النسبة ليس للخطوط بما هي على

خطوط

خطوط ولا للاعداد بما هي اعداد وانما هو شيء موجود بذاته للطبيعة
العامة التي تشترك فيها هذه الثلثة ولذلك يصدق ان كل الاعداد
والاعظام والازمنة المتناسبة فانها اذا بدلت تكون متناسبة
وانما كان يكون البرهان في هذه على الكل لو كانت الطبيعة المشتركة
لهذه معروفة فاقيم البرهان عليها واما اذا اقيم البرهان في
هذه على الكل لو كانت الطبيعة المشتركة لهذه معروفة فاقيم البرهان
في تبديل النسبة على كل واحد من هذه على حدة فانه لم يقم على الكل
ولا عرف ذلك معرفة تامة كما انه اذا تبين في المثلث المختلف
الاضلاع على حدة ان زواياه مساوية لقائمتين وبين ذلك
بعينه في المتساوي الساقين وفي المتساوي الاضلاع لم يعرف
من طبيعة وجود مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث اكثر من انها
اعني من وجودها لكل واحد من انواع المثلث فلعلهم يعرف ما يوجد
لطبيعة المثلث بما هو مثلث الا ان يكون يعرف بضرب من العرض
على نحو ما يكون العلم السوفسطائي وايضا فمن لم يعرف من طبيعة وجوده
مساواة الزوايا القائمتين للمثلث اكثر من انها موجودة للمختلف الاضلاع
والمتساوي الساقين فلم يعرف بعد انها امر موجود لكل مثلث بما
هو مثلث ولا انه مثلث من المثلثات الا وزواياه مساوية لقائمتين
الا ان قلنا انه يعرف بنحو من المعرفة التي يعطيها الاستقراء وذلك
شيء غير كاف في البرهان واما الموضوع الثاني يعرض لنا فيه ان
نظن انا قد بينا الامر الذي على الكل ونحن لم نبينه فهو الموضوع الذي
يعرض لنا فيه ان نبين شيئا للشيء مما ليس اولا وسط يوجد محمولا على الكل

ولا يكون الشي المبين محمولا على الكل فيظهر انه محمول على الكل من
قبل كون حد الاوسط بهذه الصفة مثال ذلك ان تبين مهندس انه
اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصير كل واحدة من
الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة مساوية لقائمة فان
الخطين متوازيان فان المتوازي موجود لكل الخطين اللذين
بهذه الصفة لكن ليس على الكل لان التوازي انما يوجد على الكل للخطين
اللذين يقع عليهما خط ثالث فاذا مجموع الزاويتين
الداخلتين اللتين في جهة واحدة مساوية للقائمتين سواء كان
كل واحدة منهما قائمة او كان ما نقص من الواحدة وزاد في الاخرى
واما كون الحد الاوسط في هذا فهو محمول على الكل واذا كان
هذا هو الملاك المشروط بالبراهين فقد ينبغي ان نعلم من اين يقع لنا
العلم بالحمل الذي على الكل ومتى لا يقع فنقول انه اذا اثبتنا اشياء
واحد بعينه لاشياء كثيرة فان وجدنا تلك الاشياء انما تختلف
بالاسماء فقط مثل اختلاف السيف والصمصام والمعنى
فيها واحد والبرهان عليها على الكل مثال ذلك انه لو كان معنى المثلث
المختلف الاضلاع ومعنى المثلث المتساوي الساقين معنى واحدا
بعينه لقد كنا نرى الساقين على طريق الكل فاما اذا لم يكن
معناهما واحدا بعينه لكن معنى كل واحد منهما غير معنى الاخر فالبيان
لم يكن محمولا على الكل ولا الحد الاوسط محمول على الكل اذ لم يكن موجودا
عرضا بالوصف للشي الذي لم يكن البيان على الكل الكلي ان نستنبط
بان نتامل الاشياء التي لها تلك الصفة وذلك الشي الذي اوجبنا له ذلك

المحمول

المحمول فاذا وجدنا الصفة التي اذا بقيت وارتفعت
سائر الصفات بقي المحمول وانما ارتفعت هي ارتفع اولا
بارتفاعها فتلك الصفة هي الصفة التي من قبلها وجد البيان لها على
الكل مثال ذلك انا قد بينا في المثلث المتساوي الاضلاع
الساقين المعمول من نحاس مثلا او من خشب ان زواياه
مساوية لقائمتين فاذا ~~انما~~ فانا اذا اردنا ان نستنبط الصفة
التي من قبلها وجدنا هذا المحمول الذي هو مساواة الزوايا القائمتين
وذلك متى رفعنا عنه انه متساوي الساقين او غير ذلك من
الصفات الموجودة له لم يرتفع عنه هذا المحمول واما متى
رفعنا عنه انه مثلث او بقينا سائر الصفات فان
المحمول يرتفع عنه ارتفاعا اوليا والسبب ما تخيل بهذا القانون
انا نجد انه شكل او ذو حدود انه يرتفع عنه مساواة الزوايا اذا ارفعنا عنه م
لقائمتين فان ذلك ليس هو ارتفاعا اوليا وانما عرض له ذلك
قبل ارتفاع المثلث بارتفاعهما ولو امكن ان يرى المثلث
ويرتفع الشكل لما ارتفع المحمول الذي هو مساواة الزوايا
لقائمتين فاذا علمنا بهذا الطريق ان المحمول انما هو محمول موجود
على الكل للمثلث علمنا انه الشي الذي وجد البيان على الكل
وانه الذي من قبله تبين على طريق البرهان لكل واحد من اصناف
المثلثات اعني المختلف الاضلاع والمتساوي الساقين
مساواة زواياه المثلث لقائمتين واذ قد تبين ما هو
المحمول على الكل وتبين اصناف المحمولات الذاتية وانها صنفان

احدهما المحمول الذي يوجد في حد الموضوع والصنف الثاني
الموضوع الذي يوجد في حد المحمول وكان قد بين ان البرهان
يجب ان يكون من مقدمات ضروري اي كان المعلوم بالبرهان من
شرطه ان لا يكون بخلاف ما علم ولا في وقت ما وذلك انما يجب
في قبل المقدمات الضرورية وكانت المقدمات الضرورية
هي الذاتية المحمول على الكل قبل هذا انما يصح لو ان ارسطوري
ان كل ذاتية ضرورية وكل ضرورية ذاتية وايضا فان البرهان
كما قال لا يخلو ان يكون من المقدمات الذاتية او العرضية
فان كان من العرضية لم يكن من الضرورية لان العرضية ليست
بضرورية لان العرضية ليست بضرورية لكنه من الامور الضرورية.
فليس من الامور العرضية واذا لم يكن من العرضية فهو من
الذاتية قال فاما مقدمات البراهين فينبغي ان يكون ضرورية
وهو الذي جعلناه مبداء فانه يجب ان يكون مقدمات البراهين
ذاتية وقد يمكن ان يكتفي في بيان ذلك بما سلف وقد يمكن
ان يبين ذلك بيانا اوسع بان نبين القول فيه ابتداء اخر
اخر فنقول انه اذا وجب ان يكون النتيجة اضطرارية غير مستحيلة
ولا متغيرة فواجب ان يكون البرهان الذي من قبله حصل لنا العلم
بهذه الصفة ايضا ضروريا بل هو احرى بذلك واذا كان واجبا
في البرهان ان يكون بهذه الصفة اعني ضروريا فالمقدمات
واجب فيها ايضا ان يكون ضرورية الا انه ليس واجبا في كل
قياس ان يكون من مقدمات ضرورية وذلك انه قد يمكننا ان

من

والقول فيه

ينتج

ينتج نتيجة صادقة من مقدمات صادقة غير ضرورية فاما البرهان
فمن شرطه ان يكون مقدماته مع انها صادقة ضرورية وقد يدل على
ذلك ايضا انا نعاند من ظن انه قد اتى ببرهان على مطلوب ما من
المطالب من غير ان يكون اتى ببرهان بان نعرفه ان البرهان الذي اتى
به او بان تلك المقدمات ماخوذة من الشهرة والشهادة لا تقتضيه
قال ومن هاهنا ظن حيل سياق البرهانية ان يكون مشهورة
فهو في غاية ذلك انه قال ان الذي يعلم البد والجهل مثل ما يظن
او فرطاغورس لهذه المقدمات انما برهان ذلك انه قال ان
الذي يعلم عنه وعلم ومن عنده علم فهو يعلم ما هو العلم وذلك
كاذب وان كان مشهورا وذلك انه اذ كنا نقول انه لا
يكتفي في مقدمات البرهان ان يكون صادقة فقط وان يكون
ضروريا ومناسبة واولية للجنس الذي يوجد فيه بالحري ان لا يكتفي
بكونها مشهورة فانه ليس كل مشهور صادق فضلا عن ان
يوجد فيه سائر الشرائط الاخر وقد يظهر ان البرهان يجب ان
يكون من مقدمات ضرورية من قبل ان الذي ليس يعلم الشي
ضروري بامر ضروري فليس انه امر ضروري فليس يعلم انه
امر ضروري بعلته لان علة الامر الضروري ضرورية ومن ليس
يعلم الشي بعلته فليس عنده علم به الا بطريق العرض مثال
ذلك الانسان ظن انه قد علم ان موجودة ما بالضرورة بواسطة غير
ضرورية وهو موجب فبين ان هذا لم يعلم وجودها بالضرورة من قبل الحد
الاوسط وذلك ان الحد الاوسط الذي هو موجب قد يمكن ان يرتفع

ويكون عنده ان ا موجودة له بالضرورة واذا كان ذلك
كذلك فبين ان الذي هو الحد الاوسط لم يكن سبب علمنا
ان ا موجودة له بالضرورة الا ان كان ذلك بالعرض وايضا
فان كان الان ن قد يعلم بوسط غير ضروري علما ضروريا فيلزم
عنه ان يكون في وقت ما القياس موجودا والقياس موجها
والنتيجة موجودة والعلم بها غير موجودة وذلك انه قد يمكن ان
يرتفع الحد الاوسط فيكون المطلوب غير معلوم والقياس موجودا
فيكون حاله في الجهل بذلك المطلوب ومعنا قياسه مثل حاله معه
قبل ان يكون عنده قياسه وذلك اذا ارتفع الحد الاوسط
فان كان الحد الاوسط غير مرتفع فيجب ان يكون حاله في العلم
بالنتيجة حال ضروري ان العلم بها امر ممكن ان يتغير الى امر ضروري
وذلك ان الحد الاوسط هو ممكن وليس بممتنع ان يقع العلم
بان النتيجة ضرورية من قبل حد اوسط ليس بضروري لكن بالعرض
لا بالذات مثل من يقيس فيقول الانسان ماش والماشي
حيوان فالانسان حيوان بالضرورة لانه ليس بممتنع ان يقع نتيجة
صادقة عن مقدمات كاذبة وذلك ان الحال في استتباع
ضرورة النتيجة لضرورة المقدمات كالحال في استتباع صدقها
لصدق المقدمات على ما تبين في كتاب القياس لعمري انه متى كانت
المقدمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية لانه ان لم تكن ضرورية
وكانت ممكنة كانت المقدمات ممكنة وقد فرضت ضرورية
هذا لا يمكن كان المقدمات ايضا اذا كانت صادقة كانت النتيجة

صادقة ضرورة وليس ينعكس هذا اعني انه متى كانت النتيجة ضرورية
كانت المقدمات ضرورية وكذلك الحال في صدق المقدمات
لانه ليس يلزم عن وجود التالي وجود المقدم على ما تبين في
كتاب القياس والذي يعلم الشي بوسط غير ضروري فمعلوم
يعلم ان الشي المنتج عنه ضروري والا لم يكن كان ضروريا لكن الذي
يعلم الشي بوسط بهذه الصفة اعني بوسط غير ضروري هو بين
احد امرين اما ان يظن انه يعلم وهو لا يعلم وذلك اذا ظن
انه يعلم من الوسط الذي غير ضروري انه ضروري واما ان
يتحقق انه ليس يعلم وذلك اذا علم ان ذلك الوسط غير
ضروري فانه ليس يكون عنده من علم ذلك الشي الا ان ذلك
موجود في ذلك الوقت الذي علمه وانه قد يمكن ان يعدم هو
زيف فيعلم بوسط آخر وقد يشارك شك فيقول بنك
ان كانت النتيجة انما يكون ضرورية من مقدمات ضرورية
فقد يجب الا يكون هنا قياس الا من مقدمات ضرورية
فكيف تاتي الجدل ان ينتج عن المقدمات التي يسلمها
عن المجيب غير المجيب منتجة ضرورية وهذا قريب مما تقدم وذلك
انه اذا قيل في حد القياس انه قول يلزم عنه شي آخر باضطرار
ولم يقل شي آخر اضطراري فان الاضطرار في القياس هو نفس
لزوم النتيجة عن المقدمات لا في كون النتيجة اضطرارية واذ قد
تبين ان مقدمات البراهين يجب ان تكون ضرورية ان الضرورية
يجب ان تكون ذاتية على الكل فبين ان المطالب البرهانية يجب ان

يكون ذاتية فان المطالب العرضية ليس يقع العلم بها والاضطرار
اذ كانت توجد ولذلك لم تكن المقدمات من الامور العرضية
ومن البين ان نتيجة البرهان هي كلية والسبب في ذلك ان مقدمات
البرهان هي كلية واذا كانت نتيجة البرهان هي كلية والحيث
وذاتية فبين ان لا يقدم على الاشياء الفاسدة اي الجزئية
يلزم ان يكون المقدمات الصغرى امورا جزئية فاسدة
لان الموضوع فيها هو الموضوع هو الموضوع في النتيجة و
يكون الصغرى غير كلية والذي يجب من ذلك الى ان يجب في
تعيينه اعني ان الحدود غير كائنة ولا فاسدة اذ كانت الحدود
انما هي مبادي برهان او نتيجة برهان او برهان متغير في وضع
على ما سنبين بعد الاشياء الجزئية تحدث مرة بعد اخرى
بمنزلة البرهان ليس يقوم عليها من حيث هي جزئية وانما
يقوم على الطبيعة المشتركة الكلية لجميع الكسوفات
لا لهذا الكسوف الجزئي كما ليس يقوم البرهان على الفرد
الجزئي الذي يفسد ولا يعود وسنبين هذا بعد بيانا كافيا
وينبغي ان يعلم انه ليس يكتفى في مقدمات البراهين التي هي
براهين مطلقة لا بالاضافة فقط ان لم يسلم ان كل ضروري
ذاتي بل وان يكون مع هذا ذاتية فانه قد يظن ان
هذه مقاييس يكون الحدود والوسط فيها ضرورية لكنها ليست
بذاتية قلت وقد طعن فيما وضعه ارسطو انسان في ان كل
ضرورية فهي ذاتية وقالوا ان ههنا مقاييس يكون الحدود

الوسط

الوسط فيها ضرورية لكنها ليست بالذات فانهم قالوا ان
اتى اخذ احدهما في بيان صاحبه مثل ان بين ان هذا
العليل حرارته من قبل ان نبضه مختلف فان هذين يتبعان
بالذات العفونة ويوجد احدهما الآخر ضرورة لكن ان جل
في امثال هذه ضرورية فهو مع الضرورية بجوهرها مقول
باشتراك الاسم وهذه الضرورية بجوهرها التي يصح فيها ان
تبين ان كل ضرورية ذاتية على ما يذهب اليه ارسطو فانه لا
ولا يكتفى في الحدود والوسط في المقدمات البراهين المطلقة
ان يكون ذاتية فقط بل وان يكون مع هذا علة للنتيجة فان
ههنا مقاييس ايضا تنتج والحدود والوسط فيها ذاتية
لكنها متاخرة عن النتيجة وهي التي تسمى براهين لا مطلقة بمنزلة
من يقيس على ان هذه المرأة حامل لانها ذات لبن وذلك
ان الحمل هو سبب اللبن واللبن امر متاخر عنه فاما مقدمات
البراهين يجب ان يكون متناسبة فذلك بين من انه يجب
ان يكون الحد الاوسط موجودا بالذات للاصغر والاكبر
موجودا للاوسط بالذات واذا كان الامر كذلك فبين
ان مقدمات البراهين من واحد وانه لذلك ليس يمكن
ان ينقل البرهان من جنس من المعلوم الى جنس آخر فان
المقدمات الخاصة المناسبة هي محصورة في الجنس ضرورة
غير مشترك للجنسين متباينين ولذلك ليس يمكن المهندس
ان يستعمل في بيان امر هندسي المقدمات العددية وانما كان

ذلك لكن لان الاشياء التي منها يبين طبيعة البرهان وينقوم في صناعة هي ثلثة اشياء المحمولات المطلوبة في تلك الصناعة وهي التي يبين انها موجودة الموضوع بالذات والثاني الامور المعلومة بالطبع في هذا ذلك الجنس وهذه هي المقدمات التي بها يبين وجود المحمول للموضوع واما بايجاب واما بالسلب و الثالث الطبيعة الموضوعة التي يكون البراهين على الاعراض والاثار الموجودة لها اذ انما منسوبة اليها وهي التي تسمى موضوع بالصناعة واما المقدمات التي عنها يكون البرهان في جنس جنس وطبيعة طبيعة في طبايع الصنايع البرهانية فلما كانت من الامور الذاتية للجنس فقد يجب ان يكون خاصة ان كانت هنا مقدمات عامة الاكثر في جنس واحد فسنبين كيف استعمال الصنايع بخاصة لها وكذلك الامر في المطلوبات ايضا انه يجب ان يكون خاصة بالطبيعة الموضوعة اذ كانت ذاتية لها وكذلك الامر في المطلوبات في المقدمات يجب ان يكون خاصة بجنس جنس وكذلك المطلوبات فمن اجل هذا ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس الى جنس والسبب في ذلك ان الطبايع الموضوعة للصنايع مختلفة مثل مخالفة طبيعة العدد التي هي موضوعة لصناعة الارثماطيقي لطبيعة المقدار التي هي موضوعة لصناعة الهندسة ولذلك كان البرهان على مطلوب عددي ليس يمكن ان ينقل الى غير العدد والبرهان القايم على امر هندسي ليس يمكن ان ينقل الى امر غير هندسي انما يمكن ان ينقل

البرهان من صناعة الى صناعة متى كان الامر في الصناعتين واحدا بعينه اما على الاطلاق ان امكن ذلك واما ان يكون واحدا بالجهة ما وذلك بان يكون احدى الصناعتين تحت الصناعة الاخرى مثل علم المناظر الذي هو تحت علم الهندسة ومثل الموسيقى الذي هو تحت علم العدد فان علم المناظر يستعمل امورا هندسية وعلم الموسيقى امورا عددية واما اذا كان المطلوبان اثنين فليس يمكن ان يبرهن واحد منهما في غير الصناعة التي تخصه مثال ذلك انه ليس ان يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضدين انما له واحد وان الضدين علمهما واحد وانما علم ذلك للعلم الالهي كما انه ليس للعلم الالهي ان يبين ان المكعبين اذا اضوعف احدهما بالاخر كان منهما عدد مكعب وانما ذلك للعدد وليس انما يتبع ان يبين صاحب الامر الغير الموجود لموضوع صناعة ما والامر الذي هو موجود لموضوع صناعة الا ان يكون من الامور الذاتية له ولذلك ليس للمهندس ان يبين ان الخط المستدير او المستقيم هو افضل الخطوط وان كان الافضل والاحسن امورا موجودة للعظم ليست موجودة بالذات وهو ما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة الى صناعة لان الامور المشتركة للاكثر من موضوع صناعة هي من الامور العرضية لا من الامور الامور مبادية المناسبة التي تخصه وانه ليس يكتفى من البراهين ان يكون

علي كثير من الامور التي علم المناظر من المبادي الهندسية واذا
عرض لصناعتين مثل هذا امر حجة ما ان احديها تحت الاخرى
فان الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تبين من ذلك الشي
سببه والصناعة التي هي دونها تبين من ذلك الشي وجوده
مثال ذلك ان صناعة الموسيقي تضع ان البعد الذي
بالاربعة متفق ويوقف علي سبب هذا الاتفاق من
صناعة العدد وهو ان هذه النغمة هي علي نسبة الزايد جزا
والنغم التي علي نسبة الضعف مثلا او الزايد جزا هي
متفقة ومثال ما يضع صاحب علم المناظر ان الاشيا
اذا انظر اليها علي بعد ظهرت اصغر ويعطي سبب ذلك
من صناعة الهندسة وهو ان الزوايا الصغرى يوترها
خط اصغر وانما كان ذلك لان الوسط الذي من العلم
الاعلي في امثال هذه الاشيا يكون للمحمول المعطي سببه في
الصناعة السفلي علة قريبة واذ قد تبين ان البراهين المحققة
انما يكون من المبادي المتقدمة السابقة بالطبع التي هي اعرف
عندنا وعند الطبيعة فمن البين انه ليس يمكن ان يبرهن
صاحب صناعة مبادي صناعته الخاصة بالجنس الموضوع لها من اجل
انه يحتاج في بيان تلك المبادي الي ان يكون مبادي اخر خاصة
بذلك الجنس متقدمة عليها والمبادي الخاصة ليس لها مبادي
فالحد الخاصة ليس لها مبادي خاصة بل ان كانت عامة
فذلك ما وجب ان يكون ولان جميع المبادي لصناعة الحكم العامة

مقدماتها صادقة وغير ذوات اوساط ل معلومة بنفسها فقط
بل وان يكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي ينظر فيه
لذلك برهان بروس الذي استعمله في استخراج المربع المساوي
للدايره ليس قولا برهانيا وان كان استعمل مقدمات صادقة
لانها عامة مشتركة وذلك انه لما علم مربعا اعظم من كل شكل
يقع في الدايره واصغر من كل شكل خارج الدايره قال
ان المربع الذي هذه صفته يجب الا يكون مساويا للدايره
لان الدايره هي اعظم من كل شكل يقع فيها واصغر من كل
شكل يقع خارجا عنها والاشيا التي هي اصغر واعظم من
اشيا واحدة باعيانها هي متساوية وهذه القضية العامة
الكلية وان كانت صادقة فليست خاصة بل مشترك فلت
ولذلك ما صرح ارسطو في كتاب السفسطة ان بيان بروسن
هذا هو بيان سوفسطاني وان لم يكن كاذبا لكن سماه سوفسطانيا
اي قياسا مرائيا اذ كان يظن به انه برهان وليس برهان
ولذلك يمكن ان ينقل هذا النحو من البيان من صناعة
الي صناعة ويستعمل في بيان اشيا كثيرة ولما كان البرهان
كما تبين انما يكون من الاشيا الذاتية الخاصة فيجب ضرورة
ان يكون الحد الاوسط في البراهين اما من طبيعة الجنس لتلك
الصناعة واما من طبيعة الجنس الاعلي المحيط بذلك بمنزلة
ما يكون البرهان كثيرا علي الامور الموسيقية من المبادي
العددية وذلك ان النغم داخل تحت العدد وبمنزلة ما تبين

اعني الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود بما هو موجود فقد تبين
فيه القول ان البرهان يكون من المبادي المناسبة الخاصة
وهي الاسباب القريبة للشيء وتبين مع هذا انه لا يمكن ان تنتقل
امثال هذه البراهين من صناعة الى صناعة ومتى لا يمكن لكون
البرهان المطلق الذي يعطي سبب الشيء القريب هو البرهان
الذي مقدماته موجودة بهذه الشروط التي تقدمت كلما عسر
علينا ان نتوقف طبيعة البرهان الذي هو برهان بالحقيقة بغير معرفة
هذه الشروط علينا نظن كثيرا انا قد علمنا الشيء علما محققا متى
علمنا بمقدمات صادقة غير ذوات اوساط وليس الامر
كذلك دون ان تكون قياسات الشروط التي ذكرناها من
المناسبة والتقدم بالطبع ولما كان كل برهان فان التيامه
وقوامه من ثلثة اشياء احدها الامور الموضوعة في تلك الصناعة
والثاني المقدمات الواجب قبولها والثالث المجهولات المطلوبة
في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات فبين ان الناظر في
الصناعة يجب ان يتقدم عنده في هذه الثلثة الاجناس معارف
اول اذ كان قد وضع ان كل علم وتعلم فيجب ان يكون عن معرفة
متقدمة اما الموضوع فيجب عليه ان يتقدم فيتسلم في امره انه
موجود ولا يبحث في وجوده اصلا اذ ليس عنده مقدمات بها
عنه واما المقدمات فيجب ان يتقدم فيعلم من امرها انه على ماذا
يدل اسمها وانها موجودة اما المجهولات المطلوب وجودها للموضوعات
فانما يحتاج ان يعلم من امرها على ماذا يدل اسمها فقط ثم يطلب وجودها

للموضوعات

بالبرهان مثل ما يحتاج المهندس ان يعرف على ماذا يدل
اسم المثلث والدايرة والمنطق والاصم والعدد وعلى
ماذا يدل اسم العدد والزوج والاول وغير الاول وربما
لم يحتج في هذه الثلثة الى التقدم في التعريف لهذه الاشياء
لظهور الامر فيها وذلك ان كثيرا من الموضوعات ليس
يحتاج ان يتقدم بحيث يجب على صاحب الصناعة ان يسلم
وجودها في الغاية من الظهور عند الحس مثل وجود الحار و
البارد الذي هو موضوع علم الطبيعي وكثير منها يحتاج فيها
الى ذلك مثل الحال في العدد فان الناظر فيه يجب ان يعرف
اولا انه يتسلم وجوده تسلما فان وجوده خفي عند الحس
وكذلك الحال في المقدار والعظم وكذلك كثير من المقدمات
ومن المجهولات المطلوبة ما ليس يحتاج فيها الى ان يتقدم
فيعرف على ماذا يدل الاسم منها مثل المقدمة التي يقال فيها
انه اذا انقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية
متساوية والمقدمات التي تستعمل في الصنايع منها
خاصة وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن ان
تستعمل في اكثر من جنس واحد مثل ان الخط المستقيم
هو الموضوع على سمت النقط المتقابلة ومنها عامة لاكثر
من جنس واحد الا ان عمومها ليس كعموم طبيعة واحدة
بل كعموم نسبة مثل قول القايل اذا انقص من الاشياء
المتساوية بقية الباقية متساوية فان هذه القضية

يصدق على الاعظام والاعداد والازمان لكن ليس التساوي
فيها معنى واحد بتواطؤ مثل عموم الحيوان للانسان والفرس
لا يتناسب باشتراك وهذه المقدمات اذا استعملها صاحب
صناعة صناعة فقريبا واما انه موجود موضوعه الخاص
به كانت قوتها قوة المقدمات الخاصة المناسبة مثل
ان يقول المهندس بدل قولنا الاشياء المتساوية الاعظام
المتساوية وان يقول العددي بدل ذلك الاعداد المتساوية
ولذلك ليس يوقع امثال هذه المقدمات انك فيما بل
فان مقدمات البراهين ينبغي ان يكون خاصة ومناسبة
واذا يجب لذلك الا ينتقل البرهان من صناعة الى
صناعة فان هذه المقدمات العامة هي مقدمات كثيرة
والمستعمل من ذلك في ذلك غير مستعمل في العدد
والمقدمات التي تنسب الى الصناعة انواع منها
مقدمات معروفة بالطبع عندنا واجب قبولها ومنها
مصادرات ومنها اصول موضوعة ومنها حدود فالمقدمات
المعروفة بالطبع تخالف المصادرة والاصل الموضوع
من قبل ان المقدمات المعروفة بالطبع نصدق بها
بذاتها وليس يمكن واحدا ان يتصور فيها انها على
ما هي عليه ولا يمكن ان يعاندها بنطقه الداخل بل ان
كانت بنطقه الخارج وهو اللفظ فقط والبرهان
هو بحسب النطق الخارج واما الاصل الموضوع فهو المقدمة

الذي

الذي يسلمها المتعلم في العلم لا على انها امر بين عند المتعلم
ولا عنده ايضا علم بخلافها وبخلاف الحدود والموضوعة و
المصادرات من قبل ان الحدود ليس فيها حكم بان الشيء
موجود وانما الحد جزء مقدمة بل الاصول الموضوعة هي التي المهندس
في الهندسة مقدمات كاذبة كما في ذلك قوم حيث قالوا
انه يضع ان هذا الخط مستقيم وليس الخط الذي يمثل به مستقيما
فان المهندس ليس يبرهن على الخط المعقول الذي في ذهنه
الذي اخذ ذلك الخط المحسوس مثالا له وبدلا منه والفرق
الذي بين الحدود والمصادرات والاصول الموضوعة
وهو ان الحد لا يكون الا كليا وتلك قد يكون كلية وجزئية
والبرهان فليس يقوم على الاشياء بما هي كثيرة بل انما يقوم
على الطبيعة الكلية في تلك الاشياء الكثيرة المحكوم عليها بالحكم
عليها بالحكم البرهاني فانه اذا لم يكن في الاشياء فانه اذا
لم في الاشياء الكثيرة طبيعة لهذه الصفة لم يكن هنالك
معنى كلي واذا لم يكن هنالك معنى كلي لم يكن هنالك حد اوسط
يحمل عليه من طريق ما هو واذا لم يكن هنالك برهان
اصلا ولذلك ما يجب ان يكون في الاشياء التي يقوم عليها البراهين
طبيعة لهذه الصفة تحمل على الاشياء الكثيرة بتواطؤ لا باشتراك
الاسم قال والقضية العامة المشتركة التي يبقى فيها ان
جزئي النقيض لا يمكن ان يصدقا معا لظهورها قد راى كثير
ان يصرح بها في البراهين وان يجعلها جزء قضية في البرهان

الاحيث يضبط البيا وذلك في موضعين احدهما اذا اردنا
ان نبرهن موجود للموضوع وان نقيضه غير موجود له مثل
ان نريد ان نبين ان العالم متناه وانه ليس غير متناه اذا
اردنا ذلك فينبغي ان يشترط هذا الشرط في الحد مثال
ذلك اذا اردنا ان نبين هذا المعنى للعالم بوساطة انه جسم فانا
نقول العالم جسم والجسم متناه وليس غير متناه فينتج
لنا ان العالم متناه وليس متناه وليس الا ان لا ينتفع
في هذا المعنى في الحد الاوسط اعني في حمل الحد الاول بوسط على الاكبر
وسلب نقيضه عنه وكذلك في حمل الحد الاصغر على الاوسط وسلب
نقيضه عنه وذلك ان حمل الاوسط على الاكبر وسلب نقيضه
انما يصدق اذا كان الحد الاكبر مساويا للاوسط وكذلك الحال
في الاوسط مع الاصغر واما اذا كان اعم منه فليس يصدق
ذلك مثل انتاجنا ان الانسان جسم بوساطة انه حيوان
فانه لا يصح لنا عكس المقدمة الكبرى من هذا الشكل وهي ان كل جسم
حيوان وانه ليس بغير حيوان صح لنا ان كل حيوان جسم وانه
ليس بغير جسم وايضا في المادة التي يصح لنا فيها والاشتراط
هو اشتراط غير منتفع به في انتاج ما قصد له من الحد الاكبر موجود
للاصغر ونقيضه غير موجود له واما الموضع الثاني اعني
الذي يستعمل فيه هذه القضية العامة مصرحا بها فهو اذا
برهنا على شيء ببرهان الخلف حين نقول واذا كان
هذا كاذبا فنقيضه صادق النقيضين لا يجتمعان معا على

الكذب ليس استعمالها في العلوم الجزئية اعني تختص بجنس
جنس من الموجودات من جهة ما هي عامة لكن بان يرتبها
الى الموضوع بقدر ما يمكنها ان يكون مناسبة كما سلف ذكره
من قولنا هذا الجنس من القضايا اعني العامة تشترك في استعمالها
جميع العلوم وصناعة الجدل قد تكلف ببرهان هذه المقدمات
وتبيينها وكذلك العلم المدعو بالحكمة الا ان الفرق بين العلمين
ان صناعة الجدل ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا
لها موضوع مخصوص ولذلك كانت المقدمات التي
يستعملها صناعة الجدل ماخوذة من السوال والمبرهن فليس
ياخذ مقدماته من السوال اذ كان ليس قصده اثبات اي
النقيضين اتفق او ابطاله بل انما قصده اثبات شيء واحد
بعينه وابطال نقيضه والمطلوب والمقدمة والنتيجة هي اشياء
واحدة بالموضوع وانما تختلف بالجهة ولذلك كان الشرط
في المطالب البرهانية هو الشرط في المقدمات البرهانية ولذلك
امكن ان تقلب المقدمات الخاصة بعلم علم فيجعلها سولات
في ذلك العلم واذا كانت شروط الاسولة في علم علم هي بعينها
شروط المقدمات فظاهر انه ليس يجب على المهندس ان
يجيب عن اي مسئلة اتفق ولا على الطبيب ان يجيب
اي مسئلة اتفق وبالجملة فليس على صاحب صناعة اي
يجيب الا عن المسائل التي تخص صناعة او المسائل التي هي من
الجنس الاعلى من صناعته مثال ذلك انه ليس يجب على صاحب

علم المناظر انه يحب الا عن المسايل التي تخص علمه او عن المسايل
الهندسية التي تستعملها مبادي في صناعته لكنه ليس يجب
عن مسئلة الفنون وباطلة مبادي تلك المسايل بما هو صاحب
علم المناظر وانما يجب عنها المهندس بما هو مهندس والمهندس
ايضا ان اجاب عن مسايل من علم المناظر فذلك عارض
من جهة انها امور لاحقة لموضوعه وداخلة تحته واذا كان
ذلك كذلك فظاهر انه ليس يمكن ان يتكلم صاحب صناعة مع من ليس
من اهل تلك الصناعة فانه لو فعل الانسان ذلك لوقع له
جزء في الصناعة وقد يسال سايل فيقول هل يمكن ان
يطرا في علم علم من العلوم مسايل غير منسوبة الي ذلك العلم
مثل ان يطرا في علم الهندسة مسايل غير هندسية فان
طرات فهل هي منسوبة الي ذلك العلم ام الي علم اخر وهل
في كل صناعة يعرض مسايل هي خطاء وان عرضت فهل الخطاء
في ذلك عارض من قبل صورة القياس او من قبل مادته فنقول
ان قولنا مسئلة غير هندسية مثلا او غير طبيعية يفهم
على ضربين احدهما ما ليس له تعلق بالصناعة بوجه من الوجوه
بمنزلة ما نقول في العادم الصوت انه لا صوت له والثاني
على ما له تعلق بالصناعة لكن تعلق خطاء وردي بمنزلة ما نقول
فيمن له صوت قبيح انه لا صوت له وهذا العلم هو احد قسمي الجهل
اعني الجهل المضاد للحق هو الاعتقاد الكاذب لا الجهل الذي
هو عدم الحق وذلك الا يكون عنده اعتقاد في الشيء اصلا كاذب

ولا صادق فاما ما قيل فيه انه غير هندسي من قبل انه هندسي خطاء
متعلق بكون بصناعة الهندسة بمنزلة المسيل المهندس ليس الخطوط
المتوازية اذا اخرجت تلتقي فان هذه المسئلة من جهة انها خطاء غير
هندسية ومن جهة انها من امور ذاتية هندسية وذلك ان المتوازيات
من الامور الذاتية للخطوط واما ما قيل فيه انه غير هندسي بمعنى انه قد عدم الامور
المنسوبة للهندسة فهو من صناعة اخري بمنزلة ما يسال المهندس عن مسئلة
موسيقية واما الصنايع فقد يعرض فيها الغلط من قبل صورة القياس او من قبل
مادته خاصة من قبل اشتراك الاسم الواقع في الحد الاوسط لكن التعاليم قلما
يعرض فيها الغلط الذي يكون من قبل الاشتراك من قبل ان الحد الاوسط
فيها ليس يظهر انه واحد وهو كثير كما يعرض ذلك من قبيل اشتراك الاسم
في غيرها من الصنايع والسبب في ذلك الامور التي تستعمل فيها التعاليم هي عند الذهن كالاشياء
المشار اليها عند الحس وذلك المهندس اذا بين مثلا ان كل دايرة شكل
وقد كان تقدم في رسم الدايرة هو فانه ليس يمكن ان يغلط ولا ان يغلط بان
يقول اليس كل دايرة شكلا اذا كان القول الموزون الدايرة وليس بشكل
فان الدايرة الهندسية التي فهمنا عند رسم الدايرة هي من الوضوح في الذهن
بحيث لا يلتبس عليه الدايرة الهندسية مع الدايرة التي هي القول الموزون ولو
اذا عونه بمثل هذه المعاندة ان يستثني منها الدايرة التي هي القول الموزون وليس
ينبغي ان يكون العناد البرهاني جزئيا وماخوذا من الاستقراء بل كليا لان الشروط
بعينها التي تشترط في المقدمات البرهانية على الاطلاق هي التي تشترط في المقدمات
العنادية البرهانية اذ كانت المعاندة البرهانية برهانا مستوجبا نحو الابطال والغلط
الذي يعرض من قبل صورة القياس هو مثل ان يبين مبين بما وضع في الشكل الثاني

مقدمتين موجبتين وذلك ان الموجبة ليس تنعكس كلية وكل مادة مثل ان حس ان الكواكب
نارية من قبل انها تضيء والنار تضيء وانما يمكن ان ينتج موجبتين في الشكل الثاني في الامور
المنعكسة وهي الحدود والخواص والرسوم ولو كانت النتيجة انما يحتاج اليها في مقدمات
صادقة لقد كان التحليل بالعكس عند استنباط الشيء المجهول من المعلوم سهلا جدا
ولم يعرض فيه غلط لانه كان يكون الامران متلازمين اعني انه لو كان كما انه اذا
كانت المقدمات صادقة يلزم ضرورة ان تكون النتيجة صادقة كذلك اذا كانت النتيجة
صادقة تكون المقدمات صادقة لكن متى فرضنا النتيجة موجودة وجدنا اللازم عنها
الذي ينتجها فكان مثار الغلط لذلك والتحليل بالعكس في التعاليم اسهل منه في الجدل
من قبل ان النتيجة والتعاليم انما هي من امور محدودة محصورة وهي المقدمات
الذاتية المناسبة والنتيجة في الجدل تكون من امور كثيرة مختلفة اذ كانت تكون من الامور
العرضية والامور التعاليمية تخالف الجدلية من قبل ان المقدمات التعاليمية تبين بمقدمات
مقدمات مثلث بل المقدمات التي في التعاليم اما مقدمات بينة بغير متوسط واما مقدمات
هي تبين عن مقدمات بغير متوسط واما المقدمات الجدلية فقد تكون مقدمات ليست
بينة الا بمتوسط والتي لما ان اخذت بالسؤال على انها بغير متوسط فيعرض الغلط
لاجل ذلك في الجدل كثيرا ولما كان البرهان الذي يعطي وجود الشيء
قد يكون عن الذي يعطي سبب وجوده وكان قد توجد هذا الصنفان اما في صناعة
واحدة واما في صناعتين فقد ينبغي ان يخبر بما اذا اختلف كل واحد منهما
اذا كانا في علم واحد واذا كانا في علمين فنقول اما مخالفة احدهما الاخر
اذا كانا في علم واحد فمن وجهين احدهما ان البرهان الذي يعطي وجود الشيء فقط
يكون من مقدمات ذوات اوساط وهي المقدمات التي هي اسباب بعيدة
والبرهان الذي يعطي وجود الشيء فقط قد يكون مقدمات غير ذوات اوساط

وعلى العرضية م

لكن

لكن الحدود الوسط فيه امور مفارقة وابعد عن الطرف الاكبر وانما تكون امثال
هذه البراهين اذا كانت الامور المأخوذة التي توجد حدودا وسطى فيها
امثال هذه البراهين صنفان اما الامور مساوية للطرف الاكبر الذي هو العلة
ومنعكسة عليه واما امور الطرف الاكبر اعم منها فمثال التي هي علل وهي
منعكسة قول من بين ان الكواكب المتحيرة اقرب الينا من الكواكب الثابتة من
قبل انها لا يرى لها شعاعها يضطرب فاني قال الكواكب المتحيرة لا تضطرب
وما لا يضطرب من الكواكب فهو قريب منا فالكواكب المتحيرة قريبة منا وذلك ان
القرب الذي هو محمول النتيجة هو سبب رؤية الكواكب لا تضطرب والاضطراب
الذي هو الحد الاوسط ابعد عن القرب الا ان القرب عندنا مجهول والمتقدم
التي هي ان ما لا يضطرب فهو قريب منا ظاهرة بالحس والاستقراء وهي عندنا اعرف
من ان الكواكب المتحيرة قريبة منا ومثال من بين ان القمر كري بان ضوءه ينمو قليلا قليلا
بشكل هلالي فاني قال القمر ينمو ضوءه بشكل هلالي وما هو بهذه الصفة فهو كري الشكل
فالقمر كري الشكل وذلك ان الكرية التي في القمر هي السبب لنمو ضوءه قليلا قليلا
على ذلك الشكل لكن النمو الذي بهذه الصفة اعرف عندنا من الكرية وقد يكون في
مثل هذا الصنف من براهين الوجود اعني التي الحدود الوسط فيها معلولة ومنعكسة
على الحد الاكبر الذي هو السبب من ان الحد الاوسط فيها اكبر او الاكبر اوسط
فيكون عند ذلك برهان على لم كان ذلك الشيء موجودا وذلك بعد ان يعلم
وجود المتقدم بالمتاخر مثال ذلك انه اذا عرفنا ان القمر كري الشكل لكون ضوءه
ينمو بشكل هلالي امكننا ان نعكس المقدمة الكبرى فنعطي السبب لكون ضوءه
بهذه الصفة من قبل انه كري فنعطي البرهان بان القمر كري الشكل وما هو كري
الشكل فضوءه يجب ان ينمو بهذه الصفة فالقمر اذن ينمو ضوءه بهذه الصفة

لانه بهذا الشكل فيكون قد اخذ في مثل هذا القول السبب الذي من اجله كان القمر
يرى بهذه الصفة وهذا هو الذي يسمى برهان لم واما البراهين التي الحدود الوسط
فيها متاخرة من الاكبر وليس ينعكس فليس يعطي منها الا برهان وجود فقط والبرهان
الذي يقع في الشكل الثاني من الاسباب البعيدة فان كليهما لم يوت بالسبب
القريب فيهما مثال ذلك من سال لم صار الحائط لا يتنفس فقال لانه ليس بحيوان
وذلك انه ليس العلة القريبة في انه لا يتنفس انه ليس بحيوان لانه لو كان الامر
كذلك لوجب ان يكون الحيوانية هي العلة القريبة للتنفس فكان يكون كل حيوان يتنفس
وليس الامر كذلك فان كثيرا من الحيوان لا يتنفس وانما كان كذلك لانه متى سلب شيء
من قبل سلب سبب ذلك الشيء القريب عنه فواجب ان يكون ذلك الشيء هو السبب
القريب في وجود ذلك الشيء مثال ذلك من قال ان هذا الحيوان ليس بصحيح لانه
قيل انه غير معتدل الحرارة فواجب ان يكون اعتدال الحرارة هو سبب الصحة
القريب وكذلك متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود الشيء فان سلبها سلب
القريب عن ذلك الشيء وكون امثال هذه البراهين ما يقع في الشكل الثاني
ظاهر فان الحد الاوسط يكون في امثال هذه الاشياء محمولا في الطرفين فان
الحيوانية محمولة على المتنفس بايجاب وعلى الحائط بسلب وانما يوتى بامثال
هذه الاسباب البعيدة على جهة التعمق والاستغراق في تبيين ذلك
الشيء مثل ما قال انوخرسيس ان بلدان الصقالبة ليس فيها موسيقى والسبب في
ذلك انه ليس عندهم كروم فان وجود الكروم سبب بعيد للموسيقى وانما
كانت امثال هذه يعطي الاستغراق لانه اذا سلب شيء عن شيء من قبل سلب
سببه البعيد عنه كان ذلك احلق ان يسلب عنه بسلب سببه القريب عنه
اقدر بالخالف برهان لم برهان الوجود في الصناعة الواحدة بعينها واما الخلاف

الذي

الذي بينهما اذا كان احدهما في علم والاخر في علم ثان فهو غير هذا الخلاف وهذا
هي الجهة التي بها يكون احدهما انما يعطي في ذلك العلم الواحد من الشيء انه موجود فقط
وليس يمكن فيه ان يعطي في ذلك العلم من جهة ما هو كذلك والاخر يعطي العلم
الكاسب وجوده فقط وليس يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجوده واذا كانا
في علم واحد لم يختلفا بهذه الجهة اذ كانت الجهة التي يعطي السبب منها احدهما
والجهة التي منها يعطي الوجود الاخر جهة واحدة كانت تلك اما من حيث كلاهما
طبيعي والرياضي انما يختلفان بالاشياء التي تقدمت واذا كانا في علمين اختلفا
بالجهة التي كان احدهما يعطي السبب والاخر الوجود كانك قلت من جهة ما احدهما
برهان هندسي والاخر مناظري ويعرض هذا لجميع العلوم التي يكون موضوعاتها
داخلا بعضها تحت بعض مثل ما موضوع علم المناظر داخل تحت الابعاد الهندسية
وكذلك الحال في علم الحيل مع بسائط المجسمات وعلم تاليف اللحون مع علم العدد
وعلم احكام النجوم الملاحية اعني التي ينظر ويعرف عنها علم النجوم التعاليمية وانما
عرض هذا لامثال هذه ليفاد بها حتى يظن بها ان موضوعها مشترك بالاسم والحد
بمنزلة علم النجوم التعاليمي مع علم النجوم الملاحي وبمنزلة علم اللحون التعاليمي مع علم المعلم
فالعلوم التي هي امثال هذه العلوم يكون العلم بان الشيء موجود في العلم الذي هو اقرب
الى الامر المحسوس والامر الحسي والعلم لم هو موجود في علم الذي موضوعه مجرد
من الهيولى واقرب الى الجوهرية وهذا هو العلم التعاليمي فان اصحاب التعاليم عندهم
الاسباب بوجود هذه الاشياء التي وجودها في العلم الذي هو اقرب الى
الهيولى والمادة ولذلك كثيرا ما يعرض لاصحاب التعاليم انهم لا يشعرون ان الشيء
موجود وانما يشعرون بسببه فقط لانهم انما يبحثون عن الاشياء من حيث هي
مجردة عن الهيولى والوجود للشيء انما هو مع الهيولى ولذلك قد نجد كثيرا من اصحاب علم التاليف

اللحون لا يشعرون بكثير من النغم الموجوده في الموسيقى العليلة وقد تجد كثيرا ما يخط
فيه صاحب ان العلم الطبيعي حاله من علم المناظر حال في علم المناظر مع علم الهندسة
اعني العلم الطبيعي يعطي فيه وجوده والمعلم المناظري يعطي لميته مثل الهالة وقوس قزح
والهالة فان الطبيعي يعطي فيه وجوده وعلم المناظر يعطي سببه وقد يوجد علم حاله في علم
اخر هذه الحال وليس بموضوع داخلا تحته بمنزلة علم الطب عند علم الهندسة فان كون الجرح
المستدير عسر البرء الطبيب يعطي وجوده والمهندس يعطي سببه قال والاولى الاكثر
واحقها ان يكون شكل البرهان هو الشكل الاول فان العلوم التعاليمية انما تستعمل
هذا الشكل وكذا ان يكون جميع العلوم التي يعطى بسبب الشيء كما قلنا انما تلتمس
براهينها في هذا الشكل لان العلم بسبب الشيء انما هو العلم المحقق الذي يكون
على طريق الايجاب فيه انما تلتمس في الشكل الاول وايضا فان الحدود للاشياء
الا في هذا الشكل من قبل ان الحدود موجبة للمحدود والشكل الثاني ليس ينتج موجبة
والشكل الثالث وان كان قد ينتج موجبة فهو لا ينتج كلية والحدود والنتائج البرهانية
البرهانية بالحدود هي كلية وايضا فان الشكل الاول هو غير محتاج الى الشكلين الاخرين
في ان تلتمس مقدماته بمعنى انه غير ذوات الاوساط اذا كانت مقدماته ذوات
الاوساط والشكلان الاخران يحتاجان اليه في هذا المعنى وانما كان ذلك كذلك لان كل
شكل فيه مقدمتان موجبة ومقدمة كلية فاذا كانت تانك المقدمتان في شكل
الشكل كان محتاجا الى الوسط احتيج الى ان تبين بمقدمات غير ذوات الاوساط سطر
في شكل او الموجبة ليس يمكن ان ينتج في الشكل الثالث والكلية ليس يمكن ان ينتج
في الثاني فمتى كانت الكلية الموجبة وكانت ذوات وسط احتاجت في ان تبين بوسط
الى الشكل الاول ضرورة سواء كانت في قياس في الشكل الثاني او الثالث واذا كان
الامر هكذا انبنى من جميع هذه الوجوه ان الشكل الاول احق الاشكال ان يكون شكل البرهان

المطلق اعني الذي يفيد وجود الشيء وسببه معا او السبب اذا كان الوجود
معلوما وكان انه قد يوجد مقدمات موجبات اولى اعني ان يوجد
محمولاتها لموضوعاتها بغير وسط كما شرحنا المنطق على الامر
كذلك قد يوجد سوالب اولى اعني ان يسلب محمولاتها عن موضوعاتها
سلبا اوليا بغير وسط مثل سلبنا الاثنينية من الحجارة وانما يكون
المحمول مسلوبا عن الموضوع سلبا غير اول متى اتفق ان كان
المحمول او الموضوع داخلا تحت طبيعة ما كلية الجزء الاول مساويا
عنها او كان كلاهما داخلين تحت طبيعتين كليتين الا ان الطبيعتين
متباينتان فانه اذا كان ذلك كذلك عرض ان يكون
المحمول مسلوبا عن الموضوع اما من قبل سلب تلك الطبيعة الكلية
عنه ان كان الموضوع هو الداخل تحتها واما من قبل سلب
الطبيعة المحيطة عن الموضوع ان كان هو الداخل واما من قبل
سلب الطبيعتين احديهما عن الاخرى فاذا كان سلب المحمول عن
الموضوع من قبل سلب الطبيعة المحيطة به عن الموضوع ائتلف
ذلك في الشكل الثاني واذا كان من قبل سلب الطبيعة المحيطة
بالموضوع عنه ائتلف ذلك في الشكل الاول والثاني
مثل ان نبين ان الشجرة التي ليست بحيوان ونبين ان هذا
السلب ليس هو باول كان سلب الشجر عن الحيوان انما هو
من قبل سلب جنسها الذي هو النبات عن الحيوان ومثال
ذلك ما ليس ينتج في الشكل الاول وينتج في الثاني الا انه
عكس هذا وهو ان الحيوان ليس بشجر فيأتلف القياس هكذا

هكذا الحيوان ليس بنبات والشجرة وهو ان الحيوان ليس بشجرة
فينتج عن ذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني ان الحيوان ليس
بشجرة واما مثال سلب المحمول عن الموضوع من قبل ان الطبيعة
المحيطة بكل واحد منهما مسلوبة عن صاحبها فمثل سلبنا الحمار
عن شجرة التين فانه يمكننا ان ننتج سلب احدهما عن الاخر بتوسط
كل واحدة من الطبيعة المحيطة بها اعني بتوسط النبات اما بتوسط
النبات فمثل قولنا شجرة التين نبات والنبات ليس بحمار
فشجرة التين ليست بحمار واما بيان ذلك بتوسط الحيوان فمثل قولنا
شجرة التين ليست حيوانا والحمار حيوان فينتج من الشكل الثاني ان
شجرة التين ليست بحمار فتكون الصغرى سالبة واذا كان هذا هكذا
فاذا المقدمات التي المحمولات فيها مسلوبة عن الموضوع
سلبا اوليا هي المقدمات التي ليس واحد من جزئيها منحصرا تحت
طبيعة كلية ولا على الجزء الصغير فاما انه يجب اذا كان مسلوبا
عن شيء ما ان يسلب كل واحد مما هو داخل تحت الاخر اذا كان مسلوبا
عن ج يكون سلبه عما تحته بوساطة سلبه عنه نفسه مثل انه اذا كانت ا
مسلوبة عن ب فانه يجب ان يكون ا مسلوبا عن كل ما هو داخل
تحت ب ويكون ب مسلوبة عن كل ما هو داخل تحت ب
فيكون ب مباينة عن كل ما هو داخل تحت ا فذلك تبين من انه
اذا وضعنا صنفا من الاصناف تحته طبائع متلازمة في الوجود
اي يلزم الاعم منها الاخص ووضعنا صنفا ثانيا تحته طبائع متلازمة
ايضا في الوجود ووضعنا انه لا واحد من الصنفين لصاحبه فانه من

الذي

الذي في الثاني وجد لطبيعة واحدة من الطبائع التي في صنف واحد
منهما انه مسلوب عن كل واحد من الطبائع التي في الصنف
الثاني الا وجد ذلك الصنفان من المتباينان احدهما
للآخر فمثال ذلك ان نضع احد الصنفين المتباينين الحيوان
والطبيعتين المتلازمتين الطير والسمار والصنف الثاني
النبات والطبيعتين المتلازمتين النخل والتين فنحن نبين ان ما كان
وصف بواحدة من هذه الطبائع التي في الصنف واحد من الصنفين
المتباينين انه غير موصوف بطبيعة من الطبائع التي في الصنف
الثاني مثال ذلك انه اذا وضعنا النخلة بانها شجرة فمن انها ليست
بحيوان ولا سبار والا كان لبعض هذه موصوفا ببعض اعني
النبات والحيوان اذا انفرد افقد توجد الاشيا تسلب عن
الشيء من قبل سلبنا عن الاشيا المحيطة بها ولما كان الجهل
صنفين جهل على طريق السلب والعدم وهو الجهل الذي ليس معه
اعتبار شيء من الاشياء وجهل على طريق الملكة والحال وهو
الاعتقاد الكاذب فان الجهل الذي على طريق الملكة قد
يعرض بجهتين احديهما بقياس والجهة الثانية بغير قياس بل
بتوهم محض فقط اعني ان يعتقد في الشيء الموجود انه غير موجود او
في غير الموجود انه موجود وذلك في الاشياء التي وجودها
اما بغير وسط واما بوسط واما التوهم والغلط الذي
يكون بغير قياس فليست تكون له اسباب مصيبة وهو
بسيط غير مركب لانه بسيط واما الغلط الذي يكون بالقياس

فان اریسینا بانیر وذلك ان هذا الغلط یکون فیما له اوسط
وفیما لا وسط وفی کل واحد من نوعین والایجاب والسلب
اعنی ان یعتقد فی السالب انه موجب وفی الموجب انه سالب
فاما الغلط الموجب الکلی فانه لا یکون الا فی الشکل الاول
وذلك یعرض فی ا ب التی لا بغیر وسط اعنی ان یعتقد فیه
انه موجب اما من قبل ان مقدمتی القیاس یکونان کاذبتین
واما من قبل ان الصغری یکون کاذبة والکبری صادقة
مثال ذلك انه اذا کان ا ما و باعز ب بغیر وسط فاعتقد
انسان ان ا موجودة لب بطریق القیاس اعنی بوسط هو
ح فانه قد یعرض هذا الحین احدیهما ان یکون المقدمتان کاذبتین
وذلك انه قد یمکن ان یکون ا و ب کلاهما مسلوبین
عن ح سلبا کلیا فیعتقد هو ان ا موجودة لح وان ح
موجودة لب وان کل موجودة لب فیکون قد اعتقد موجبا
کلیا کاذبا فی سلب صادق بغیر وسط من قبل مقدمتین کل واحدة
منهما کاذبة وذلك غیر ممتنع فانه لما کان ا مسلوبا عن ب بغیر
لم یمتنع ان یکون کل واحد منهما مسلوبا من ح والجهة الثانیة
ان یکون الکبری صادقة والصغری کاذبة فانه یمکن ان یکون
ا محیطا لح ومسلوبة عن ب سلبا اولا فان الکون ح للتی
مساویة عن ب سلبا اولا بل یکون مسلوبة عن ب من قبل
سلبها عن ح المحیط بها وذلك خلاف ما وضع فلذلك اذا
کانت ا مسلوبة عن ب سلبا بغیر وسط فلیس یمکن ان یکون

الغلط العارض فی ذلك ان المقدمة الصغری سالبة والکبری کاذبة
لانه لیس یوجد شیء یحیط بب حتی یکون ب جزء منه وهو مسلوب
عن ا ویکون ب مسلوبة عن ا سلبا اولیا فبهذین الوجهین
فقط یکون الغلط الموجب الکلی فی ا ب التی بغیر وسط
والغلط الموجب الکلی انما یکون فی الشکل الاول کما قلنا واما
الغلط الذی هو سالب کلی فیعرض فی الشکل الاول اذا
کان کلاهما مع ا ب الکلی فلو علم وجه یعرض الغلط
اب فی الموجب الذی لا بغیر وسط فی الشکل الاول اعنی بای
حال یکون المقدمتان فیه فی الصدق والکذب فنقول
انه یمکن ان یعرض فی هذا الشکل قیاس یکون مقدمتاه
کاذبتین وقد یمکن ان یکون احدیهما صادقة والاخری
کاذبة ویکون الصادقة الکاذبة ایهما اتفق اما الصغری
واما الکبری فاما کیف یعرض ان یکونا کاذبتین معا فذلك اذا
اتفق مثلا ان یکون ا موجودة لح و لب بغیر وسط ویکون ح
مسلوبة عن ب فاذا اخذ جاعل ح وسطا واعتقد ان ا موجودة
لح وان ح موجودة لب فقد وضع لمقدمتین کاذبتین ینتج
عنهما سالب کاذب وهو ان ا غیر موجودة لشیء من ب وانما ان
یکون ح علی ب بایجاب کاذبا لانه لیس اذا وجد شیء فی شیئین لزم
ان یوجد احدهما للاخر فان الحیوان موجود للفرس والحمار ولیس
الحمار بموجود للفرس ومثاله من المواد ان یقول کل انسان
فرس واحد حیوان فینتج من ذلك سالب کاذب عن مقدمتین

كاذب حيوان كل انسان ليس بحيوان ووجود الحيوان
للانسان بغير وسط واما كيف يعرض ان يكون احدى
المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فمثل ان يكون ا موجودة
وجودا اولا لب فان ذلك غير ممتنع فاذا اخذنا مساوية
عن ج وج موجودة لب انتج لنا ان ا مسلوبة عن ب عن
مقدمتين صادقتين صغريهما كاذبة ومثال ذلك في المواد كل
انسان حجر ولا حجر واحد حيوان فلا انسان واحد حيوان
واذا فرضنا المقدمة الكبرى صادقة يكون كذب الصغرى
واجبا ضرورة من قبل انه غير ممكن ان يكون ا غير موجودة
لج وموجودة لب وان يكون ج موجودة لب ايضا فلو كانتا
صادقتين لوجب ان يصدق النتيجة على ما سلف وكذلك يمكن
ان يكون الصغرى هي الصادقة والكبرى هي الكاذبة و
ذلك مثل ان يكون ا موجودة في كل ب وج في كل ب
وبعض ج غير ان يكون الصغرى منعكسة ويكون [illegible]
ب لانه اذا كانت ا في كل ب وب في كل ج فواجب ان يكون
ا في كل ج الا انها بغير وسط في ب وفي ج بوسط فاذا اخذ
ان ا غير موجودة لج وان ج موجودة لب فانتج
من ذلك ان ا غير موجودة لشيء من ب فقد انتج سالبا كليا
كاذبا عن مقدمتين صغريهما صادقة وكبريهما كاذبة وقد تبين ان
في الشكل الاول يمكن ان ينتج سالبا كاذبا يكون نقيضه
موجبا غير ذي وسط وذلك اما ان يكون المقدمتان كاذبتين جميعا

واما

واما ان يكون احديهما كاذبة ايتهما اتفق بخلاف الامر في الموجب
الكاذب فان ههنا ليس يمكن ان يكون الصغرى صادقة واما
في الشكل الثاني فليس يمكن ان ينتج فيه سالب كاذب عن مقدمتين
كلتا كاذبة بالكل فانه ان كانت ا مثلا موجودة لكل ب بغير وسط
فانه ليس يوجد شيء يكون محمولا على جميع ب بايجاب ومسلوبا
عن جميع ا او بعكس ذلك على ما يوجد عليه الامر في ترتيب الحد الاوسط
في الشكل الثاني من الطرفين حتى يكون المغالط اذا اخذ مكان
السالب موجبا او مكان الموجب فقد استعمل قضيتين كاذبتين
وذلك ليس مانع يمنع من ان يكون ج موجودة لبعض ا ولبعض
ب فاذا اخذت ج موجودة لكل ب ومسلوبة عن كل ا او بالعكس
فان المقدمتين يكونان كاذبتين بالجزء مثال ذلك ان الحساس
يوجد المقدمتين يكونان كاذبتين للحيوان وجودا اولا والمتخيل
يوجد في بعض الحيوان دون بعض الحساس فاذا اخذ ان كل
حيوان متخيل وانه ولا حساس واحد متخيل انتج سالبا كليا كاذبا
وهو انه ولا حيوان واحد حساس من مقدمتين كاذبتين بالجزء
وقد يمكن ان يكون في هذا الشكل احدى المقدمتين كاذبة ايتهما
كانت والاخرى صادقة فان كل ما هو موجود لكل ا هو موجود
لكل ب من جهة وسطا ان ا موجودة لب وجودا اولا فلنفرض ذلك
الموجود لكليهما هو ج فان اخذنا ان ج موجودة لكل ا وغير
موجودة لشيء من ب فان مقدمته الكبرى تكون صادقة و
الصغرى كاذبة والنتيجة سالبة كاذبة وكذلك لو عرضنا بعض مكان

الموجبة وذلك ان يكون ح موجودة لكل ب وغير موجودة لكل
فان الصغرى صادقة والكبرى كاذبة وكذلك ايضا لما كان
ما هو غير موجود لشيء فى احدهما فانه ليس موجودا لكل الا فى من
قبل اذ ان كان موجودا له كان موجودا للشيء الذي وضع
هو مسلوبا عنه وذلك خلف لا يمكن فاذا كان مثلا ح غير
موجودة لـ ا وغير موجودة لكل فاخذ احد ان ح غير موجودة ب
وموجودة لكل ا الكبرى ايضا بهذه الجهة ان يكون احدى
المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة مثل ان يكون ح غير موجودة
لـ ب فان ا لـ ب يكون صادقة وهي الصغرى والموجبة كاذبة
وكذلك يعرض ايضا اذا اخذ مكان ا لـ ب اخذ ان يوجد
ولا فى شيء من آ و ح لكل فان الكبرى يكون الصادقة و
الصغرى الكاذبة وذلك ان الموجبة ابدا هي الكاذبة فقد
من هذا امتى يمكن ان يقع الغلط والانخداع فى القياسات
فى المقدمات الكلية الغير ذوات اوساط عنه كون المقدمتين
معًا كاذبتين او كون احديهما فقط ايتهما اتفق او كون الصادقة
والكاذبة منهما محدودة فاما المقدمات ذوات الاوساط
فان الغلط فيها العارض عن القياس الكاذب المقدمات لاجل
ان يكون ايضا سالبا كليًا واما موجبًا كليًا ثم القياس الذي
ينتج الكاذب لاجل ايضا من ان ينتج بحد اوسط مناسب للحق
او غير مناسب واعنى بالمناسب وبغير المناسب الذي لا يمكن
به ان ينتج الحق من جهة انه ليس وصفا من الطرفين وصفا بالخلف

من شكل

منه شكل ينتج اصم فاما الغلط ا ب فقد يكون كالقياس فى الشكل
الاول وقد يكون فى الثاني فاما اذا كان فى الشكل الاول
وكان بوسط مناسب فانه ليس يمكن ان يكون المقدمتان
كلتاهما كاذبتين لكن الكبرى منهما فقط يكون هى الكاذبة والصغرى
هى الصادقة ومثال ذلك ان يكون ا موجودة لـ ح متوسط اعنى
بان يكون ا موجودة لكل ح و ح موجودة لكل ب فانه بين ان
مقدمته كلية بعد ما كانت موجبة كلية لانه ان غلط فيها و
اخذت سالبة واخذت الكبرى صادقة لم ينتج من ذلك
شيء فى الشكل الاول لانه لا ينتج فيه ما صغراه سالبة وكذلك
ان اخذت كلتاهما كاذبتين اعنى ان يوخذ السالبتين معا
اذ كان ان السالبتين لا ينتج فى شيء من الاشكال وكذلك
ان كان الحد الاوسط قريبا من المناسب اعنى قريبا من ان ينتج
الحق مثل الموجبة فى الشكل الثاني وذلك بان يكون ح مثلا
محمولة على كل ا ومحمولة على كل ب فانه متى رام احد ان ينتج
سالبا ح فى هذا الموضع فى الشكل الاول فان مقدمة ح ب
يكون صادقة ولا بد اذا كان من شرطها ان يكون موجبة والكبرى
هى التى يمكن ان يوخذ بالضد اعنى سالبة فقد تبين ان الغلط
انما يعرض فى المقدمة الكبرى فى الشكل الاول اعنى ا ب
متى كان الحد الاوسط مناسبا للحق او قريبا من المناسب
واما ان كان الحد الاوسط الذي فى القياس الكاذب
غير مناسب للحق فان الحد الاوسط الذي بهذه الصفة لاجل ان يكون

موجودا للطرف الاعظم مسلوبا عن الاصغر او يكون مساويا
من كليهما واما ان يكون مسلوبا من الاعظم موجودا
للاصغر فان ذلك لا يمكن لانه اذا وجد محمول للموضوع
اعني الكلية فليس يمكن ان يوجد شيء سلب عن كله المحمول
ويوجد هو لكل الموضوع واما ان يوجد شيء مساويا
من كليهما او يسلب عن الموضوع يوجد له المحمول فقد يمكن
وتبين ان الحد الذي بهذه الصفة ليس يمكن ان تبين
ان شيئا موجود في كل شيء فهو لذلك غير مناسب
فاذن ان كان الحد الاكبر موجودا في كل الاوسط مسلوبا
عن كل الاصغر فان ذلك ممكن مثل ان يكون ا موجودة
لكل ج و ح غير موجودة لشيء من ب و ا موجودة لكل
ب فمن الاضطرار ان يكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين
لانه لا يمكن من مثل هاتين المقدمتين ان ينتج نتيجة كاذبة
سالبة الا ان تعد المقدمتان الصادقتان جميعا اعني
بان يرد الموجبة سالبة والسالبة لانه دون هذا لا يكون
القياس منتجا في الشكل الاول مثل ان يا خذ ا على اول
شيء من ج و ح على كل ب فينتج ان ا وتا على شيء من
ب وهو سالب كلي كاذب عن مقدمتين كلتاهما كاذبتان
واما متى كان الحد الاوسط مسلوبا عن الطرف الاعظم في
الاصغر بمنزلة ما يكون مسلوبة عن كل ج فان مقدمتي
السالبة يكون واما مقدمة ب الموجبة فانها يكون كاذبة

من قبل انها يوجد موجبة وهي سالبة لانه لو كانت صادقة حيث يوجد
موجبة للزم ان يكون النتيجة سالبة صادقة وقد فرضناها موجبة فلذلك
ما يجب اذا كان الحد الاوسط الغير المناسب مسلوبا عن الطرف
الاعظم او يكون مسلوبا عن الطرف الاصغر كما قلنا فاما من كان هذا
الغلط في الشكل الثاني فانه غير ممكن ان يكون كلتا المقدمتين
كاذبتين بكليتيهما فظاهر انه اذا كانت ا موجودة لكل ب بعض
ممكن ان يوجد حد اوسط يكون موجبا لكل احدهما ومسلوبا عن
جميع الآخر لانه لو كان ذلك كذلك لكان ا مسلوبا عن كل ب
كما قيل فيما تقدم فاما ان يكون احدى المقدمتين كاذبتين ايهما كانت
فقد يمكن بمنزلة ما يكون ح موجودة لكل ا ولكل ب فانه اخذ
ح موجودة لكل ا وغير موجودة الشيء من ب اعني ان غير موجودة
لشيء من ب فالمقدمتين احديهما كاذبة وهي السالبة والثانية صادقة
وهي الموجبة وكذلك يعرض ان اخذ الامرين بالعكس
اعني ان اخذت ح غير موجودة لشيء من ا وموجودة لكل ب
واما ان كان الكذب جزئيا فقد يمكن ان يكونا كاذبتين معا
مثل ان يكون موجودة في بعض ح و ح في بعض ب فقد بان
كيف يعرض الغلط في السالب في الشكل الاول والثاني و
بأي احوال في الصدق والكذب يكون عند ذلك المقدمات
واما الغلط الذي يعرض في الايجاب الكلي فانه يعرض ايضا
اذا كان الاوسط مناسبا واذا كان غير مناسب اما اذا
كان مناسبا فانه غير ممكن ان يكون كلتا المقدمتين كاذبتين

فرقيل انه لزم فى الاضطرار ان يكون مقدمة ج الذى منتج الحق
موجبة ومقدمة اج سالبة فاذا احولت احديها وتحفظ
بان يكون القياس منتجا فانما تحول السالبة فقط وعلى هذا المثال
يعرض الامر اذا كان الحد الاوسط قريبا من المناسب كالفصل فى
الذى يكون فى السالب الكلى وذلك انه اتفق ان كانت
اى موجودة فى كل ج وموجودة فى كل ب فاما متى لم يكن القياس
بوسط مناسب فانه متى كانت ا موجودة لكل ج وغير موجودة
لشىء من ب فان مقدمة اج يكون صادقة ومقدمة ج
ب كاذبة لا على التى قلت موجبة واما متى ا غير موجودة
لشىء من ج وج غير موجودة لشىء من ب فان المقدمتين
كلتيهما تحول فى السالب الى الايجاب فيكون كلتاهما كاذبتين
فتنتج موجبا كاذبا واما ان كانت مساوية عن كل ج وج
موجودة لكل ب فهو وسط مناسب والكاذبة فيه كما
قلنا هى الكبرى اذا كانت هى التى تحول مثل ان يأخذ احد ان
كل موسيقى علم وان كل علم حيوان لم ان كل موسيقى
حيوان واما مثال ذلك اذا كان الحد الاوسط مسلوبا عن
الطرفين فاخذ ج موجبا للطرفين من المواد فمثل قول القائل
كل انسان حجر وكل حجر ملك كل انسان ملك فقد تبين من
هذا القول كيف يقع الغلط بالقياس الصحيح الشكل فى المقدمات
التى لا اوسط لها وفى المقدمات ذوات الاوساط
وعلى كم ضرب يقع وبأى شروط وخواص يقع قال وقد نظهر

انه ح

انه من يفقد حسا من الحواس انه يفقد علما من العلوم فى قبل ان
جميع ما نعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علما اما بالاستقراء
واما بالبرهان اما البرهان فانه يكون من المقدمات الكلية و
الاستقراء فانما يكون من الامور الجزئية والمقدمات
الكلية لا طريق لنا الى العلم بها الا بالاستقراء وذلك ان
المقدمة الكلية المأخوذة فى الذهن مجردة من المواد او ارام
الانسان ذلك انه المقدمة الكلية المأخوذة فى الذهن
مجردة من المواد ان يبين صدقها فانما يبين صدقها بالاستقراء
اما بان يبينها بيانا مطلقا اذا كانت مما شانها ان توضع
مجردة من المواد مثل المقدمات التعاليمية واما بان يقربها
نحو مادة ما اذا كانت مما شانها ان توصف بمادة ما وكان
فقد ناحسا ما فلا طريق لنا الى استقراء محسوسات تلك
الحاسة واذا لم يكن لنا سبيل الى الاستقراء لم يكن لنا سبيل
الى العلم بالمقدمات الكلية وذلك الجنس واذا لم يكن لنا سبيل
الى معرفة المقدمات لم يكن لنا سبيل الى البرهان على شى
فى ذلك الجنس فاذن من فقد حسا ما فقد علما ما وكل
قياس فانما يقوم ذاته من ثلثة حدود على ما تبين فى كتاب
القياس فان كان القياس موجبا ان ينتج الموجب كانت
الحدود الثلثة محمولة بالايجاب بعضها لبعض اعنى الاوسط
على الامر وان كان القياس سالبا اى منتجا للسالب
كان احد الحدين محمولا بالايجاب والاخر محمولا بالسلب وهو الكبر

قد بين في كتاب القياس واذا كان هذا هكذا فان القياس الذي
يكون في المقدمات المشهورة وهو القياس الجدلي ليس يشترط
في مقدماته الا ان يكون مشهورة فقط سواء كان وجدت
فيها شروط المقدمات البرهانية او لم يوجد واما القياس
البرهاني فانه ينبغي ان يشترط في مقدماته مع سائر ما ذكرنا الا
يكون حمل الحدود بعضها على بعض بطريق العرض اي على
غير المجرى الطبيعي بمنزلة حمل الانسان على الابيض اعني
ان يجعل الابيض موضوعا في القضية والانسان محمولا
فيقول كل ابيض فهو انسان وذلك ان الابيض محمول بالطبع
على الانسان اذ كان موجودا في الانسان والانسان
موضوع له بالطبع واذا كان الامر هكذا فان ههنا اشياء
موضوعة بالطبع ومحمولة بالطبع فقد ينبغي ان ننظر اذا اوجدنا
شيئا هو موضوع فقط بالطبع لشيء وليس هو محمولا على
شيء اخر مثل شخص الجوهر وكان الشيء المحمول عليه على
المجرى الطبيعي اولا موضوعا لشيء اخر وذلك المحمول الثالث ايضا
موضوعا لمحمول رابع هل ينتهي هذا الترتيب وان يصعد الى فوق
في مثل هذا الحمل الذي يكون بالطبع وبالذات حتى يحصل
في الطرف الاعلى محمول اول ليس بموضوع لشيء اخر ام ذلك يذهب الى
غير نهاية وان ننظر ايضا هل اذا وجدنا محمولا اولا ليس يحمل
عليه بالطبع شيء اخر وان كان موضوعه يحمل ايضا على موضوع
ثان والثاني على ثالث هل يمكن ايضا في مثل هذا الانحطاط ان

يمعن

يمعن الى اسفل الى ان يتصل الى موضوع اول ام يمر ذلك الى غير
نهاية والفرق بين المطلبين ان الاول طلبنا فيه هل يحمل على الموضوع
الاول محمولات لا نهاية لها بعضها على بعض مثل ان يحمل
على ب ج وعلى ج د وعلى د ه ام ذلك يقف والثاني كان
طلبنا فيه هل المحمول الاول يوجد له موضوعات لا نهاية لها بعضها
موضوع لبعض ام ينتهي الامر فيه الى موضوع اول اعني ليس
يكون له موضوع اخر مثل ان يكون ا محمولا اولا ليس يحمل عليها
شيء ويحمل ا على ب وب على ج وج على د وايضا فقد ينبغي
ان نبحث ايضا ان بين اطراف الحدود في البراهين التي
متناهية اعني انه يلزم ان يوجد فيها محمول اول وموضوع
اول هل الاوساط التي فيها متناهية ام غير متناهية
اعني ان يوجد بين كل حدين منها حد وسط وبين ذلك الحد
حد ويمر ذلك الى غير نهاية والبحث عن المطلبين الاولين
يستفاد منه هل المطلوب متناهية ام غير متناهية وهذا
البحث الثالث يستفاد منه هل ههنا مقدمات
غير ذوات اوساط او ليس الا مقدمة بغيرها ام كل شيء فله وسط
ويقوم عليه البرهان على ما كان يرى ذلك فريق حكي عنه ذلك من القدماء
والقول في المقدمات السالبة هو هذا القول بعينه اعني
ان كانت الحدود التي بهذه الصفة بعضها يحمل بايجاب
وبعضها بسلب هل ينتهي الحمل الذي يكون في امثال هذه الحدود
في الطرفين ام ليس ينتهي وان انتهى فهل يمكن ان يكون بين

الطرفين او ساط لا نهاية لها ام ليس كذلك والمنفعة في الفحص
عن هذه الاشياء في امثال هذه المقدمات اعني التي يكون
مولفة من الايجاب والسلب من تلك المنفعة بعينها التي
في الموجبات فقط اعني هل يوجد سوالب بغير ذوات وسط
هل يكون العلوم التي على طريق السلب متناهية وينبغي ان
يعلم ان قوة هذين المطلبين واحد والمنعكسة بعضها
على بعض قوة واحدة اعني انه ان كانت المحمولات
اما متناهية واما غير متناهية فان الموضوعات
يكون بتلك الصفة وذلك المحمولات فيما يمكن ان
يكون موضوعات فمن وجد ان المحمول الاول موضوعًا اخيرا
فقد وجد ان الموضوع ما اول المحمول اخيرا وبالعكس اعني قد يمكن ان
يصير ذلك المحمول الاول موضوعا اول ثم يترقى منه الى محمول
اخر وهو الموضوع الاخير ومتى لم يجد موضوعا اخيرا لم يجد
محمولا اخيرا وكذلك متى لم يجد محمولا اخيرا لم يجد موضوعا اخيرا
وسواء كان انعكاسها وحملها كليها على المجرى الطبيعي
مثل الجوهر على العرض الا انه ان كان حملها وانعكاسها
طبيعيًا لم يكن هناك موضوع اول ولا محمول اول بالطبع فلنبين
اولا ان الاطراف اذا كانت متناهية ان الاوساط
يجب ضرورة ان يكون متناهية فنقول انه لو كان يمكن اذا
كانت الاطراف متناهية اي موجودة بالفعل ان يكون
الاوساط بينها بالفعل غير متناهية لكان لا يمكن السلوك من

طرف

طرف الى طرف لان السلوك منهما انما يكون على الاوساط
واذا كانت الاوساط فالسلوك عليها سلوك
غير منقطع واذا كان من احد الطرفين غير منقطع فالطرف
الاخر غير موجود بالفعل وقد كان فرض موجودا بالفعل هذا خلف
لا يمكن وسواء فرضنا الاوساط غير متناهية بين
بعض الاوساط الموجوده بالفعل بين الطرفين الموجودين
بالفعل بين الطرفين مثل ان يكون الطرفان ا و ب
الاوساط التي بينهما ج و د و ه فرضنا هذه الاوساط
الغير المتناهية بين ا و ج و بين ج و د و ه و بين ه و ب او فرضناهما
بين حدين منها فقط وفرضنا الباقي ليس بينهما وسط
اللازم في ذلك واحد واللازم من هذا بعينه في البراهين
التي نتج الموجبات هو اللازم بعينه في البراهين التي نتج
السوالب اعني انه ان كانت الاطراف فيها محدودة فان
الاوساط محدوده متناهية وذلك انه كما تبين انه اذا وضعنا
الاوساط المحمول بالايجاب غير متناهية بين طرفين موجودين
بالفعل احدهما على الاخر بالايجاب فتبين حمله على ذلك الاوساط
الغير المتناهية لم يمكن ان يكون ذلك الطرفان وان
احدهما محمول على الاخر بالايجاب كذلك يلزم الامر في الطرفين
الذين احدهما محمول على الاخر على طريق السلب من قبل حدود
سالبة وسط لا نهاية لها وذلك ان كل شيء يسلب عن
شيء بوسط فهناك مقدمتان احدهما موجبة والاخرى

سالبة فان كان يجب ان يكون مقدمات موجبة غير ذوات
اوساط وان لا يمر الامر في الموجبات الى غير نهاية فقد
يجب ان يكون الامر في المقدمات السالبة كذلك مثال ذلك ان
نفرض انما سلبت عن ب من قبل سلبها عن ج و وجود ج ب
وانما سلب عن ج من قبل سلبها عن د و وجود د لج وكذلك الى
غير نهاية فانه اذا كان الامر كذلك لم يكن امسلوبة عن ب في
وقت من الاوقات الا لو امكن وجود مقدمات موجبة لا
نهاية لها بين طرفين محدودين وسواء كان البرهان الذي
الذي بهذه الصفة موتلفا في الشكل الاول والشكل الثاني
او الثالث اللازم وفي ذلك واحد اذ كل قياس قد تبين انه لابد
فيه من مقدمة موجبة كلية وكذلك ان كان البرهان الذي بهذه
الصفة مولفا من اكثر من شكل واحد فان المولف من
المتناهي هو متناه ضرورة واذا تقرر ان الاطراف اذا كانت
متناهية فان الاوساط متناهية وتبين ان الاطراف
متناهية واولا في القياسات العامة الصادقة التي تكون
من المحمولات الذاتية فنقول ان المحمولات التي تكون في
القياسات العامة لا يخ اما ان يكون اعراضا للموضوعات
التي بالحقيقة موضوعات من الجواهر او حدود او اجزاء
حدود لها اجناس وفصولا فاما ان كانت حدودا
فبين انها متناهية من جهة الحمل وكذلك ان كانت اجزاء
حدود لانه ان كان لاجزاء الحدود ومرّ الامر الى غير نهاية

لم يكن ان نقف الاشياء التي تتقوم منها تلك الاشياء و
ذلك مح فان كنا نقف على الاشياء من قبل حدودها فقد يجب
ان يكون اجزاء الحد متناهية اعني الموضوع اعني المحدود ذات
ولم ذلك الى غير نهاية فان الموضوع اما ان يكون جنسا او نوعا
فان كان جنسا فلا بد ان يكون له نوع اخير والنوع الاخير
ينتهي حمله الى الاشخاص ان كان نوعا فانه يحمل على الشخص
فقط الشخص ليس يحمل على شي على المجرى الطبيعي فهذه حال
المحمولات الجوهرية اذا كانت حدودا او اجزاء حدود
اعني اجناسا او فصولا واما اذا كانت المحمولات اعراضا
للموضوعات فانه اذا الحب ايضا في هذا النحو من الحمل الذي يكون
بطريق العرض كان حمل الحمل على غير المجرى الطبيعي وهو حمله الجوهر
على العرض من جهة حمل كليهما بالطبع على الجوهر الذي هو موضوع
العرض مثل حملنا على هذا الابيض انه ذو ذراعين او على
ذي الذراعين انه مضاف وغير ذلك من ساير
المقولات فان ذي الذراعين انما حمل على الابيض
من جهة انه عرض انه ان كان محمولا على الشي يحمل عليه
الابيض وهو الجوهر الموضوع لهما كانك قلت انسان
او خشبة واستعمل في ذلك الحمل الحقيقي وان لم يكن ذاتيا
وهو حمل العرض على الجوهر مثل المسمى على الانسان فقد تبين ايضا
ان مثل هذه المحمولات ايضا متناهية وموضوعاتها
متناهية من ذلك ان كل عرض يحمل فهو ضرورة اما محمول على الجوهر

من جهة انه كيف او كم بالجملة واحد من المقولات التسع وهو بهذه
الصفة فهو متناه ضرورة من جهة تناهي المحمولات الجوهرية
الموضوعة له اذا اخذ المحمول محمولا بالطبع والموضوع
موضوعا بالطبع لا بالعرض مثل ان يحمل مقولة عرض على مقولة
عرض اخرى من قبل حملها جميعا على الجوهر فالجواهر بالجملة انما يحمل
عليها احد الامرين اعني الحمل الحقيقي اما اشياء تعرف
ماهياتها واما اشياء هي من المقولات التسع وكل واحد
من اجناس الاجناس والانواع الموجودة من مقولة مقولة
متناهية لتناهي اجناس مقولة الجوهر وانواعها الموضوعة
لتلك فانه ليس توجد الامور الكلية الا من الامور المشار
اليها ولذلك لا غناء ههنا لموضع الصورة التي تقول بها افلاطون
لو كانت موجودة لان البراهين انما هي لهذه الاشياء المشار
اليها الا لتلك الصور المفارقة واذا تقرر هذا فبين ان الامكان
التوقف في الحمل يسير يكن ان يمر الى غير نهاية في مقولة من
المقولات وكذلك لا يحمل الى اسفل واذا كان الامر هكذا
فبين ان كل حمل حقيقي فهو متناه في الجهتين جميعا اعني المحمول
والموضوع فهذا الوجه هو احد الوجوه التي تبين منها ان كل
قياس منطقي فان الحمل فيه ينتهي الى مقدمات غير ذوات
اوساط من قبل ان الطرفين فيه يجب ان يكونا محدودين
واما الوجه الاخر فهو انه ان كان البرهان انما يقوم من
المقدمات الكلية المحيطة بالنتيجة اعني التي هي اعلى منها وكانت

الاشياء

الاشياء التي يعلم بالبرهان فغير ممكن ان يعلم شيء آخر سوى
البرهان ولا شيء هو افضل من البرهان فقد يجب ان كانت
كل مقدمة ماخوذة في البرهان تحتاج الى مقدمة اعرف منها الا تحد
لشيء من الاشياء العلم بالبرهان من قبل ان وجودها لا نهاية
له غير ممكن ان تخرج الى الفعل اللهم الا ان يضع واضع
ان البرهان فقد يكون من المقدمات المصطلح عليها الموضوعة
وضعا من غير ان يبين في علم من العلوم وذلك شنيع فقد
تبين انه لا يمكن ان يوجد قياس منطقي من مقدمات غير
متناهية واعني بالمنطقي القياس الذي مقدماته كلية
وصادقة الا انها غير مناسبة فاما امر القياس البرهاني
المناسب وهو الذي في قصد البحث عنه ههنا فقد تبين انه يجب
ايضا فيه ان ينتهي الى مقدمات غير ذوات وسط من
قبل انه محدود الطرفين من جهة العقول وذلك ان البرهان
انما يكون من المقدمات الذاتية كما سلف والمقدمات
الذاتية ضربان احدهما ان يكون المحمولات هي التي تقوم
طبيعة الموضوعات وهذه المحمولات هي اما حدود
للموضوعات واما اجزاء حدود والضرب الثاني المحمولات
الماخوذة موضوعاتها في حدودها على انها جزء من حدودها اعني
انها جزء من حدودها بمنزلة الفرد المحمول على العدد الذي ليس
بزوج فان العدد يوجد في حد الفرد والعدد الزوج
واذا كان الامر هكذا فبين انه لا واحد من صنفي هذا الحمل يمكن

الامعان فيه الى غير نهاية وذلك انه وجد للفرد شيء نسبته منه منزلة
الفرد من العدد فان العدد اينه يكون ماخوذا في حد ذلك
الشيء مع الفرد فان وجدت محمولات بهذه الصفة بغير
نهاية امكن ان يوجد في الجنس الواحد بعينه اشياء غير
متناهية بالفعل وذلك مستحيل والذي يوجد في امثال هذه
المحمولات ليس هو ان يمر كليه الى غير نهاية انما يوجد فيها انها
ينعكس اعني ان يحمل الاعم على الاخص وذلك انه ان وجد
للفرد شيء ينزل منه منزلة الفرد من العدد فان العدد
اينه يكون ماخوذا في حد ذلك الشيء مع الفرد فان وجدت
محمولات بهذه الصفة بغير نهاية امكن ان يوجد في الجنس الواحد
بعينه اشياء غير متناهية بالفعل وذلك مستحيل والذي
يوجد في امثال هذه المحمولات ليس هو ان يمر الى غير نهاية بل
انما يوجد فيها انها تنعكس اعني ان يحمل الاعم على الاخص وذلك
ان الثاني منها اخص من الاول مثال ذلك ان الفرد هو اخص
من العدد فان كان شيء اخر ينزل من الفرد منزلة الفرد من العدد
فهو اخص اينه من الفرد ولذلك نظير اينه من هذه الجهة انه لا
يمكن الامعان فيها الى غير نهاية بل ينتهي الامر الى محمول
لا يوجد اخص منه ولا اينه المحمولات التي توجد في حدود
الموضوعات على الامر ان يمر فيها الى غير نهاية فانه لو
كان الامر كذلك لما كان لنا سبيل الى معرفة حدود الاشياء
فاذا كانت المحمولات في البرهان من هذين الصنفين وكان

قد تبين

قد تبين في هذه انها ينقطع من الامعان الى فوق اعني في الحمل
ومن الامعان اينه الى اسفل ينقطع اعني في وضع بعضها لبعض
واذا كان الامر هكذا وكانت الحدود التي هي محصورة بين
حدين قد تبين فيها انها متناهية فمن اجل هذا ذلك ان يكون
البراهين مقدمات اوايل ليس لها برهان اذ ليس لها حد اوسط
وان يكون البرهان واقعا على كل شيء وهو الذي حكينا انه قوم
يعتقدونه ذلك فقد تبين ان من كل القياس بين المنطقي والبرهاني
يجب ان يكون مقدمات غير ذوات اوساط معلومة بانفسها
لا بغيرها ونظير انه اذا كان شيء واحد بعينه يحمل على شيئين من
قبل حمله على شيء عام لهما فذلك لا يمر الى غير نهاية اعني ان يحمل
على ذلك العام من قبل عام اخر موجود له مثل ذلك
انه حمل على المثلث المختلف الاضلاع والمستوي الاضلاع ان
زواياه مساوية لقائمتين من قبل ان كليهما مثلث فانه ليس ان حمل
مساواة الزوايا على المثلث من قبل امر عام اينه موجود له
يمر ذلك الى غير نهاية اي يوجد حمله اينه لذلك العام من قبل
عام اخر ويمر ذلك الى غير نهاية فانه لو كان ذلك كذلك
لتبدت المقدمات الطبيعية الموضوعة في تلك الصناعة
من طبيعة الجنس وحدث اعم منها باضافة لا نهاية لها وقد
تبين ان المقدمات لا يجب ان تتعدى طبيعة الجنس الموضوع
سواء كانت خاصة او عامة على ما تبين فيما تقدم ولذلك
ليس يمكن ان ينتقل البرهان من صناعة الى صناعة فلذلك ما يجب ان

يكون المقدمات المستعملة في البراهين صنفين صنف ليس له اوساط
وهي التي ليس من شانها ان يبين بغيرها وصنف لها
اوساط وهي التي شانها ان يبين بغيرها وهذان الصنفان
في المقدمات موجودان في الموجبات السوالب كليتين و
المقدمات الغير ذوات الاوساط هي التي في البرهان منزلة
الاسطقسات وذلك لا كلها واما الكثير منها والمقدمة
الغير ذوات الوسط هي المقدمة الواحدة باطلاق البسيطة
واما المقدمة التي لها وسط فهي مركبة وكما ان في ساير الاشياء
المركبة قد ينتهي الامر فيها الى مبادي بسيط في غاية البساطة
مثل انتهاء النغم الى النغمة التي هي ربع طنين ومثل انتهاء
الاشياء المكيلة والموزونة الى مثاقيل واكيال الالات
يوجد اصغر منها في الحس كذلك الامر في مبادي القياس فاسطقسات
القياس هي المقدمات الغير ذوات الوسط ويقع في
المقدمات ذوات الاوساط اما في الموجبات فبين الطرفين
وذلك اذ كانت النتايج الكلية انما تنتج في الشكل الاول
فقط والوسط في المقدمات السالبة فقد يقع بين الطرفين
وذلك اذ كان السالب الكلي في الشكل الاول لان المقدمة
الصغرى يكون فيه موجبة فهي يوجب ضرورة كون الحد الاوسط
موجودا بين الطرفين واما الشكل الثاني فان الحد الاوسط
يقع فيه خارجا عن الطرف الاكبر واما الشكل الثالث فليس
الوسط فيه خارجا عن الطرف الاعظم قال ولما كان البرهان منه كلي

ومنه جزئي

ومنه جزئي ومنه موجب ومنه سالب ومنه مستقيم ومنه خلف
فقد ينبغي ان ننظر اي افضل البرهان الكلي الموجب والجزئي
والبرهان الموجب او السالب او المستقيم او الخلف والبدء
في ذلك بالنظر الى امر البرهان الكلي والجزئي فنقول ان قوما
ظنوا ان البرهان الجزئي افضل من الكلي اما اولا فمن قبل انهم
اعتقدوا ان الذي يعلم ان هذا موسيقار يعلم ذلك بنفسه
وبغير واسطة وهو العلم الجزئي والذي يعلم انه موسيقار
من قبل انه علم ان الانسان موسيقار فهو يعلمه من قبل غيره
وهو العلم الكلي والعلم الذي يكون للشيء بذاته وبنفسه افضل
من الذي يكون للشيء من قبل غيره فالعلم الجزئي افضل من العلم
الكلي قالوا وكذلك الحال فيمن يعلم بالبرهان ان المثلث المتساوي
الساقين مساوية زواياه لقائمتين بغير وساطة انه مثلث
هو افضل ممن يعلم ذلك منه من قبل انه مثلث قالوا وايضا
لما كان الكلي ليس شيئا خارجا عن الاشخاص وكان البرهان
على الامر الكلي اذ كان هو الموضوع توهمنا انه شي موجود
خارج عن الاشخاص والبرهان على الامر الجزئي لا توهمنا مثل
هذا التوهم الكلي فالبرهان على الشي الذي لا يكون سببا للغلط
افضل من الذي يكون على الشي هو سبب للغلط قالوا
وايضا فان الجزئي اوفى بالوجود خارج النفس من الكلي و
البرهان على الشي الذي هو احرى بالوجود هو افضل من البرهان
على الشي الذي هو اقل في باب الوجود وقد يدل على ان الجزئي احرى

بالوجود في الكلي ان الذين يثبتون وجوده انما يثبتون لوجوده
في الجزئي قال وهذه الحجج كلها واهية اما الحجة الاولى فنحن احق
بها منهم وذلك انه يظهر ان الذي يعلم ان كل امر قبل انه مثاله
فهو انما يعلمه بطريق العرض لا من جهته هو مثال ذلك ان الذي
يعلم ان وجود الزوايا المساوية لقائمتين للمثلث المطلق
فانما علم ذلك له بما هو والذي علم ذلك للمثلث فهو الذي
علم الشيء بما هو واذا كان هكذا فالعلم بالامر الكلي افضل
من العلم بالجزئي وايضا اذا كان الكلي معنى واحدا ولم يكن
اسما مشتركا فليس معنى وجوده خارج الذهن اقل من
وجود الاشخاص لكن يزيد عليها زيادة في الوجود وذلك
انه غير فاسد ولا كاين والاشخاص كاينة فاسدة وليس
كان يجب اذا كان اسم الكلي يدل على معنى واحد مفرد ان يظن
به لذلك انه شيء موجود مفارق للاشخاص وذلك انه كما
انه ليس يظن ذلك في كليات مقولات العرض مثل
كل البياض والسواد كذلك ليس يجب ان يظن ذلك في
كليات الجوهر وايضا الذي يظن ذلك بالكلي فالنقص
انما هو من قبل وجود الكلي في نفسه فهذا هو بيان فساد
ما احتجوا به وقد تبين ان البرهان على المعنى الكلي افضل منه
على المعنى الجزئي من حجج احدها انا الشيء الذي يعلم الشيء
الذي هو احق بالسببية هو افضل من الشيء الذي يعلم الشيء
الذي ليس هو احق باعطاء السبب والكلي هو احق بالسببية اذ كان

هو الذي

هو الذي يحمل على الشيء بذاته وكان هو الذي عنده يقف السؤال
لم على انه السبب الحقيقي مثال ذلك انا اذا سألنا لم
كان هذا المثلث زواياه الخارجة مساوية لاربع قوائم فقيل
لانه متساوي الساقين كان المعطى في ذلك سببا ناقصا اذ كان
عرضيا وكذلك ان قيل من قبل انه مثلث فاذا قيل من قبل انه شكل
مستقيم الخطوط وهو الشيء الذي من قبله وجدت زواياه
الخارجة بهذه الصفة فقد اعطي السبب الحقيقي التام المفيد للعلم
التام وايضا فان الامور الجزئية هي غير متناهية والامور
الغير المتناهية غير محاط بها ولا محصورة واما الكليات
فمحيطة بالجزئيات وحاصرة لها فيكون البرهان على الامور الكلية
افضل من البرهان على الامور الجزئية من قبل ان البرهان
على الاشياء التي معلوماتها اكثر هو افضل من البرهان الذي يكون
على الاشياء التي معلوماتها اقل اعني الامور الجزئية وايضا
البرهان الذي يعلم به شيئان افضل من البرهان الذي
يعلم به شيء واحد تعلم به شي واحد الذي يعلم الكلي فعنده علم
الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة واما الذي يعلم الجزئي
فليس عنده من قبله علم الكلي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة
وايضا فان الحد الاوسط يكون من السبب الكلي الاعلى هو البرهان
الذي عنده ينتهي الفحص من اسباب ذلك الشيء ويكف
الشوق الطبيعي واذا كان البرهان الذي هو اكثر كلية افضل
مما هو اقل كلية بسبب معرفة العلة فاذن البرهان الذي يكون

على الجزئي وذلك انه ان كان البرهان الافضل المقدمة الكبرى
فيه اتم فالنتيجة التي بهذه الصفة قد يجب ان يكون افضل فكل
فهذه الاقاويل التي يمكن ان يتبين بها ان العلم على الكلي افضل
منه على الجزئي غير ان في هذه الاقاويل التي احتججنا بها ما يجري
مجرى الاقاويل المنطقية بريه الجدلية فان احد ما يعني
بالمنطقية وانما ينبغي ان يعتمد منها على ان الكلي اكثر فمن
باب العلم من الجزئي من قبل ان الذي عنده العلم بالامر الكلي
فعنده العلم بالامر الجزئي بالقوة والذي عنده العلم بالامر الجزئي
فليس عنده العلم بالكلي اصلا ولا بنحو من الانحاء اعني لا بالقوة
ولا بالفعل فهذه جملة ما قاله من ان البرهان الكلي افضل من الجزئي
فاما ان البرهان الموجب افضل من السالب فهو بين ايضا من وجوه
احدها ان البرهان الذي ينبني على مقدمات اقل في باب الكمية او في
باب الكيفية اعني الابسط فهو افضل من البرهان الذي ينبني
على مقدمات اكثر في البابين جميعا او في احدهما والبرهان الموجب
والسالب يتفقان جميعا في انهما يأتلفان من ثلثة حدود الا
ان الموجب يأتلف من مقدمتين من نوع واحد اعني من موجبتين
والسالب يأتلف من مقدمتين من نوع واحد اعني من موجبتين
من نوعين اعني احديهما موجبة والاخرى سالبة فاذن البرهان
الموجب افضل من البرهان الذي السالب فاما ان البرهان
الذي يأتلف من مقدمات اقل الكمية او الكيفية فهو افضل فذلك
بين من ان البرهان الذي يأتلف من مقدمات اكثر فالمعرفة به ابعد

المعارف

من المعارف الاول بالطبع وكذلك يشبه ان يكون الامر في الذي
يأتلف منها مقدمات تتنوع في المعرفة اعني ان يكون احدهما
اعرف من الثانية مثل الموجبة والسالبة فان الموجبة اعرف
من السالبة فلما كان البرهان السالب يأتلف من مقدمتين
احدهما مساوية للمقدمة الواحدة من البرهان السالب في
المعرفة والاخرى اعرف منها لزم ان يكون البرهان الموجب
اعرف من البرهان السالب ويشبه ان يكون البرهان البسيط
بالجملة افضل من المركب فاذا اجتمع في البرهان البساطة من قبل
الكيفية والكمية كان افضل من البرهان الذي انما هو بسيط
من جانب الكمية فقط وذلك ان البرهان البسيط من
باب الكمية انما هو من ثلثة حدود فقط فيشبه ان يكون هذا
هو الذي قصده ارسطاطاليس بهذا القول وايضا فان
النتايج الموجبة تبين من مقدمتين موجبتين فقط واما السالبة
فانما تبين من مقدمتين احديهما سالبة والاخرى موجبة والموجبات
افضل وايضا فان القياس السالب اذا انما هو بان يزاد فيه
حد اوسط من حدين حتى يصير ذا حدود كثيرة فقد يلزم فيه ان
تكثر الموجبات فيه فاما السوالب فليس يكون فيه منها
الا سالبة واحدة مثال ذلك ان يكون ا موجودة لكل من
ب وب موجودة لكل ج فاذا احتيج الى تتميم المقدمتين
كلتيهما فانه يجب ان يجعل بين ا وب حد اوسط وبين ب
وج كذلك فليكن الحد الاوسط بين ا وب ه وبين ب وج

ومن البين انه يكون في هذا القياس ثلث موجبات او سالبة
واحدة وذلك انه اولا على شيء ه و ه على كل ب وب على
كل د و د على كل ج وكلما تكررت الاوساط زادت الموجبات
وبقيت السالبة واحدة فقط واذا كان هذا هكذا فالموجبات
هي السبب في ان كانت نتيجة فاذن الموجبة ليست هي
محتاجة في ان ينتج الى السالبة والسالبة محتاجة الى الموجبة
بل اذا كان القياس مركبا يحتاج الى اكثر من موجبة
واحدة وكلما يحتاج في ان ينتج شيئا ما الى غيره فذلك الغير
اعرف فالموجبة بالجملة اعرف من السالبة والبرهان الذي ينتجه
ومقدماته اعرف فهو اعرف والاعرف افضل وقد تبين ان
الموجبة اعرف من السالبة من ان السالبة انما تفهم بالاضافة
الى الموجبة والموجبة ليس تفهم بالاضافة الى السالبة اذ كان
هذا حال العدم مع الوجود وايضا فان الموجبة يدل على الوجود
والسالبة على العدم والوجود اقدم من العدم وافضل فالبرهان
الذي مباديه اقدم وافضل فهو افضل واقدم وايضا فان البرهان
الموجب كانه متقدم بالطبع على السالب من قبل ان الموجبة متقدمة
بالطبع على السالبة لانه ليس يرتفع المقدمة الموجبة فليس هنالك
نتيجة سالبة واذا وجدت المقدمة فليس يلزم ان يوجد نتيجة
سالبة والبرهان المؤتلف من المقدمات المتقدمة بالطبع اشرف
من البرهان الذي يأتلف من مقدمات متاخرة بالطبع ولانه قد تبين
ان البرهان الموجب المستقيم افضل من البرهان السالب المستقيم

فمن البين

فمن البين انه اذا تبين ان البرهان السالب المستقيم افضل من البرهان
السالب يؤدي الى الخلف الموجب انه تبين ان البرهان المستقيم بالجملة
افضل من الخلف فليفرض اولا ان القياس المستقيم السالب
صورته هذه الصورة وهو ان يكون ا مثلا غير موجود لشيء من ب
وب موجودة لكل ج فيلزم من ذلك ان ا غير موجودة لشيء من ج فاذا
اردنا ان نبين هذه النتيجة بقياس خلف فانا نحتاج ان ناخذ
نقيض النتيجة او ضدها وهو ان ا موجودة لكل ج ونضيف اليها
مقدمة لا نشك في صدقها وهي مثلا ان ب موجودة لكل ج فليصح
انه ينتج لنا منهما ما هو ا موجودة في بعض ب فاذن غير ممكن ان
يوجد الكل ج فهو غير موجود لها فالحدود كلا البرهانين يكون واحدة
كما سلفت لكن الفرق بينهما ان السالبة الكبرى الكلية اذا
كانت عندنا اعرف من النتيجة كان القياس مستقيما مثل ان يكون
عندنا اولا على شيء من ج واما اذا كانت السالبة المنتجة هي
عندنا اعرف من الكبرى السالبة فانا نؤلف بالقياس على طريق
الخلف بان نضع نقيضها ونضيف اليه صادقا فيلزم عن ذلك
كذب بين الكذب فقياس الخلف لا يمكن حتى يكون النتيجة اعرف
عندنا من المقدمة الكبرى التي ننتجها بالطبع اعني المقدمات المحيطة
بالنتائج واذا كان هذا هكذا فالقياس المستقيم ينتج الاخفى
من الاعرف بالطبع وقياس الخلف ينتج من الاعرف عندنا لا من
الاعرف بالطبع وما ينتج من الاعرف بالطبع فهو افضل وايضا فان
النتيجة انما تكون بالطبع واولا عن مقدمتين نسبة احديهما الى الاخرى

كنسبة الكل الى الجزء على ما بين في كتاب القياس وذلك هو القياس
المستقيم وقياس الخلف ليست حال مقدماته هذه الحال
اذ كان مركبا من حملي وشرطي على ما تبين فان القياس المستقيم
هو الذي يكون بالطبع وبغير طريق صناعي واما القياس السائق
الى الخلف فقل ما تفعله الفكرة بالطبع وانما تفعله بالصناعة
فان البرهان الذي يكون من تأليف طبيعي ومقدمات اعرف
بالطبع من النتيجة هو افضل واذا كان البرهان السالب المستقيم
افضل من برهان الخلف فهو افضل من الخلف السالب
واذا كان البرهان الموجب المستقيم افضل من السالب المستقيم
فهو افضل من الخلف بالاطلاق قال والعلوم يفضل بعضها
بعضا في باب استقصاء المعرفة واليقين بالشيء حتى
يكون علم اوثق من علم الاسباب احدها ان العلم الذي
يعطي وجود الشيء وعلته اوثق من العلم الذي يعطي وجود الشيء
بامر متاخر عنه والثاني ان العلم الذي يكون موضوعه ابعد
تبريا من المادة فهو اوثق علما اذ كانت المادة هي سبب
ما يعرض الغلط في العلوم ولذلك كان علم العدد اوثق برهانا
من علم الالحان والثالث ان العلم الذي مبادي موضوعاته
مركبة من ذلك العلم البسيط ومن زايد اليه مثال ذلك حال علم العدد
مع علم الهندسة فان مبدأ العدد هو الواحد ومبدأ الاعظام
هي النقطة والوحدة هي ذات غير منقسمة لا وضع لها
والنقطة ذات غير منقسمة لها وضع فان النقطة اقل في البساطة

في الوحدة

قال والعلوم المختلفة هي التي مباديها الاول مختلفة وموضوعاتها
مختلفة ونظيره ان العلوم المختلفة يجب ان يكون مباديها مختلفة
من انه متى حللت المبادي التي تستعمل في علم علم الى المبادي
الاول الغير المبرهنة في ذلك العلم وجدناها مختلفة اذ كانت المبادي
الاول في كل برهان يجب ان يكون خاصة بالطبيعة الموضوعة
لذلك العلم نفسه من قبل ان مقدمات البرهان يجب ان
يكون ذاتية مناسبة على ما سلف قال ويمكن ان يبرهن المطلوب
الواحد بعينه في الصناعة الواحدة بعينها براهين كثيرة اي بحدود
ووسط مختلفة وليس يتفق ذلك بان يكون الحدود والوسط
بعضها داخلا تحت بعض بل وفي غير ان يكون بعضها داخلا
تحت بعض مثل من برهن بان كل قابل للذة فهو متغير بتوسط
المتحرك وبتوسط القابل للسكون فيأتلف البرهان الواحد
هكذا كل قابل للذة فهو متحرك وكل متحرك فهو متغير فكل
قابل لذة فهو متغير ويأتلف البرهان الثاني هكذا كل قابل للذة
قابل للسكون قابل للتغير فكل قابل للذة قابل للتغير فيكون
التغير الذي هو شيء واحد بعينه قد تبين بشيء واحد بعينه في صناعة
واحدة بحدين اوسطين ليس احدهما داخلا تحت الاخر
فاما اذا كان احد الحدين الاوسطين محمولا على الاخر فانه
يبين انه يكون منهما برهان على شيء واحد اذ كانا جميعا يوجدان
الموضوع واحد مثل ان نبين ان الانسان متغذ بتوسط
انه حيوان وبتوسط انه ناطق قال والاشياء التي يحدث بالاتفاق وعلى

الاول فليس يكون عليها برهان اذ كان ما يحدث بالاتفاق ليس
هو من الاشياء التي توجد بالضرورة ولا من الاشياء التي توجد
على الاكثر والبرهان انما يكون في ما بين الطبيعي اعني الضرورية
او الممكنة على الاكثر اذ كان كل برهان فاما ان يكون مقدماته
ضرورية كالسلف واما جارية على الاكثر والنتيجة اللازمة من
المقدمات الضرورية واللازمة عن المقدمات التي على الاكثر تكون
على الاكثر قال ولا سبيل ايضا الى حصول العلم بالبرهان عن الحس وذلك
ان الحس انما يدرك الاشخاص المحدودة الوجود بالزمان والمكان
واما العلم بالبرهان فانما يكون على الامر الكلي وبالامر الكلي
والامر الكلي هو في كل شخص وفي كل زمان ولما كان هذا لو احسسنا
مثلا من هذا المثلث ان زواياه مساوية لقائمتين لما كان ما
الاحساس هو الذي يفيدنا ان زوايا كل مثلث مساوية لقائمتين
اذ كان الاحساس انما كان لهذا المثلث المشار اليه الجزئي
والعلم يكون للمثلث الكلي ولهذا السبب بعينه لو اتفق ان
كنا فوق موضع القمر حتى نشاهد كسوفه بقيام الارض بينه وبين
الشمس لما كان يحصل لنا من هذه الاشياء المشاهدة العلم بالسبب
في كسوفه وذلك ان العلم بالسبب انما يحصل من جهة الامر الكلي والحس
لا يدرك الكلي وهو ان كل كسوف قمري فسببه قيام الارض
بينه وبين الشمس بل انما يدرك الحس ان هذا الكسوف سببه
قيام الارض بينه وبين الشمس لكن الحس وان كان لا يدرك
الامر الكلي فان الكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار الشخصي على الحس

دفعات

دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي ويتبين
من ذلك ان الكلي اشرف من الجزئي من اجل انه هو السبب
القريب في وقوع العلم لنا وهو ايضا افضل من التصورات المفردة
الا فيما كان اعني المفردة عن اسبابها لكن ليس فيه تصور عار عن السبب
هو انقص الا فيما كان له سبب فاما الاوايل التي لا اسباب
لها فالامر فيها بخلاف ذلك فقد تبين من هذا انه ليس المعنى الذي يدرك
بالحس والمعنى الذي يدركه بالبرهان معنى واحدا اللهم الا ان يجيء
انسان ان يسمي العلم بالبرهان احساسا لكن بما كان الحس
سببا للامر الكلي عرض لنا ان نجهل اشياء كثيرة لفقدنا الاحساس
بها ولو كنا احسسناها لكانت معلومة لنا بعلم اول ولم نحتج
ان نقيم عليها برهانا ولا ان نختلف فيها مثال ذلك انه لو كنا
نحس ان في الزجاج مساما ينفذ فيها الشعاع لقد كنا نعتقد
ان الاستنارة يكون بهذا الوجه على ما زعم قوم ولو شاهدناه
لكان ذلك عندنا معلوما بنفسه وكان العقل ينتزع من ذلك
الاحساس السبب الكلي في ذلك ولذلك قلنا ان من فقد حاسة ما
فقد فقد صنفا من العلم قال وليس يمكن ان يكون مقدمات جميع
اصناف المقاييس مقدمات واحدة باعيانها اما اولا فاذا فحصنا
نظرا على طريق المنطق فتبين ان كل قياس فاما ان ينتج
منه صادقة واما كاذبة وان النتيجة الصادقة انما يكون بالذات
عن مقدمات صادقة والكاذبة عن مقدمات كاذبة واذا كان
كل قياس فان مقدماته اما ان يكون صادقة واما كاذبة فبين انه ليس

يمكن ان يكون المقدمات الصادقة هي باعيانها الكاذبة فانه ليس كل
قياس مقدماته واحدة وقد تبين ان المقاييس التي مقدماتها كاذبة
انه ليس يمكن ان يكون مقدماتها واحدة اذ كانت النتائج الكاذبة
قد يكون اضدادا لا اضداد وليس يمكن ان ينتج الا عن مقدمات
هي اضداد ولا يمكن ان يوجد الضد ان الشي الواحد وغير ممكن ان
يكون قياس واحد بعينه ينتج ان الانسان فرس وان الانسان
ثور وينتج ان المساوي اكبر واصغر فانه يجب ضرورة ان يختلف
المقاييس المنتجة لامثال هذه المقدمات واذا اختلف المقاييس فمباديها
مختلفة وقد تبين ان مبادي القياس الصادق ليست واحدة
باعيانها من الامور الذاتية لها وهو البيان الخاص المقصود على
هذا الوجه وذلك ان المبادي التي توجد لاجناس مختلفة بالطبع
غير مطابق بعضها لبعض فقد يجب ضرورة ان يكون هي ايضا في نفسها
مختلفة ومثال ذلك ان الوحدات لما كانت مخالفة بالطبيعة
للنقط اذ كانت الوحدات ليس لها وضع والنقطة لها وضع فقد
يجب ضرورة ان يكون البراهين على احد هذين الجنسين مخالفة للبراهين
التي تقوم على الجنس الاخر وذلك انا ان ابعث فلا يخ
ان يتفق بان يكون ما منها في العلم الواحد بعينه موضوع العلم
الثاني اما حدا اوسطا بين طرفين واما موضوعا لشي واما محمولا
على شي ما في ذلك العلم الاخر اعني ما طرفا اكبر واما اصغر وذلك
بان يتفق وضعه في العلمين جميعا واما بان يختلف مثل ان
ان يكون في احدهما حدا اوسطا وفي الاخر طرفا اكبر وبالعكس

وهو بين

وهو بين ان النقطة لا يكون حدا اوسط في قياس عددي ولا طرفا
اكبر ولا اصغر لا على جهة الاتفاق ولا على جهة الاختلاف
مثل ان يكون حدا اوسط في العلم العددي وفي الهندسي طرفا او
يكون حدا اصغر في احدهما واوسط في الاخر بل يختص باحد
القياسين فقط وهو الذي يجب في المقدمات الخاصة
يجب بعينه في المقدمات العامة اعني ان يكون بجهة ما مختلفة
لامرين احدهما ان المقدمات العامة انما تستعمل في
علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصة بذلك العلم مثال
ذلك ان المقدمة القائلة ان الاشياء المساوية لشي واحد فهي
متساوية انما يستعملها العددي مضافا الى ان هذا العدد مساوي
لهذا العدد والمهندس الى ان هذا الخط مساوي لهذا الخط والامر
الثاني ان كل واحد منهما يبينها ويقربها من موضوعه فصاحب
علم العدد يقول وكل الاعداد المساوية لعدد واحد متساوية
وصاحب الهندسة يقول والخطوط المساوية لخط واحد فهي
متساوية وكذلك الحال في ساير المقدمات العامة فهذا
احد ما يظهر من ان المقدمات التي في العلوم المختلفة يجب ان يكون
مختلفة وقد يظهر ذلك ايضا من ان المقدمات يجب ان تكون قريبة
العدد من النتايج وذلك بانا انما نزيد عليها بحد واحد وهو الحد
الاوسط وهو الموضوع اما بين الطرفين واما خارجا عنهما و
لما كانت النتايج يكاد ان يكون غير متناهية فقد يجب ان
يكون المقدمات غير متناهية ولو كانت مقدمات العلوم واحدة

باعيانها لقد كان يجب ان يكون محصورة العدد متناهية فان
الاشياء التي تشترك فيها اشياء كثيرة يجب ان يكون بهذه
الصفة اعني محصورة العدد بمنزلة حروف المعجم في الخط المكتوب
وبالجملة من قال ان المبادي واحدة باعيانها لجميع العلوم للموجودات
فقد يجب ان يكون الموجودات واحدة وان يكون الصناعة البرهانية
صناعة واحدة وان يبين اي شيء اتفق في اي صناعة اتفقت
وذلك شنيع ومستحيل وليس لقائل ان يقول ههنا مبادي ههنا
مبادي عن ذوات اوساط تشترك في جنس واحد ومبادي خاصة
تختص بنوع نوع مما تحت ذلك الجنس هي تحت هذه المبادي العامة
فانه لو كان الامر كذلك لكانت جميع الصنائع النظرية اجزاء
الصناعة واحدة ليس الامر كذلك بل الصنائع مختلفة بالاجناس الاول
اختلافا فليس يرتقي بها الى جنس عال يعمها حتى ينقسم بها ذلك
الجنس انقسام الجنس العالي الى الانواع الداخلة تحته فقد بان
ان الاشياء التي اجناسها مختلفة فاجناس مباديها يجب ان
يكون مختلفة وذلك ان المبادي التي على ضربين احدهما العامة
وهي التي تبين بها مطالب كثيرة في صنائع شتى لكن لا على انها
موجودة لجنس يعم تلك الصنائع لكن على انها اسطقسات
المبادي بمنزلة المقدمات القائلة ان الايجاب والسلب يقتسمان
الصدق والكذب في جميع الاشياء والضرب الثاني المبادي
الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لاكثر من صناعة
واحدة فالمبادي العامة يقول ارسطو فيها ان منها ما يكون البرهان

في صناعة

في صناعة صناعة اذ كانت ليس هي انفسها تستعمل في صناعة
صناعة وانما تستعمل قوتها والمبادي الخاصة يقول فيها
ان فيها يكون البرهان نفسه اذ كانت هي اجزاء البراهين انفسها
قال والعلم يخالف الظن الصادق من قبل ان العلم يكون في
الامر الكلي الضروري بحدود وسط ضرورية والضروري هو
الشيء الذي هو على حال ما غير ممكن ان يكون بخلاف تلك الحال
واما الظن الصادق فانه يكون اولا وبالذات للامور
الممكنة وذلك انه لما كانت ههنا اشياء صادقة وموجودة
غير انه يمكن ان يكون على خلاف ما هي عليه فبين انه ليس
يمكن ان يكون في هذه علم لان العلم هو ان يعتقد في الشيء
الموجود انه لا يمكن ان يخالف ما هو عليه فلو كان في ممكنة
هذه علم لكان الشيء الذي هو ممكن ان يكون بخلاف ما هو عليه
غير ممكن ان يكون فاذا كان هذا هكذا وكانت الاشياء
التي يصدق بها العقل والعلم والظن والظن منه صادق
ومنه كاذب وكان الصدق في هذه الطبيعة ليس يمكن ان
يحصل لنا من قبل العقل اعني بالعقل القوة الفكرية التي يدرك
بها المقدمات الاول الضرورية لا من العلم قبل اذ كان موضوعهما
كليهما هو الموجود الضروري وكان ايضا ليس يمكن ان يحصل لنا الحكم
الصادق من قبل الظن الكاذب فقد بقي ان يكون الحكم على
هذه الموجودات هو للظن الصادق اعني هي موجودة بالفعل
ويمكن ان يوجد على خلاف ما هي عليه وذلك هو اعتقاد حدود وسط

بهذه الصفة ونتيجة لازمة عنها بهذه الصفة اعنى ضرورية وجد
الظن هو موافق لهذه الطبيعة وذلك ان الظن ان كان هو
ان يعتقد فى الشىء انه كذا وليس كذا امع انا نعتقد فيه
انه يمكن ان يكون بخلاف ذلك وذلك انه الا ان لا
يمكن ان يعتقد فيما يعتقد فيه انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما هو
عليه وان هذا الاعتقاد ظن بل علم فقد يجب ان يكون الاشياء
التى فى وجودها بهذه الصفة اعنى الامور الممكنة هى موضوع
الظن اولا وبالذات الا انه قد يجد النفس انه يقع لنا ظن
صادق بامور ضرورية ولذلك لقائل ان يقول ان الظن
والعلم شىء واحد اذ كانا لمدرك واحد وذلك ان كل ما يقع به للانسان
علم فقد يمكن ان يقع به لآخر ظن وسواء كان ذلك العلم
الواقع معروفا بنفسه او بوسط وسواء كان الحاصل
بوسط من باب لم الشىء او من باب ان الشىء فنقول
ان كان المعتقد اعتقاده فى الامور الضرورية الوجود على
هذه الصفة وهو ان يعتقد فيها انها موجودة وانها لا يمكن
ان يكون بخلاف ما هى عليه فذلك الاعتقاد علم فى ذلك
الشىء لا ظن وذلك يكون اذا علم مع ان تلك الاشياء الموجودة
الصادقة انها ذاتية وجوهرية واما متى اعتقد فى تلك الاشياء
الضرورية انها صادقة فقط وذلك يكون اذا لم يعلم من
امرها انها ذاتية وضرورية فانما عنده فيها ظن صادق
فقط وسواء كان المعنى المعروف بهذه الجهة معروفا بوسط

او بغير وسط

او بغير وسط اذا كان الموضوع للظن والعلم واحدا المعروف
بهذه الجهة معروفا بوسط او بغير وسط الا فبهذه الجهة يفترقان
وليس يلزم من كون الظن والعلم قد يكونان فى شىء واحد ان
يكونا شيئا واحدا فان الظن الصادق والكاذب قد
يكونان فى شىء واحد وهما مخالف لا هو بالماهية وكذلك الحال
فى العلم والظن الصادق فان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة
فالظن الصادق والعلم يكونان واحدا بالمعنى واحد من المعانى
التى يقال عليها اسم الواحد ولا يكونان واحدا بالمعنى الآخر وذلك
انهما قد يكونان واحدا بالموضوع لا بالاعتقاد كما ان الظن
الصادق والكاذب قد يكونان واحدا بالموضوع ولا يكونان
واحدا من جهة الاعتقاد ومثال ذلك انه من اعتقد ان القطر
مشارك للضلع فقد ظن ظنا كاذبا ومن اعتقد انه غير مشارك
للضلع من قبل امور ممكنة فقد اعتقد ظنا صادقا ومن اعتقد
انه غير مشارك من قبل امور ضرورية فقد اعتقد علما يقينيا
واذا كان العلم انما يمكن ان يكونا واحدا من جهة الموضوع
لا الاعتقاد فظاهر انه لا يمكن ان يكون الانسان واحد فى شىء
واحد علم وظن معا وذلك انه لا يمكن ان يكون للانسان
واحد فى شىء واحد اعتقاد انه لا يمكن ان يكون بخلاف ما
هو عليه فان ذلك مستحيل فاما ان يكون بخلاف ما هو عليه فان
لانسانين فى شىء واحد فان ذلك ممكن اعنى ان يكون لاحدهما
فيه ظن صادق وللآخر علم قد تبين من هذا الفرق بين العلم والظن

اما النطق فهو في النفس الناطقة التي هي الذهن والعقل والعلم
والصناعة والفهم والحكمة فان بعضها مثل صاحب العلم الطبيعي
وبعضها صاحب العلم العملي وهو المعروف بالخلقي واما الذكاء
وجودة الحدس الظني فهو الوقوع على الحد الاوسط الذي
التنبه له في زمان يسير مثال ذلك انه ان راى الانسان
ان يلي الشمس من القمر هو المضيء دائما فهم بسرعة السبب
في اضاءته وهو انه يستنير من الشمس وكذلك ان راى
المرء انسانا يطلب انسانا واحدا هو غني والاخر فقير حدس
انه انما يطلب ليقترض منه شيئا وان كان كلاهما عدو
لانسان واحد حدس انهما اصدقا انقضت المقالة
المقالة الاولى بحمد الله وعونه

المقالة الثانية من تلخيص كتاب البرهان لارسطو قال الاشياء
المطلوبة عددها عدد الاشياء المعلومة وذلك انا انما نعلم
بالجزء الاشياء المطلوبة والمطلوبات عددها بالجملة اربع
اثنان مركبان واثنان بسيطان فالاول من المركبة هو
ان يطلب هل هو موجود لهذا مثل ان يطلب هل الشمس منكسفة
ام لا وهو مطلب هل المركب والمطلب الثاني لم
كان هذا الشيء موجود لهذا مثل ان تسأل لم كانت الشمس
منكسفة وهذا المطلب الثاني انما يكون بعد الاول اعني انه
انما يطلب في الموضوع لم وجد له هذا المحمول بعد ان تقرر عندنا
وجود ذلك المحمول له فهذان هما المطلبان المركبان فاما

المطلوبان

المطلوبان المفردان فاحدهما هو طلب وجود الشيء على الاطلاق
لا بحال ما وهو المطلب المفرد ومثل ان يطلب هل الخلاء موجود ام غير
موجود والمطلب الثاني هو الذي يطلب بعد معرفة هذا المطلب فيه
وهو طلب ما هو هذا الشيء الذي تبين وجوده فجميع المطالب
التي يا علما نتائج اليقينية هي بالجنس اربعة وقد يدل على انها
مطلوبة بالطبع لنا انا اذا وقفنا عليها كففنا عن الطلب وانا
لا نطلبها اذا كانت عندنا اشياء معلومة بانفسها ونظهر انه
اذا طلبنا هل المحمول موجود لهذا الموضوع وهو مطلب هل المركب
انما انما نلتمس وجود الحد الاوسط الذي هو علة في كون ذلك
المحمول موجودا لذلك الموضوع او غير موجود وكذلك متى
طلبنا هل الشيء موجود بالاطلاق فانا انما نلتمس وجود الحد
الاوسط الذي هو علة وجود ذلك الشيء على الاطلاق او نفيه
ونظهر انه اذا صح عندنا ان هذا الشيء موجود لهذا او انه موجود
على الاطلاق لوجودنا اوسطا تبين به لنا ذلك المعنى
انه ان لم يكن ذلك الحد الاوسط سببا من اسباب وجود
المحمول في الموضوع وذلك في المطلب المركب او سببا من اسباب
وجود الشيء مطلقا وذلك في المطلب المفرد انا نطلب بعد ذلك
نطلب في المطلب المركب لم هو وفي المفرد ما هو لانا
لو وقفنا على وجوده وقفنا على ان له سببا وتبين ان هذا
المطلب ليس هو شيئا غير طلب معرفة الاوسط الذي
هو العلة ما هو وذلك في الموضعين جميعا اعني في المطلب المركب والمفرد

مثال ذلك انا اذا طلبنا هل القمر ينكسف ام لا فانما يطلب حدا
اوسط هو علة وجود الانكشاف له فاذا اصح عندنا وجود
الانكشاف له بوجود الحد الاوسط وكان الحد الاوسط
ليس علة للانكشاف فطلبنا بعد ذلك لم ينكسف وذلك
انه ليس هو سببا اكثر من طلب معرفة هو الحد الاوسط بالطبع
الذي هو سبب وجود الانكشاف وكذلك الحال في المطلب
المفرد مثل ان نطلب هل الحيوان موجود فان هذا الطلب
يقتضي طلب وجود ذلك الحد اوسط هو علة وجود الحيوان
فاذا اتى وجوده تبين ان له علة وسببا اذا اتى طلبنا بعد
ذلك فيه ما هو وليس ذلك اكثر من طلب معرفة الحد الاوسط
الذي هو علة هذين النظرين اعني انه موجود وما هو وقد تبين
ان هذين المعنيين مطلوبان من الحد وهو الاوسط غير انه في
طلب المحسن الحد الاوسط وعرض امر هذان شيئان اعني
وجوده وما هو اي انه علة انما سنا نلتمس في ذلك الشيء
معرفة الحد مثال ذلك انا لو كنا نحن بالجبن في كسوف القمر
اي انه يقع مخروط الظل لما كنا نطلب فيه هل منكسف ولا لم
هو منكسف ولست اعني ان يحضر كان يحصل لنا الكلي
من هذا السبب بل انما اعني ان من الحس كنا نقيد الامر الكلي
لا من قياس ومطلب ما هو ولم هو يطلب من امر ان قوتهما قوة مطلب
واحد وان العلم بما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع
وذلك انا اذا طلبنا ما هو الكسوف الموجود للقمر فقيل انه

عدم الضوء الحاصل له من الشمس من قبل قيام الارض بينه وبين
الشمس واذا طلبنا لم ينكسف قيل لانه ضوءه ينقطع عنه بما
يقوم الارض بينه وبين الشمس وقوة هذين الجوابين في
المعنى قوة واحدة وكلا المطلبين يحتاجان ان يتقدمهما معرفة
الوجود كما قيل فقد تبين من هذا القول ان المطالب منها
مفردة ومنها مركبة وتبين ايضا انا نحتاج في جميع المطالب
الى ان نلتمس فيها الحد الاوسط الذي هو العلة سيتبين
اعني انه موجود ومعرفة ما هو وظهر ايضا ان العلم بما هو وبلم هو
قد يكونان اي الحلة واحدة بعينه واذ قد قيل في السبيل التي
بها نصل الى الوقوف على وجه الشيء برهان او على سبب
وجوده فلننتقل التي بها نصل الى الوقوف على ماهية الشيء
وهو الحد وفي تعريف ما هو الحد ولاي الاشياء يكون الحدود و
ذلك فيجب ان نفحص عما يجري مجرى المقدمة لما نريد ان نقوله
في ذلك وهو ان ما كل يعلم بالبرهان فهو بعينه يعلم بالحد حتى يكون
معلوما منهما من جهة واحدة وان لم يكن كل شيء بهذه الصفة
فهل يمكن ان يوجد بالبرهان والحد معا من جهة واحدة ام ليس
يوجد شيء بهذه الصفة فاما انه ليس يمكن ان يعلم كل شيء بالبرهان
وبالحد من جهة واحدة فذلك بين من ان ليس كل ما عليه برهان
فله حد ولا كل ما له حد فله برهان فاما ان ليس كل ما له برهان حد
فذلك يظهر من ان البراهين قد ينتج موجبات وسوالب
والحد لا يعرف شيئا سالبا وانما يعرف الذوات وايضا البراهين

قد يفيد العلم الجزئي وذلك فيما يأتلف منها في الشكل الثالث
والحد هو كلي واما ان كل ما له حد فليس له برهان فذلك بين
من ان مبادي البراهين قد تبين من قبل الحد وليس تبين من قبل البرهان
فانه لو احتاجت مبادي البرهان الى برهان لما كان يوجد
البرهان اصلا على ما تقدم فقد تبين من هذا انه ليس كل ما له
برهان فله حد ولا ما له حد فله برهان فاذن ليس كل شيء
يمكن ان يعرف بالحد من جهة واحدة فاما انه ليس يمكن ان
يوجد ولا شيء بهذه الصفة اعني ان يعلم بالحد والبرهان معا
من جهة واحدة فذلك بين من اجل ان احدهما من المعروف
نفسه اي ما شانه ان تبين ببرهان فليس يمكن فيه ان تبين
بغير البرهان فلو كان شيء ما تبين بالحد والبرهان لقد كان
يوجد شيء ما شانه ان تبين بالبرهان يتبين بغير البرهان وذلك
شنيع وقد تبين ذلك بطريق الاستقراء وذلك انا اذا
تصفحنا الاشياء التي علمناها بالبرهان لم نجد شيئا منها بان لنا
بطريق الحد سواء كانت تلك الاشياء من الامور الذاتية والعرضية
فان الحد انما يعرفنا جوهر الشيء والبراهين فقد يعرفنا امورا خارجة
عن جوهر الشيء وهي الاعراض الذاتية فانه ايضا فان الصانع
يصنع الحدود وصفا ويسلم وجودها للمحدود وليس يعاطي
ان تبين وجودها للمحدود ولم يرد بما يصنع صاحب العدد حد الوحدة
وحد الفرد وايضا فان البراهين تركيبها على جهة الحمل والحدود
تركيبها على جهة الاشتراط والتقييد فان قولنا في الانسان

حيوان

احزاو

حيوان مشاء ذو رجلين منتصب القامة ليس بحمل واحد من
هذا القول على صاحبه واما اجزاء البراهين ففيها محمولة بعضها على بعض
وليس الحد مباينا للبرهان على جهة ما يباين الكلي المعنى الداخل تحته بعض
الاخص منه فانه قد يباينه برهان برهانا بهذه الصفة مثال ذلك
ان البرهان الذي يقوم على ان للمثلث المتساوي الساقين
زواياه مساوية لقائمتين هو منحصر وداخل تحت البرهان الكلي
الذي يبرهن هذا المعنى للمثلث المطلق فانه لو كان الحد يباين
البرهان بهذا النوع لكانت الاشياء الموضوعة لها بعضها على بعض
داخلا تحت بعض فكان يصير الشيء الواحد بعينه بعضه اعم من
بعض وذلك محال فلذلك البرهان والحد ليس يباين احدهما
الاخر فان احدهما منحصر تحت الاخر ولا العلم الحاصل عنهما
هو علم واحد لشيء واحد من جهة واحدة واذ قد تبين ان البرهان
غير الحدود وان العلم الحاصل عن احدهما غير العلم الحاصل عن
الاخر فلنبحث في الطريق التي منها يتهيأ لنا استنباط الحد
فنقول ان حد الشيء يظهر انه يمكن ان يبين بالبرهان من قبل
ان البرهان هو قياس والقياس انما يكون بوسط وحد الشيء
منعكس على الشيء ومحمول عليه من ما هو فيلزم في الحد الاوسط
الذي يحتاج اليه الانسان ان ينتج ان الطرف الاكبر حد للاصغر
ان يكون الاوسط منعكسا ايضا على المحدود وان يكون
محمولا عليه من طريق ما هو حتى يكون الاوسط محمولا على الاصغر
من طريق ما هو مساويا والاكبر محمولا على الاوسط من طريق ما هو مساويا له

فانه من لم يشترط هذان الشرطان في حمل الاكبر على الاوسط
والاوسط على الاصغر لم يلزم عن ذلك ان يكون الحد الاكبر
حد الاصغر بل انما يلزم عن ذلك اذا لم يشترط في كلتا
المقدمتين اعني احديهما هذان الشرطان ان يكون الطرف
موجوداً للاصغر فقط لان فاعل ذلك يلزمه ان يصادر
على المطلوب الاول لعين اولاً ولاشترط في حد الاوسط ان يكون
محمولاً على الطرف الاصغر من طريق ما هو متساوياً وكذلك
الاكبر من طريق ما هو مساوياً اي حد مثال ذلك ان يبين
انسان ان حد النفس هي علة الحيوة بذاتها وذلك ان كلا
الحدين اللذين بهذه الصفة ان كان يوجد كل واحد منهما في
جواب ما هو بل صاحبه وماهية الشيء واحدة بما هو واحد
اختلف عبارتهما فاذن الذي يضع احدهما في بيان الآخر
فقد صادر على المطلوب الاول ... ولا ايضا طريق القسمة بنافع
في ان يقاس منه لغرض ان يستنبط منه شيء مجهول من شيء
معلوم كما تبين في كتاب القياس من قبل ان النتيجة ليس
ينبغي ان يوضع في القياس من طريق انها مسلمة بل من طريق
انها يلزم عن الاشياء التي توجد في القياس مسلمة واما القسمة
فان القياس الذي يجتمع منها هو الاشياء التي يوضع فيها على
وتيرة واحدة اعني انها ان لم تسلم وتوضع لم يقع الاقرار بها
مثال ذلك انا اذا اردنا ان نبين من القسمة ان كل انسان حيوان
مشاء ذو رجلين على طريق التسلم لاجزائه القول فنسئل اليس

كل انسان حيواناً فاذا اسلم لنا هذا وضعناه ثم نسئل بعد
ذلك اهو مشاء او سابح فاذا اسلم لنا انه مشاء سئلنا بعد هل هو
ذو رجلين ام ذو ارجل كثيرة فاذا اسلم لنا انه ذو رجلين جمعنا جميع
تسلم لنا وقلنا انه حيوان مشاء ذو رجلين وذلك ليس شيئاً
غير الاشياء التي تسلم وجودها واما النتيجة فهي غير الاشياء
التي تسلم وجودها الا ان طريق القسمة ان كان ليس بقياس
فهو نافع جداً في القياس وذلك انها بها يمكنا ان نقف على
الاشياء التي يمكن ان يوجد للشيء بطريق القياس او لا يوجد مثال
ذلك انا نقول ان الانسان لا يخلو ان يكون حيواناً او غير حيوان
ثم ان كان حيواناً لم يخل ان يكون مشاءً او غير مشاء ثم ان كان
مشاءً لم يخل ان يكون ذا رجلين او ذا ارجل كثيرة فان بهذا
نجد اوسط انه حيوان لا غير حيوان وبهذا ايضا نجد اوسط
انه مشاء لا غير مشاء واذا بينا ذلك منا ايضا نجد
اوسط انه مشاء ذو رجلين فيجتمع لنا من نتائج هذه المقاييس
حد الانسان وهو الانسان حيوان مشاء ذو رجلين
ولذلك ليس يمتنع مانع من ان يحمل حداً ما يستنبط بالقسمة
على الانسان مثلاً او غيره من طريق ما هو سوى انه لا يمكن
فيها ذلك دائماً وانما نفعل ذلك حيث يكون الاجناس
المقسومة معروفة للشيء الذي يحمل عليه ويكون قسمتنا لها
الفصول التي تنقسم اليها قسمة لا يقع فيها خطأ من ان
نراه في المقسومات ليس فيها او ننقص منها ما هو فيها او نخلط

التام القسمة من الفصول الاول الى غير الاول مثل ان تحط قسمة
الحيوان الى الماشي والسابح بان تقسمه الى ذي الرجلين
والارجل الكثيرة واما اذا سلم ان الجنس المقسوم موجود
للشيء الذي يطلب تحديده فقد يخرج الحد بطريق القسمة من
الاضطرار سوى ان العلم الحاصل عنها بهذا الوجه ليس هو علما
قياس ولا من نوع العلم الحاصل عن قياس لكن حصوله بطريق
اخر غير طريق القياس وهو في نفسه علم غير العلم الحاصل عن
القياس كما ان العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علما
حاصلا عن قياس ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس لكن
لكن وجه الشبه بينهما ان الانسان كما انه قد يحتج لوجود
النتيجة التي يضعها وضعا من غير حد اوسط لا سبب لوجود
السبب والحد الاوسط لها اذا سئل عن ذلك كذلك قد
يحتج المستعمل للقسمة للقول المجتمع منها اذا وضعه من غير
قسمة بان ياتي في ذلك بالقسمة اذا سئل اليه عن سبب ذلك
مثل ان يضع واضع ان الانسان حيوان ناطق مائت
فيقال له ولم كان حيوانا ناطقا مائتا فيقول لان كل حيوان
لا يخلو ان يكون ناطقا او غير ناطق والانسان ليس هو
غير ناطق فهو ناطق فلا يخلو ان يكون مائتا او غير مائت
والانسان ليس بغير مائت فهو مائت فهذا هو طريق
الاحتجاج بالقسمة والجواب عند السؤال في الشبه الذي بينها الاصحاح
وبين القياس فقد بان من هذا القول ان الحد قد يمكن استنباطه

بطريق

بطريق القسمة وانه لا يمكن استنباطه بطريق البرهان المطلق
اصلا قال وليس له على الحد بان يوجد رسمه الذي هو مثلا قول
وجيز يدل على ذات الشيء ومهيته ويجعل مقدمة كبرى في القياس
مثل ان يقول الانسان حيوان ناطق مائت وهذا القول
وجيز يدل على ذات الانسان ومهيته فهذا القول هو حد للانسان
وذلك ان من يفعل هذا فقد صادر على حمل الحد على الانسان
وذلك ان الحد الاوسط والاصغر هو المحدود فهو حد للمحدود
فان لم يكن هذا الحد مما ينفيه وجوده للانسان لم
ينتفع بهذا القياس وكان حد القياس لا يوجد في تبيين ان هذا
القول قياس بان يقع فيه ان نسبة احدى مقدمتيه الى الاخرى
هي نسبة الكل الى الجزء لكن لا يوجد حد الحد في تبيين ان هذا القول
وانما يجب ان يكون حدا بما عندنا عند من المعاندة يدعى مثلا في
هذا القول الذي هو قياس انه ليس بقياس من قبل ان حد
القياس ينطبق عليه ولكنه يعرف انه حد من قبل ان حد الحد
منطبق عليه وليس يمكن ايضا استنباط الحد بالمقاييس التي تكون
على طريق القياس الشرطي وذلك في الامور المتضادة مثل
ان يقال ان كانت مهية الشيء وحده انه امر منقسم في ذاته
ومختلف فقد يجب ان يكون حد الجزء انه شيء غير منقسم في
ذاته ولا مختلف وذلك ان الاضداد ينبغي ان تكون حدودها
اضدادا فان من يسلك ايضا في استنباط الحد هذا المسلك
فهو ايضا مصادر على الحد وذلك انه قد يرى ان العلم بحدود الضدين

والجبل بيان على وتيرة واحدة فان كان حد احد الضدين مجهولا
فالاخر مجهول وان كان معلوما فمعلوم وايضا ان سلمنا قد
يكون حد احد الضدين اعرف فليس يعرض ذا في كل موضع
ولذلك منا يضيع ان من قبل الحد يستنبط الحد دائما وفي
كل موضع فقد يلزمه ان يصادر على الحد وليس يعرض من
المصادرة على الحد في البرهان ما يعرض من المصادرة على
الحد في استنباط الحد فان اللازم من البرهان ليس هو حدا
وانما هو طلب ان شيئا موجود لشي فلذلك الاشياء الصادرة
في القياس على الحد اعني ان يوضع مقدماته حدودا اما بعضها
واما كلها وقد يعرض شك في الطريقين جميعا اعني في تبين الحد
بطريق القسمة في شبيه بطريق القياس الشرطي اما في القياس
الشرطي فما قلنا واما في طريق القسمة فمن قبل انه ليس يلزم اذا
حمل على الانسان انه حيوان حملا مفردا وانه مشاء مفردا
وانه ذو رجلين مفردا ان يصدق مجموعه على ما سلف في
كتاب باري ارمنياس وذلك ان الانسان يصدق عليه انه
موسيقار ويصدق عليه انه جيد وليس يصدق عليه انه موسيقار
جيد دائما واذا كان الامر على هذا فعلى اي وجه يمكن ان يبين
الحد ان كان ليس يمكن ان يكون بيانه من جنس بيان
الاشياء الخفية يلزم من الاضطرار عن الاشياء الظاهرة اذ
كان البيان الذي بهذه الصفة هو البيان الذي يكون بالبرهان
وقد تبين ان الحد لا يتبين بالبرهان ولا ايضا يمكن ان يتبين الحد بالاستقراء

فمن قبل

من قبل الاستقراء انما هو بيان الامر الكلي من جميع جزئياته و
الحدود ليست للامور الجزئية فضلا عن ان يتبين بالامور
الجزئية وايضا فان الاستقراء انما يتبين شيئا موجودا لشي
اعني قولا حمليا والحد هو قول يتبين عن ذات الشي واذا لم يتبين
الحد لا بالقياس ولا بالاستقراء ولا بالقسمة فقد يظن انه لم يبق
هنا وجه يتبين به الحد اذ كان ليس هو من الاشياء المحسوسة فيتبين
بالاشارة اليه قلنا فهذا هو احد ما يشكك في الطريق التي
تقف على الحدود وايضا فان ذلك شكا اخر ليس بدون
هذا وذلك ان الذي يروم ان يبين ما هو الامور يلزمه ان
يعلم قبل ان ذلك الامر موجود لانه ليس يمكن احدا ان يقول
في شي لا يعلم وجوده ما هو الا ان يقول ذلك على طريق شرح
دلالة الاسم مثل ما نقول في عنز ايل ان هذا اللفظ يدل على
حيوان مركب من عنز وايل فاما امثال هذه الاقاويل في الاشياء
المجهولة الوجود فهي اقاويل شارحة وليست بحدود فان كان
من شرط الحد ان يكون موجودا للمحدود وذلك بان يكون المحدود
موجودا لزم ان يكون العلم بالحد الذي هو علم واحد يتضمن شيئين
مختلفي الحدود من البرهان ومتى لا يستنبط واي الاشياء يكون
عليها البرهان الذي يستنبط منه الحد واي الاشياء ليس يكون
عليها هذا النوع من البرهان وبالجملة فتبين في ذلك الاشياء التي
يمكن ان يكون لها حدود تامة والتي لا يمكن ان يكون لها
حدود تامة وهي التي لا يعلم من قبل اسبابها لان كل ما لم يعلم من قبل

سيتعلم العلم وجوده بالحقيقة ويبين على كم وجه يقال الحدود وما هي
الحدود وبالجملة فتبين كيف نسبة الحد الى البرهان وكيف
يمكن ان يكون الشيء واحد وكيف لا يمكن قال ولما كنا نرى
انا قد علمنا الشيء متى علمناه بالعلة والسبب وكانت الاسباب
اربعة احدها السبب الذي على طريق الصوره والثاني الذي
على طريق الهيولي وهو الذي يوجد من اجل الصورة والثالث
السبب الذي على طريق المحرك القريب والفاعل والرابع
السبب الذي على طريق الغاية فجميع هذه الاشياء يوجد حدودا
وسطى في البراهين وذلك ان الحد الاوسط هو بمنزلة الهيولي
للقياس وهو مشترك للطرفين ولذلك كان القياس اقل ذلك
من مقدمتين مثيرا كان في حد اوسط اما اخذ السبب الذي على طريق
الصورة حدا اوسط فمثل ما يقال لم صارت زاوية المثلث المعمول
على القطر في نصف الدايره قايمه فيقال لانها نصف الزاوية
التي على المركز والزاوية التي على المركز اذا كان المثلث بهذه
الصفة هي مساوية لقايمتين ومثال اخذ السبب الذي على طريق
الهيولي حدا اوسط ان يتعلم لم يفسد الحيوان فيقال لانه مركب
من اضداد ومثال اخذ السبب الذي على طريق المحرك حدا اوسط
ان يقال لم حارب اهل اثينا اهل ميديا فيقال لان اولئك قد غزوهم ومثال
اخذ السبب على طريق الغاية حدا اوسط ان لم تخبار ان
يقال لم يختار الاطباء المشي قبل الغذا فيقال لمكان الصحة ولم
يحد البيت فيقال لمكان حفظ الاثاث ولم يبني الانسان بعد

العشا فيقال لينزل الطعام عن فم المعده وحال العلل التي على
طريق الغاية من معلولاتها بالعكس من حال العلل التي على طريق
الفاعل وذلك ان العلل التي على طريق الفاعل هي
الامور المتقدمة على المعلولات في الوجود وبالزمان ولذلك
يكون الاوساط فيها امورا متقدمة الوجود وبالزمان على
النتايج والسبب الذي على طريق الغاية فهو متاخر بالزمان في
الوجود عن النتيجه وذلك ان الصحة انما يوجد بعد المشي وليس
يمتنع ان يجتمع في الشيء الواحد بعينه السبب الذي على
طريق الغاية والذي من الاضطرار اعني الذي من قبل الهيولي
مثل ما يقال لم صار الضوء ينفذ في الاشياء المتخلخلة فيقال
لسعة منافذها ولطافتها ولمكان سلامتها من التغير فهو
امر على طريق الغاية والطبايع كثيرا ما تستعمل الامور الضرورية
في منفعة ما اذا امكنه فتلك مثال ذلك ان سقوط الاشعار
هو لمكان ضرورة الجزء الدخاني الذي يتولد هنالك وصحة
ذلك منفعة ستر العينين ومثل ان الرعد شي موجود بالضرورة
لانطفاء النار في السحاب وفيه منفعة ما ان كان كما كان
انكساغورس يخوف به اهل الجحيم بالجملة فكثيرا ما توجد
في الاشياء الطبيعية مع الامر الضروري منفعة وذلك ان
الطبيعة تقصد بفعلها غاية وسبب وتلك الغاية شي ازيد من
الضرورة والضرورة يقال على ضربين احدهما الضرورة الطبيعية
التي من قبيل صورة الموجود مثل حركة الحجر الى اسفل وصعود النار

الى فوق والفرق الثاني الذي من قبل الهيولى مثل الكائن الذي لزمه
بالضرورة ان كان فاسدا او الهيولى ايضا هي نفسها بالضرورة
من قبل الصورة اعني ان الصورة الطبيعية لا يمكن ان يكون
الا في هيولى وهذا في العلم الطبيعي والامور التي تحدث بالروية
والفكر وكذلك الحادثة عن الطبيعة بعضها بالاتفاق و
البخت وبعضها ليس بالاتفاق فاما التي لا تحدث بالاتفاق
فمن الانواع مثل البيت في الامور الصناعية والانسان
في الامور الطبيعية وهي التي المكان شيء من الامور سببا واما التي
تحدث بالاتفاق فهي الاشياء التي سببها الصناعة او الطبيعة
او الطبيعة اذا لم يكن حدوثها مقصودا بهما مثل بالعرض بمنزلة
الصحة التي تحدث بالاتفاق عن قطع عروق جوف او ما اشبه
ذلك ولمنزلة الاصبع السادسة في الامور الطبيعية ولذلك الشيء
الذي يسمى اتفاقا وبختا متى حدث عن الصناعة او عن الطبيعة
فهو الشيء الذي لم يقصد والصناعة ولا الطبيعة فان الصناعة
والطبيعة كليهما انما يفعلان لمكان شيء من الاشياء وهو
الخير الذي لومه الصناعة فاما البخت والاتفاق فليس ما يحدثه
هو لمكان غاية من الغايات ولا لشيء من الاشياء ولذلك
كان حدوثه اتفاقا ولم يكن هذا السبب معدودا في الاسباب
المطلوبة ولا استعمل حدا اوسط قال وعلل الاشياء الموجوده
مع الاشياء الكائنة في البرهان الماضي والكائنة في المستقبل
واحده بعينها اعني انها بعينها هي سبب للامور الموجودة في الآن

الماضي

الماضي والامور الموجوده في الزمان المستقبل وهي التي تحمل حدودا
وسطى في البراهين وهذه العلل هي موجوده مع الامور الموجودة
وكائنة مع الاشياء الكائنة فان كانت الكائنة كائنة في الماضي
فهي كائنة في الماضي وان كانت في المستقبل فهي كائنة في المستقبل
مثال ذلك ان علة الجمود في الماء هو نقصان الحرارة التي
تجعل حدا اوسط في وجود الجمود للماء فان كانت هذه العلة
موجودة بالفعل فان الجمود موجود بالفعل وان كانت موجودة
بالقوة وفي الزمان المستأنف فان الجمود موجود بالقوة وفي
الزمان المستقبل وكذلك حال المعلول مع هذه العلة اعني
انه ايضا متى وجد المعلول وجدت العلة ان كان في الزمان
الماضي ففي الماضي ان كان في المستقبل ففي المستقبل فاما العلل
معلولاتها — التي ليس توجد مع العلة وهي الهيولى فليست هذه حالها
مع معلولاتها اعني ان كانت موجودة فمعلولاتها موجودة
وان كانت مزمعة ان توجد فمعلولاتها مزمعة ان
توجد لكن انما توجد لها ان معلولاتها ان كانت موجودة
فعللها موجودة وذلك انه ان كان بيت فقد كانت
حيطان واساس وان كانت المعلولات ايضا مزمعة ان
ان توجد فان العلل مزمعة ان توجد فهنا اذا اوجد
الاخير وجد الاول ليس اذا وجد الاول يلزم ان يوجد الاخير
وقد يشك في هذا القول كيف اذا كان الاخير لا يتبع
الاول يكون الكون سرمدا ومتصلا وذلك انه قد كان

يجب ان لا يتبع للكاين اي الذي قد فرغ من الكون الذي يكون
فلا يكون الكون متصلاً لكن ان كان يتبعه فقد يجب ان
يكون الاول اذا وجد الاخر فيقول ان الكاين ليس يتبعه وهذه
المكون بالذات ولا الكون متصل بالذات على ما عليه الحركة
الواحدة متصلة بالذات فانه لو كان الامر كذلك لا يمكن ان يكون
نهاية الكاين متصلا لمبدا المكون والنهاية والمبدا فليس
يمكن ان يتصل احدهما بالاخر من قبل ان كل واحد منهما غير منقسم
الا لو اتلف الخط من نقط وذلك ما تبين امتناعه في العلم الطبيعي
ولا يمكن ايضا ان يقول مبدا المكون بما بين نهاية الكاين
وذلك ان المكون منقسم وليس يمكن بما بين نهاية الكاين
وذلك ان المكون منقسم وليس يمكن ان شي رالي مبدا
ونهاية الكون غير منقسمة وليس يلتقي فيما ينقسم انه انما كان
ما لا ينقسم كما لا يلتقي ان الخط يتلو النقط والكلام في هذا
العلم فالكون انما هو شي لا يتصل ولو كان الكون متصلاً لكن
ان يوجد بين العلل المتقدمة بالزمان والمعلولات المتاخرة
عنها اوساط بلا نهاية اعني العلة والمعلول القريب منها وهو
بين انه ليس بين العلة المتقدمة بالزمان والمعلول المتاخر عنها
القريب وسيط فانه ان كان بيت فقد كان حايط وان
كان حايط فقد كان اساس وان كان اساس فقد كانت
حجارة ومعلوم انه ليس بين البيت والحايط وسط هو علة
ولا بين الحايط والاساس ولا بين الاساس والحجارة ولو كان

البيت

البيت متصلاً لوجب ان يكون بين البيت والحايط ومتقدم على البيت
ولو كان يلزم ان يكون بين النقط القريبة معلولها وسطا غير متناه العلل
العلل المتقدمة بالزمان على معلولها الاخير لتتصل العلة القريبة
بمعلولها فلا يكون مفرقة منها بالزمان ولو كان ذلك كان
يلزم ان يكون بين الوسط وعلة وسط اخر ويمر ذلك الى غير نهاية
فيكون اسباب الاشيا المكونة غير متناهية لزوم هذا في الاشياء
التي قد كانت مثل لزومه في الاشياء التي من شانها ان يكون
واما كان منها اشيا ينعكس بعضها على بعض اعني بان يكون العلة
معلولة والمعلول علة وجب ان يكون البرهان في هذه الاشياء يجري
دورا وان يكون لا اول فيها وسطاً والوسط اولا مثال ذلك
انه ان كانت الارض مبتلة فيكون عنها بخار وان كان بخارا
فيكون سحابا وان كان سحابا فيكون مطرا وان كان مطرا
فقد يبتل به الارض فقد يجب ان كانت الارض مبتلة ان يكون
مبتلة وان كان بخارا وكذلك في كل واحد من هذه وبعض الامور
يكون موجودة على طريق الكل ودايما وهذه اما ان يكون موجودة
دايما واما ان يكون متكونة دايما ولا بد من هذه يكون الامر دورا
وقد توجد امور ليس وجودها سرمدا لكن على الاكثر مثل نبات
اللحية لكل ذكر من الناس والحد والوسط في هذه يكون على الاكثر
وكذلك المقدمات وكذلك النتيجة وذلك انه ان كانت ا محمولة
على كل ب في اكثر الموضوع او اكثر الزمان وكانت ب محمولة
على ج في اكثر الموضوع او اكثر الزمان فانه يلزم ان يكون محمولة

علاج في اكثر الامر وليس يوجد الامر فيه هذه دورا فان ولما كان
قد تبين كيف يستنبط الحد من البرهان وعلى اي وجه يمكن وعلى
اي وجه لا يمكن فقد ينبغي ان نخبر الطريق التي منها نصيد
الحدود ونستنبط فنقول ان الاشياء المحمولة على الشيء دائما
ومن طريق ما هو منها ما يحمل عليه وهو اعم من الشيء الا انه ما
يتجاوز به الجنس الذي يوجد فيه ذلك الشيء الا انه ما لا يتجاوز
به طبيعة الذي يوجد فيه ذلك الشيء مثال ذلك انا قد نحمل
على الثلثة من طريق ما هي انها موجودة انها عدد فرد الا ان
حملنا عليها انها موجودة وهو شيء يتعدى طبيعة الجنس الذي
فيه الثلثة وهو العدد اذ كان هو الموجود اعم من العدد واما معنى
الفرد فانه ان كان يفضل على الثلثة اذ قد يوجد للخمسة و
السبعة وغيرها من الاعداد فانه لا يتجاوز جنسها الذي هو العدد
وان كان ذلك كذلك فالوجه في تصيد الحدود بهذا الطريق
ان نجد المحمولات على الشيء من طريق ما هو التي لا تتعدى
جنس ذلك الشيء لا يتجاوزه الى ما فوقه ونجمعها الى ان نجد
منها اول جملة تكون كل واحد منها اعم من الشيء ويكون جميعها
مساويا للشيء المقصود تحديده فانه اذا اجتمع لنا ما صفته هذه
كان ذلك هو حد تام للشيء ومثال ذلك انا نجد الثلثة نحمل عليها
من طريق ما هي انها عدد فرد وانها عدد اول بالمعنيين الذين يقال
بهما في العدد انه اول اعني الذي لا يتركب من عدد والذي لا يعده
الا الواحد فقط اذ كان العدد الاول يقال على هذين المعنيين

المحمولات

المحمولات كل واحد منها اعم من الثلثة وجميعها مساو للثلثة
وذلك ان الفردية توجد لها ولغيرها والاول الذي ليس هو مركبا
من عدد يوجد لها وللاثنين وكذلك الاول بالمعنى الثاني توجد لها
ولجميع الافراد واما هذه المحمولات الثلث فليس يوجد
لغيرها لحد الثلثة موزونة انما اثبت منها وانما انه عدد فرد
اول وذلك انه اذا حملت اشياء اكثر من واحد على الشيء
من طريق ما هو فاما ان يكون قوتها قوة الجنس ان لم يكن
لها اسم واحد او يكون جنسا ان كان لها اسم واحد لكن
ان كانت جنسا او قوتها قوة الجنس كانت ولم يكن مساوية
فيلزم اذا كانت هذه المحمولات على الثلثة ليست جنسا اذ كانت
ليست اعم ان يكون حدودا الانواع الاخيرة واما ان كان
المقصود تحديده جنسا ومتوسطا بين الانواع الاخيرة والجنس
المطلوب فالسبيل في ذلك ان ناخذ تلك الانواع الاخيرة
التي ينقسم بها ذلك الجنس بتلك السبيل التي وصفنا فاذا
وجدنا حد كل واحد من النوعين القسمين سقط من ذلك
ما يخص واحدا واحدا منها واخذنا المشترك واضفنا اليه جنس
ذلك الشيء اما كمية واما كيفية واما غير ذلك من الاجناس المحيطة
بذلك الشيء العالية فيكون المجتمع من ذلك هو حد الجنس المقصود
تحديده ومثال ذلك انا اذا اردنا ان نحد الخط فانا نعمد الى
انواعه الاخيرة هو الخط المستقيم والمستدير والمنحني ثم ناخذ
حد كل واحد من هذه الانواع الثلثة بتلك الطريق فلنزل انا وجدنا

حد الخط المستقيم انه طول بلا عرض لا ستر وسطه طرافه عند
النظر اليه على استقامة وحدنا حد الخط المستدير انه طول
بلا عرض في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها اليه متساوية
ووجدنا حد الخط المنحني انه ايضا طول بلا عرض مضافا اليها
حاصة اخرى فنطلب المشترك لهذه الحدود الثلثة فنجده
فيها حدها كونه طول بلا عرض فنضيف اليه جنس الخط وهو الكم
فيكون حد الخط المطلق انه كم له طول بلا عرض ومسيرنا الى
حدود الاجناس من حدود الانواع هو شيء يجري الطبع وذلك
ان الاجناس مركبة والانواع بسيطة وما يوجد للمركب
انما يوجد له من قبل وجوده للبسيط فقد ينبغي ان كان الحد يوجد
للانواع والاجناس ان يكون وجوده للاجناس قبل وجوده
للانواع قلت وهذه الطريق انما ذكرها ارسطو لانه يرى
انها اسهل في استنباطها حدود الانواع من طريق القسمة
والتي يعرف بطريق التركيب لا انه يرى ان هذه الطريق كافية
في استنباط الحدود كما قد ظن ذلك قوم فانه لا بد في استنباط
الحدود من المواضع المذكورة في كتاب طوبيقى اعني مواضع الاثبات
والابطال ومواضع الجنس والفصل وساير المواضع التي عددت
هنالك فانها انما عددت من اجل الحد وعددت هنالك
مشهورة لتستعمل هنا البرهانية قال فاما استخراج الحد بطريق القسمة
فانه ينتفع بها في التحديد هذا النوع من الانتفاع على النحو الذي
تبين فيما سلف اعني ان طريق القسمة انما ينتفع في الحدود التي
المجهولة

المجهولة الوجود للمحدود وانه متى رام بها استنباط الحدود المجهولة
فالسالك في ذلك يستعمل طريق المصادرة وانما ينتفع بها في الحدود
النوع الحد الذي لا يسلم الخصم فيها ان تبين بحد اوسط اذا احتفظ
بالقسمة فيها فانه فرق كثير في القسمة بين ان يحصل الفصل في
مرتبة والفصل الاخير في مرتبة وبين ان يجري الامر فيها بخلاف
اعني بان يحصل الاخير في مرتبة الاولى بمنزلة من يقسم الحيوان الى
ماله رجلان والى ما ليس له رجلان فان هذا النوع من القسمة
ليس يعطي حد نوع من الانواع اذ كانت حدود الانواع انما تلتئم
من امرين احدهما الجنس القريب والاخر الفصل الذي بعده اعني
الذي يليه من غير وسط بمنزلة الانسان الذي معناه انه حي من الحيوان
والناطق وامثال هذه الاقاويل التي يعطيها هذا النوع المختل من
القسمة انما هي تلتئم من الاجناس البعيدة والفصول الاخيرة فان
ذا الرجلين هو فصل خاص للحيوان وبينهما فصول كثيرة والاجل هذا اي نحو
للمقسم اذا قصد الى تقسيمه الحد بالقسمة الا تخطى الفصل الاعم
الذاتي الى الفصل الاخص اعني ان يقسم الجنس الاعلى بفصول
الجنس الذي تحته بل بالفصول الخاصة للجنس تقسيم قسمة ولا
لا يخرج شيء من الجنس مثلها بمنزلة من يقسم الحيوان الى الحشاء و
الطاير الى ما هو مفرق الاجنحة او متصلها واما ان قسم الحيوان
اولا الى ما هو مفرق الاجنحة ومتصلها فقد يتخطى الجنس الاول
ولم يحصر جميع الحيوان في قسمة واذا كان هذا هكذا عند ما يروم
استنباط الحد بالقسمة ان يكون مستعملا لشروط ثلثة احدها ان

ان ماخذ الاشياء التي تحمل على الشيء من طريق ما هو والثاني
ان يكون ترتيبها على ما ذكرنا فيجعل الاول اولا والثاني ثانيا
والثالث ثالثا وكذلك على الولاء والشرط الثالث ان ينقطع
بالتقسيم عند حد يكون ما هو مساويا للمحدود فاما الشرط الاول
فانما يكون حاصلا في الاشياء التي الحمل على الشيء من طريق
ما هو اذ عنينا بقياس انها موجودة له بهذه الصفة اذ كان القياس
هو قد تبين ان هذا جوهري لهذا ثم ان نبين انه جنس
لهذا وان هذا عرضي لهذا فان كل قياس فانما يبين باحد
هذين الامرين على ما تبين في كتاب طوبيقا اعني ان المطلوب
اما جوهريا واما عرضيا واما الشرط الثاني وهو ان يكون
اجزاء الحد مرتبة الترتيب الذي ينبغي فان ذلك يكون متى
رتبنا الفصل الاعم فالاعم حتى ننتهي الى الفصل الاخير من غير ان
نجعل بينها فصل او نردف الفصل منها الفصل مساويا له فانه
اذا اجرى القاسم على هذا الامر الاضطرار ان يكون كل فصل
منها عالما تحته وموجودا للشيء الذي ينقسم وجودا اولا وان
كان بين الاول منها والاخير بون بعيد فالفصول المتوسطة
التي بينها هي التي تصل الاول بالاخير وصلة ذاتية واما الشرط
الثالث وهو ان يكون الحد مساويا للمحدود فانما يتاتى
ذلك لنا وتظهر لنا ظهورا بينا متى قسمنا الجنس العالي اولا
الى فصليه المتقابلين ثم نظرنا ذلك الشيء المقصود تحديده تحت
اي الفصلين المتقابلين هو داخل منهما فاذا وجدناه تحت

احدهما

احدهما نظرنا هل مجموع ذلك الفصل والجنس هو مساو لذلك
المحدود او هو اعم منه فان كان اعم منه قسمنا ذلك
الفصل ايضا الى فصلين متقابلين ثم نظر تحت ايهما هو ذلك
المحدود فاذا وجدناه داخلا تحت احدهما نظرنا الى الجملة المجتمعة
من الجنس الاول والفصول التي بعده فان كانت مساوية للنوع
او الجنس المقصود فقد وجدنا ما حده وان كانت اعم فعلنا في ذلك
مثل ما فعلنا قبل اعني ان نقسم الفصل الاخير منها الى فصلين
متقابلين ثم نعتبر تحت ايهما هو المحدود داخل فتجعل الجملة مساوية
له او غير مساوية اذا وجدناها مساوية فبين ان ذلك الحد ليس
ينقصه فصل من الفصول التي هي من ذاتيات الشيء المحدود
اي تقومه ولا يوجد فيها فصل من قبل ان الناقص اما ان
يكون جنسا او فصلا والجنس الاول قد وضع فيه وقد ثبت
الينا جميع الفصول الموجودة في تلك الطبيعة فان فرض انه
قد نقصها فصل فان ذلك الفصل يكون مخالفا في الطبيعة
لتلك الفصول والفصول التي تقترن بالجنس ليكون منها الحد
هي من طبيعة واحدة ولكن المقسم ليس به حاجة عند تثبيته الحد
بالقسمة ان يقسم جميع فصول الموجودات حتى يكون استنباط
الحد بالقسمة شيئا ممتنعا اذ كان لا يمكن ان يحصي جميع الفصول
كما ظن ذلك بعض القدماء فان ما ظن من ذلك غير صحيح اما اولا فانه
يضطر القاسم الى ان يقسم الجنس الى جميع الفصول الموجودة
فيه او كانت هذه منها جوهرية ومنها غير جوهرية وانما يضطر في قسمته

الى الفصول الجوهرية وهي التي يحدث انواعا تحت ذلك الجنس
واما ثانيا فلان الطبايع العامة ينقسم الى فصول متقابلة
محصورة والشي المقصود تحديده اما ان يكون داخلا تحته احد
تلك المتقابلات وليس يحتاج من امره الى اكثر من ان نعلم المقابل
الذي هو داخل تحته ذلك الشي فاما المقابل الاخر والمتقابلات
فليست به حاجة الى ان نعلم الفصول التي ينقسم اليها اذ كانت
غير الشي المقصود تحديده ومثال ذلك اذا قصدنا الى تحديد
الانسان فقسمنا الحيوان الى الناطق وغير الناطق الى
جميع فصوله الاخيرة وسواء كانت تلك الفصول معلومة لنا
او غير معلومة فاذا سلكنا هذه السبيل صرنا ولا بد الى
جملة موفية للحد ودون كون الشي المحدود داخلا ولا بد
تحت احد الاقسام المتقابلة التي قسم اليها جنسه فليس
يجري مجرى المصادرة اذ كانت الفصول التي تنقسم اليها
الجنس على جهة الحصر ليس يمكن ان يدخل بينها متوسط واذا
كان هذا الامر انما يتفق في القسمة فيلزم من ذلك ان يكون
الذي يطلب تحديده اذا عرف ان ذلك جنسه داخلا تحت
احدهما ولا بد فقد وجب علينا عند ما نقصد تحديد امرها
يجري المحمولة الموجودة له من طريق ما هو ان نتصفح في الاشخاص
التي هي غير مختلفة في ذلك المعنى الذي نقصد تحديده فان وجدناه
واحدا في جميعها تبين لنا من ذلك ان تلك الطبيعة
التي نروم تحديدها طبيعة واحدة وان لم نجد واحدا وان وجدنا

ذلك

ذلك المعنى في جملة من تلك الاشخاص وغيره في جملة اخرى علمنا ان
الذي نقصد تحديده ليس بمعنى واحد بل هو معنيان او اكثر من ذلك
اما اذا اردنا ان نحد ما هو كبر النفس فتامل هذا المعنى في الاشخاص
الذين نصفهم بكبر النفس فنجد قبل نفسه ونجد بعضهم انفعل من ان يحتمل
دين بعضهم حارب من اجل محاربة فاذا تاملنا معنى كبر النفس
في هولاء وجدناه هو قلة احتمال الضيم واذا تاملنا كبر النفس الموجود
في ولوطانس وسقراط وغيرهم ممن استخف بجوده البحث والاتفاق
لكان الواجب من الحق قلنا ان كبر النفس فيهم هو الاستخفاف
بجوده البحث فاذا انظرنا الاستخفاف بجوده البحث وقلة
احتمال الضيم لم نجد شيئا يجمعهما ولا طبيعة واحدة نعم فيها كبر
النفس فقلنا ان كبر النفس ليس بحد واحد وانه اسم مشترك
فان الحد انما يكون حدا للطبيعة الواحدة الكلية لا الطبيعة
الجزئية ولذلك ليس يعطي الطبيب شفا هذه العين المشار اليها
وانما يعطي شفا العين باطلاق وذلك يكون بان يفصل المعاني
التي يقال عليها اسم العين ويحد النوع الذي يقصد تحديده
من ذلك تحديد النوع لهذا المعنى اسهل من تحديد الجنس
من قبل اشتراك الاسم يلحق في الانواع اكثر منه في الاجناس
ولذلك ينبغي ان يتوصل الى تحديد الاعم من تحديد الاخص
اذ كان الاخص اعرف عند الحس وكما ان البراهين ينبغي ان
يكون منتج القياس فيها امرا واضحا صحيحا اعني ان ما فيه صحيحة
الشكل كذلك ينبغي ان يكون المعاني التي نحدها واضحة بينة [illegible]
في الحدود وهذا انما يكون اذا توصلنا الى تحديد الاشياء العامة

يقصد

من الاشياء الخاصة التي وضوح المعنى الذي نقصد [نقصد] تحديده
لائح فيها مثال ذلك ان اذا اردنا ان نجد طبيعة اللون
جعلنا مبدا النظر في ذلك المعنى الموجود في لون لون لا من
اللون العام الذي هو جنس لجميع الالوان وكذلك اذا اردنا
ان نجد امر الاصوات جعلنا النظر من الاصوات النوعية لا من
الصوت العام فانه بهذا الفعل يقع الاحتراس من الاسم المشترك
وذلك انا كنا قد نتحفظ في الجدل من الاسم المشترك فكم بالحري
يجب ان نتحفظ منه في الحدود واستعمال الاسم المشترك وذلك
يعرض اضطرارا في الجدل قال وواجب على من اراد ان يسهل
عليه الجواب لم في الاعراض التي توجد لصنف صنف من اصناف
الموجودات المحسوسة ان يكون قد وقف بطريق القسمة على
اجناسها وانواعها بطريق التشريح على جميع اعضائها
فانه اذا كان عالما بذلك الكنه اذا سئل عن وجود عرض ما لنوع
من الانواع او لجنس من الاجناس ان يجيب بالطبيعة العامة التي
هي السبب في وجود ذلك العرض لذلك النوع او الجنس
مثال ذلك انا الانسان اذا تقدم فعلم بطريق القسمة ان
المغتذي منه حساس ومنه غير حساس ثم سئل لم كان الحيوان
ينمو اجاب بالطبيعة الكلية التي هي السبب في وجود النمو للحيوان
فقال لانه متغذ ولم [نقل] لانه حيوان وكذلك يعرض له اذا سئل
عن لاحق النوع من الانواع وكان عارفا بالطبيعة الكلية التي هي
السبب في وجود ذلك اللاحق لذلك النوع من قبل التقسيم مثل
ان سئل لم صار الديك يخرق الجناح فيقال لانه طائر ولم صار

الانسان

الانسان نبفا فيقال لانه حيوان سار ودم وربما
تطرقنا الطبيعة التي هي السبب في ذلك العرض المسؤول
عنه بطريق التقسيم لكن يكون قد تطرقنا من قبل التشريح
عرض عام يساعد تلك الطبيعة فيقيمه مقام تلك الطبيعة
مثال ذلك انا قد وقفنا بالتشريح على ان ما كان من
الحيوان له قرون هو كوشر وليس له اسنان في الفك
الاعلى فاذا سئلنا مثلا لم كان الايل له قرون قلنا لان
له كرشا وليس له اسنان في الفك الاعلى وكذلك لما وقفنا
بالتشريح على ان كل حيوان طويل العمر صغير المرارة بالاضافة
الى جسمه فاذا سئلنا مثلا لم صار الانسان طويل العمر
قلنا لانه صغير المرارة وربما كانت الطبيعة الجنس الذي
وقفنا عليه من التقسيم ليست واحدة الا بالتناسب مثل مناسبة
العظام للشوك وللخزف في الحيوان البحري قال ويكون المسائل
واحدة متى كان السبب الماخوذ فيها حدا اوسط واحد فربما كان
واحدا بالنوع وربما كان واحدا بالجنس مثل ان يسال سائل
لم يحدث الصدى ولم يحدث القوس قزح ولم يرى الانسان
صورته في الجسم الصقيل فان السبب في هذه المسائل واحد
بالجنس والانعكاس لكن سبب الصدى هو انعكاس الهواء
وسبب قوس قزح هو انعكاس الضوء وسبب الرؤية في المرآة
الصقيلة انعكاس البصر قال وقد يكون مسائل واحدة تتبين
بها وتشابه كثيرة اذا كان بعضها تاليا لبعض وكان المتقدم
منها يعطي ابدا في جواب السؤال بلم عن المتاخر الى ان ينتهي السؤال

الى السبب الاول منها الذي هو علة لجميعها مثال ذلك
ان نبين لم صار السيل يكثر جريه فيقال في جواب ذلك لان
هذا الوقت شبيه بوقت الشتاء فيقال ولم صار هذا
الوقت شبيها بوقت الشتاء فيقال لامحاق ضوء
القمر فيقال ولم يمحو ضوءه فيقال لاجتماعه مع الشمس فان
اجتماعه مع الشمس هي العلة الاولى لهذه العلل وجرية السيل
في اخر الشهر هو المعلول الاخير وما بينهما معه وعلة فان وهذه يشترك
الاشياء في العلة المأخوذة حدا اوسط وفي المعلول الذي هو
الطرف الاكبر ويقول هل كما يمكننا ان نبين الشيء من قبل
علته كذلك يمكننا ان نبين وجود العلة من قبل المعلول وذلك بان
يكون كل واحد منهما يلزم صاحبه ويوجد بوجوده مثال ذلك
هل كما انه اذا وجدنا جمود اللبن للشجر وجدنا انتثار الورق
كذلك ايضا اذا وجدنا انتثار الورق وجدنا جمود اللبن
وكما انه اذا وجدنا قيام الارض بين الشمس والقمر وجدنا
الكسوف كذلك اذا وجدنا الكسوف وجدنا قيام الارض
بينه وبين الشمس فيقول اما لو لم يكن للشيء الواحد اكثر من علة
واحدة وكان الشيء لا يمكن ان يوجد من دون علة فقد
تبين كل واحد منهما لصاحبه لكن اذا تبين المعلول بالعلة
كان ذلك برهانا يعطي السبب والوجود واذا تبين العلة
بالمعلول كان ذلك برهانا يعطي الوجود فقط مثل ان يتبين
انتشار الورق من قبل جمود اللبن وجمود اللبن من قبل انتشار
الورق وانما كان للشيء الواحد اكثر من علة واحدة فليس يلزم

ان يتبين

ان يتبين وجود العلة من قبل وجود المعلول مثال ذلك انه ان تبين
من ان الموجود له بوسط اكثر من واحد اعني ان هو يتبين
انه متى وجدت واحدة منها وجد او انه ليس يلزم متى
وجدت ان يوجد اه لان الاعم من كل واحدة منها او
اذا وجد الاعم لم يلزم ان يوجد الاخص لكن هذا الامر هو
هذا ما تقدم وذلك انه قد قيل ان من شرط البراهين ان
يكون المقدمات المأخوذة كلية ومحمولة من طريق ما هو واذا كان
ذلك كذلك وجب ان يكون الحد الاوسط خاصا بالموضوع و
مساويا له وكذلك الاعظم مع الاوسط فتنعكس العلة و
المعلول ضرورة في امثال هذه البراهين والعلل التي بهذه الصفة
فليس يمكن ان يكون الا علة واحدة لانه حد للشيء والحد
ليس يمكن فيه ان يكون اكثر من واحد اذ كان هو المنبئ عن ذات
واحدة والمنبئ عن ذات الشيء الواحد يجب ان يكون واحدا
مثل قيام الارض في الوسط بين الشمس والقمر الذي
هو حد الكسوف ومثل جمود اللبن للشجر الذي هو حد انتثار
الورق فان لم يكن الاوسط علة ذاتية فقد يمكن ان يكون
للشيء اكثر من علة واحدة وان يوجد المعلول ولا يوجد العلة
مثال ذلك ان العلة اذ ابرحا هو طويل العمر انما هو صغر المرارة
واما الحرارة والرطوبة فلعلة اخرى موجودة للحيوان وغير
الحيوان لكن ينبغي ان نتوقى في امثال ذلك هذه الاوساط
في البراهين فانها ليست عللا محققة ولا البراهين المؤلفة من هذه

الاشياء هي براهين بل مظنون انها براهين من غير ان
يكون كذلك اذ كان قد توجد المعلول ولا توجد العلة ولكن
الحد الاوسط في امثال هذه البراهين المحققة من جهة اتلاف
هو من طبيعة الجنس الذي يسلك فيه تلك البراهين لزم ان كان ذلك
الجنس معقولا تناسب ان يكون الحد الاوسط فيه
معقولا تناسب وكذلك ان كان الجنس متواطئا كان الحد
الاوسط متواطئا فمثال الاشياء المقولة تناسب ان يقال
في صادرات الاشياء المتشابهة اذا بدلت يكون متناسبة لشبه
فيقال لان اضعافها يوجد بالشيء المفروض في الاشياء
المتناسبة ولشبه الاسم الذي يقال على الالوان وعلى
الاشكال بواحدة في التشابه والتماثل انما هو باللفظ
فقط فان التشابه في الالوان هو ان يكون تحركها البصر
بقدر واحد وفي الاشكال هو ان يكون الاضلاع
متناسبة والزوايا متساوية وهذا هو الفرق بين الشيء
المقول باشتراك والمقول تناسب اعني ان المقول
باشتراك يوجد حدودا مختلفة غير متحدة والمقولة تناسب
يوجد حدودا واحدة بالتناسب وبالجملة ينبغي ان يوجد
الحدود الثلثة في البرهان متساوية بعضها لبعض اعني العلة
والمعلول والشيء الذي له العلة وهو الموضوع فان اخذ الموضوع
اخص من الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن الحمل على الطريق
الكلي الذي اشترط في اول هذا الكتاب ومعلوم ان هذا البرهان

هو البرهان

هو البرهان الذي هو حد تام بالقوة ومعلوم ان هذا البرهان
انما يكون بالسبب القريب فان كانت للشيء اسباب كثيرة
وبعضها اقرب من بعض فالسبب القريب منها هو القريب من
المحمول في المطلوب الاخر الموضوع اذ كان الحد الاوسط انما هو حد
الحد للطرف الاعظم الذي هو المحمول في المطلوب وجزء احد قلت الاوسط
انما هو حد للطرف الاعظم الذي هو المحمول وبين من هذا ان ارسطو يرى
ان من شرط البرهان المطلق ان يكون الحد الاوسط فيه علة للطرف
الاكبر ولابد وانه ضروري منه فاعلم ذلك وهو الذي لا يصح غيره
قال قد تكلمت في القياس والبرهان ما كل واحد منهما والذي
ان العلم بواحد مما يتعلق بالعلم الاول والنظر في البرهان يجري
مجرى واحد قال فاما من اين يقع لنا العلم بمبادي البرهان التي
هي المقدمات الاول وكيف يقع وباي قوة يدرك هذه
المقدمات فذلك نظير اذا اتبعنا فوضعنا ان العلم بالبرهان
لا يمكن ان يحصل الا بان يعلم مبادئه التي هي المقدمات الغير
ذوات الاوساط وكذلك ايضا بعد ان يتقدم في ذلك
القوة ما يجب من التشكيك فنقول اترى البرهان التي بها يعلم الشيء
بالبرهان هي القوة بعينها التي بها يعلم مبادي البرهان ام هي
غيرها واترى مبادي البرهان والاشياء التي يعلم بالبرهان كلاهما يعلمان
بالبرهان ام احدهما يعلم بالبرهان والاخر له قوة اخرى يعلم بها ومبدأ
هذا النظر ان نفحص اولا هل هذه المقولات الاول التي هي لنا صور وملكات
هي حاصلة لنا في اول وجودنا لكن كانا نسهو عنها او غير ذلك ام هي حادثة

فبنا بعد ان لم يكن لكن كونها حاصلة لنا من اول الامر ونحن ناسون لها فلحقه امر يسبح وهو ان يكون معنى العلوم اشد تحصيلاً واوثق من علوم البرهان ونحن ناسون لها لكن ان وضعنا استفاد شيئاً اياها انما يكون باخذه فكيف يصح هذا الوضع مع وضعنا ان كل ما يتعلم ويتعلمه انما يكون بمعرفة متقدمة فيلزم على هذا ان يكون مبادي البرهان ببرهان وذلك مستحيل فنقول ان هذه المبادي اذا يكون تحصل لنا عن قوة او استعداد موجود فينا شان تلك القوة وذلك الاستعداد ان يحصل عنه تلك المبادي وهذه القوة في الشرف دون التي تحاصل بالفعل التي هي المبادي وهذه القوة موجودة في جميع الحيوان وذلك ان في كل حيوان قوة الحس لكن الحيوان الذي فيه قوة الحس تنقسم قسمين فمنه ما تثبت له التي الذي يحس بعد انقضاء الحس وهو الحيوان المتخيل ومنه ما لا تثبت له وهو الغير المتخيل والذي تثبت له منه ما تثبت له ثباتاً تاماً ومنه ما لم تثبت له ثباتاً تاماً والذي تثبت له ثباتاً تاماً يعرض له عند ما يذكر الصور عليه ان ينتزح منها الشبه الذي يكون منها ومن هذا الشبه يحصل المعنى الكلي للشيء وهذا الشبه انما تقتنيه القوة الذاكرة من المتخيلات وكان هذه القوة التي تنتزع المحسوس مجرداً عن الشيء وذلك عند تكرار المعنى عليها في دفعات كثيرة في اشخاص كثيرة ولما كانت قوة التخيل والذكر انما تقتني المعنى من الحس كان استعداد هاتين القوتين في الانسان عن قوة الحس فان كان الكلي الحاصل مأخوذاً من الامور الارادية كانت المعقولات الحاصلة منه مبدأ للامور العملية وان كان مأخوذاً من الامور الموجودة كان مبدأ للعلوم النظرية واذ كان الامر هكذا

مثلث

[illegible]

فلتثبت هذه الملكات في المعقولات حاصلة لنا من اول الامر ولا نحن مستفيدون لها من ملكات هي اشرف ولا من معلوم اثبت منها لكن انما تحدث لنا بتكرار الحس مرة بعد مرة في اشخاص كثيرة مثل ما يعرض في الحرب عند ما ينهزم الجند ... بانهزام المجانبين ان يعود واحد فيقف ثم ثان ثم ثالث ... الصف وهكذا حال حدوث الكلي عن الحس فانه اذا اقترن ... الى تحت حس احساس ثان والى الثاني ثالث حدث الامر الكلي ولذلك كان حدوثه على وجه الاستقراء والتجربات فمع هذا الوصف ... حدوث الكلي عن احساس ... والقوى الذهنية التي بها تصديق تنقسم فمنها ما تصدق تارة مثل قوى الظن والفكر ومنها ما تصدق دائماً مثل العلم الحاصل عن البرهان والعقل الذي هو المقدمات الاول وليس جنس اكثر من المدركات احق بالصدق من العلم الا العلم الحاصل عن المقدمات الحاصلة عن العقل ولذلك كانت مبادي البرهان اكثر ثباتاً في التصديق من العلم الحاصل بالبرهان فاما المبادي فلا يعلم بالبرهان ولكنها تعلم بالعقل اذ كان ليس هنا شيء يدرك به ما هو اكثر تحقيقاً من البرهان الا العقل ولذلك كان العقل هو مبدأ المبادي وجميع هذه القوى عندنا تحصل للانسان الذي هو قوة عقلية على مثال واحد اعني قوة العلم بالمعلوم وقوة العقل للمبادي انقضى وتم تلخيص المقالة الثانية من معاني كتاب البرهان لارسطاطاليس

بحمد الله تعالى والله هو ... الى صراط مستقيم

وصلى الله على محمد وآله اجمعين

قد فرغ من تسويده العبد ...

في ١٤ شهر رمضان المبارك سنة ١٠٤٢

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]